المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⵜⵜⴰⵢ ⴰ ⵙⵓⵎⵙⵙⵉ ⴰ ⵙⵉⵏⵉⵡⵙ

Conseil Economique, Social et Environnemental

التقريـــر السنـــوي

2024

www.cese.ma

التقرير السنوي 2024

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أيده الله ونصره

التقريـــر السنـــوي 2024

مرفـــوع إلى

صاحـب الجـلالـــة الملك محمد السادس نصره الله

من طـــرف

عبد القادر أعمارة

رئيـــــس المجلـس الاقتصـــادي والاجتماعـي والبيئـــي

مولاي صاحب الجلالة،

طبقاً لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.124 بتاريخ 3 شوال 1435، الموافق لـ 31 يوليو 2014، لي عظيم الشرف أن أرفع إلى **جلالتكم**، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2024، كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس المنعقدة بتاريخ 26 يونيو 2025.

صاحبَ الجلالة،

اتسم السياق الدولي خلال سنة 2024 **باستمرار التوترات الجيوسياسية**، لا سيما الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع وتيرة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب تنامي السياسات الحمائية، وتواتر الظواهر المناخية القصوى، وهو ما شكل تحدياً حقيقيًا لقدرة الاقتصادات على الصمود. وفي هذا الإطار، شهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً في وتيرة نموه، منتقلاً من 3.5 في المائة سنة 2023 إلى 3.3 في المائة سنة 2024. وكان هذا التباطؤ أكثر حدة في البلدان الصاعدة والنامية. غير أنه رغم هذه الاضطرابات، فقد شهدت وتيرة تطور المبادلات التجارية العالمية انتعاشًا مقارنة بالمنحى التراجعي الذي طبعها خلال السنتين الأخيرتين، كما تراجعت الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، وذلك تحت تأثير استمرار العمل بالسياسات النقدية التقييدية وتراجع أسعار الطاقة.

في هذا السياق الدولي المتسم بإكراهات متعددة، **واصلت المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالتكم، تنفيذ إصلاحات هيكلية** تهدف إلى تسريع وتيرة التنمية ومعالجة أوجه القصور المُسجَّلة. وقد تميزت سنة 2024 بتحقيق تقدم ملحوظ في عدة قطاعات، لكن مع استمرار بعض أوجه الهشاشة البنيوية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

على المستوى الاقتصادي، أبان المغرب خلال سنة 2024 **عن قدرة ملموسة على الصمود**. وفي هذا الإطار، سجل معدل نمو الاقتصاد الوطني ارتفاعًا طفيفًا، منتقلاً من 3.7 في المائة سنة 2023 إلى 3.8 في المائة سنة 2024، وذلك رغم ضعف الموسم الفلاحي. غير أن هذا الأداء يظل دون الطموحات وغير كاف لخلق دينامية نمو مطرد من شأنها تمكين المغرب من الارتقاء إلى الشريحة العليا ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط.

هذا، وحافظت الصادرات خلال سنة 2024 **على دينامية إيجابية**، مدعومة على وجه الخصوص بتطور بعض المهن العالمية للمغرب. ويعكس تطور بنية الصادرات تحسنًا في مستوى «تعقيد» العرض الوطني، يتجلّى في ارتفاع حصة المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط. غير أن تعزيز وتوسيع حضور المغرب في الفروع ذات القيمة التكنولوجية الأعلى يقتضي مضاعفة الجهود، لا سيما من خلال تقوية الاستثمارات في ميادين الابتكار، والبحث والتطوير، وتنمية الكفاءات، والارتقاء بمستوى الإنتاج.

وعلى العموم، تم الحفاظ على **التوازنات الماكرو اقتصادية**، لا سيما على مستوى الميزانية، وذلك بفضل الإصلاحات المعتمدة في هذا المجال. وقد سجل عجز الميزانية تراجعًا ملحوظًا. ومع ذلك، يظل من الضروري التحلي باليقظة الدائمة في تدبير الدين العمومي، لاسيما بالنظر إلى الالتزامات المهمة للمملكة في ما يتعلق بإنجاز عدد من المشاريع الكبرى المهيكلة.

وفيما يتعلق بالتوازنات الخارجية، فرغم أن سنة 2024 سجلت ارتفاعا في عجز الميزان التجاري، فإن ميزان الخدمات حافظ على وضعيته الإيجابية وحقق فائضاً. ويُعزى هذا الأداء أساساً إلى الارتفاع القياسي الذي حققته مداخيل قطاع الأسفار. من جهة أخرى، سجلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا إيجابيا. غير أن الحفاظ على هذه التوازنات الخارجية بات يواجه صعوبات متزايدة في ظل تنامي التدابير الحمائية على الصعيد العالمي. وتقتضي هذه الوضعية اعتماد تدبير احترازي، وإعادة تموقع استراتيجي للمملكة على الساحة التجارية الدولية، مع ضرورة الإعداد المسبق للنسيج الإنتاجي الوطني لرفع هذه التحديات الكبرى.

وعلى مستوى استقرار الأسعار، شهد معدل التضخم خلال سنة 2024 تراجعا ملحوظا، بحيث انخفض من 6.1 في المائة إلى 0.9 في المائة، وهو انخفاض يُعزى بالأساس إلى تراجع التضخم المستورد. كما تواصلت الجهود الرامية إلى الحفاظ على القدرة الشرائية، ومع ذلك لا يزال المستوى العام للأسعار أعلى من المستوى المسجل سنة 2019، خاصة بالنسبة للمنتجات الغذائية.

إن استمرار ارتفاع الأسعار في هذا القطاع يقتضي تعزيز اليقظة على امتداد سلسلة القيمة للصناعة الغذائية، من الإنتاج إلى التوزيع. وفي هذا الإطار، يتعين تقييم فعالية السياسات المؤثرة في العرض من المنتجات الفلاحية، وذلك من أجل تحديد التدخلات العمومية الكفيلة بتوفير عرض كاف ومتاح للجميع. كما يكتسي تسريع إصلاح أسواق الجملة، وإرساء تقنين أكثر صرامة للوساطة أهمية قصوى. وبالموازاة مع ذلك، يتعين تعزيز المنافسة، ومحاربة المضاربة، والوقاية من أي استغلال تعسفي للدعم العمومي، مع تكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وبخصوص مناخ الأعمال، تبقى الحصيلة متباينة. فمن جهة حققت بلادنا عدة مكتسبات، تجلت على الخصوص في استمرار ارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتنزيل التدريجي للميثاق الجديد للاستثمار، بالإضافة إلى النتائج المشجعة التي حصل عليها المغرب في تقرير البنك الدولي حول جاهزية الأعمال (Business Ready) الذي حل محل تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business)، إذ حققت المملكة نتائج تفوق متوسط النتائج المسجلة بالبلدان ذات الدخل المتوسط في بعض المؤشرات من قبيل «الإطار التنظيمي» و«الخدمات العمومية» و«الكفاءة التشغيلية».

لكن في المقابل، ثمة إشارات تبعث على القلق، من بينها ارتفاع حالات إفلاس المقاولات واستمرار التأخر المسجل في تسوية المنازعات والنزاعات الضريبية. علاوة على ذلك، تُظهر التطورات الأخيرة استمرار تراجع ترتيب بلادنا في مؤشر إدراك الفساد. ويعكس هذا الوضع الحاجة إلى تعزيز جهود التقنين والرقمنة المبذولة في هذا المجال. غير أن نجاعة الآليات المعتمدة في هذا المضمار تظل مرتبطة بمدى فعلية الإطار القانوني وبتعزيز الآليات الزجرية ذات الصلة.

من جهة أخرى، اتسمت سنة 2024 باستمرار تراجع مؤشرات **سوق الشغل**، إذ شهد هذا الأخير ارتفاعا مقلقا في معدل البطالة، لا سيما في صفوف الشباب وحاملي الشهادات، إلى جانب وجود نسبة كبيرة من مناصب الشغل ضعيف الجودة.

وقد دفعت هذه الوضعية بالسلطات العمومية إلى إطلاق مسلسل تفكير معمق أثمر إعداد خارطة طريق جديدة في مجال التشغيل، تضم أهدافا طموحة غايتها تقليص معدل البطالة. غير أن تحقيق هذه الأهداف يقتضي إجراء تحوّل عميق في الاقتصاد الوطني، وتسريع ملموسٍ في وتيرة النمو في أفق زمني قصير الأمد.

صاحب الجلالة،

على المستوى الاجتماعي، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، واصلت المملكة خلال سنة 2024 تنزيل الورش الاستراتيجي لإرساء الدولة الاجتماعية، بفضل إصلاحات مهيكلة ترمي إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات.

في هذا السياق، شكّل التعميم التدريجي للتغطية الصحية، وتنزيل السجل الاجتماعي الموحد، وإطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، فضلاً عن دخول القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية حيّز التنفيذ، إنجازات بالغة الأهمية. وموازاة مع ذلك، بذلت جهود مطردة في قطاعات التعليم، والسكن، وحماية الفئات الهشّة.

غير أن أثر هذه المكتسبات يعيقه استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية. وبحسب آخر المعطيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط سنة 2025، فقد ارتفع مؤشر «جيني» إلى 40.5 في المائة سنة 2022، مقابل 38.5 في المائة سنة 2019، مما يؤشر على اتساع الفوارق في الإنفاق بين الأسر. وعلى المستوى الوطني، بلغت الفوارق في النفقات بين 10 في المائة من الأسر الأكثر يسرا و10 في المائة من الأسر الأقل يسرا حوالي 12 مرة.

في هذا الإطار، شهد **معدل الفقر متعدد الأبعاد** تراجعا، حيث بلغ 6.8 في المائة من السكان، مقابل 11.9 في المائة سنة 2014، لكنه يظل متركزاً أساسا في الوسط القروي بنسبة 13.1 في المائة مقابل 3 في المائة فقط في الوسط الحضري. كما أن الخريطة الجديدة للفقر متعدد الأبعاد تبرز استمرار تفاوتات مجالية بمعدلات مرتفعة في بعض الأقاليم. وتجدر الإشارة إلى أن نحو 3 ملايين مغربي لا يزالون عرضة للفقر متعدد الأبعاد، من بينهم أزيد من 80 في المائة في الوسط القروي.

وفي مجال التنمية البشرية، يواصل المغرب تحقيق تقدم متواصل. فوفقًا لتقرير التنمية البشرية العالمي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2025، بلغ مؤشر التنمية البشرية للمغرب 0.710 سنة 2023، مقابل 0.659 سنة 2015، مما مكن المملكة، ولأول مرة، من الانضمام إلى فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. ومن جهة أخرى، يلاحظ أن تطور هذا المؤشر تعتريه جملة من العوائق البنيوية، لا سيما في مجال التعليم، حيث لا تتجاوز مدة التمدرس 6.2 سنوات (5.3 سنوات للنساء مقابل 7.1 سنوات للرجال). وعلى الصعيد الاقتصادي، يبلغ الدخل الإجمالي الوطني للفرد الواحد 8.653 دولار حسب تعادل القدرة الشرائية، مع اتساع التفاوتات بحدة بين النساء (3.221 دولار) والرجال (13.990 دولار).

وفي مجال **التربية والتعليم**، يتواصل تنزيل خارطة الطريق 2022-2026 مع توسيع نطاق برنامج مدارس الريادة، وإعطاء الانطلاقة لتجريب نموذج إعداديات الريادة، وتعزيز الدعم الاجتماعي المباشر للمتمدرسين، وإدماج مقاربات بيداغوجية جديدة، وتسريع الجهود من أجل تعميم التعليم الأولي. غير أن المنظومة التربوية تواجه تحديات هيكلية مقلقة، لا سيما استمرار معدلات مرتفعة من الهدر المدرسي وضعف المكتسبات الأساسية للمتعلمين.

أما في مجال التعليم العالي، فإن الاكتظاظ في المؤسسات ذات الولوج المفتوح، وضعف التمفصل بين البحث والابتكار والنسيج الاقتصادي، يشكلان عائقين أساسيين أمام النهوض بالقطاع. ومن المرتقب أن تُواكَبَ إصلاحاتُ الأسلاك والشهادات الجامعية التي تم إطلاقها بمجهود متواصل لتعزيز وضوح المسارات الأكاديمية وضمان ملاءمتها مع أولويات التنمية الوطنية.

وفي **المجال الصحي**، واصل المغرب إصلاح منظومته الصحية، مع تعزيز الطاقة الاستيعابية للمستشفيات من خلال توفير أزيد من 2100 سرير جديد موزع على مختلف جهات المملكة وافتتاح عدد من المؤسسات الصحية الجديدة، بالموازاة مع ذلك تم تعزيز عرض الخدمات الصحية للقرب من خلال إعادة تأهيل العديد من المراكز الصحية. وقد تمت مواكبة هذه الدينامية بإعادة هيكلة مؤسساتية كبرى، ارتكازا على مقتضيات القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، الذي يهدف إلى إرساء حكامة صحية مندمجة منصفة وناجعة. كما تم تسريع وتيرة رقمنة القطاع الصحي، وفق نظام معلوماتي استشفائي، مع الشروع في اعتماد الملف الطبي المشترك.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار، لا تزال المنظومة الصحية تعاني من خصاص كبير في الموارد البشرية، حيث تظل الكثافة الإجمالية للأطباء والممرضين دون المعايير الدولية، مما يستدعي تسريع تكوين مهنيي الصحة وضمان توزيعهم بشكل أمثل على المستوى الترابي.

من جهته، حقق تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض تقدما ملحوظا حيث جرى تسجيل أزيد من 86 في المائة من مجموع الساكنة في نظام للتأمين الصحي، مقابل أقل من 60 في المائة سنة 2020. غير أن هذه الدينامية ما زالت تواجه تحديات فيما يتعلق بنسبة الاستفادة الحقيقية من الخدمات، لا سيما الأشخاص المسجلين الذين يوجدون في ما يُسمى بوضعية «الحقوق المغلقة»، وإشكاليات التوازن المالي بين مختلف الأنظمة، واستمرارية الخدمات في ارتباط بالاستدامة المالية للمنظومة، فضلا عن تأهيل عرض العلاجات.

وفي مجال السكن، شهدت سنة 2024 تطورا مهما تجسّد في اعتماد نظام جديد لدعم اقتناء السكن لفائدة المغاربة ذوي الدخل المحدود والمتوسط، سواء المقيمون بالمغرب أو بالخارج. وقد استفادت من الدعم أزيد من 63.000 أسرة، مما ساهم في حفز القطاع العقاري، وكذا توسيع النطاق الترابي للفعل العمومي في مجال السكن، من خلال استهداف مناطق لم تكن تستفيد في السابق سوى من تغطية محدودة، لا سيما في الوسط القروي. ورغم هذه النتائج الإيجابية، لا تزال ثمة تحديات من بينها ضعف تنويع العرض، والضغط على الوعاء العقاري في الوسط الحضري، إلى جانب التفاوتات المجالية. لذا يتعين مواصلة تعزيز هذه الدينامية، من خلال ملاءمة العرض مع حاجيات وخصوصيات كل مجال ترابي وكل فئة اجتماعية. ومن شأن إحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان في ارتباطها بتنزيل الاستراتيجية الوطنية للمدن الوسيطة، الإسهام في تعزيز البعد الترابي للسياسة السكنية بشكل أمثل.

وعلى مستوى **الحوار الاجتماعي**، شهدت سنة 2024 التوقيع على الاتفاق الثلاثي الجديد بتاريخ 29 أبريل، بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والمنظمات والجمعيات المهنية للمشغلين. ومن بين أبرز التدابير التي تم اعتمادها، الرفع العام من أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، والحد الأدنى القانوني للأجر في القطاع الخاص، وتخفيف الضغط الضريبي، والالتزام بأبرز الإصلاحات المعتمدة كإصلاح نظام التقاعد، وحق الإضراب ومراجعة مدونة الشغل. ويقتضي ترسيخ هذه الدينامية المضي في تفعيل الالتزامات المتخذة، وتعميم آليات الحوار المؤسساتي، فضلاً عن استكمال الإطار القانوني المنظّم للعلاقات المهنية، لا سيما من خلال مراجعة مدونة الشغل وإصلاح قانون النقابات وتعزيز دور جهاز تفتيش الشغل.

صاحب الجلالة،

على الصعيد البيئي، تميّزت سنة 2024 بانعقاد الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP29) في مدينة باكو بأذربيجان، والتي أفضت إلى اعتماد هدف تمويل مناخيٍّ جديد لفائدة الدول النامية، يرمي إلى مضاعفة الموارد المالية ثلاثةَ أضعاف لتبلغ 300 مليار دولار سنوياً في أفق 2035. كما شهدت الدورة اعتمادَ إطار عالمي جديد لتنظيم أسواق الكربون، يُتيح تبادل أرصدة الكربون شراءً وبيعاً، ويعزِّز تنفيذ المشاريع البيئية ذات الأثر المناخي القوي، لا سيما في المناطق الأكثر هشاشة وتضرراً.

وفي هذا السياق، انخرط المغرب بفعالية في هذا الزخم الدولي، من خلال مشاركته في أشغال المؤتمر وتوقيعِه برنامجَ عمل ثلاثي السنوات (2024-2026) مع الوكالة الدولية للطاقة. ويشمل البرنامج مجالات رئيسية ذات أولوية، منها تحسين منظومة الإحصائيات الطاقية، وتعزيز تنظيم أسواق الكهرباء والغاز، ودعم تطوير الطاقات المتجددة والهيدروجين.

وقد شهدت سنة 2024 أيضاً تصاعداً مقلقاً في مظاهر الاختلال المناخي على الصعيد العالمي، حيث قارب متوسط درجة حرارة سطح الأرض الحدّ الحرج البالغ 1.5 درجة مئوية مقارنة بعصر ما قبل الصناعة، بالتوازي مع تسارع غير مسبوق في وتيرة الظواهر المناخية القصوى، ما تسبب في أضرار بشرية ومادية كبيرة واضطرابات اقتصادية جسيمة. ولم يكن المغرب بمنأىً عن هذه التحولات، إذ سجّل موجات حر شديدة وغير مسبوقة، خصوصاً في المناطق الصحراوية وشبه الصحروايـة، ما فاقم الضغط على الموارد المائية، وأَضْعَف النُّظمَ البيئية، وأدّى إلى تراجعٍ ملحوظٍ في المردودية الفلاحية.

وفيما يخص تدبير ندرة المياه، عرفت سنة 2024 تسريعاً ملحوظاً في وتيرة إنجاز البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027)، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية. وتم تسريع وتيرة إنجاز السدود ليصل عددها إلى 154 سدا كبيرا سنة 2024 مقابل 145 خلال سنة 2020. كما تم إبرام اتفاقية تمويل بناء 8 سدود صغرى في الفترة الممتدة بين 2024 و2026. وشهدت السنة أيضا تقدماً في مشاريع الربط بين الأحواض المائية، لا سيما بين حَوْضَيْ سبو وأبي رقراق، وسَدّيْ وادي المخازن ودار خْرُوفَة، بما يعكس التزام المغرب بمقاربةٍ مندمجةٍ وآمنةٍ ومستدامةٍ في تدبير الموارد المائية.

أما في مجال الانتقال الطاقي، فقد شهد القطاع دينامية متسارعة، تجلّت في تعزيز مشاريع الطاقات المتجددة، وإصدار منشورِ رئيس الحكومة حول تفعيل «عرض المغرب» من أجل تطوير الهيدروجين الأخضر، وانطلاق أشغال لجنة القيادة ذات الصلة.

وفي هذا الإطار، بلغت القدرة المنشأة من الطاقات المتجددة 45.3 في المائة من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتَجة سنة 2024، وهو ما يُقرِّب المملكة من تحقيق هدف 52 في المائة بحلول 2030. كما ارتفعت مساهمة الطاقات المتجددة في تلبية الطلب الوطني على الكهرباء إلى 26.2 في المائة سنة 2024 مقابل 20.9 في المائة سنة 2023. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم هذا التقدم، لا يزال المزيج الكهربائي الوطني يعتمد بشكل كبير على الطاقات الأحفورية، خاصةً الفحم الذي يمثل 34 في المائة من الإنتاج الوطني للكهرباء. أما معدل التبعية الطاقية، فقد تراجع بشكل طفيف إلى 87.5 في المائة سنة 2024 مقابل 91.3 في المائة سنة 2022.

ويُعزى بطء الانتقال إلى طاقة أكثر استدامة إلى محدودية حلول تخزين الطاقة، وبطء التحول نحو استخدام الكهرباء في قطاعات حيوية مثل النقل والإنارة العمومية.

وفيما يخص الهيدروجين الأخضر، وبناءً على التوجيهات الملكية السامية، عبّأت الدولة نحو مليون هكتار من الأراضي العمومية في إطار تنزيل «عرض المغرب»، من أجل مواكبة تطوير هذا القطاع الواعد ضمن مقاربة مهيكلة. ويحظى المغرب باعتراف دولي كبلد ذي إمكانات واعدة في هذا المجال، حيث يعمل على ترسيخ منظومة وطنية ملائمة تُعزِّز تموقعه في الأسواق الطاقية الأوروبية، وتَدعم جهود إزالة الكربون من القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل صناعة الأسمدة والإسمنت والمعادن والنقل.

ويُمثِّل تفعيل «عرض المغرب» فرصةً استراتيجية لتسريع الانتقال الطاقي، لكنه يستوجِب رفع تحديات أساسية، على رأسها تعبئةُ التمويلات، وتسريع إنشاء محطات تحلية مياه البحر، وضمان الولوج إلى تكنولوجيات متقدمة وفعالة. كما ستسهم وتيرة تطوير مشاريع الإنتاج الذاتي من الطاقات المتجددة، إلى جانب اكتشافات الغاز الطبيعي، في تعزيز مسار الانتقال الطاقي وتقليص البصمة الكربونية للاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بتدبير النفايات، شهدت سنة 2024 تقدماً ملموساً، تمثّل في إطلاق مشاريع مهيكلة لتدبير المطارح المراقبة، وتأهيل المواقع العشوائية، وتثمين النفايات المنزلية. وتم إحداث مراكز للفرز والتثمين في مدن مثل تطوان ومراكش والعيون والداخلة.

ورغم هذا التقدم، يواجه القطاع تحديات مستمرة، منها تدني نسب التثمين، وضعف عمليات الفرز من المصدر، وهيمنة القطاع غير المنظّم، وغياب إطار وطني موحد.

ولضمان تدبير ناجع للنفايات وتكريس مبدأ الاقتصاد الدائري في بلادنا، تبرز ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية مندمجة، ترتكز على تسريع تفعيل المسؤولية الموسّعة للمنتِج، وربط الدعم العمومي بإعمال مبادئ الاقتصاد الدائري، وهيكلة القطاع غير المنظّم في إطار تعاونيات أو مجموعات ذات نفع اقتصادي، وتطوير منصات لفرز وتفكيك النفايات بمعايير صحية وبيئية صارمة.

صاحب الجلالة،

إذا كانت سنة 2024 قد اتسمت بمواصلة السلطات العمومية بذل جهود مقدرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فثمة عدد من نقاط اليقظة التي تستدعي اتخاذ تدابير ملائمة ومضاعفة الجهود المبذولة من أجل تجاوز الإكراهات التي لا تزال تعيق مسار التنمية واغتنام الفرص المتاحة بالنسبة لبلادنا.

وتهم نقطة اليقظة الأولى ضرورة تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والنهوض بدينامية إحداث مناصب الشغل من خلال تعزيز أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاساتها الإيجابية تجاه النسيج الوطني.

وقد أبرز المجلس في هذا الإطار، أنه على الرغم من الجهود المطردة التي جرى بذلها خلال السنوات الأخيرة، فإن المغرب لم يبلغ بعد عتبة الدخل الفردي التي تخول له الولوج إلى الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط، في وقت تمكنت فيه بلدان مماثلة من الشروع في هذا الانتقال. وتستدعي هذه الوضعية إطلاق مرحلة جديدة من النمو، أكثر دينامية، ترتكز على نسيج إنتاجي ذي قيمة مضافة أعلى، يقوم على الابتكار، وتنويع الصادرات، والارتقاء بمستوى الإنتاج.

وفي هذا الإطار، تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة رافعة استراتيجية لمواكبة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني. غير أنه، ورغم تمكن المغرب من تعزيز جاذبيته واستقطاب مستثمرين وازنين في قطاعات عالمية، فإن أداء بلادنا في هذا المجال يحتاج لبذل المزيد من جهود التحسين، إذ لا يتجاوز ترتيبها المرتبة الثالثة عشرة ضمن وِجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا. وثمة عدد من مكامن القصور والهشاشة التي تؤثر سلبا على قدرة المغرب على الاستفادة المثلى من هذه الاستثمارات : إذ يظل معدل الأرباح المعاد استثمارها ضعيفًا، كما أن الانعكاسات المترتبة عن هذه الاستثمارات في مجالي التشغيل والإنتاجية الصناعية تبقى محدودة، إضافة إلى أن آثارها الامتدادية الإيجابية على النسيج المقاولاتي الوطني لا تزال غير مستغلة على النحو الأمثل.

ولتعزيز أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يقترح المجلس مداخل التطوير التالية :

- ✯ تشجيع إعادة استثمار الأرباح، من خلال إرساء آليات تحفيزية ملائمة، بما في ذلك التدابير الجبائية؛
- ✯ مواصلة مسلسل تحسين مناخ الأعمال من أجل تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، وذلك عبر الحرص على ضمان فعلية المقتضيات القانونية ذات الصلة، وتقليص آجال الأداء، والتصدي الصارم للفساد، وتحسين آليات تسوية المنازعات؛
- ✯ الاستفادة المثلى من التأثيرات الامتدادية الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال العمل عبر تحفيزات ملائمة على تشجيع إحداث ديناميات ترابط بين المقاولات الأجنبية المستقرة بالمغرب والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية. كما يتعين العمل من خلال برامج دعم مناسبة على تعزيز قدرات هذه الأخيرة في مجال التدبير والابتكار وتَمَلُّك التكنولوجيا، لتمكينها من الاستفادة المثلى من دينامية نقل المهارات، وفرص الارتقاء بمستوى الإنتاج الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ✯ تعزيز أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التشغيل، من خلال المزيد من ملاءمة العرض من الكفاءات مع حاجيات الفروع الاقتصادية الواعدة، وذلك عبر وضع آليات مناسبة للتكوين التأهيلي، مع العمل على إشراك الفاعلين الصناعيين العاملين في القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي في بلورة وتدبير برامج التكوين الخاصة (نموذج معاهد التكوين ذات التدبير المفوض)؛

✯ إرساء إطار حكامة ناجع يرتكز بشكل خاص على منظومة شفافة ومستقلة لتتبع وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياسات العمومية المرتبطة بها.

أما نقطة اليقظة الثانية فتتعلق بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب الذي يعتبر تحديا بارزا ينجم عنه تداعيات اقتصادية واجتماعية كبرى.

يُمثّل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة أزيد من 16 في المائة من مجموع الساكنة. وعلى الرغم من وزنهم الديمغرافي، إلا أن استثمار هذا الرصيد البشري يبقى دون المستوى الأمثل، كما تظلّ فرص الارتقاء الاجتماعي المتاحة أمام الشباب محدودة للغاية. ويأتي هذا الوضع مع اقتراب مرحلة استكمال الانتقال الديمغرافي للمغرب، مع تباطؤ حاد في معدل النمو الطبيعي للسكان الذي انتقل من 2.61 في المائة سنوياً خلال الفترة ما بين 1971 و1982، إلى حوالي 0.85 في المائة سنوياً ما بين 2014 و2024. ومن المتوقع أن تُغلَقَ النافذة الديمغرافية بالمغرب في أفق 2040، مما سيؤدي إلى حرمان المغرب من الاستفادة المثلى من طاقاته الشابة.

وتبرز الإحصائيات الرسمية العديد من أوجه الهشاشة الهيكلية حيث بلغ معدل بطالة الشباب 36.7 في المائة سنة 2024. كما بلغت نسبة الشباب NEET الذين لا يشتغلون، ليسوا في المدرسة ولا يتابعون أي تكوين 25.6 في المائة، علاوة على استمرار الهدر المدرسي، وانتشار الشغل غير المنظم الذي يحرم العديد من الشباب من استقرار المسارات المهنية، ومن الاستفادة من منظومة حماية اجتماعية ملائمة.

وتعكس هذه الصعوبات الملاءمة غير الكافية للتكوين مع حاجيات سوق الشغل، والتي تزداد حدةً بسبب ضعف الالتقائية بين السياسات العمومية ذات الصلة، وكذا الطابع المُشتَّت للآليات المعتمدة في هذا المجال. ويعاني 70 في المائة من الشباب العاطلين عن العمل من بطالة طويلة الأمد و73 في المائة لم يسبق لهم أن اشتغلوا. وتسلط هذه الوضعية الضوء على تعثر مسار الانتقال بين التكوين وسوق الشغل.

كما يجد الشباب حاملي الشهادات الجامعية صعوبة في الولوج إلى سوق الشغل، حيث بلغ معدل بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة والحاصلين على شهادات عليا 61.2 في المائة. وهو ما يُبرز تفاوتا بين المؤهلات الأكاديمية والكفاءات المطلوبة في سوق الشغل. وتزداد هذه الصعوبة بسبب تعدد وضعف التقائية البرامج المخصصة للنهوض بالتشغيل (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أنابيك، فرصة، أوراش، أنا مقاول، وغيرها)، وهو ما يؤثر سلبا على نجاعة هذه الآليات. وأمام غياب بدائل حقيقية، يلجأ العديد من الشباب إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية خاصة بهم غالباً ما تكون بكيفية اضطرارية، نظرا لوجود إكراهات مرتبطة بالتمويل والعقار ومواكبة الإجراءات الإدارية.

إن تراكم هذه الإكراهات يغذي مظاهر تبعث على القلق، حيث صرح أكثر من نصف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة بأنه سبق لهم أن فكروا في الهجرة. فغياب آفاق الشغل والإدماج المهني المستدام يدفع إلى اللجوء إلى العمل غير المهيكل، ويكرّس هشاشة المسارات المهنية، ويُضعف فرص الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ويُفضي هذا العجز إلى العزوف المتزايد للشباب عن الحياة العامة، مما يجعلهم عرضة للهشاشة أمام تصاعد الخطابات المتطرفة والعدمية.

ولمواجهة هذه التحديات، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإرساء استراتيجية وطنية متكاملة في خدمة الشباب، وفق مقاربة مندمجة وتشاركية. في هذا الإطار، يعد اعتماد خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل من بين أهم مداخل التحول، وهو ما يستدعي الحرص على تمفصل هذه السياسة

التشغيلية مع رؤية أوسع ومتعددة الأبعاد التربوية والاقتصادية والاجتماعية والمواطناتية والترابية لفائدة الشباب. ولمواكبة هذه الدينامية، يوصي المجلس بما يلي:

- ✯ تعزيز تمكين الشباب من خلال التربية والتكوين وذلك من خلال تمكينهم من المهارات المعرفية والمهنية الضرورية، وضمان تكافؤ الفرص في قابلية التشغيل؛
- ✯ تعزيز الإدماج السوسيو-اقتصادي للشباب من خلال صدمة مقاولاتية موجهة، من خلال تنزيل نظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وذلك من أجل إنشاء مقاولات مستدامة وقادرة على الاستمرارية، وتعزيز جاذبية القطاع المنظم بالنسبة للشباب؛
- ✯ تأمين مسار الشباب نحو الشغل المأجور وريادة الأعمال في إطار بيئة مؤسساتية فعالة ومنصفة، وذلك من خلال تبسيط المساطر وضمان مواكبة شخصية وذات جودة في مختلف مراحل إنشاء المقاولة مع الولوج المتكافئ إلى الموارد والتكوين والفرص الاقتصادية؛
- ✯ تعزيز حكامة السياسات العمومية الموجهة للشباب، من خلال ضمان تجانسها وفعاليتها وشفافيتها، وإحداث هيئة وطنية لتتبع وتنسيق وتقييم البرامج المتعلقة بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب، تضم ممثلين عن القطاعات العمومية والخاصة المعنية، مع تنزيلها على الصعيد الجهوي.

أما نقطة اليقظة الثالثة فتتعلق بإدماج النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعامة.

حقق المغرب تقدماً ملحوظاً في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع، من خلال مجموعة من الإصلاحات والمبادرات الطموحة. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن الإدماج الفعلي للنساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحياة العامة لم يحقق بعد أهدافه المنشودة، حيث لا تزال مظاهر التفاوت قائمة، كما أن إعمال المساواة في الحقوق يظل جزئياً.

وتتسم العوائق التي تحول دون إدماج النساء في الحياة العامة بطابعها البنيوي وتعدد أبعادها، كما يغذيها وجود معايير اجتماعية مقيِّدة، وتوزيع غير متكافئ للأدوار بين الجنسين، وتنظيم مؤسساتي ذو طبيعة مجزأة، فضلاً عن ضعفٍ في خدمات المواكبة الملائمة.

وهكذا، تُظهر نتائج البحث الذي أجراه البنك الدولي خلال سنة 2025 أن ثلثي المشاركين والمشاركات يرون أن المسؤوليات المالية يجب أن يتحملها الرجل، فيما ينبغي أن تعطي المرأة الأولوية للأعباء المنزلية. وغالبا ما يشكل هذا الإجماع في المعايير بين الجنسين حاجزًا أساسيا أمام استقلالية النساء، ويؤثر على اختياراتهن في الحياة.

ومن جهة أخرى، تواصل النساء تحمل الجزء الأكبر من أعمال الرعاية دون الاستفادة من أي اعتراف أو حماية اجتماعية، في الوقت الذي يبقى فيه اقتصاد الرعاية، الذي من شأنه تحرير طاقات النساء، مجالا غيرَ معروف وغيرَ مدمج بالقدر الكافي في السياسات العمومية.

ويعتبر ضعف مشاركة النساء في سوق الشغل خسارة مهمة ينبغي تداركها. وحسب عدد من الدراسات، فإن رفع معدل مشاركة النساء في سوق الشغل بـ 9 نقاط مئوية، يمكن أن يؤدي إلى رفع الناتج الداخلي الإجمالي بـ 3 في المائة في أفق 2035. كما أن الاقتصاد المغربي يخسر سنويًا زهاء 25.3 مليار درهم نتيجة عدم تشغيل النساء في سن الشغل.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين إرساء مقاربة شاملة تدمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتستند إلى أوراش الإصلاح التي تم إطلاقها، لا سيما مراجعة مدونة الأسرة، واعتماد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة،

والاهتمام المؤسساتي بهيكلة اقتصاد الرعاية، بغية إرساء خارطة طريق طموحة تستند إلى أهداف ومؤشرات واضحة وآلية قيادة متعددة القطاعات تشرك مجموع الفاعلين المعنيين. في هذا الإطار، يوصى بما يلي:

- ✯ تحديد هدف طموح ومتفق بشأنه من أجل رفع معدل نشاط النساء بنسبة 45 في المائة بحلول سنة 2035، بما يتماشى مع أهداف النموذج التنموي الجديد. ويجب أن يكون هذا الهدف قاعدة أساسية لتوجيه السياسات العمومية والتنسيق بينها؛
- ✯ إعداد برنامج مندمج للنهوض بعمل النساء وإسناده بتتبع صارم على الصعيد الوطني والجهوي. ويقوم هذا البرنامج على محورين متكاملين هما:
  - تعزيز العرض من خلال تطوير خدمات ملائمة، على غرار مؤسسات رعاية الأطفال، والتكوين المهني، وتطوير الكفاءات لدى النساء.
  - تحفيز الطلب، من خلال دعم إحداث فرص الشغل المخصصة للنساء، وسن تحفيزات أكثر لتشجيع المقاولات على تشغيل النساء.
- ✯ إضفاء الطابع المهني على مهن رعاية ومساعدة الأفراد، من خلال الاعتراف القانوني بها، ووضع برامج للتكوين المؤهل وضمان الحقوق الاجتماعية، وإدماجها ضمن الاستراتيجيات الترابية للتشغيل؛
- ✯ تقليص الفوارق في مجال الأجور من خلال تعزيز الشفافية في سياسات الأجور داخل المقاولات الكبرى، وذلك عبر وضع مؤشر وطني للمساواة في الأجور يمكن من قياس الفوارق بين النساء والرجال حسب كل قطاع ومجال ترابي؛
- ✯ تيسير ولوج النساء ذوات الكفاءات العالية إلى مناصب المسؤولية لا سيما في القطاعات العلمية والأكاديمية والاقتصادية، عبر إرساء حصيص خاص بهن لولوج مناصب القيادة، بشكل تدريجي ومؤطر.

أما نقطة اليقظة الرابعة فتهم التزايد المطّرد لتعرّض المغرب للكوارث الطبيعية، مما يستدعي اعتمادَ مقاربة تكيفية شاملة، مدمجة واستباقية، تعزز قدرة البلاد على الصمود في مواجهة هذه المخاطر. فبفعل موقعه الجغرافي، وخصائصه الجيولوجية، وقابليته للتأثر بتغير المناخ، يواجه المغرب طيفاً واسعاً من المخاطر الطبيعية المتنوعة.

واستجابةً لذلك، أطلقت السلطات العمومية منظومة استباقية لتعزيز الوقاية والتدبير، تضم الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية (2020-2030)، وتعزيز أنظمة الإنذار والرصد، وإحداث آليات تمويل خاصة. وتعززت هذه الجهود بإطلاق مخطط وطني لإحداث المنصات الجهوية الخاصة بالمخزون والاحتياطات الأولية، تشمل سبع جهات كمرحلة أولى (الرباط-سلا-القنيطرة، والدار البيضاء-سطات، ومراكش-آسفي، وطنجة-تطوان-الحسيمة، وسوس-ماسة، والشرق، والداخلة-وادي الذهب)، في أفق تعميمها على مجموع التراب الوطني.

ورغم ما تحقق من مكتسبات، لا تزال هناك جملة من التحديات البنيوية، أبرزُها التفاوت المجالي في الولوج إلى أدوات الرصد والمراقبة، خاصة في المناطق القروية أو النائية أو المعزولة، والتي تفتقر غالباً إلى التجهيزات التكنولوجية اللازمة لليقظة الفعالة والاستجابة السريعة. يُضاف إلى ذلك ما يُسَجَّلُ من محدودية في مستوى الوعي على الصعيد الترابي بأهمية ثقافة الوقاية، وتعدُّد المقتضيات القانونية وعدم تجانسها، إضافة إلى هشاشة البنيات التحتية، وضعف انخراط الفاعلين المحليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين في عمليات التخطيط والتنفيذ المتعلقة بالتدابير الوقائية والتّدخُّليّة.

وفي مواجهة هذه التحديات، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتماد مقاربة استباقية ومندمجة لتعزيز تدبير المخاطر والأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية، ولاسيما على المستوى الترابي. وفي هذا السياق، يقترح المجلس التوصيات الأساسية التالية:

- ✯ إعداد قانون-إطار يُعرِّف الكوارث الطبيعية ويصنّفها ويُحدِّد التوجهات الاستراتيجية للدولة حسب كل مرحلة من مراحل التدخل (وقاية، استجابة، إعادة البناء)، مع توضيح أدوار ومسؤوليات مختلِف الفاعلين؛
- ✯ تحيين الإطار القانوني ذي الصلة بالساحل، وإعداد التراب، والتعمير، والإسكان، لدمج أبعاد تدبير المخاطر والأزمات المرتبطة بالكوارث الطبيعية؛
- ✯ إدماج أهداف الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية (2020-2030) ضمن وثائق التنمية الترابية (برنامج التنمية الجهوية، وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم، وبرنامج عمل الجماعة) والسياسات العمومية القطاعية؛
- ✯ تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات العمومية، وفرض احترام ضوابط البناء المقاوِم للزلازل، واعتماد الخرائط المتعلقة بالمخاطر ضمن تصميم التهيئة ووثائق التعمير، وكذلك في التصاميم الجهوية لإعداد التراب؛
- ✯ تسريع تفعيل وتعميم المنصات الجهوية لتخزين المواد الاستراتيجية والاحتياطيات الأولية، لضمان استجابة سريعة وفعالة خلال الأزمات؛
- ✯ إعداد مخططات محلية للإخلاء، وتحيينها دورياً، مع تنظيم محاكاة دورية لضمان الحماية الفعلية للسكان المعرضين للخطر.

صاحب الجلالة،

يسلط القسم الثاني من التقرير السنوي الضوء هذه السنة على موضوع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين، في سياق يتسم بتسارع وتيرة شيخوخة السكان بالمغرب، كما كشفت عن ذلك نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024. ويُشكل هذا التحوّل الديموغرافي، بما يحمله من رهانات كبرى، فرصة حقيقية أمام بلادنا، شريطة الاعتراف بالمؤهلات التي تمتلكها هذه الفئة التي تسجل نسبتها زيادة متنامية داخل الهرم السكاني وتثمينها، بما في ذلك ما راكمته من تجارب وخبرات وكفاءات وقدرات على مستوى رأسمال الادخار والطلب الاستهلاكي.

وفي هذا الصدد، انتقلت نسبة السكان البالغين 60 سنة فما فوق من 9.4 في المائة سنة 2014، إلى 13.8 في المائة سنة 2024، أي ما يناهز 5 ملايين شخص. ويُشكّل الأشخاص المسنون الذين تتراوح أعمارهم بين 60 و69 سنة حوالي 58.6 في المائة من هذه الفئة السكانية، في حين يمثل الأشخاص البالغون 70 سنة فما فوق نسبة 41.4 في المائة.

وتتسم هذه الفئة السكانية بعدم تجانسها، إذ إن احتياجاتها تختلف من شخص لآخر. فبعض الأشخاص المسنين يتمتعون باستقلالية كاملة، ويمتلكون خبرات ذات قيمة وقدرة جيدة على الادخار، مما يتيح لهم الاستمرار في المساهمة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. في المقابل، يوجد آخرون، بدرجات متفاوتة، في وضعية تبعية مرتبطة بالسن، أو المرض، أو الإعاقة، مما يستدعي تكفلاً خاصاً يراعي حاجيات كل حالة على حدة. ويتناول الموضوع الخاص مختلف العوائق التي تحول دون الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين، باختلاف أوضاعهم ومساراتهم. ويبرز التحليل الذي أنجزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والذي تم

إغناؤه من خلال جلسات الإنصات التي عقدت مع مختلف الفاعلين المعنيين، ملاحظة أساسية مفادها أنه غالبًا ما تتم مقاربة موضوع الأشخاص المسنين من زاوية تقتصر على مسألة التبعية التي يعانون منها. وتؤدي هذه النظرة الاختزالية إلى عدم تسليط الضوء على مؤهلات هذه الفئة السكانية وكفاءاتها، وغنى تجاربها، مما يحول دون الاعتراف بالدور الفاعل الذي يمكن أن تضطلع به داخل المجتمع.

ويمكن لهذه الفئة أن تساهم بشكل كبير في الحياة الاجتماعية، لا سيما من خلال نقل المهارات إلى باقي الأجيال، والتوجيه والإرشاد، والعمل التطوعي، وتنشيط شبكات التضامن على الصعيد المحلي. كما أن قدرة الأشخاص المسنين على الادخار وتنامي استهلاكهم للسلع والخدمات تجعل منهم رافعة استراتيجية لتطوير «الاقتصاد الفضي»، الذي يعد قطاعا واعداً ومبتكراً، ومولّداً لفرص الشغل، ومحفّزاً لتنويع العرض الاقتصادي.

انطلاقًا من هذا التشخيص، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين لا يُعد ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية فحسب، بل يشكل أيضًا فرصة استراتيجية لتعزيز دينامية التنمية ببلادنا.

ومن هذا المنطلق، يدعو المجلس إلى تسريع وتيرة تنفيذ خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة 2023-2030، وتقوية الاندماجية بين محاورها وما تتضمنه من إجراءات وبرامج. كما يوصي باعتماد قانون إطار يُحدد الأهداف الأساسية للفعل العمومي في مجال الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين.

وفي هذا الصدد، يقترح المجلس عدداً من التدابير الاستراتيجية والإجرائية تندرج ضمن المحاور الثلاثة التالية:

يهم المحور الأول إرساء تدابير فورية للدعم والمواكبة، بهدف تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين. ويقتضي ذلك على وجه الخصوص الرفع من قيمة المعاشات، لتمكين الأشخاص المسنين من سبل العيش الكريم ومواجهة ارتفاع كلفة المعيشة، وملاءمة خدمات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بما يتيح الاستجابة بشكل أمثل لاحتياجاتهم الخاصة، سيما من خلال إدماج خدمات الرعاية الصحية المنزلية، وتغطية تكاليف المواكبة من طرف أعوان تمريض مؤهلين للقيام بالأعمال الأساسية للحياة اليومية.

ويهدف المحور الثاني إلى تعزيز حكامة المنظومة المؤسساتية المتعلقة بالتكفل بالأشخاص المسنين، وذلك بما يضمن تحسين فعلية حقوقهم الأساسية، وبما يكفل تنسيقاً أمثل بين مختلف الفاعلين المعنيين. ويُقترح في هذا الصدد العمل على وجه الخصوص على تيسير ولوج الأشخاص المسنين إلى سوق الشغل، عبر ملاءمة الآليات المتعلقة بالتشغيل والتكوين والحفاظ على النشاط المهني مع الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة. كما يوصى بتسريع وتيرة إصلاح مدونة الشغل والنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، واعتماد أشكال شغلٍ مرنة، وتمكين الأشخاص المسنين من الجمع الكلي أو الجزئي بين الأجر ومعاش التقاعد. وعلاوة على ذلك، يوصي المجلس بسن تحفيزات ضريبية موجهة إلى المقاولات التي تُشغّل الأشخاص المسنين أو تحتفظ بهم، وتشجيع المبادرة المقاولاتية للأشخاص المسنين من خلال تقديم مواكبة شخصية، وتيسير الولوج إلى التمويل، وتثمين كفاءات وخبرات هذه الفئة، خاصة من مغاربة العالم، من خلال إحداث منصة وطنية تُسهّل إقامة شبكات حسب مجالات الخبرة.

أما المحور الثالث، فيتعلق بالعمل على المدى البعيد على تطوير «اقتصاد فضي» منظَّم قمينٍ بتحويل شيخوخة السكان إلى رافعة لخلق القيمة الاقتصادية والاجتماعية. واسترشاداً بالتجارب الدولية النّاجحةً في هذا المجال، ينبغي أن يستند هذا الاقتصاد إلى نموذج مبتكر للرعاية والرفاه والمشاركة، يُدمج بشكل متجانس الطلب الاستهلاكي للأشخاص المسنين وعرض الخدمات الملائمة حسب المجالات الترابية، مع العمل على تشجيع انبثاق أنشطة اقتصادية مستدامة ومحدِثةٍ لفرص الشغل.

صاحب الجلالة،

خُصِّص القسم الثالث والأخير من التقرير السنوي لأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وفي هذا الصدد، أنجز المجلس، بناءً على إحالة من مجلس النواب، رأيا حول «مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب». وبالإضافة إلى التقرير السنوي، أنجز المجلس، في إطار الإحالات الذاتية، ثمانية آراء تتناول المواضيع التالية:

- ✯ «مقاربة «النكسوس» في قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية»؛
- ✯ «الأشكال اللانمطية للتشغيل والعلاقات المهنية: تحديات جديدة وفرص ناشئة»؛
- ✯ «من أجل بيئة رقمية دامجة توفر الحماية للأطفال»؛
- ✯ «تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: حصيلة مرحلية: تقدم اجتماعي ينبغي تعزيزه وتحديات يتعين رفعها»؛
- ✯ «نحو اقتصاد دائري للأجهزة الكهربائية والإلكترونية: من نفايات إلى موارد»؛
- ✯ «تعزيز مشاركة المواطنات والمواطنين في تدبير الشأن العام»؛
- ✯ «الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟»؛
- ✯ «الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة: من أجل مقاربة أكثر ملاءمة، مبتكَرَة، دامِجَة، مستدامة وذاتِ بُعْدٍ ترابي».

وفي إطار برنامج العمل برسم سنة 2025، سيتناول المجلس، بالإضافة إلى التقرير السنوي، عدداً من المواضيع نذكر من بينها : «تحديات المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا في المغرب: النمو والتحديث والتطوير»؛ و«مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني»؛ و«آلية تعديل الكربون على حدود الاتحاد الاوروبي وتأثيرها على المغرب»؛ و«التكوين المستمر»؛ و«الاعتراف باقتصاد الرعاية في المغرب وتنظيمه»؛ و«النقل في الوسط القروي»؛ و«السلوك المدني في الفضاءات والأماكن العمومية»؛ و«التنوع البيولوجي بالمغرب»؛ و«الأمن السيبراني بالمغرب»؛ و«هدر المواد الغذائية».

تلكُمْ، يا **صاحب الجلالة**، العناصِرُ الرئيسيةُ للتقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2024، المعروض على أنظار جلالتكم كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس خلال دورتها العادية 171 المنعقدة يوم الخميس 26 يونيو 2025.

تمهيد

طبقاً للقانون التنظيميّ للمجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ، يتضمّن التقريرُ السنويّ للمجلس تحليلاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، وتقريراً عن أنشطة المجلس برسم سنة 2024.

وفي هذا الصّدد، أنجز المجلسُ تحليلاً للتطوّرات الأساسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع اقتراح جملة من التوصيات والتوجهات المتعلقة بالسياسات العمومية ذات الصلة. وهو تحليل يعبّر عن وجهة نظر المجتمع المدنيّ المنَظَّم والغنيّ بتنوع الحساسيات والتجارب المهنية والاجتماعية لمختلف الفئات المُكوِّنة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وفي القسم الأول من التقرير، أنجز المجلسُ تحليلاً للظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2024، مسلطاً الضوء على المنجزات التي تم تحقيقها مع الوقوف على أوجه القصور التي تم تسجيلها في هذه المجالات الثلاثة. وبخصوص الشق المتعلق بنقاط اليقظة، تم اقتراح جملة من التوصيات من أجل إثارة الانتباه إلى التدابير التي تكتسي طابعا أولويا من وجهة نظر المجلس وتتطلب بالتالي إيلاءها عناية خاصة.

أما في ما يتعلق بالموضوع الخاص للتقرير، فقد خُصّص لإشكالية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين بالمغرب. وينبني هذا الاختيار على قناعة راسخة لدى المجلس بأن تجربة الأشخاص المسنين وخبراتهم في علاقتها بالادخار والاستهلاك، تمثل امتيازاً ديموغرافياً جديداً يتعين استثماره وتثمينه من أجل الاستعداد الأمثل لمواكبة تسارع وتيرة الشيخوخة.

وقد تناول الموضوع الخاص التحديات التي تواجه الأشخاص المسنين، كما تضمن مجموعة من التوصيات التي تسعى إلى الانخراط في رؤية متجددة للشيخوخة لا تقتصر على مقاربة الموضوع من زاوية عوامل الهشاشة فحسب، وإنما تعترف أيضا بالمؤهلات التي تمتلكها هذه الفئة وقدرتها على الإسهام في التنمية البشرية والاقتصادية والترابية للبلاد.

وفي القسم الثالث، يقدم المجلس تقريراً عن أنشطته برسم سنة 2024، كما يعرِض برنامج عمله لسنة 2025.

القسم الأول
الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
خلال سنة 2024

I أهم التطورات التي طبعت سنة 2024

1.1. الوضعية الاقتصادية خلال سنة 2024

1.1.1. النمو الاقتصادي : تطور متسم بقدرته على الصمود نسبيا، غير أنه يظل غير دامج بالقدر الكافي ودون الأهداف المسطرة على المديين المتوسط والبعيد

عرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2024 تطوراً في ظل مناخ دولي مضطرب ومطبوع باستمرار التوترات الجيوسياسية. وفي هذا السياق، سجل معدل نمو الاقتصاد العالمي تباطؤاً طفيفاً، إذ انتقل من 3.5 في المائة إلى 3.3 في المائة من سنة إلى أخرى[1]. وبالنسبة للبلدان المتقدمة، فقد سجلت تطورات متباينة، بحيث تسارع النمو على مستوى الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، مقابل انكماش قوي بالنسبة لليابان وتباطؤ طفيف في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تجلى تباطؤ النمو بشكل أكبر لدى البلدان الصاعدة والنامية، بحيث تراجع متوسط معدل نموها من 4.7 في المائة سنة 2023 إلى 4.3 في المائة سنة 2024[2]. وبالموازاة مع ذلك، ورغم التباطؤ الطفيف في معدل نمو النشاط الاقتصادي العالمي، فقد شهدت سنة 2024 انتعاشًا ملحوظًا في وتيرة تطور المبادلات التجارية العالمية. كما اتسم السياق الدولي خلال سنة 2024 بتراجع الضغوط التضخمية، لا سيما في البلدان المتقدمة. ويعزى هذا التطور إلى تأثير التدابير المتخذة في إطار السياسات النقدية، إلى جانب استمرار تراجع أسعار الطاقة العالمية.

على المستوى الوطني، حافظ الاقتصاد المغربي على قدرته على الصمود، بحيث حقق معدل نمو بلغ 3.8 في المائة سنة 2024، مقابل 3.7 في المائة سنة قبل ذلك[3]، متجاوزا معدل النمو المستهدف في إطار قانون المالية لسنة 2024، والمحدد في 3.7 في المائة. غير أنه، رغم الجهود التي بذلها المغرب والمنجزات التي حققها في مسار تنميته الاقتصادية، فإن الوتيرة الحالية للنمو تظل دون المعدل المستهدف في إطار النموذج التنموي الجديد لبلوغ متوسط 6 في المائة سنويا في أفق 2035[4]. كما أن هذه الوتيرة من النمو لا تسمح للاقتصاد الوطني بالارتقاء نحو الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط. وفي هذا الصدد، يُسَجَّلُ أن متوسط معدل النمو السنوي لحصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي تراجع بشكل ملحوظ، منتقلاً من 3.5 في المائة خلال الفترة 2000-2010 إلى 1.6 في المائة فقط خلال الفترة 2010-2024[5]. وهو تراجع لا يمكن أن يُعزى فقط إلى تداعيات الأزمة الصحية، على اعتبار أن وتيرة التباطؤ سُجلت قبل اندلاع هذه الأزمة، حيث ظل متوسط معدل النمو السنوي لحصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي في حدود 2.2 في المائة[6] خلال الفترة 2010-2019.

هذا، ويلاحظ أن التباطؤ المسجل في معدل النمو خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة يأتي في وقت باشرت فيه السلطات العمومية عددا مهما من الإصلاحات والاستراتيجيات. وهو وضع يقتضي العمل على تحديد ومعالجة الاختلالات المحتملة التي من شأنها أن تحد من النهوض بالاستثمار الخاص وتسريع النمو، سواء كانت مرتبطة بأوجه القصور التي

1 - World Economic Outlook – IMF – April 2025.

2 - Idem.

3 - HCP, comptes nationaux provisoires 2024, juin 2025.

4 – التقرير العام، النموذج التنموي الجديد، أبريل 2021 ص72.

5 - WDI database.

6 - Idem.

تعتري السوق أو تعاني منها السياسات العمومية، والتي تهم على الخصوص الحكامة، وجودة تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، ودرجة تملك ثقافة التقييم المستقل للأثر، بالإضافة إلى مدى فعلية مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة. ولا تلقي هذه الإكراهات بظلالها على مساهمة الاستثمار الخاص في النمو فحسب، بل تؤثر سلبا على جودة تلك المساهمة، على صعيد الإنتاجية، والارتقاء في المستوى الإنتاجي، وتعزيز القدرات في مجال الابتكار.

وفيما يتعلق بالطابع الدامج للنمو الاقتصادي، يشير مؤشر النمو الدامج (ICI) الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في نسخته الأخيرة (2023)[7]، أن المغرب حصل على ترتيب يقل بكثير عن معدل البلدان المشمولة بهذا المؤشر والتي تصل إلى 135 بلداً من البلدان المتقدمة والنامية[8]. صحيح أن المغرب حقق تقدماً في بعض مكونات المؤشر، من قبيل الجانب البيئي، وظروف العيش، التي تشمل مؤشرات فرعية كوفيات الرضع، ومعدل التمدرس، والولوج إلى الماء الصالح للشرب، غير أنه على مستوى المؤشرات المرتبطة بالأداء الاقتصادي والمساواة، فإن نموذج النمو الحالي يسجل خصاصا يتعين تداركه، ويعزى بالأساس إلى محدودية مستوى الدخل الفردي والإنتاجية ومعدل التشغيل، فضلا عن الفوارق في توزيع الدخل، والإدماج غير الكافي للشباب والنساء في سوق الشغل.

2.1.1. الدينامية القطاعية : تطورات متباينة

على المستوى القطاعي، اتسمت سنة 2024 بانكماش القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 4.8 في المائة[9]، جراء قلة التساقطات المطرية وتسجيل محصول من الحبوب لم يتجاوز 31.2 مليون قنطار[10]، أي أقل بكثير من محصول سنة فلاحية متوسطة[11]. كما أثر توالي سنوات الجفاف سلباً على نشاط تربية المواشي، مما يعيق جهود إعادة تكوين القطيع، على الرغم من تدابير الدعم التي اتخذتها السلطات العمومية. نتيجة لذلك، وبالنظر أيضا للتراجع الملموس لنمو الصيد البحري من 6.9 إلى 2.6 في المائة، فقد تراجعت القيمة المضافة للقطاع الأولي بشكل عام بنسبة 4.5 في المائة[12].

ورغم الجهود المهمة المبذولة منذ سنة 2008 لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي، والتي مكنت من رفع حجم صادرات بعض السلاسل الفلاحية، إلا أنه لا يزال يتعين اتخاذ المزيد من التدابير التكميلية من أجل تخفيف حدة هشاشة نمو الناتج الداخلي الإجمالي وقطاع التشغيل إزاء التقلبات المناخية.

وفيما يتعلق بالأنشطة غير الفلاحية، فقد ارتفعت قيمتها المضافة بنسبة 4.5 في المائة سنة 2024، محققة أداء أفضل من السنة الفارطة. وذلك نتيجة التحسن الملموس لأداء القطاع الثانوي، الذي ارتفعت وتيرة نموه من 0.8 في المائة إلى 4.2 في المائة، مقابل تراجع نمو القطاع الثالثي من 5 في المائة إلى 4.6 في المائة سنة 2024[13].

ويعزى الأداء الجيد للقطاع الثانوي إلى الدينامية الإيجابية التي شهدتها عدة فروع، لا سيما 1) الصناعة الاستخراجية التي سجلت نموا بـ13 في المائة[14]؛ و2) قطاع صناعة المواد الكيماوية (11+ في المائة[15])، الذي استفاد من انتعاش

7 – يقيس هذا المؤشر المُرَكَّب بشكل شامل مستوى الرفاه الاقتصادي والطابع الدامج للنمو، وذلك من خلال 27 مؤشراً تنتظم وفق أربعة أبعاد : الأداء الاقتصادي، ظروف العيش، المساواة، والبيئة.

8 - UNCTAD Stat Data Centre. (2023). https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.InclusiveGrowth
UNCTAD, SDG pulse 2022.

9 - HCP, Comptes nationaux provisoires 2024.

10 - Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts (Département agriculture), performance de la compagne agricole 2023-2024, https://www.agriculture.gov.ma/fr/actualites/performances-de-la-campagne-agricole-2023-2024.

11 – يقدر محصول سنة فلاحية متوسطة من الحبوب بحوالي 70 مليون قنطار، وهو مستوى غالبًا ما يُستخدم كفرضية أثناء إعداد قانون المالية.

12 - HCP, Comptes nationaux provisoires 2024.

13 - Idem.

14 - Idem.

15 - Idem.

صناعة الأسمدة في ظل تزايد الطلب من البرازيل والهند[16]؛ و3) قطاع صناعة وسائل النقل، بما فيها السيارات، الذي ارتفعت قيمته المضافة بـ3.5 في المائة[17]؛ و4) الانتعاش التدريجي لقطاع البناء والأشغال العمومية (5+ في المائة[18])، والذي تعزز، على وجه الخصوص، بتأثير الاستثمار العمومي المرتبط بالتحضيرات لاحتضان كأس إفريقيا للأمم لسنة 2025 وكأس العالم لسنة 2030، إضافة إلى تكثيف وتيرة مشاريع إعادة إسكان قاطني دور الصفيح، والبرنامج الجديد الخاص بالدعم المباشر للسكن. ومن المنتظر أن تتواصل الدينامية التي يشهدها قطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة تسريع وتيرة مشاريع البنيات التحتية في مجالي الماء والطاقة، والمشاريع المرتبطة بتنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى.

في المقابل، سجلت بعض فروع القطاع الثانوي تطورات أقل إيجابية، كما هو الحال بالنسبة لفرع صناعة التجهيزات الإلكترونية الذي تراجعت قيمته المضافة خلال سنة 2024 بـ 1.1– في المائة، بالإضافة إلى فرع الصناعات الغذائية (0.1– في المائة)، والذي تأثر سلبا بانعكاسات الموسم الفلاحي الضعيف[19].

وبخصوص القطاع الثالثي، ورغم ما شهده من تباطؤ طفيف، فإن العديد من فروعه شهدت دينامية جيدة، نذكر منها أنشطة الإقامة والمطاعم التي سجلت معدل نمو مهم بلغ 9.6 في المائة سنة 2024[20]، وهو ما يعكس الجهود المبذولة من أجل الترويج لوجهة المغرب وتعزيز جاذبيته، إلى جانب التأثير الإيجابي لمختلف التظاهرات الدولية المنظمة بالمملكة. هكذا، تجاوز عدد المسافرين بنسبة 20 في المائة العدد المسجل سنة 2023 وبنسبة 35 في المائة العدد المسجل خلال سنة 2019، أي في فترة ما قبل الجائحة[21]. وبفضل هذه الإنجازات احتل المغرب لأول مرة مرتبة الوجهة السياحية الأولى على مستوى القارة الإفريقية[22]. كما شهد فرع «النقل والتخزين» تطوراً إيجابياً، لا سيما بفضل الدينامية الجيدة المسجلة في ميادين النقل الجوي والبحري الدولي، وذلك في سياق انتعاش النشاط السياحي والصادرات.

3.1.1. التنافسية والأداء في مجال الصادرات: تقدم ملموس، وتنافسية تحتاج إلى التعزيز، ومستوى تعقيد يستوجب مزيداً من التطوير

ارتفع حجم الصادرات من السلع بنسبة 5.8 في المائة مقارنة بالسنة الماضية، مما يعكس تطورًا إيجابيًا هم جميع فئات المنتجات تقريبا. وفي هذا الصدد، تميزت صادرات الفوسفاط ومشتقاته بتحقيقها زيادة قدرها 13.1 في المائة، مدفوعة أساساً بارتفاع صادرات الأسمدة والحمض الفوسفوري[23].

كما سجلت صادرات منظومة صناعة السيارات تطورًا إيجابيًا خلال سنة 2024، محققة زيادة بنسبة 6.3 في المائة، وذلك بفضل الأداء الجيد لأهم فروع هذه المنظومة، خاصة تصنيع الهياكل، والأسلاك الكهربائية، والمكونات الداخلية للمركبات[24]. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المغرب يحتل، منذ سنة 2017، مرتبة أول منتج للسيارات على مستوى القارة الإفريقية، وثاني منتج لجميع أنواع المركبات بالقارة نفسها بعد جنوب إفريقيا. أما على صعيد التصنيف

16 – الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2025، المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2025.

17 - HCP, Comptes nationaux provisoires 2024.

18 - Idem.

19 - Idem.

20 - Idem.

21 - Chiffres Clés – Ministère du Tourisme, de l'Artisanat et de l'Economie Sociale et Solidaire.

22 - Article de l'ONU tourisme - ONU Tourisme se rend au Maroc, destination la plus visitée d'Afrique, pour promouvoir les investissements et l'innovation | ONU Tourisme.

23 - Office des changes – Indicateurs des échanges extérieurs à fin décembre 2024.

24 - Idem.

العالمي، فإن الجهود التي بذلها المغرب لتطوير هذه المنظومة مكنته خلال السنوات الأخيرة من التموقع ضمن قائمة أفضل 30 منتجا عالميا للمَرْكَبات (المرتبة 25 عالمياً فيما يتعلق بجميع أنواع المَرْكَبات، و23 عالمياً في مجال صناعة السيارات)[25].

من جهته، سجل قطاع الطيران تطورًا ملحوظًا، مما كرس الدينامية التي يشهدها هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، إذ حقق نموا بلغ 14.9 في المائة، مدفوعًا أساسًا بأنشطة التجميع. من جهة أخرى، حافظت صادرات المنتجات الغذائية على وتيرة نمو إيجابية بلغت 3.1 + في المائة، وذلك رغم الآثار السلبية المرتبطة بالجفاف. وقد ساهم ارتفاع صادرات المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري في تعويض الانكماش الطفيف الذي سجلته صادرات الصناعات الغذائية[26].

في المقابل، لم تحقق بعض القطاعات نفس المستوى من التطور، نذكر منها على سبيل المثال قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية الذي شهدت صادراته شبه ركود، وقطاع النسيج والجلد الذي انخفضت صادراته بنسبة 0.5 في المائة، جراء الأداء السلبي لفرع الأحذية، وكذلك الشأن بالنسبة للصناعة الصيدلية التي تراجعت صادراتها بنسبة 4.8 في المائة[27]، وذلك بفعل مكامن القصور البنيوية التي لا يزال يعاني منها هذا القطاع.

وبغض النظر عن التطورات الظرفية التي طبعت صادرات القطاعات الرئيسية والمهن العالمية للمغرب، تُبرِزُ التوجهات العميقة المسجلة خلال السنوات الأخيرة ضرورة مضاعفة الجهود من أجل تعزيز تنافسية الصادرات الصناعية الوطنية. إذ يُظهر تحليل بنية الصادرات الوطنية تحسنًا شبه مستمر في تصنيف المغرب من حيث مستوى تعقيد صادراته، حيث انتقل بين سنتي 2017 و2023 من المرتبة 118 إلى المرتبة 97 (من أصل 145 دولة)[28]، وهو تطور يعكس ارتفاع مستوى تعقيد العرض التصديري المغربي. وبالموازاة مع ذلك، عرف المغرب منذ سنة 2008 ارتفاعًا ملموسًا في حصته من سوق المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط. لكنه في المقابل، فقدَ حصصا من سوق قطاعات تقليدية مثل النسيج والألبسة، دون أن يُحقق مكاسب كافية في فروع أخرى كالصناعات الغذائية. وقد يعزى هذا الوضع إلى الأداء الذي تحققه بلدان منافسة في هذا النوع من المنتجات. ولا تخلو هذه التطورات من انعكاسات على سوق الشغل الوطني، بالنظر إلى أن القطاعات المعنية بهذا التراجع تعد من بين أكثر القطاعات تشغيلا.

من جهتها، تظل المكاسب المحققة على مستوى حصص السوق العالمية للمنتجات ذات المحتوى التكنولوجي العالي محدودة على العموم، وهو ما يُبرز ضرورة تعزيز قدرات النسيج الصناعي العامل في ميدان التصدير في مجالات الابتكار، والبحث والتطوير، وتكوين الرأسمال البشري، من أجل ضمان تموقع أفضل ضمن هذه الفئة من المنتجات.

هذا، وتتجلى ضرورة تعزيز تنافسية الصادرات من خلال تحليل تطور عدد المنتجات التي يصدرها المغرب والتي تتمتع بميزة تنافسية تفوق 1، إذ تراجعت هذه المنتجات من 641 منتجًا سنة 2010 (حسب النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها، المكون من ستة أرقام) إلى 481 منتجًا في سنة 2023[29]، وهو ما يعكس الحاجة الماسة إلى المزيد من تنويع الاقتصاد الوطني وتحسين تموقعه إزاء المنافسين في عدد أكبر من المنتجات.

25 - International Organization of Motor Vehicle Manufacturers – 2023 production statistics.

26 - Office des changes – Indicateurs des échanges extérieurs à fin décembre 2024.

27 - Idem.

28 - Atlas of economic complexity. https://atlas.hks.harvard.edu/countries/504 .

29 - WITS Database – Banque Mondiale.

الرسم البياني رقم 1 : تطور حصة المغرب في الأسواق العالمية على المدى الطويل حسب فئات الصادرات الصناعية (بالنسبة المئوية بين سنتي 2008 و2023)

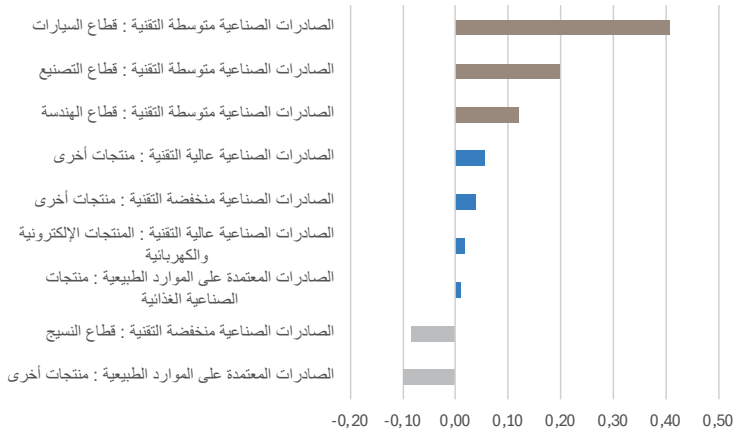

المصدر : رسم بياني منجز استنادا إلى قاعدة معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

مؤطر رقم 1 : قطاع ترحيل الخدمات : دينامية في مجال التصدير وتحديات مستقبلية

يشهد قطاع ترحيل الخدمات (Outsourcing) بالمغرب دينامية إيجابية في السنوات الأخيرة. ففي ظل هذا النمو المتواصل، ارتفعت مساهمته في مداخيل الصادرات من 14.9 مليار درهم سنة 2021 إلى 17.9 مليار درهم سنة 2023. وبفضل هذا الأداء، تمكّن المغرب من الارتقاء إلى المرتبة 28 عالمياً، والثانية على الصعيد الإفريقي في مجال ترحيل الخدمات[30].

وقد تحقق هذا التطور الإيجابي بفضل عدد من المؤهلات التي يحظى بها المغرب، من قبيل توفر رأسمال بشري ملائم، وتكلفة عمل تنافسية، وتوفر بنيات تحتية للاستقبال جرى تحديثها وملاءمتها. ومن المرتقب أن تتواصل هذه الدينامية بالنظر للأهمية المتزايدة التي يحتلها القطاع في السياسات العمومية. ذلك أن قطاع ترحيل الخدمات يدخل ضمن القطاعات ذات الأولوية المؤهلة للاستفادة من منح الاستثمار التي نص عليها الميثاق الجديد للاستثمار (المنحة القطاعية)، كما أنه يشكل أحد المحاور الأساسية في إطار استراتيجية «المغرب الرقمي 2030»، التي ترمي إلى جعل المملكة فاعلاً رئيسياً في هذا المجال، من خلال عدة رافعات من بينها: تطوير التكوينات الملائمة سواء على مستوى التكوين الأساسي أو التكوين المندرج ضمن إعادة التوجه المهني؛ تعزيز البنيات التحتية للاستقبال؛ إحداث منح للتشغيل؛ إرساء نظام جبائي محفز؛ تبسيط ورقمنة المساطر؛ إلى جانب جهود الربط بين الفاعلين والتواصل والترويج (نموذج معرض «جيتكس» «GITEX»).

غير أنه، وبالرغم من الفرص التي يتيحها قطاع ترحيل الخدمات، يتعين التحلي بالحيطة واليقظة، في ظل التحولات الجارية على الصعيد الدولي، سواء على المستوى التكنولوجي أو التنظيمي. فعلى المستوى التكنولوجي، يلاحظ أن الذكاء الاصطناعي يُحدث تحوّلاً عميقاً في أنشطة ترحيل الخدمات، من قبيل مراكز النداء وأنشطة البرمجة وتطوير البرمجيات، وهو ما من شأنه إثارة بعض المخاوف بشأن انعكاساته المحتملة على مجال التشغيل.

ورغم أن بعض الآراء تذهب إلى أن الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى أتمتة بعض المهام فقط، وأنه سيمكن من توفير فرص عمل لفائدة الأشخاص المؤهلين الذين يتقنون هذه التكنولوجيا، إلا أنه يتعين أخذ هذه التحولات في الاعتبار للحد من انعكاساتها السلبية المحتملة على سوق الشغل، خاصة في صفوف الشباب.

30 – بوابة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

أما فيما يتعلق بالتحديات ذات الطابع التنظيمي، فإنها قد تشكل بدورها إكراهات حقيقية، لاسيما عندما تؤدي التعديلات القانونية إلى تشديد أكبر في قواعد العمل. ويُعد آخر مثال على هذا التوجه، مصادقة البرلمان الفرنسي بتاريخ 21 ماي 2025 على قانون يمنع إجراء اتصال هاتفي لأغراض تجارية ما لم يكن المستهلك قد أعطى موافقته المسبقة لتلقي تلك المكالمات. ومن المرتقب أن يدخل هذا المقتضى الجديد حيز التنفيذ في غشت 2026، الأمر الذي يثير جملة من التخوفات بشأن الانعكاسات المحتملة على بعض أنشطة مراكز النداء بالمغرب.

عموما، ورغم الفرص التي يوفرها قطاع ترحيل الخدمات، فإن المخاطر التي باتت تلقي بظلالها تفرض ضرورة تكثيف الجهود في مجال الرصد واليقظة التكنولوجية والمجال القانوني المتعلق بالقطاع على الصعيد الدولي، إلى جانب مواصلة تنويع الأسواق. كما ينبغي العمل على تحسين جودة الخدمات المقدمة، لضمان تموقع أفضل في سلاسل القيمة الأقل تأثراً بالذكاء الاصطناعي، فضلاً عن توفير تكوينات ملائمة تضمن رفع مستوى مهارات الموارد البشرية المحلية.

4.1.1. التوازنات الماكرواقتصادية الكبرى

1.4.1.1. المالية العمومية والسياسة الميزانياتية : تسجيل تطورات إيجابية لكن مع وجوب الاحتراز فيما يتعلق بالمديونية

اندرج تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2024 في إطار مواصلة الجهود الرامية إلى إنعاش النشاط الاقتصادي، والتخفيف من آثار الصدمة المناخية وارتفاع الأسعار، وكذا دعم الأوراش الكبرى المهيكلة، مع الحرص على ترسيخ المكتسبات المحققة في مجال الحفاظ على التوازنات المالية.

وفي هذا السياق، اختُتمت سنة 2024 بعجز في الميزانية بلغ 3.8- في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو ما يمثل تحسنا مقارنة بنسبة 4.3- في المائة المسجلة سنة قبل ذلك[31]. وقد مكن هذا التراجع في عجز الميزانية، الذي يُعزز الجهود المبذولة للحفاظ على توازنات مالية الدولة، من تحقيق أداء أفضل مقارنة مع معدل العجز المستهدف في قانون المالية لسنة 2024، والذي كان محددًا في 4- في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

وقد ساهمت الدينامية الإيجابية التي شهدتها المداخيل، سواء الجبائية أو غير الجبائية، خلال سنة 2024 في تقليص عجز الميزانية. إذ سجلت مداخيل الدولة ارتفاعًا قدره 49.1 مليار درهم، وهو ما يفوق الزيادة المسجلة في إجمالي النفقات (45.9+ مليار درهم). وهكذا، ارتفعت المداخيل الجبائية بنسبة 14.3 في المائة بفضل تضافر عدة عوامل، من بينها مواصلة تنفيذ القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، لا سيما من خلال توسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز المراقبة الجبائية، واعتماد حجز الضريبة من المنبع والتصفية الذاتية للضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى التوسيع التدريجي لهذه الأخيرة[32].

بالإضافة إلى ذلك، تميزت سنة 2024 بتنفيذ عملية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية، والتي مكنت الدولة من تحقيق مداخيل بلغت 6 مليارات درهم متأتية من تطبيق 5 في المائة على مجموع ما تم التصريح به من موجودات والذي بلغ 127 مليار درهم[33]. إن حجم هذه العملية يسلط الضوء على عدد من التحديات، والتي تهم بشكل خاص منسوب الثقة بين المُلزَمين والإدارة الضريبية، وهيمنة الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، واستمرار ممارسات التهرب الضريبي، مما يحول دون الانخراط في المواطنة الضريبية.

31 – الميزانية الاقتصادية الاستشرافية 2026، المندوبية السامية للتخطيط.

32 – DTFE - Note de conjoncture, 2024.

33 – الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب، 13 يناير 2025.

وعموما، ساهم التحسن الإيجابي في المداخيل خلال سنة 2024 في التخفيف من تأثير ارتفاع نفقات الدولة، إذ ارتفعت النفقات العادية بنسبة 5.6 في المائة ونفقات الاستثمار بنسبة 6 في المائة مقارنة بالسنة الفارطة. ويعزى ارتفاع النفقات العمومية، لاسيما الاستثمار العمومي المطرد (117.4 مليار درهم)، أساسا إلى تنزيل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية الكبرى (من قبيل البنيات التحتية والاستعدادات لاحتضان التظاهرات الرياضية الكبرى، خاصة كأس العالم لسنة 2030)، وكذا إلى الالتزامات المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي، وتدابير التخفيف من آثار الضغوط التضخمية والجفاف، وتمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى النفقات المنفذة في إطار صندوق تدبير آثار زلزال الحوز، وكذا النفقات المتعلقة بتخفيف انعكاسات الفيضانات.

وفيما يتعلق بنسبة دين الخزينة من الناتج الداخلي الإجمالي، فقد انخفضت، للسنة الثانية على التوالي، من 68.7 في المائة إلى 67.7 في المائة من سنة لأخرى[34]. غير أنه يلاحظ خلال السنوات الخمس الأخيرة (2020-2025)، أن متوسط نسبة دين الخزينة من الناتج الداخلي الإجمالي ظل في حدود 70 في المائة، وهي نسبة تفوق بشكل ملموس المستوى المسجل خلال السنوات الخمس السابقة للأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، والذي كان يبلغ في المتوسط أقل من 60 في المائة[35]. إن توالي الصدمات الكبرى التي تعرض لها المغرب منذ الجائحة، إلى جانب انخراطه في مشاريع مهيكلة كبرى على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والرياضية والبيئية، كلها عوامل قد تدفع السلطات العمومية، على المديين القصير والمتوسط، إلى اللجوء بشكل متزايد إلى الدين. ورغم ذلك، فقد ظلت تصنيفات المغرب من لدن وكالات التنقيط مستقرة بشكل عام سنة 2024، وهو وضع ناتج عن وجود نوع من التوازن بين المؤهلات المؤسساتية التي تتمتع بها البلاد ومتانة وضعيتها المالية الخارجية الشاملة من جهة، وبين ضعف مستويات الدخل وحجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدّ من هوامش تحسين المالية العمومية وتقليص المديونية، في سياق يتسم بارتفاع الطلب الاجتماعي وتزايد الحاجيات من الاستثمار، من جهة أخرى.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات العملية المتعلقة بالتدبير النشيط للدين العمومي، إلى جانب الجهود المبذولة لترشيد الإنفاق العمومي وتنفيذ الإصلاح الجبائي، تُعد من بين العوامل التي تساهم في التحكم في مستوى المديونية. ويشير صندوق النقد الدولي في تقييمه الأخير في هذا الشأن أن دين الخزينة يبقى في مستويات مستدامة[36]. كما مكّنت هذه الجهود من الحفاظ على نسبة الدين الخارجي في مستويات مقبولة، بلغت 25 في المائة سنة 2024[37]، مما ساهم في تخفيف تأثير تقلبات أسعار صرف العملات الدولية على الدرهم. من جهة أخرى، أسهمت الجهود المبذولة في تقليص نسبة الدين قصير الأجل من مداخيل صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي، مما مكن من التخفيف من حدة الضغوط المالية على المالية العمومية[38].

هكذا، يتعين تعزيز الجهود المبذولة لحد الآن من لدن السلطات العمومية بما يمكن من ضمان التحكم في وتيرة تطور نسبة الدين العمومي، وهو ما يقتضي اعتماد سياسات هيكلية قادرة على تسريع وتيرة النشاط الاقتصادي، والارتقاء به إلى عتبة أعلى وأكثر استدامة من النمو، كما هو موصى به في النموذج التنموي الجديد، وذلك بغية خلق موارد مالية كافية والتمكن من تغطية تكاليف خدمة الدين.

34 – الميزانية الاقتصادية الاستشرافية 2026، المندوبية السامية للتخطيط.

35 - DTFE - Note de conjoncture, 2024, p. 36.

36 - IMF – Morocco : 2025 Article IV consultation and third review Under the arrangement under the resilience And Sustainability facility, April 2025, p. 54.

37 - DTFE – Note de conjoncture : premiers résultats de l'année 2024.

38 - World Development Indicators.

الرسم البياني رقم 2: الدين قصير الأجل (النسبة المئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الأولي)

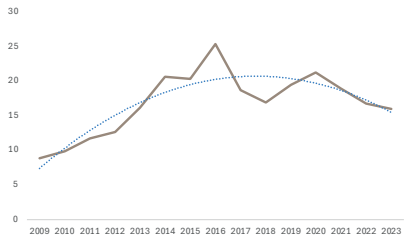

الرسم البياني رقم 3: توزيع دين الخزينة حسب المصادر الداخلية والخارجية

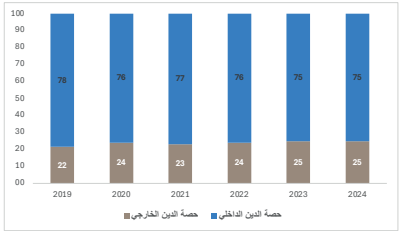

الرسم البياني رقم 4: نسبة دين الخزينة من الناتج الداخلي الإجمالي (%)

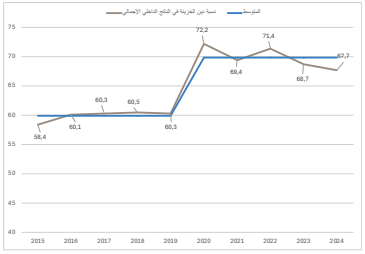

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI)

2.4.1.1. السياسة النقدية والتمويل : سياسة نقدية تيسيرية لكن مع دينامية محدودة على مستوى القروض الممنوحة للقطاع الخاص[39]

خلال سنة 2024، قام بنك المغرب بتخفيض تدريجي لسعر الفائدة الرئيسي على مرحلتين، وذلك في شهري يونيو ودجنبر. وقد جرى اتخاذ هذا القرار أساسا بالنظر إلى تراجع الضغوط التضخمية، مع توقعات بأن تستقر نسبة التضخم في حدود 2 في المائة وأن تكون الفجوة الإنتاجية (الفرق بين الإنتاج الفعلي للاقتصاد والإنتاج المحتمل) قريبة من الصفر. وعموما، يبدو هذا التوجه ملائماً للظرفية الاقتصادية الراهنة، إذ من شأنه أن يساهم في التخفيف من الضغط على النمو والتشغيل خلال الفصول المقبلة.

وعلى إثر هذه التدابير، تراجع سعر الفائدة بين البنوك بما يتماشى مع انخفاض سعر الفائدة الرئيسي، كما سجلت أسعار الفائدة التي تطبقها البنوك على المقاولات غير المالية والأفراد انخفاضاً طفيفاً خلال النصف الثاني من السنة، باستثناء أسعار الفائدة المطبقة على قروض التجهيز، والتي ظلت شبه مستقرة. وبخصوص وضعية السيولة البنكية، فقد اتسمت سنة 2024 بتواصل تزايد حاجة المؤسسات البنكية من السيولة، حيث بلغت في المتوسط 123.9 مليار درهم أسبوعيا طيلة السنة[40]. ويُعزى ذلك على الخصوص إلى ارتفاع حجم التداول النقدي، وهو ما حدا ببنك المغرب إلى تعزيز تدخلاته في هذا المجال. ومن المتوقع أن تتراجع حاجة البنوك من السيولة خلال الفترة المقبلة، لا سيما بفعل تأثير عملية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية للأشخاص الذاتيين.

من جهة أخرى، سُجِّلَ أثر محدود لعمليتي تخفيض سعر الفائدة اللتين قام بهما البنك المركزي، وكذا تدابير ضخ السيولة، على مستوى توزيع القروض البنكية لفائدة القطاع الخاص خلال سنة 2024. وهكذا، شهدت القروض الموجهة إلى المقاولات الخاصة غير المالية تباطؤاً في معدل نموها السنوي، حيث بلغ 0.7 في المائة عوض 2 في المائة المُسَجَّلة سنة قبل ذلك[41]. كما تراجعت القروض الممنوحة للمقاولين الذاتيين بنسبة 3.8- في المائة رغم أن هذا التراجع يظل أقل حدّة مقارنة بالانكماش المسجل سنة 2023 والذي بلغ 23.8- في المائة. وإذا كانت هذه التطورات تندرج ضمن سياق مطبوع بتباطؤ عام للنشاط الاقتصادي، فإنها تطرح كذلك مدى أثر مختلف آليات دعم تمويل ريادة الأعمال التي جرى إرساؤها خلال السنوات الأخيرة. أما القروض الممنوحة للأسر، فقد حافظت على نفس وتيرة التطور المسجلة في السنة الماضية، والتي بلغت 2.2 في المائة.

39 – المعطيات المستعملة في هذا الجزء مستمدة من بنك المغرب.

40 - BAM - RPM – mars 2025.

41 - Idem.

3.4.1.1. التوازنات الخارجية : تطورات إيجابية على العموم في ظل سياق دولي مطبوع بالتوترات

تُبرز وضعية الحسابات الخارجية خلال سنة 2024 ارتفاعا في عجز الميزان التجاري بنسبة 7.3 في المائة، وتراجعًا في نسبة تغطية الصادرات للواردات بـ 0.4 نقطة، لتستقر عند 59.8 في المائة. ويُعزى هذا الوضع إلى التباين الحاصل في وتيرة تطور الصادرات والواردات، بحيث ارتفع حجم الواردات (6.4+ في المائة) بوتيرة أكبر قليلا من وتيرة ارتفاع حجم صادرات السلع (5.8+ في المائة). وقد شمل ارتفاع الواردات أغلب المنتجات، باستثناء المواد الطاقية التي سجلت فاتورتها انخفاضًا بنسبة 6.5 في المائة، جراء تضافر عاملي انخفاض الأسعار وتراجع حجم الكميات المستوردة[42].

هذا، وقد حافظ ميزان الخدمات على وضعيته الإيجابية سنة 2024، حيث حقق فائضاً بلغ 134 مليار درهم، رغم أن وتيرة نموه، التي بلغت 1.2 في المائة، جاءت أقل من تلك المسجلة خلال السنة الماضية. ويُعزى هذا الأداء أساساً إلى التطور الملحوظ لمداخيل السفر التي ارتفعت بنسبة 7.5 في المائة محققة مبلغا قياسياً قدره 112.5 مليار درهم، مما يعكس الجاذبية المتزايدة للمغرب كوجهة سياحية[43]. وفيما يتعلق بتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، فقد ارتفعت بنسبة 2.1 في المائة خلال سنة 2024، وهي وتيرة نمو، وإن كانت أقل من تلك المسجلة خلال السنة الماضية، لكنها مكّنت من تحقيق عتبة جديدة بلغت 117.7 مليار درهم. وفي ظل هذه الظروف، مكنت مداخيل السفر وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج مجتمعة من تغطية حوالي 75 في المائة من العجز التجاري، في حين سجّل رصيد الحساب الجاري عجزاً بلغ 1.2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 1 في المائة خلال السنة الفارطة[44].

وبخصوص العمليات المالية الرئيسية، فقد بلغت قيمة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المغرب 17.2 مليار درهم سنة 2024، مسجلة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 55.4 في المائة. في المقابل، تراجعت تدفقات الاستثمارات المغربية المباشرة نحو الخارج بنسبة 23.2 في المائة، لتستقر قيمتها في حدود 6.5 مليار درهم[45].

وعلى مستوى التوجهات الهيكلية، يشار إلى أنه باستثناء بعض الوجهات مثل بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، والتي يواصل المغرب تحسين ميزانه التجاري معها تدريجيا، لا تزال بلادنا تسجل عجزاً تجارياً مهماً مع معظم شركائها الرئيسيين، لاسيما الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين وتركيا. وإذا كانت هذه الوضعية تُعزى في جزء منها إلى عوامل داخلية مرتبطة بتنافسية النسيج الإنتاجي الوطني، فلا بد من الإشارة أيضا إلى الدور المتزايد للعوامل الخارجية المرتبطة بالمحيط التجاري الدولي. وتهم هذه العوامل، على وجه الخصوص، تصاعد التدابير الحمائية منذ أزمة كوفيد-19 والتي تجسدت في احتدام التوترات التجارية بين القوى الاقتصادية الكبرى. ومن شأن هذه التوترات التي ازدادت حدّتها خلال الفترة الأخيرة أن تُلقي بظلالها على الاقتصاد المغربي، من خلال تراجع الطلب الخارجي الموجّه لبلادنا، أو عبر التأثير على تقلبات أسعار الصرف، كما من شأنها التأثير سلبا على جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا سيما في حالة وضع شروط أكثر صرامة على قواعد منشأ السلع.

وإلى جانب هذه العوامل، من المرتقب أن تؤثر بعض التدابير الحمائية بشكل مباشر أكثر على الصادرات المغربية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المغرب يوجد ضمن لائحة البلدان المعنية بالزيادة في الرسوم الجمركية الأمريكية، وإن كان بنسبة دنيا تبلغ 10 في المائة. وتأتي هذه الزيادة لتضاف إلى الحواجز غير الجمركية والمعايير الصحية المطبقة من لدن السوق الأمريكية والتي تجعلها صعبة الولوج. كما تخضع الصادرات المغربية للآلية الجديدة المسماة «آلية تعديل حدود الكربون في الاتحاد الأوروبي (CBAM)» التي ستدخل حيز التنفيذ بشكل كامل ابتداء من سنة 2026، دون إغفال القيود المفروضة على صادرات المغرب من إطارات عجلات السيارات المصنوعة من الألمنيوم نحو أوروبا، وكذا التوتر التجاري الأخير مع مصر بخصوص قطاع صناعة السيارات.

42 - Office des changes – Indicateurs des échanges extérieurs à fin décembre 2024.

43 - Idem.

44 - BAM – RPM n°75/2025.

45 - Office des changes – Indicateurs des échanges extérieurs à fin décembre 2024.

إنها مرحلة دقيقة بات فيها التوظيف المفرط للتدابير الجمركية وغير الجمركية في الساحة الدولية يستدعي من بلادنا تبني تدبير احترازي وإعادة تموقع استراتيجي مدروس ضمن الساحة التجارية العالمية، وذلك بالموازاة مع الإعداد المسبق للنسيج الإنتاجي الوطني لتجاوز مكامن ضعفه وتأهيله ليكون بمقدوره مواجهة المنافسة الأجنبية.

الرسم البياني رقم 5 : الميزان التجاري للمغرب مع شركائه الرئيسيين

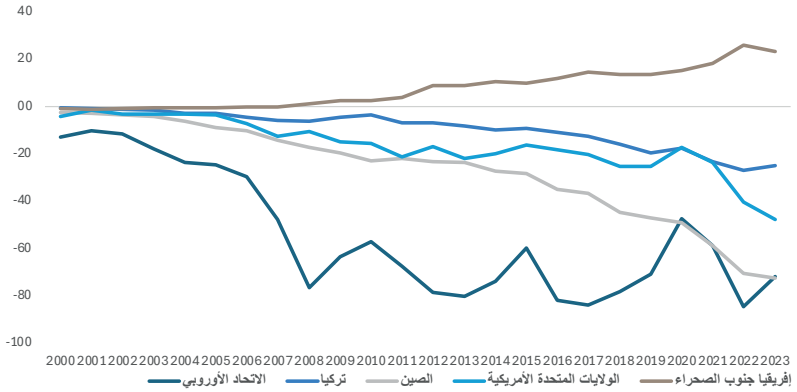

المصدر: رسم بياني منجز استنادا إلى معطيات مكتب الصرف

5.1.1. التضخم والقدرة الشرائية : تراجع ملحوظ في معدل التضخم، غير أن مستوى الأسعار ظل مرتفعاً

شهد معدل التضخم خلال سنة 2024 تراجعا ملحوظا، بحيث انخفض من 6.1 في المائة إلى 0.9 في المائة على أساس سنوي[46]. ويُعزى هذا التطور أساساً، إلى التراجع النسبي للتضخم المستورد، لا سيما أسعار المواد الأولية الطاقية والغذائية. من جهة أخرى، اتخذت السلطات العمومية جملة من التدابير لدعم القدرة الشرائية.

وهكذا، سجلت أسعار المنتجات الغذائية الطرية، التي تتأثر بشدة بالتقلبات المناخية، انخفاضاً بنسبة 2.9 في المائة خلال سنة 2024، وذلك بعد ارتفاع قدره 18.8 في المائة في السنة الماضية[47]. أما أسعار المنتجات ذات الأثمان المحددة، فقد ارتفعت بنسبة 1.2 في المائة بعد أن سجلت زيادة بنسبة 0.8 في المائة سنة 2023، وهو ما يعكس تأثير مراجعة الضريبة الداخلية على استهلاك التبغ، وكذا تأثير مواصلة مسلسل رفع الدعم عن غاز البوتان. وفيما يتعلق بأسعار المحروقات، فقد انخفضت بنسبة 3.4 في المائة[48]، وهي نسبة أقل مقارنة مع سنة 2023 حيث بلغ الانخفاض 4.1 في المائة[49]، وذلك في ارتباطا بانخفاض الأسعار الدولية للمواد الأولية الطاقية[50].

وبالنسبة للمنتجات الأخرى المدرجة ضمن مؤشر التضخم الأساسي، فقد تراجعت أسعارها من 5.6 في المائة إلى 2.2 في المائة على أساس سنوي[51]. ويُبرز تحليل مكونات تطور التضخم الأساسي تزايد مساهمة أسعار السلع غير التجارية، مقابل تراجع لمساهمة أسعار المنتجات التجارية، وهو ما يعكس تقلص تأثير العوامل الخارجية في ارتفاع الأسعار، لكن مع استمرار تأثير بعض العوامل الداخلية.

46 - BAM – RPM n°75/2025.

47 – البنك الدولي والمندوبية السامية للتخطيط.

48 – المصدر نفسه.

49 - BAM – Rapport annuel 2023.

50 – تراجع مؤشر أسعار الطاقة الصادر عن البنك الدولي بنسبة 5.1– في المائة سنة 2024 Banque Mondiale – (Avril 2025) Pink Sheets .

51 – البنك الدولي.

عموما، ورغم التباطؤ الذي شهدته وتيرة التضخم خلال سنة 2024، فإن المستوى العام للأثمان عند الاستهلاك لا يزال أعلى من المستوى المسجل خلال فترة ما قبل الجائحة (سنة 2019) بحوالي 17 في المائة، مما أثر سلباً على القدرة الشرائية في سياق لم تشهد فيه الدخول تطورا من شأنه مواكبة وتيرة ارتفاع الأسعار. ويتجلى هذا الفارق بشكل أكبر بالنسبة لأسعار المواد الغذائية، حيث فاق مؤشرها سنة 2024 مستواه المسجل سنة 2019 بـ 28 في المائة.

إن هذا المنحى التصاعدي الذي يطبع أسعار المواد الغذائية خلال السنوات الأخيرة، يقتضي تدخلا عموميا مبنياً على مقاربة شاملة ومندمجة، وقائماً على تعبئة مجموع الفاعلين المعنيين، بدءاً من مرحلة الإنتاج إلى التوزيع بالتقسيط، مروراً بكافة حلقات مسار التسويق. وعلى صعيد العرض من المنتجات الفلاحية، ورغم الجهود المبذولة منذ سنة 2008، لا تزال المنظومة الإنتاجية الفلاحية تعاني من هشاشة كبيرة إزاء التقلبات المناخية، مما يُفاقم ارتهانها بالواردات لتأمين التزود بالمواد الغذائية الأساسية، حيث بلغ معدل التبعية للواردات بالنسبة للحبوب 73.8 في المائة خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2020 و2022، حسب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)[52]. وفي ظل هذه الظروف، يبقى المغرب مُعَرَّضاً لتأثيرات تقلبات الأسعار بالأسواق العالمية، في سياق دولي يتسم باضطرابات متكررة على مستوى العرض والخدمات اللوجستيكية، مع ما لذلك من انعكاسات مباشرة على الأسعار في السوق الوطنية.

بالإضافة إلى مرحلة الإنتاج، أظهرت ممارسات شهدتها أسواق الجملة والتقسيط في الفترة الأخيرة بالنسبة لبعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، مثل السمك واللحوم الحمراء والفواكه والخضر، عددا من الاختلالات على مستوى اللوجستيك ومسارات التوزيع. ومن أبرز الاختلالات المسجلة نذكر تعدد الوسطاء وضعف التنظيم داخل أسواق الجملة، فضلاً عن وجود محتمل لهوامش ربح مفرطة يتم تحقيقها على امتداد سلسلة التوزيع، أو ما يعرف بظاهرة الجشع التضخمي (greedflation).

ومما يزيد من حدة هذه الوضعية، تزايد حصة «النفقات الغذائية» من إجمالي ميزانية الأسر، إذ ارتفعت من 37 في المائة سنة 2014 إلى 38.2 في المائة سنة 2022[53]. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنحى لا ينسجم مع المسارات المألوفة للتطور الاقتصادي، على اعتباراً أن حصة المواد الغذائية في سلة الاستهلاك من المفترض أن تنخفض تدريجياً بالموازاة مع التطور الاقتصادي للبلد. وتعكس هذه الوضعية الصعوبات المتزايدة التي تواجهها الأسر في تغطية نفقاتها الغذائية، في سياق لا تواكب فيه وتيرة ارتفاع الدخول بالقدر الكافي وتيرة الارتفاع المسجل في الأسعار منذ أزمة كوفيد-19، لا سيما بالنسبة للقدرة الشرائية للفئات الأكثر هشاشة، وكذلك الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، بالنظر إلى الوزن الكبير الذي تحتله المواد الغذائية ضمن نفقاتها.

وبالنظر إلى التداعيات الاجتماعية للارتفاع المفرط في أسعار المنتجات الغذائية، يتعين إيجاد حلول عاجلة وفعالة، تهم كل مرحلة من مراحل سلسلة الإنتاج والتخزين والتوزيع، وذلك في ضوء تقييم موضوعي لواقع الحال.

ومن شأن هذه المقاربة، التي ينبغي أن تستهدف في المقام الأول مرحلة الإنتاج، أن تمكن من تحديد سبل العمل الممكنة الكفيلة بتحسين الأداء، بما يضمن توفير عرض كافٍ من المنتجات الغذائية، أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات، وبأسعار أكثر ملاءمة. وفي هذا الإطار، ينبغي العمل فيما بعد على تسريع وتيرة إصلاح أسواق الجملة، وتقنين أفضل للوساطة والحد من العدد المفرط للوسطاء، وتنظيم قنوات التوزيع، من أجل الحد من الممارسات الريعية وانعكاساتها السلبية على القدرة الشرائية للمستهلك. كما يقتضي الحد من الريع ومحاربة المضاربة، خلق بيئة تنافسية أقوى، وتقليص هيمنة قلة من الفاعلين على السوق، خاصة بالنسبة للمجالات التي تتطلب الحصول على الإذن لمزاولة النشاط/الاستغلال، أو الحصول على المصادقة، أو رخص/ أذون الاستيراد.

فضلاً عن ذلك، ومن أجل الحد من سلوكيات المضاربة، والاتفاقات حول الأسعار، واستغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه، وتفادي الاستغلال غير المسؤول للدعم العمومي، يتعيّن الحرص على ضمان فعلية القانون وتطبيقه

52 - FAOSTAT.

53 – المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2023/2022.

بشكل صارم، وهو ما يقتضي العمل بطريقة ممنهجة على اتخاذ التدابير الزجرية اللازمة في حق أي سلوك غير قانوني يمس بقواعد المنافسة، ويضر بالقدرة الشرائية للمواطنين، وذلك بناء على بحوث وتحريات وتوصيات المؤسسات المختصة، من قبيل مجلس المنافسة، أو تقارير مهام لجان تقصي الحقائق البرلمانية طبقا لأحكام الفصل 67 من الدستور، دون إغفال ضرورة تعزيز دور جمعيات حماية المستهلك، لا سيما من خلال تسهيل حصولها على صفة المنفعة العامة، وتمكينها من الترافع والتقاضي كما ينص على ذلك القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك.

وختامًا، نلاحظ أن دينامية الأسعار تجد صداها أيضاً على مستوى الدخول. فرغم التدابير المتخذة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتلك المعتمدة في إطار تفعيل مخرجات الحوار الاجتماعي، تشير وتيرة تطور الحد الأدنى للأجور بالقيمة الحقيقية في القطاع الخاص إلى تراجع القدرة الشرائية خلال السنوات الأخيرة. حيث انخفض متوسط الأجر الشهري المصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 4.5 في المائة بالقيمة الحقيقية ما بين سنتي 2019 و2024، رغم أنه سجل ارتفاعاً بنسبة 11.4 في المائة بالقيمة الإسمية خلال نفس الفترة[54]. وقد سجل المنحى ذاته لدى المستفيدين من معاشات التقاعد[55].

6.1.1. الاستثمار ومناخ الأعمال : تطورات متباينة

شهدت سنة 2024 **تطوراً إيجابياً على مستوى الاستثمار، بحيث ارتفع إجمالي تكوين الرأسمال الثابت بنسبة 12.8 في المائة**[56]. ومن العوامل التي تفسر هذا الأداء استمرار **المجهود الاستثماري العمومي، والذي بلغ 117.4 مليار درهم**[57]. **كما تُعزى** الدينامية الإيجابية للاستثمار **إلى إسهام القطاع الخاص، وهو ما يَظهر من الزيادة المسجلة في نفقات الاستثمار المصرّح بها من لدن المقاولات الصناعية ابتداءً من الفصل الثاني من السنة**[58]. إلى جانب ذلك، **فإن الارتفاع الملحوظ في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة** خلال سنة 2024 عزز بدوره هذا المنحى الإيجابي للاستثمار.

ومنذ البدء التدريجي في تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار انطلاقا من سنة 2023، يضاعف المغرب من جهوده للنهوض بالاستثمار سواء في القطاعات الواعدة أو ذات الطابع الاستراتيجي. وفي هذا الإطار، عقدت اللجنة الوطنية للاستثمارات، التي جرى إحداثها بموجب الميثاق الجديد، أربع اجتماعات خلال سنة 2024، أسفرت عن المصادقة على أزيد من 124 مشروعاً استثمارياً بقيمة إجمالية تفوق 185 مليار درهم. ومن المرتقب أن تخلق حوالي 65.700 منصب شغل مباشر وغير مباشر[59].

وعموما، ثمة دينامية إيجابية يشهدها الاستثمار بالمغرب، ومن المتوقع أن تتواصل بفعل دخول عدد من الإصلاحات المؤسساتية الجديدة حيّز التنفيذ، لا سيما إصدار القانون رقم 22.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار (نشر في 30 دجنبر 2024). ويهدف هذا الإطار التشريعي الجديد إلى تعزيز مهام المراكز الجهوية للاستثمار وتحسين نجاعة اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، وإرساء حكامة موحدة ولامركزية لمنظومة الاستثمار. وبموجب هذا النص تضطلع اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار بالمعالجة المندمجة والكاملة لمشاريع الاستثمار وطلبات التراخيص على المستوى الجهوي. وقد سمح

54 – حسابات مبنية على أساس قاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

55 – المصدر نفسه.

56 - HCP – Comptes nationaux provisoires 2024.

57 – تحملات ونفقات الخزينة – 2024.

58 - Enquêtes de conjoncture trimestrielles de BAM pour l'année 2024.

59 – استنادًا إلى المعطيات الواردة في تصريحات رئيس الحكومة خلال الاجتماعات الأربعة للجنة الوطنية للاستثمارات المنعقدة سنة 2024 (الاجتماع الثالث، والرابع، والخامس والسادس).

إحداث هذه اللجنة بتوحيد جهاز اتخاذ القرار والتنسيق في هذا المجال، إذ أضحت الجهة الوحيدة المسؤولة عن البتّ في ملفات الاستثمار في كل مراحل سلسلة القيمة.

ومن جهة أخرى، وبالنسبة لتطور دينامية إحداث المقاولات الجديدة، الذي يعتبر من المؤشرات الأساسية لتطور مناخ الأعمال، تفيد معطيات بارومتر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، أنه جرى سنة 2024 إحداث 95.439 مقاولة، منها 67.637 مقاولة لأشخاص معنويين، أي ما يعادل 71 في المائة من مجموع المقاولات المحدثة. ورغم هذه الحصيلة، يُسَجَّلُ أن وتيرة تطور إحداث المقاولات تظل جد محدودة. إذ لم يرتفع العدد الإجمالي للمقاولات المحدثة سوى بنسبة 1.8 في المائة مقارنة بسنة 2023، وذلك بعد سنتين متتاليتين من التراجع. ويأتي هذا التباطؤ في وتيرة إحداث المقاولات بعد فترة اتسمت بدينامية جيدة بين سنتي 2015 و2019، قبل الدخول في مرحلة من الجمود النسبي منذ أزمة كوفيد-19، وهي المرحلة التي اتسمت بإطلاق العديد من البرامج والآليات العمومية لدعم ريادة الأعمال وتمويل إحداث المقاولات.

الرسم البياني رقم 6 : تطور إحداث المقاولات حسب المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

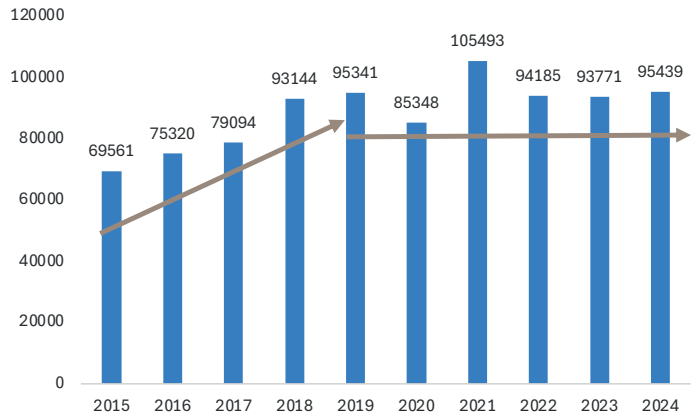

المصدر : بارومتر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

وفيما يخص مؤشر إفلاس المقاولات، فقد تم تسجيل 15.658 حالة خلال سنة 2024 ببلادنا[60]، أي بارتفاع يناهز 10 في المائة بعد 15 في المائة المسجلة في سنة 2023. ويشار إلى أن هذا المنحى التصاعدي من حيث حجم الإفلاس يندرج ضمن وضع عالمي تشكل منذ أزمة كوفيد-19. غير أن المعطيات المتوفرة على الصعيد الوطني بهذا الخصوص لا تشمل مقاولات الأشخاص الذاتيين، والتي غالبا ما تتصف بهشاشة أكبر، وهو الأمر الذي لا يعكس الوضعية الحقيقية لإفلاس المقاولات بالمغرب. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان ارتفاع حالات إفلاس المقاولات مرتبطاً في جزء منه بما يسمى حالات «الإفلاس الإداري»، أي حل المقاولات غير النشيطة دون اللجوء إلى مسطرة التصفية القضائية، فإنه يعكس أيضاً استمرار عدد من الإكراهات البنيوية التي يعاني منها النسيج المقاولاتي، نذكر منها آجال الأداء التي تهدد استمرارية المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، وتقلبات الأسواق، وارتفاع تكاليف المدخلات، والقطاع غير المنظم وما يمارسه من منافسة غير مشروعة للقطاع المنظم، وممارسات الفساد، وحالة انعدام اليقين التي لا تزال تطبع مناخ الأعمال، فضلاً عن مسألة الثقة في الإدارة، لا سيما الإدارة الضريبية[61]. وثمة عوامل خارجية جديدة لا ينبغي إغفالها مستقبلا، من قبيل تصاعد النزعة الحمائية على الصعيد العالمي، التي قد تفاقم هشاشة النسيج المقاولاتي وتساهم في تزايد حالات إفلاس المقاولات.

هذا، وتظل الدينامية الديمغرافية للمقاولات مشروطة كذلك بجودة مناخ الأعمال. وفي هذا الصدد، ووفقاً لتقرير جاهزية الأعمال (Business-Ready) الذي حل محل تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business)، فإن المغرب يحقق نتائج

60 - Etude Allianz Trade et rapport Inforisk.

61 - World Bank Enterprise Survey 2023 & Etude Allianz Trade 2024.

تفوق متوسط النتائج المسجلة بالبلدان ذات الدخل المتوسط في ركيزتين من أصل الركائز الثلاث لجاهزية الأعمال. ويتعلق الأمر بـ«الإطار التنظيمي» و«الخدمات العمومية». في المقابل، يتعين على المغرب بذل جهود أكبر لتحسين أدائه في الركيزة الثالثة التي تهم «الكفاءة التشغيلية»، إذ تظل نتيجته فيها أقل من المتوسط.

وبتحليل المكونات الفرعية للمؤشر، نجد أن المغرب يحقق على العموم نتائج مُرضية غالبا ما تفوق متوسط عينة البلدان الخمسين المشمولة بالتقرير، في الجوانب المتعلقة بمحل نشاط المقاولات (العقار، والكراء والبناء)، وإحداث المقاولات، والخدمات العمومية، لا سيما الإطار التنظيمي، والحكامة، وشفافية المساطر، وجودة الخدمات الأساسية من قبيل الماء والكهرباء وخدمة الأنترنت وغيرها.

وفي إطار الجهود المبذولة من أجل تحسين مناخ الأعمال : توفر السلطات العمومية معلومات متاحة وشفافة بخصوص رُخص البناء، وقواعد التنطيق (تقسيم المناطق)، وأوجه استعمال الأراضي، فضلا عن عدم فرض قيود على المقاولات الأجنبية لدخول السوق المغربية، واعتماد مساطر إدارية تُيَسِّر الولوج السريع والموثوق للبنيات التحية الأساسية، من قبيل شبكة الكهرباء.

في المقابل، لم يكن أداء المغرب بنفس القدر من الجودة في المجالات المتعلقة بتسوية المنازعات، وعدم قدرة المقاولات على تسديد الديون، والضرائب، إذ جاءت نتائجه دون المتوسط المسجل لدى البلدان المشمولة بالتقرير. وثمة جملة من الصعوبات فيما يتصل بوضوح مساطر تسوية المنازعات القضائية، والتي تتجلى بشكل خاص في ارتفاع كلفة المساطر، وبطء الآجال، وضعف موثوقية وشفافية آليات الوساطة. أما فيما يخص تسوية صعوبات المقاولات وتصفيتها، يُسَجَّلُ تأخر على عدة مستويات مما يساهم في تعقيد وبطء هذه المساطر.

وفيما يتعلق بالجانب الجبائي، يشير تقرير جاهزية الأعمال إلى وجود نواقص تتعلق برصد عمليات المراقبة الضريبية، وتوفر مخطط سنوي للافتحاص الجبائي. كما يسلط التقرير الضوء على بطء المساطر الجبائية والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات الجبائية، فضلاً عن عدم تفعيل المغرب بعد للرسوم البيئية.

من جهة أخرى، ومن أجل تغذية السياسات العمومية بمعطيات موثوقة وإحصائيات ذات تمثيلية، يتعين العمل على إنجاز استطلاعات ميدانية منتظمة في صفوف مقاولات من مختلف الأحجام والقطاعات والجهات. وتكتسي هذه المقاربة أهمية بالغة، بالنظر إلى أن تقرير جاهزية الأعمال يستند على المسح الميداني الذي ينجزه البنك الدولي لدى عينات من المقاولات لا تعكس إلا بشكل جزئي واقع النسيج المقاولاتي المغربي. ذلك أن العينة المشمولة ببحث البنك الدولي، والمكونة من المقاولات الصغرى (36 في المائة) ومن المقاولات المتوسطة (39 في المائة)، لا تعكس الوزن المهم الذي تحتله المقاولات متناهية الصغر والمقاولات الصغيرة جداً والصغرى في الاقتصاد الوطني. كما أن هذه العينة تستثني الوحدات التي يقل عدد أجرائها عن 5 أجراء، والوحدات العاملة في القطاع غير المنظم، وهو ما يحدّ من دقة خلاصات واستنتاجات التقرير المرتكز على هذه العينة.

من جهة أخرى، يظل الفساد من أكبر العوامل التي تؤثر سلبا على مناخ الأعمال، بحيث يُسَجَّلُ تراجع مستمر لترتيب المغرب في مؤشر إدراك الفساد (CPI) من المرتبة 73 سنة 2018 إلى المرتبة 99 سنة 2024[62]. ورغم المجهودات المهمة المبذولة على مستوى الإطار القانوني وعلى صعيد الوقاية، من قبل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، فضلا عن التقدّم المسجل في مجال الرقمنة، إلا أن حوالي 68 في المائة من المقاولات ترى أن الفساد مازال منتشراً أو منتشراً جدا[63]، خاصة في مجالات تتسم بأهميتها من قبيل الرخص، والمأذونيات، والتراخيص والولوج إلى الصفقات العمومية.

62 - Transparency international – Corruption perception index, https://www.transparency.org/en/cpi/2018/index/mar.

63 – الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، رسالة النزاهة رقم 5، ص 11
https://www.inpplc.ma/sites/default/files/2024-04/Lettre%20de%20la%20Probit%C3%A9%20_N5%20-%20LangueAR%20-VFFinale3.pdf .

بالإضافة إلى ذلك، يساهم إحجام المقاولات عن التبليغ في تجذر هذه الظاهرة. ذلك أن 6 في المائة فقط من المقاولات التي صرحت بأنها تعرضت لحالة من حالات الفساد قامت بوضع شكاية في الموضوع[64]، وهو معطى أكدته نتائج دراسة للبنك الدولي[65]، كشفت أن المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى المغربية تواجه مستويات من الفساد تفوق بنحو مرتين ما يتم تسجيله في بلدان مماثلة.

في هذا السياق، يجدر التأكيد أن الجهود المبذولة في مجالي الوقاية والرقمنة، تبقى، على أهميتها البالغة، غير كافية للقضاء على هذه الظاهرة بشكل مستدام، بدون العمل بالموازاة مع ذلك على إرساء منظومة عقوبات صارمة ورادعة وفعلية وشفافة، وتسري على جميع الفاعلين، مهما كان حجم مقاولاتهم ووضعيتهم. ومما يضفي على هذه الإجراءات طابعا استعجاليا، ما ورد من معطيات ضمن مؤشر مصفوفة مخاطر الرشوة (TRACE Bribery Risk Matrix)، التي تشير إلى تراجع ترتيب المغرب بأربع درجات سنة 2023، مع تسجيله تدهورا ملحوظا في المؤشرات الفرعية المرتبطة بتطبيق قوانين مكافحة الفساد، ومراقبة المجتمع المدني والإعلام[66].

الرسم البياني رقم 7 : مؤشر إدراك الفساد

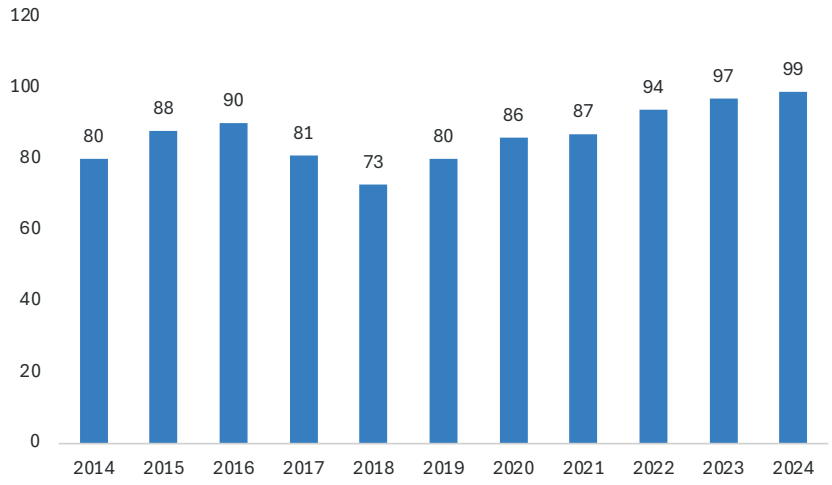

المصدر : منظمة الشفافية الدولية

وعلاوة على ذلك، يمثل المجال الرقمي ومسلسل رقمنة الاقتصاد والإدارة أحد المكونات الأساسية في تحليل وتتبع تطور مناخ الأعمال. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن سنة 2024 تميزت بإطلاق استراتيجية «المغرب الرقمي 2030» التي ترمي إلى جعل المملكة قطبا رقميا على المستوى الإقليمي يكون في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتمثل أحد الهدفين الرئيسيين لهذه الاستراتيجية في رقمنة الخدمات العمومية، من أجل تعزيز الولوج إليها والنهوض بفعاليتها وشفافيتها.

وفي هذا الإطار، تسعى الاستراتيجية المشار إليها في شقها المتعلق بالحكومة الإلكترونية إلى تحسين تصنيف المغرب في مؤشر تطوير الخدمات العمومية الإلكترونية (OSI) باعتباره جزءاً من مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية (EGDI)، وذلك بالانتقال إلى المرتبة 85 سنة 2026 (عوض المرتبة 100 سنة 2024[67])، ثم إلى المرتبة 50، قبل احتلال المرتبة الأولى بإفريقيا في أفق 2030.

64 – الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، رسالة النزاهة رقم 5، ص 11
https://www.inpplc.ma/sites/default/files/2024-04/Lettre%20de%20la%20Probit%C3%A9%20_N5%20-%20LangueAR%20-VFFinale3.pdf .

65 - World Bank Enterprise Survey, 2023.

66 – جلسة إنصات إلى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بتاريخ 25 أكتوبر 2024 منظمة في إطار إنجاز رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي موضوع الإحالة الواردة من مجلس المستشارين حول «تحديات المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا في المغرب: النمو والتحديث والتطوير».

67 - E-Government development index 2024 .
https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/115-Morocco/dataYear/2024.

ولتحقيق هذا الهدف، تعتمد الاستراتيجية على مجموعة من رافعات التحول الرقمي، من أبرزها تعميم منهجية تضع المرتفق في صلب اهتماماتها وترتكز على مقاربة «رقمنة المسار الإداري»، وتعميم استعمال المنصات والأنظمة الرقمية المشتركة (الهوية الرقمية، التوقيع الإلكتروني، الأداء الإلكتروني...)، وتعزيز الإطار القانوني المتعلق برقمنة الإدارة والخدمات العمومية، إلخ. وفي ارتباط بمناخ الأعمال، من شأن هذه التحولات تحسين المساطر الإدارية بشكل ملموس سواء على مستوى الآجال أو الشفافية أو التبسيط، لا سيما المساطر الموجهة إلى المقاولين والمستثمرين. وفي هذا الصدد، تعكس المبادرات التي جرى إطلاقها مثل بوابة الخدمات الرقمية العامة (Idarati.ma)، ومنصة (directentreprise.ma) التي تمكن من إحداث المقاولات عن بُعد، أهمية الجهود المبذولة للنهوض برقمنة الخدمات العمومية.

وتجدر الملاحظة أنه، رغم هذا التقدم المتنامي والتدريجي، لا يزال مسلسل الرقمنة الكاملة لمسارات المقاولات والمستثمرين لم يكتمل بعد، إذ ثمة عدة أوراش ذات أولوية يتعين تعميمها على نطاق واسع، خاصة التشغيل البيني (تبادل الوثائق بين الإدارات فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية)، والإعمال الفعلي والموسع للتوقيع الإلكتروني.

7.1.1. سوق الشغل[68]: تطور سلبي خلال السنة وعدم اليقين بشأن إمكانية امتصاص العجز على المدى القصير

أكدت المؤشرات الرئيسية المسجلة خلال سنة 2024 على مستوى سوق الشغل استمرار أوجه القصور البنيوية التي لا تزال تعرقل دينامية إحداث مناصب شغل ذات جودة.

وهكذا، تراجع معدل النشاط الوطني بشكل طفيف منتقلاً من 43.6 في المائة إلى 43.5 في المائة[69]. ويُعزى هذا التراجع أساسًا إلى انخفاض معدل النشاط في الوسط القروي بـ 0.8 نقطة نتيجة ضعف الموسم الفلاحي، وهو انخفاض لم يعوّضه إلا جزئيًا الارتفاع الطفيف المسجَّل في معدل النشاط بالوسط الحضري بـ 0.2 نقطة. أما بالنسبة لمشاركة النساء في سوق الشغل، والتي تعاني أصلا من ضعف بنيوي، فقد كانت سنة 2024 من بين السنوات القليلة التي لم يشهد فيها معدل نشاطهن تراجعاً، حيث سجّل ارتفاعاً طفيفاً قدره 0.1 نقطة، وهو ثاني ارتفاع يُسجّل خلال السنوات العشر الأخيرة (2015-2024)[70].

وبخصوص مناصب الشغل، فقد أحدث الاقتصاد المغربي حوالي 82.000 منصب شغل صافٍ، بعد فقدان 157.000 منصب سنة من قبل[71]. وتعزى هذه النتيجة أساسا إلى مناصب الشغل المُحدثة في الوسط الحضري، وعلى مستوى الشغل المؤدى عنه، والتي مكنت من تعويض مناصب الشغل التي تم فقدها بالوسط القروي وعلى مستوى الشغل غير المؤدى عنه.

وباستثناء قطاع الفلاحة والغابة والصيد، الذي فقد 137.000 منصب شغل، فقد ساهمت باقي القطاعات بشكل إيجابي في دينامية إحداث مناصب الشغل، بحيث أحدث قطاع الخدمات 160.000 منصب شغل، كما أحدث قطاع الصناعة 46.000، في حين أحدث قطاع البناء والأشغال العمومية 13.000[72].

لقد نتج عن التفاعل بين العرض والطلب في سوق الشغل تسجيل معدل بطالة بلغ 13.3 في المائة سنة 2024، مقابل 13 في المائة سنة 2023، أي ما يعادل 1.638.000 عاطل عن العمل. وقد كان معدل البطالة أكثر ارتفاعا في صفوف النساء والشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة وساكنة الوسط القروي.

68 – المعطيات المستعملة في هذا الجزء، مستمدة من البحث الوطني حول التشغيل الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط برسم 2024.

69 – مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2024، ص 11 /https://www.hcp.ma/attachment/2695471.

70 – المصدر نفسه.

71 – المصدر نفسه.

72 – المصدر نفسه.

أما بالنسبة لتوزيع العاطلين حسب الشهادة المحصل عليها، فإن معدلات البطالة تبلغ مستويات مرتفعة لدى حاملي شهادة تقني متخصص وتقني ممتاز (31.1 في المائة)، وحاملي شهادة تقني والأطر المتوسطة (26.3 في المائة)، وحاملي الشهادات العليا الممنوحة من الكليات، ما عدا كلية الطب والصيدلة (26.2 في المائة)، فضلا عن حاملي شهادات التخصص المهني (25.2 في المائة)[73].

وتؤكد هذه المؤشرات السلبية الحاجة الملحّة إلى تسريع مسلسل إصلاح قطاع التكوين المهني، والنهوض بالتكوين المستمر، وتحسين قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي، لا سيما من خلال ملاءمة أفضل بين التكوين وحاجيات القطاع الخاص.

إن بطالة الشباب بالمغرب، على اختلاف مستوياتهم الدراسية، تعتبر تحديا كبيرا بالنسبة لمستقبل بلادنا سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. ومما يزيد من حدة هذه الإشكالية كون النافذة الديمغرافية التي يحظى بها المغرب من المرتقب أن تنغلق في حدود سنة 2040، مما يحول دون استفادة المغرب استفادة كاملة من طاقاته الشابة، في وقت تُسجِّل فيه البلاد بداية مبكرة لانخفاض معدل الخصوبة.

هذا، وفضلا عن ارتفاع معدل البطالة وضعف وتيرة إحداث الاقتصاد الوطني لمناصب شغل كافية، فإن هشاشة سوق الشغل الوطني تعزى أيضاً إلى ضعف جودة جزء كبير من المناصب المحدثة. ذلك أن بنية الساكنة النشيطة المشتغلة تهيمن عليها بنسبة تقارب 55 في المائة الوظائف ذات القيمة المضافة الضعيفة (عمال يدويون غير فلاحيين، حمالون وعمال المهن الصغرى، عمال مؤهلون في المهن الحرفية، عمال يدويون في الفلاحة والغابة والصيد). كما أن 30.6 في المائة فقط من النشيطين المشتغلين يستفيدون من تغطية صحية مرتبطة بالشغل (46.7 في المائة في صفوف الأجراء)، ما يعكس الحجم المهم الذي يحتله القطاع غير المنظم في إجمالي مناصب الشغل، علما أن 48 في المائة من الأُجراء لا يتوفرون على عقد عمل ينظم علاقاتهم مع مشغلهم[74].

عموما، تظل مسألة التشغيل تحديا ذا طابع مُرَكَّب، خاصة في ظل استمرار تراجع المؤشرات الرئيسية لسوق الشغل، لا سيما ارتفاع معدل البطالة، ونسبة الشباب الذين لا يشتغلون، وليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين (NEET)، وكذا ضعف معدل نشاط النساء. ويعكس هذا التراجع تقلص فرص الارتقاء الاجتماعي عبر آلية التشغيل، لا سيما بالنسبة للشباب، كما ينطوي على انعكاسات سلبية مستقبلا، في ظل قرب انغلاق النافذة الديمغرافية دون الاستفادة بشكل كامل من الامتياز الديمغرافي المتمثل في الطاقات الشابة النشيطة.

وإزاء هذا الوضع المقلق، أعدت السلطات العمومية خارطة طريق في مجال التشغيل، شُرع في تنزيلها سنة 2025[75]. وتهدف إلى تقليص معدل البطالة إلى 9 في المائة، وإحداث 1.45 مليون منصب شغل إضافي في أفق سنة 2030، في حال عودة التساقطات المطرية إلى مستوياتها العادية. وتضم هذه الاستراتيجية ثمانية محاور رئيسية، ألا وهي:

- إنعاش استثمارات المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، لا سيما من خلال تنفيذ مقتضيات ميثاق الاستثمار المتعلقة باعتماد وتنفيذ نظام الدعم المخصص للمشاريع الاستثمارية التي تتراوح قيمتها ما بين 1 و50 مليون درهم؛
- تعزيز السياسات النشيطة للتشغيل، وتعميم نظام التدرج المهني؛
- تقليص وتيرة فقدان مناصب الشغل في القطاع الفلاحي؛
- إدماج السياسات النشيطة للتشغيل في برنامج موحد للتشغيل؛
- تعزيز مهام وأدوار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛

73 – مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2024، ص 11 https://www.hcp.ma/attachment/2695471/.

74 – المصدر نفسه.

75 – منشور رئيس الحكومة رقم 2025/04 بتاريخ 26 فبراير 2025 بشأن تنزيل خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل.

- تذليل العوائق أمام ولوج المرأة للشغل (النقل، حضانات الأطفال، مؤسسات التعليم الأولي إلخ)؛
- محاربة الهدر المدرسي، لا سيما عبر توسيع مفهوم مدارس الفرصة الثانية وتعزيز خدمات الدعم الاجتماعي؛
- تحسين منظومة التكوين (بما في ذلك إحداث الجسور بين أسلاك التعليم والتكوين المهني، تغيير المسار المهني، التدرج المهني).

ويلاحظ أولا أن ربط تحقيق أهداف خارطة الطريق في مجال التشغيل بعودة التساقطات المطرية إلى مستوياتها العادية من شأنه أن يرهن بلوغ الأهداف المعلنة، وذلك بالنظر لارتفاع وتيرة مواسم الجفاف في السنوات الأخيرة.

ومن جهة أخرى، تظل الأهداف المسطرة في خارطة الطريق طموحة جداً مقارنة بالأفق الزمني القصير نسبياً المحدد لتنزيلها (في أفق سنة 2030). كما أنها تتجاوز بكثير مستوى أداء سوق الشغل الوطني حاليا، سواء من حيث معدل البطالة المستهدف، أو من حيث عدد مناصب الشغل المزمع إحداثها. ذلك أنه من أجل تقليص معدل البطالة إلى 9 في المائة، وبناءً على فرضية استمرار وتيرة تطور الساكنة النشيطة على نفس المنحى الحالي في أفق سنة 2030، وأخذا بعين الاعتبار العدد المتراكم من العاطلين البالغ 1.638.000 إلى نهاية سنة 2024، سيكون على الاقتصاد الوطني تحقيق معدل نمو متوسط لناتجه الداخلي الإجمالي يناهز 8 في المائة سنوياً طيلة الفترة المشمولة بخارطة الطريق (2025-2030)[76]، وذلك بالنظر للضعف البنيوي لمحتوى النمو من التشغيل في المغرب. إن تحقيق مثل هذا الأداء والحفاظ على استدامته يقتضي إجراء تحول عميق في بنية الاقتصاد الوطني وتكوين نسيجه الإنتاجي في أفق زمني قصير نسبيا. كما من شأن المشاريع الكبرى المندرجة في إطار التحضير لتنظيم كأس العالم لسنة 2030، أن تساهم في إنعاش سوق الشغل، غير أن هذه الدينامية التي سوف تخلقها هذه الأوراش ترتبط بمدى استدامتها، وقدرة الاقتصاد الوطني على الحفاظ على وتيرة نمو مطردة خلال مرحلة ما بعد تنظيم كأس العالم، إضافة إلى توفير فرص مستدامة لإحداث وتطوير مقاولات تنافسية بعد استحقاق سنة 2030.

2.1. الوضعية الاجتماعية خلال سنة 2024

1.2.1. لمحة عامة

اندرجت سنة 2024 ضمن استمرارية دينامية التحول الاجتماعي التي انطلقت سنة 2021، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية. وقد تجسدت هذه الدينامية في تكثيف الجهود لإرساء الدولة الاجتماعية، حيث جرى تنزيل إصلاحات كبرى في مجالات الحماية الاجتماعية والصحة والتربية والتشغيل والسكن والحكامة الترابية. وترمي مجموع هذه الإصلاحات إلى إعادة هيكلة عميقة للمنظومة الاجتماعية ببلادنا، قوامها الإنصاف والاستهداف والتنزيل الترابي والاستدامة.

الفوارق الاقتصادية والفقر

وتأتي هذه التحولات الاجتماعية التي ما فتئت تعرفها بلادنا في سياق سوسيو- اقتصادي لا يزال مطبوعًا بأوجه الهشاشة البنيوية واستمرار الفوارق الاجتماعية، بحيث ارتفع مؤشر «جيني» إلى 40.5 في المائة سنة 2022، مقابل 38.5 في المائة سنة 2019، مما يؤشر على اتساع الفوارق في الإنفاق بين الأسر الميسورة والمعوزة. وعلى المستوى الوطني، بلغت الفوارق في النفقات بين 10 في المائة من الأسر الأكثر يسرا و10 في المائة من الأسر الأقل يسرا حوالي 12 مرة، مع وجود تفاوتات حسب الوسط الحضري (11.3 مرة) مقابل 7.1 مرة في الوسط القروي، وهو ما يسجل منحى معاكسا للتوجه التنازلي الذي شهدته الفوارق إلى حدود سنة 2019[77].

76 – محاكاة استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي.

77 - Haut-Commissariat au Plan (HCP), Les indicateurs sociaux du Maroc, Édition 2025, p.235.

ولا تقتصر الفوارق النقدية على مستوى الدخل والنفقات فقط، بل تصاحبها أيضا تفاوتات غير نقدية يُسجل أنها تعرف تراجعا. وحسب الخريطة الجديدة للفقر متعدد الأبعاد القائمة على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، بلغ معدل الفقر متعدد الأبعاد 6.8 في المائة من السكان، مقابل 11.9 في المائة سنة 2014، أي بانخفاض قدره 5.1 نقطة مئوية[78]، وبالتالي تراجع عدد الساكنة المعنية من 4 ملايين إلى 2.5 مليون نسمة، مما يعكس تقدمًا ملحوظًا على المستوى الوطني. ويسجل، من جهة أخرى، أنه لا يزال حوالي 72 في المائة من هؤلاء يقيمون في الوسط القروي، حيث يبلغ المعدل 13.1 في المائة، مقابل 3.0 في المائة فقط في الوسط الحضري[79].

وموازاة مع ذلك، لا يزال نحو 3 ملايين مغربي عرضة للفقر متعدد الأبعاد، حيث يعانون من أشكال حرمان معتدلة تتراوح بين 20 و33 في المائة من المؤشرات المعتمدة، من بينهم 82 في المائة يقيمون في الوسط القروي[80].

ورغم أن تراجع الفقر متعدد الأبعاد يُعد تقدما ملحوظا، إلا أن آثاره ظلت متفاوتة على المستوى الترابي، بحيث تجاوزت ست جهات المعدل الوطني البالغ 6.8 في المائة، خاصة جهة بني ملال-خنيفرة (9.8 في المائة) وفاس-مكناس (9.0 في المائة)، في حين سجلت جهة العيون-الساقية الحمراء (2.4 في المائة) وجهة الداخلة-وادي الذهب (2.5 في المائة) أدنى المعدلات. وعلى مستوى الأقاليم، يسجل استمرار مظاهر الهشاشة حيث تتجاوز المعدلات 20 في المائة في بعض الأقاليم، مثل فجيج (24.1 في المائة) وتاونات (21.1 في المائة)[81].

في هذا السياق، ساهمت سياسات الاستهداف الترابي في تقليص الفقر بشكل كبير، وخاصة بفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث تم تسجيل انخفاض بنسبة 12.3 نقطة مئوية بين سنتي 2014 و2024، مقابل 8.4 نقاط في الجماعات غير المستهدفة[82]. وتُبرز هذه النتائج فعالية اعتماد مقاربة ترابية للسياسات الاجتماعية تتلاءم مع خصوصيات كل جهة.

التنمية البشرية

وفي مجال التنمية البشرية، يواصل المغرب تحقيق تقدم متواصل منذ 2015. فوفقًا لتقرير التنمية البشرية العالمي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2025، بلغ مؤشر التنمية البشرية للمغرب 0.710 سنة 2023، مقابل 0.659 سنة 2015، مما مكنه ولأول مرة، من الانضمام إلى فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، رغم أن ترتيبه 120 عالميا من بين 193 دولة[83] لم يتغير.

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن تطور هذا المؤشر تعتريه جملة من العوائق البنيوية، لا سيما في مجال التعليم، حيث لا تتجاوز مدة التمدرس 6.2 سنوات (5.3 سنوات للنساء مقابل 7.1 سنوات للرجال)[84]. وعلى الصعيد الاقتصادي، يبلغ الدخل الإجمالي الوطني للفرد الواحد 8.653 دولار حسب تعادل القدرة الشرائية، مع اتساع التفاوتات بحدة بين النساء (3.221 دولار) والرجال (13.990 دولار)[85]. بالمقابل، يعدّ ارتفاع أمد الحياة عند الولادة معطى إيجابياً على تطور الرفاه الاجتماعي، حيث تُسجل النساء معدلات أعلى من الرجال. وتُبرز هذه الاختلالات الحاجة إلى تعزيز السياسات العمومية في مجال العدالة الاجتماعية، خاصة في قطاعي التعليم والمشاركة الاقتصادية.

78 – المندوبية السامية للتخطيط، خريطة الفقر متعدد الأبعاد، ماي 2025، ص 9.

79 – المصدر نفسه.

80 – المصدر نفسه.

81 – المصدر نفسه.

82 – المصدر نفسه.

83 – PNUD, Human Development Report 2025 – A Matter of Choice : People and possibilities in the age of AI, mai 2025.

84 – المصدر نفسه.

85 – المصدر نفسه.

إن الأوراش الاجتماعية التي تم الشروع فيها خلال 2024، سواء تعلق الأمر بمواصلة تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) أو انطلاق الدعم الاجتماعي المباشر، أو الإصلاحات في قطاع التعليم، والاستثمار في التكوين المهني، تعكس إرادة السلطات العمومية لتحسين ظروف معيشة الساكنة، وتقليص الفوارق، وتعزيز قاعدة الحقوق الاجتماعية. غير أن الآثار الفعلية لهذه الإصلاحات تظل مرتبطة بالتنزيل المحكم والملائم على المستوى الترابي، مع إجراء تقييم مستمر، وإشراك قوي للفاعلين في الميدان. ويتعين أن تندرج هذه الأنشطة ضمن سياق يتسم بتحولات ديمغرافية واجتماعية هامة حيث بلغت نسبة الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق حوالي 13.8 في المائة من الساكنة، بينما انخفض الحجم المتوسط للأسر إلى 3.9 أفراد، مما يعكس التزايد التدريجي للأسر المكونة من شخص واحد من 7.2 في المائة سنة 2014 إلى 11.1 في المائة سنة 2024. كما ارتفعت نسبة الأسر التي تعيلها نساء لتبلغ 19.2 في المائة[86].

2.2.1. الصحة والحماية الاجتماعية

إصلاح المنظومة الصحية الوطنية: نحو تأهيل البنية التحتية الصحية وتحسين عرض العلاجات

تعزيز الطاقة الاستيعابية للمستشفيات

لقد أظهرت جائحة كوفيد-19 أوجه القصور التي تطبع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات العمومية والتي فاقم من حدتها التأخر المسجل على مستوى بناء المؤسسات الصحية لا سيما المراكز الاستشفائية الجامعية. في هذا الإطار، كثفت السلطات العمومية جهودها لتعزيز البنيات التحتية الاستشفائية اللازمة لإنجاح ورش تعميم التغطية الصحية.

وهكذا، شهدت الطاقة الاستيعابية للمستشفيات ارتفاعا ملحوظا من خلال توفير أزيد من 2100 سرير جديد موزع على مختلف جهات المملكة[87]. وقد تم ذلك بفضل افتتاح عدد من المؤسسات الصحية، من بينها المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة، والمراكز الاستشفائية الإقليمية بالقنيطرة والحسيمة. وموازاة مع ذلك، شهدت أشغال بناء ستة مراكز استشفائية جامعية جديدة بكل من أكادير، والعيون، وكلميم، والرشيدية، وبني ملال، تقدما ملحوظا، إضافة إلى إعطاء الانطلاقة لبناء المركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا الجديد بالرباط، والذي من المتوقع أن تبلغ طاقته الاستيعابية إلى 1.044 سريرا[88]، فضلا عن المركب الاستشفائي الجامعي الدولي الجديد التابع لمؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة بطاقة استيعابية تتجاوز 600 سرير.

تعزيز عرض الخدمات الصحية للقرب

أما على مستوى عرض العلاجات للقرب، فقد تم تعزيزه بإضافة 1.835 سريراً في البنيات الاستشفائية المعنية. وفيما يتعلق بالرعاية الصحية الأولية، فقد تم تأهيل 872 من أصل 1.400 مركز صحي كهدف إجمالي، وهناك 524 وحدة إضافية قيد التجهيز أو في المراحل النهائية من الإنجاز مع نهاية السنة[89].

إعادة تنظيم الحكامة الصحية

وقد واكبت هذه الدينامية في الاستثمارات إعادة هيكلة مؤسساتية كبرى، ينظمها القانون الإطار رقم 06.22. وقد تجسدت إعادة هيكلة الحكامة الصحية على مستويين، وطني وترابي، من خلال إحداث هيئات جديدة من بينها الهيئة العليا للصحة، والمجموعات الصحية الترابية، والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم

86 – المندوبية السامية للتخطيط، تقديم نتائج الإحصاء العام للسكن والسكنى 2024.

87 – وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، عرض حول مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2025، لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، 5 نونبر 2024.

88 – المصدر نفسه.

89 – المصدر نفسه.

ومشتقاته[90]. وتهدف هذه الخريطة المؤسساتية إلى تعزيز آليات التقنين، وتحقيق العدالة المجالية في الولوج إلى الرعاية الصحية، وضمان تدبير لامتمركز ومندمج وأكثر فعالية لمنظومة العرض الصحي، الموزعة على مجموع التراب الوطني.

تسريع وتيرة رقمنة المنظومة الصحية

كما انعكس مجهود تحديث المنظومة الصحية على تسريع رقمنة القطاع، بحيث تم تعميم العمل على المستوى الجهوي وفق نظام معلوماتي استشفائي مندمج لتجميع ومعالجة واستغلال كافة المعلومات الأساسية الخاصة بالمنظومة الصحية، ومرتبط مع المنصات الوطنية[91]. كما تم الشروع تدريجيا في اعتماد الملف الطبي المشترك داخل البنيات الصحية العمومية، بهدف تعزيز التتبع واستمرارية الخدمات العلاجية[92].

الموارد البشرية الصحية: خصاص مستمر في مواجهة الحاجيات المتزايدة

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار، لا تزال المنظومة الصحية تعاني من خصاص كبير في الموارد البشرية بالنظر للحاجيات المتزايدة للساكنة والمعايير التي توصي بها منظمة الصحة العالمية. فخلال 2024، بلغ عدد الأطباء المزاولين في المؤسسات الصحية العمومية 15.452 طبيبًا، من بينهم 3.388 طبيبًا عامًا و11.259 طبيبًا اختصاصيا، بالإضافة إلى 40.102 مهنيا من الأطر شبه الطبية[93]. وتظل الكثافة الإجمالية للأطباء والممرضين دون العتبة الحرجة المحددة في 4.45 مهني لكل 1.000 نسمة، بحسب ما أوصت به منظمة الصحة العالمية، حيث لا يتجاوز المعدل الوطني 2.2 لكل 1.000 نسمة.

وتُبرز هذه الوضعية الأهمية البالغة لتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين عدد مهنيي الصحة وجودتهم وتوزيعهم الجغرافي، بما يُتيح ضمان ولوج أكثر إنصافًا ونجاعةً إلى الخدمات الصحية عبر مختلف المجالات الترابية لبلادنا.

اليقظة الوبائية : آلية ينبغي تعزيزها لمواجهة المخاطر الناشئة

تظل اليقظة الوبائية ركيزة أساسية من ركائز الصحة العمومية حيث إن ظهور حالات لأمراض ذات احتمال وبائي، كجدري القردة، أو عودة ظهور بؤر الحصبة في بعض الجهات، يؤكد أهمية وجود منظومة يقظة واستجابة صحية قوية وسريعة التفاعل. وتكتسي هذه الضرورة بعداً خاصاً في ظل استعداد بلادنا لاحتضان تظاهرات رياضية كبرى على غرار نهائيات كأس العالم 2030. ومن ثم، فإن من الضروري تعزيز قدرات الكشف المبكر والتنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين. في هذا الصدد، يتعين إيلاء أهمية خاصة لاستشراف المخاطر الصحية، وإعداد آليات الطوارئ، وتعزيز الوسائل اللوجستيكية والبشرية المخصصة لتدبير الإنذارات الوبائية.

تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض - حصيلة وآفاق

في إطار ورش الحماية الاجتماعية الذي أعطيت انطلاقته بتعليمات ملكية سامية، حقق تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض تقدما ملحوظا حيث جرى تسجيل أزيد من 86 في المائة من مجموع السكان في نظام للتأمين الصحي، مقابل أقل من 60 في المائة سنة 2020[94].

90 – القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

91 – وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، عرض حول مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2025، لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، 5 نونبر 2024.

92 – المصدر نفسه.

93 -Carte Sanitaire :Situation de l'offre de soins de santé 2024, Ministère de la Santé et de la Protection sociale et Haut-Commissariat au Plan, Résultats du RGPH 2024.

94 – رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي «تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: حصيلة مرحلية- تقدم اجتماعي ينبغي تعزيزه وتحديات يتعين رفعها» نونبر 2024. عند نهاية 2024، بلغ عدد المستفيدين من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الذي يدبره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 24.7 مليون شخص. تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة حول أشغال مجلس الحكومة 20 فبراير 2025.

https: //www. mapnews. ma/fr/actualites/politique/amo-plus-de-247-millions-de-b%C3%A9n%C3%A9ficiaires-depuis-son-lancement-ministre.

ومن أجل الاستجابة للحاجيات المتنوعة للساكنة، تم وضع أنظمة جديدة للتأمين عن المرض، فضلا عن الأنظمة الخاصة بالأجراء والموظفين وفئات أخرى، كالتالي:

- «أمو تضامن»، مخصص للأشخاص «المعوزين» يمنح للمؤمَّنين إمكانية استرجاع مصاريف الأدوية والاستشارات الطبية في العيادات الخاصة، بالإضافة إلى الاستفادة من مجانية كاملة بالمستشفيات العمومية، وتموله الدولة بشكل كامل عبر تخصيص أكثر من 9.5 مليار درهم سنويًا، ويوفر منذ دجنبر 2022 التغطية الصحية لـ 11.1 مليون مستفيد بمن فيهم ذوو الحقوق[95].
- «أمو-العمال غير الأجراء»، ويَهم المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. وعند نهاية يناير 2025، بلغ عدد المستفيدين 3.9 مليون شخص، مما سمح بإدماج أكثر من 1.7 مليون شخص سنة 2024[96].
- ثم «نظام أمو-الشامل»، الذي يأتي لاستكمال هذه المنظومة ويهم باقي الأشخاص الذين لا يستجيبون لشروط الأهلية للاستفادة من الأنظمة الأخرى، ويهم الأشخاص الذين لا يزاولون أي نشاط مهني والقادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

ويرتكز تنزيل هذه الإصلاحات على تعزيز بنيات المواكبة، بحيث انتقلت شبكة وكالات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 120 إلى 174 وكالة، بالإضافة إلى 65 وكالة متنقلة من أجل تغطية المناطق النائية[97]. وموازاة مع ذلك، شهدت وتيرة معالجة ملفات التعويض المقدمة ارتفاعا بمعدل خمس مرات بين 2021 و 2024، ليصل إلى أكثر من 110 000 ملف على طول السنة[98].

وقد حققت عملية تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض نتائج مهمة على عدة مستويات. غير أن هذه الدينامية ما زالت تواجه تحديات فيما يتعلق بنسبة الاستفادة الحقيقية من الخدمات، لا سيما الأشخاص المسجلين الذين يوجدون في ما يُسمى بوضعية «الحقوق المغلقة»، وإشكاليات التوازن المالي بين مختلف الأنظمة، واستمرارية الخدمات في ارتباط بالاستدامة المالية للنظام، فضلا عن تأهيل عرض العلاجات.

وفي إطار مهمته في تتبع السياسات العمومية، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 2024، رأيه تحت عنوان: «تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: حصيلة مرحلية-تقدم اجتماعي ينبغي تعزيزه وتحديات يتعين رفعها»[99]. ومن أجل استكمال التعميم الفعلي للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالتوجه نحو نظام إجباري موحد قائم على مبادئ التضامن والتكامل والالتقائية بين مختلف أنظمة التأمين التي يتألف منها، مع تعزيزه بنظام تغطية إضافي واختياري تابع للقطاع التعاضدي و/أو التأمين الخاص، وهو ما من شأنه تلبية الحاجيات المتنوعة للأشخاص.

ويهدف هذا التطور إلى رفع تحدي مزدوج يتمثل من جهة في ضمان تغطية صحية فعلية للجميع، مع الحفاظ على توازن الوضعية المالية للأسر، وضمان استدامة منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

ويتعين أن يواكب هذا التحول الهيكلي تسريع وتيرة تأهيل العرض الصحي الوطني في مجال العلاجات الطبية، وذلك من خلال تحسين جودة وجاذبية القطاع العام، والحفاظ على مكانته المركزية ضمن عرض العلاجات، والعمل بالموازاة

95 – تصريح الناطق الرسمي باسم الحكومة حول أشغال مجلس الحكومة 20 فبراير 2025.
https: //www. mapnews. ma/fr/actualites/politique/amo-plus-de-247-millions-de-b%C3%A9n%C3%A9ficiaires-depuis-son-lancement-ministre.

96 – المصدر نفسه.

97 – المصدر نفسه.

98 – المصدر نفسه.

99 – رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي «تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: حصيلة مرحلية- تقدم اجتماعي ينبغي تعزيزه وتحديات يتعين رفعها» نونبر 2024.

مع ذلك على دعم التطوير المنسق والمتكامل لعرض العلاجات الذي يوفره كل من القطاع الخاص والقطاع الثالث التضامني والقطاع التعاضدي، من أجل ضمان عرض علاجات أكثر إنصافا وفعالية، مع تنزيل أمثل على الصعيد الترابي.

الدعم الاجتماعي المباشر: نحو استهداف أفضل واستدامة التمويل

في إطار استكمال تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، قطعت المملكة خطوات هامة نحو إرساء المنظومة الوطنية للدعم الاجتماعي المباشر متم دجنبر 2023، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية. ويُعد هذا البرنامج ركيزة أساسية في ورش إرساء الدولة الاجتماعية لأنه يهدف إلى تمكين الفئات الأكثر هشاشة من شبكة أمان تساعدهم على تحمل تكاليف العيش.

وتستهدف هذه المنظومة بشكل أساسي الأسر التي لديها أطفال في سن التمدرس، والأطفال حديثي الولادة، والأطفال في وضعية إعاقة، إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة بدون أطفال أو يتجاوز سن هؤلاء 21 سنة، وخاصة منها الأسر التي تعيل أفرادا مسنين. ويقدم دعمٌ لا يقل عن 500 درهم شهريا في حال استيفاء شروط الاستهداف اعتمادا على عتبة محددة بعد تسجيلهم في السجل الاجتماعي الموحد.

ومع نهاية سنة 2024، بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر حوالي 4 ملايين أسرة، تشمل أكثر من 5.5 ملايين طفل. وعلى المستوى المالي، بلغت الميزانية السنوية لهذا البرنامج 24.175 مليار درهم، في تجسيد واضح لالتزام الدولة بإرساء نظام موسع للحماية الاجتماعية[100].

وتجدر الإشارة إلى أن وتيرة إيداع الطلبات عرفت زخماً كبيراً خلال الأشهر الأولى من تنزيل البرنامج، حيث بلغ عدد الطلبات 2.3 مليون مع نهاية دجنبر 2023، قبل أن تستقر خلال النصف الثاني من سنة 2024 [101]عند معدل شهري يتراوح بين 60.000 و80.000 طلب.

ومن أجل بلوغ أهداف هذا البرنامج وضمان استدامته المالية، يتعين إيلاء أهمية خاصة لاستهداف المستفيدين والتحقق من صحة المعطيات المدلى بها في السجل الاجتماعي الموحد. ومن الأهمية بمكان اعتماد مراقبة وملاءمة مطردتين للاستجابة للتحديات الناشئة وتحسين أثر هذا البرنامج الطموح.

في هذا الصدد، يتعين تعزيز آليات المراقبة والتقييم وتنويع معايير أهلية الاستفادة من أجل تجسيد الواقع الاجتماعي والترابي للمستفيدين. كما ينبغي الحرص على ألا يصبح المستفيدون في وضعية تبعية دائمة بل تحقيق الاستقلالية الاقتصادية بفضل مبادرات للإدماج الاجتماعي وخلق مناصب الشغل. في هذا الإطار، يتعين اعتماد مواكبة شخصية ملائمة وإرادية للمستفيدين، تأخذ في الاعتبار حاجياتهم الخاصة، لا سيما الأشخاص في وضعية إعاقة، والأسر ذات المعيل الوحيد، والأسر التي ترأسها نساء، والأسر في الأوساط القروية المعزولة. ويعد إرساء آلية للمواكبة متعددة الأبعاد وتتلاءم مع حاجيات كل شريحة مستفيدة شرطا أساسيا لإدراج الدعم الاجتماعي المباشر ضمن التمكين المستدام.

وأخيراً، تظل الاستدامة المالية رهانا أساسياً بالنسبة لهذا البرنامج. فإذا كان المجهود المالي المخصص للدعم المباشر يمثل حاليا أكثر من 2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي[102]، فإن ضمان استمراريته على المدى البعيد يتطلب اعتماد نموذج للتمويل المستدام، يرتكز على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والتقييم المندمج والمنتظم للأثر الاجتماعي ومردودية الاستثمارات العمومية.

100 – الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي بتاريخ 16 ماي 2025.

101 – المصدر نفسه.

102 – المصدر نفسه.

3.2.1. التربية والتكوين والبحث -الابتكار

التعليم: منجزات هيكلية تستدعي ترسيخها من خلال تعزيز المكتسبات البيداغوجية

تطوير تجربة مدارس وإعداديات الريادة : خطوة أساسية نحو مدرسة عمومية ذات جودة

شكل الموسم الدراسي 2024-2025 محطة مفصلية في تنزيل خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة. فقد واصل برنامج مدارس الريادة توسيع نطاقه العددي والجغرافي ليبلغ 2.626 مؤسسة، ويشمل ما يقارب 1.3 مليون تلميذة وتلميذ، أي 30 في المائة من تلاميذ التعليم الابتدائي[103]. ويعتمد هذا البرنامج على مقاربات بيداغوجية شخصية، تهدف إلى تحسين المكتسبات الأساسية، لا سيما في القراءة والرياضيات، من خلال تقييم منتظم لمختلف المستويات والمواكبة اللازمة للتلاميذ المعرضين للهدر المدرسي. وقد انطلقت عملية تكوين أزيد من 45.000 أستاذة وأستاذ و400 مفتشة ومفتش لدعم هذا الإصلاح، مما يقتضي إرساء آلية يقظة، لا سيما في المناطق القروية والمعزولة.

وفي نفس السياق، شهد الموسم الدراسي 2024-2025 إعطاء الانطلاقة لتجريب نموذج إعداديات الريادة لتهم 232 إعدادية، واستفاد منه 200.000 تلميذة وتلميذ. ويهدف هذا النموذج إلى مواجهة إشكالية التفاوتات المسجلة في المستويات التعليمية وتعزيز التكامل بين الأسلاك التعليمية[104]. ويُشكل اعتماد مناهج دراسية وتجهيز الفصول الدراسية بالوسائل الرقمية، تقدما مهما يرتبط إنجاحه بمواكبة الفاعلين التربويين، وتقييم صارم لأثر هذا المشروع في تحسين مستوى تعلمات التلاميذ.

تعزيز الدعم المالي والخدمات من أجل تحقيق الإنصاف في مجال التعليم

من أجل التقليص من آثار التفاوتات الاقتصادية على التمدرس، وضعت السلطات العمومية برنامجا للدعم الإضافي الاستثنائي لفائدة الأسر المستفيدة من الدعم الاجتماعي المباشر ابتداءً من شتنبر 2024، استفاد منه أكثر من 3 ملايين تلميذة وتلميذ[105]. ويحل هذا البرنامج محل مبادرة «مليون محفظة»، حيث يقضي بتقديم منحة سنوية قدرها 200 درهم لكل طفل متمدرس في التعليم الابتدائي والإعدادي، و300 درهم للتلاميذ في الثانوي التأهيلي، في حدود ستة أطفال لكل أسرة[106].

وقد رافق هذا الإجراءَ تعزيز خدمات الدعم التربوي للتمدرس بغية ضمان شروط مواتية للتعلم، حيث تم استقبال 147.778 تلميذة وتلميذاً في الداخليات (+9.5 في المائة)، ويستفيد 114.879 تلميذة وتلميذا من خدمات المطاعم المدرسية (+3.33 في المائة)، في حين يغطي النقل المدرسي 638.693 مستفيداً (+10.1 في المائة)[107].

ورغم أن هذه الآليات تُعدّ رافعة أساسية لتحقيق تكافؤ الفرص من خلال تيسير الولوج إلى المدرسة، ودعم استمرارية المسارات التعليمية، غير أن أثرها لا يزال متفاوتاً، لا سيما في المناطق القروية النائية أو ذات الكثافة السكانية المنخفضة، حيث تظل البنيات التحتية والخدمات المتوفرة في كثير من الأحيان غير كافية.

بالموازاة مع ذلك، جرى إقرار دعم عمومي للناشرين بنسبة 25 في المائة من سعر الكتب المدرسية للتخفيف من كلفتها على الأسر لا سيما المعوزة[108]. ورغم أهمية هذا التدخل الظرفي، إلا أنه يسلط الضوء على الحاجة إلى حلول هيكلية أكثر استدامة لضمان ولوج مستدام ومتكافئ إلى الموارد البيداغوجية.

103 – وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، عرض مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2025، لجنة التربية والثقافة والاتصال بمجلس النواب، 1 نونبر 2024.

104 – المصدر نفسه.

105 – وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بلاغ صحفي حول البرنامج الجديد للدعم المالي المباشر، 24 يوليوز 2024.

106 – المصدر نفسه.

107 – وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، عرض مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2025، لجنة التربية والثقافة والاتصال بمجلس النواب، 1 نونبر 2025.

108 – وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، عرض مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2025، لجنة التربية والثقافة والاتصال بمجلس النواب، 1 نونبر 2025.

محاربة الهدر المدرسي: نحو تعزيز الحماية والمواكبة المستهدفة

خلال الموسم الدراسي 2024-2025، بلغ عدد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة في الأسلاك الثلاثة للتعليم العمومي 276.179 تلميذة وتلميذاً، موزعين على النحو التالي 72.796 في التعليم الابتدائي، 144.744 في التعليم الثانوي الإعدادي، و58.639 في التعليم الثانوي التأهيلي[109].

وتُبرز هذه الظاهرة التي تتفاقم أكثر في السلك الإعدادي الطابع الاستعجالي لتعزيز التدابير الوقائية، من أجل الحد من ظاهرة الهدر المدرسي.

ولرفع هذا التحدي، ترمي استراتيجية الوقاية من الهدر المدرسي إلى إحداث خلايا خاصة داخل كل مؤسسة تعليمية تُعنى برصد وتتبع الظاهرة، من خلال تحليل مؤشرات الغياب المدرسي، في تقاطع مع النتائج الدراسية، وإشارات الإنذار الصادرة عن الأطر التربوية، وذلك من أجل إطلاق خطط مواكبة فردية تزاوج بين الدعم التربوي والمرافقة النفسية والاجتماعية. ورغم نتائجها الواعدة، فإن هذه المقاربة تتطلب تعزيز الموارد البشرية المتخصصة وتحسين التنسيق بين مختلف المتدخلين المعنيين بغية ضمان نجاعتها وتتبع الحالات المهددة بهذه الظاهرة.

توسيع وتحسين التعليم الأولي العمومي: نحو تعليم مندمج وذي جودة

تتواصل دينامية تعميم التعليم الأولي العمومي حيث بلغ عدد الأطفال المسجلين خلال 2024-2025 [110] ما مجموعه 612.414 طفلة وطفلا. هذا، وفي إطار مقاربة للتحسين المطرد، تم وضع تقييم شامل لمكتسبات الأطفال عند ولوجهم السنة الأولى من التعليم الابتدائي، شمل أكثر من 600.000 طفلة وطفل[111]. وترمي هذه التدابير إلى تكييف الممارسات التربوية منذ المراحل الأولى من التعلم للاستجابة لحاجيات التلاميذ.

ومن جهة أخرى، تتعزز مهنية الأطر التربوية من خلال مسار تأهيلي معتمد تم تطويره بشراكة مع فاعلين من القطاعين العام والخاص[112]. غير أن معدل التأطير الذي بلغ 19 طفلة وطفلاً لكل مربّ سنة 2024[113]، فهو يبقى دون المعايير الموصى بها من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (14 طفلة وطفلاً لكل مربّ)[114]. ولتدارك هذا الخصاص، وتعزيز الجهود المبذولة منذ 2019، أطلق القطاع الوصي نماذج تجريبية للتعليم الأولي في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ترتكز على صيغ مرنة وقريبة من الساكنة، وتراعي الخصوصيات الاجتماعية والثقافية المحلية. ويهدف هذا التوجه إلى ضمان تعليم أولي مندمج ومنصف، يراهن على توسيع نطاق التغطية، وضمان جودة التعلمات الأولى.

تعزيز تدريس اللغة الإنجليزية في التعليم الإعدادي

يسجل تعميم تدريس اللغة الإنجليزية في التعليم الإعدادي تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة. وقد بلغت نسبة التغطية 75.9 في المائة من تلاميذ السلك الإعدادي الذين يتابعون دروس اللغة الإنجليزية برسم الموسم الدراسي 2024-2025، مقارنة بـ55.7 في المائة في السنة الماضية[115]. ويعكس هذا التطور توجه المنظومة التعليمية نحو

109 – وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي بتاريخ 12 ماي 2025.

110 – المصدر نفسه.

111 – وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، عرض مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2025، لجنة التربية والثقافة والاتصال بمجلس النواب، 1 نونبر 2025.

112 – المصدر نفسه.

113 – وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، مؤشرات التربية، الموسم الدراسي 2023-2024.

114 - https://webfs.oecd.org/els-com/Family_Database/PF4-2-Quality-childcare-early-education-services.pdf
https://childcare.gov/consumer-education/regulated-child-care/supervision-ratios-and-group-sizes#:~:text=Toddlers%3A%2024%E2%80%9335%20months%20old,Preschoolers%3A%203%20years%20old .

115 – وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي بتاريخ 12 ماي.

تعزيز الكفاءات اللغوية للمتعلمات والمتعلمين التي تعتبر مؤهلا أساسيا في عالم تطبعه رهانات العولمة. ومن أجل دعم هذه الدينامية، بذلت جهود معززة في تكوين الأساتذة، لا سيما من خلال تنزيل مخطط مهيكل قائم على آليات خاصة للتصديق البيداغوجي، وإدماج أدوات رقمية متجددة لإغناء وتحديث طرق تدريس هذه اللغة. وتهدف هذه الأدوات إلى تمكين الأستاذات والأساتذة من الولوج إليها واستعمالها، بغية الاستجابة لحاجيات التلاميذ وتجويد تدريس اللغة الإنجليزية.

وفي المجمل، تُعدّ سنة 2024 سنة مفصلية بامتياز، تقع عند تقاطع الطموحات الإصلاحية والحاجة الملحة لتحقيق الأثر الملموس. وسيظل ترسيخ المكاسب المحققة في المجال التربوي مرتبطا بإرساء إصلاحات مستدامة، وتوطينها على المستوى الترابي، وتحويلها إلى رافعة فعلية لتقليص الفوارق التعليمية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

نحو جامعة متجددة

يندرج الموسم الجامعي 2024-2025 ضمن استمرارية جهود إصلاح منظومة التعليم العالي، التي انطلقت بتفعيل مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17، والذي يشكل الإطار المرجعي الأساسي لإعادة بناء منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وفق رؤية مندمجة قوامها الجودة، والإنصاف، والنجاعة.

وتَرتكز هذه الدينامية على مجموعة من المشاريع التشريعية والتنظيمية التي هي قيد الإعداد، والتي تتمحور حول تعزيز الحكامة، وتفعيل مقتضيات القانون الإطار وتحقيق تكامل أفضل بين التكوين والبحث والابتكار، وذلك في خدمة أولويات التنمية الوطنية[116].

ارتفاع أعداد الطلبة وتحديات التأطير البيداغوجي

شهدت السنة الجامعية 2024-2025 ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي العمومي، إذ بلغ عددهم 1.307.327 طالبة وطالباً، أي بزيادة قدرها +5.3 في المائة[117]. وقد سُجلت هذه الزيادة بشكل أكبر في التكوينات ذات الولوج المحدود (+8.9 في المائة)، في حين شهد عدد الطلبة المسجلين في التكوينات ذات الولوج المفتوح نموا متوسطا (+4 في المائة)، علما أن هذه الأخيرة لا تزال تعاني من ضغط هيكلي مزمن.

ويعكس متوسط معدل التأطير التفاوت القائم بين هاذين الصنفين من التكوين، حيث يبلغ أستاذاً واحداً لكل 105 من الطلبة في التكوينات ذات الولوج المفتوح، مقابل أستاذ لكل 23 طالباً فقط في التكوينات ذات الولوج المحدود[118]. وتَعكسُ هذه الفوارقُ وجود اختلالات هيكلية، لاسيما على مستوى المسالك الجامعية التي تستقبل أعدادا كبيرة جدا من الطلبة، من قبيل العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. وتَطرح هذه الوضعية تحدياتٍ تتعلق بجودة التكوين، والتأطير البيداغوجي، وتحقيق النجاح الأكاديمي.

ورغم الجهود المبذولة لتوظيف أساتذة جدد، لا يزال عدد الأساتذة المحالين على التقاعد مرتفعاً، حيث بلغ 890 منصبا خلال الموسم الجامعي 2024-2025، مما يظهر أن هذه الأخيرة لا تزال غير كافية لتعويض حالات الإحالة على التقاعد، وهو ما يؤدي إلى اختلال في توازن الموارد البشرية داخل الجامعة.

ولمعالجة هذا الوضع، من الضروري تعزيز التخطيط الاستراتيجي، من خلال ضبط عدد الطلبة المقبولين، وملاءمة التكوينات مع الحاجيات الحقيقية، وتطوير قدرات المؤسسات الجامعية. كما أن اعتماد تدبير أكثر نجاعة واستباقية من شأنه أن يسمح بالاستجابة بصورة أفضل للتحديات المرتبطة بجودة التعليم وتحقيق النجاح الأكاديمي للطلبة.

116 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، عرض خلال الاجتماع الخامس للجنة الوطنية المكلفة بتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والبحث العلمي، رئاسة الحكومة، 31 يناير 2025.

117 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، عرض مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2025، لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، 31 أكتوبر 2024 .

118 – المصدر نفسه.

نحو منظومة وطنية للبحث العلمي والابتكار أكثر فعالية

سجّل المغرب تقدماً ملموساً في هيكلة منظومته الوطنية للبحث والابتكار، من خلال إرساء شبكة متنوعة من الفاعلين العموميين والخواص، والرفع من عدد الباحثين وطلبة الدكتوراه، والنهوض بالإنتاج والنشر العلمي.

وفي ظل هذه الدينامية، تعزّز الرأسمال البشري العلمي بشكل ملحوظ، حيث انتقل عدد الأساتذة الباحثين وطلبة الدكتوراه من 14.202 خلال الموسم الجامعي 2014-2015 إلى 23.293 خلال موسم 2023-2024[119]. وقد ساهم هذا التطور في تحسين ملموس للإنتاج العلمي الوطني، رغم أنه لا يزال دون المستويات المسجّلة في بلدان مماثلة أو أكثر تقدّماً في مجالي البحث والابتكار. وهكذا، تضاعف عدد المنشورات المفهرسة في قاعدة بيانات «سكوبس» (Scopus) بـ3.77 مرة خلال عشر سنوات، منتقلاً من 3.966 منشوراً سنة 2013 إلى 14.961 منشوراً سنة 2023[120]. كما تضاعف عدد المنشورات المفهرسة في قاعدة «شبكة العلوم» (Web of Science) بثلاث مرات، ليبلغ 9.078 منشوراً سنة 2023، مقابل 3.148 منشوراً سنة 2013[121]. من جهة أخرى، تزايدت وتيرة إيداع براءات الاختراع من قبل المؤسسات الأكاديمية، لتُشكّل حاليًا 57.6 في المائة من مجموع براءات الاختراع ذات الأصل المغربي المسجّلة خلال سنة 2023[122].

وقد انعكس هذا التطور على ترتيب المغرب في مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2024، حيث احتل المرتبة 66 من أصل 133 بلدا[123]. كما تسجل بلادنا أداءً مشرفًا في مجالات الإبداع (المرتبة 37) والتكوين في الهندسة (المرتبة 34) أو التصميم الصناعي (المرتبة 1).

ومن جهة أخرى، يلاحظ استمرار مجموعة من الإكراهات التي تحول دون تطوير منظومة بحث وطنية فعالة، وقادرة على تحويل البحث العلمي إلى آلية للابتكار، وعلى خلق الثروة من خلال الارتقاء في سلاسل القيمة. ومن بين هذه الإكراهات نذكر بشكل خاص ما يلي:

- ضعف هيكلي في تمويل البحث العلمي، إذ لا يتجاوز الإنفاق الداخلي الإجمالي على البحث والتطوير 0.8 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي[124]، وهي نسبة تقل بكثير عن المتوسط العالمي (2.67 في المائة) والأوروبي (2.28 في المائة)[125]. كما أن تمويل منظومة البحث يستند بالأساس على الموارد العمومية، في حين لا تتجاوز مساهمة القطاع الخاص 30 في المائة[126].
- عدم استكمال الإطار المؤسساتي والقانوني المتعلق بالبحث والابتكار، إذ لم يتم بعد تفعيل مقتضيات أساسية نص عليها القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، من قبيل تخويل الجامعات إمكانية إحداث شركات تابعة لها كبنيات لتثمين البحث العلمي.
- محدودية آليات النهوض بالشراكة في مجال البحث والابتكار المقاولاتي، سواء على مستوى التمويل المشترك بين الجامعات والمقاولات، كما على مستوى الآليات الجبائية التحفيزية الخاصة بهذا المجال. وعلاوة على ذلك، لا تزال حصيلة آليات دعم الابتكار، ولا سيما تلك الموجهة إلى المقاولات الناشئة والأقطاب التكنولوجية، دون النتائج المنشودة، خاصة فيما يتعلق بتثمين التكنولوجيا، والابتكار المحمي ببراءات اختراع، ودعم بروز مقاولات مبتكرة؛

119 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي دجنبر 2024.

120 – المصدر نفسه.

121 – المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، عرض حول تمويل البحث خلال جلسة إنصات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 20 فبراير 2025.

122 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي، دجنبر 2024.

123 - Global Innovation Index 2024 – WIPO.

124 - Haut-Commissariat au Plan, Troisième rapport du Royaume du Maroc sur la mise en œuvre de l'Agenda 2063 : Bilan de la première décennie (2014-2023) – Agenda 2063 : Tableau de bord national, données 2021, disponible sur : https://www.hcp.ma/file/238736/.

125 - Banque Mondiale, "Research and development expenditure (% of GDP)" https://data.worldbank.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS.

126 - Académie Hassan II des Sciences et Techniques, Une politique scientifique, technologique et d'innovation pour accompagner le développement du Maroc, 2019. Estimation de la part du secteur privé à 30 % dans le financement de la R&D.

- تنسيق غير كاف بين الفاعلين العموميين والأكاديميين وفي القطاع الخاص؛
- التعاون بين منظومة البحث العلمي والقطاع الصناعي لا يزال محدودًا وظرفيًا ومتسمًا بطابعه المشتَّت. فعلى الرغم من المبادرات الواعدة المنجزة في بعض القطاعات الاستراتيجية مثل الصناعات الصيدلية، والتكنولوجيا الرقمية، والصناعات الغذائية، والطاقات المتجددة، والطائرات المُسَيَّرَة، فإنها تظل معزولة، وبالتالي غير كافية لبناء منظومة وطنية للابتكار تكون فعالة وقادرة على إحداث تحول هيكلي.

وإلى جانب ذلك، تجدر الملاحظة أنّ عدد الطلبة المسجلين في سلك الدكتوراه عرف تراجعا بنسبة -2.7 في المائة خلال الموسم الجامعي 2023-2024، أي ما يعادل 43.970 طالبا باحثا[127]، هو ما يطرح مسألة جاذبية مسار التكوين في سلك الدكتوراه وجودة التأطير والآفاق المهنية للباحثين.

هذا، ورغم أن عددَ الأطروحات الجامعية التي تمت مناقشتُها خلال السنة الجامعية 2022-2023 بلغ 4391 أطروحة، عوض 3497 خلال سنة 2021-2022[128]، إلا أن معدل استكمال الأطروحات يظل ضعيفا بالمقارنة مع عدد المسجلين في سلك الدكتوراه.

ومن جهة أخرى، فإن غياب إطار خاص بالباحثين ما بعد الدكتوراه يشكّلُ عائقًا كبيرا أمام هيكلة مسارات البحث العلمي، وإدماجها الفعلي ضمن منظومات الابتكار وتشجيع المسارات المهنية القائمة على التفرغ الكامل للبحث العلمي[129].

ومن أجل رفع هذه التحديات، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه حول «مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني» ببلورة وتنفيذ استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتطوير والابتكار منسقة ومندمجة تواكب أولويات بلادنا.

وفي هذا الصدد، يقترح المجلس جملة من رافعات العمل ذات الأولوية :

- ضمان تمويل مستدام وقوي للبحث العلمي والابتكار لبلوغ نسبة 3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي كنفقات سنوية في أفق 2030، مع حث القطاع الخاص على الرفع من حجم استثماراته في هذا المجال؛
- إحداث إطار خاص بالباحثين المتفرغين بمن فيهم طلبة الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، وأن يكون هذا الإطار الخاص مُكَملا للنظام الأساسي الخاص بالأساتذة الباحثين، بحيث يحدد آليات للتحفيز على التفرغ لأعمال البحث، ومكافأة الباحثين الأكثر إنتاجية؛
- تعزيز تثمين البحث والمبادرة المقاولاتية في مجال الابتكار، من خلال تشجيع تفعيل الصلاحيات المخولة إلى الجامعات في مجال إحداث الشركات والشراكة مع المقاولات، والعمل بالموازاة مع ذلك على دعم إحداث بنيات مستقلة تجمع بين فاعلين عموميين وخواص، على غرار نموذج المؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة والابتكار والبحث (MAScIR)، يكون بمقدورها تحويل نتائج البحث العلمي إلى حلول ابتكارية قابلة للتسويق؛
- تطوير مساهمة الجهات في مشاريع البحث العلمي التطبيقي، وتوسيع نطاقها لتتجاوز توفير البنيات التحتية إلى دعم إحداث بنيات جهوية لنقل التكنولوجيا من أجل تثمين الاختراعات، ومواكبة وحماية الملكية الفكرية، واحتضان المقاولات الناشئة للباحثين، وإنضاج المشاريع المبتكرة.

127 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي دجنبر 2024.

128 – المصدر نفسه.

129 – رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني»، فبراير 2025.

التكوين المهني والتكوين المستمر: نحو منظومة أكثر إدماجا وتكاملا على الصعيد الترابي

شكلت سنة 2024 مرحلة جديدة في مسار إصلاح منظومة التكوين المهني، ارتكازا على خارطة الطريق الجديدة لهذا القطاع. وتقوم أهداف هذه الخارطة على توسيع العرض، والتوطين الترابي لمؤسسات التكوين، والاعتماد التدريجي لآليات تعزز الإدماج الاجتماعي، والابتكار البيداغوجي، وملاءمة الكفاءات مع حاجيات سوق الشغل[130].

وفي هذا الإطار، رفع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل طاقته الاستيعابية إلى 414.800 مقعد بيداغوجي خلال الدخول التكويني 2024-2025، بفضل افتتاح 17 مؤسسة جديدة، من بينها ثلاثة معاهد للتكوين في مهن الصحة والعمل الاجتماعي[131].

كما تم تعزيز وتنويع العرض التكويني، إذ أصبح يضم 726 شعبة، منها 276 مُتَوَّجَة بدبلوم و426 شعبة في التكوين التأهيلي. وتعكس هذه الهيكلة الجهود المبذولة من أجل المواكبة المستمرة لتطورات النسيج الاقتصادي. وقد تجلت في إطلاق 120 شعبة، استجابة لبروز مهن جديدة (لا سيما الأمن السيبيراني، والاقتصاد الأخضر) وإعادة هيكلة شعب تكوينية أخرى على غرار السيارات والسمعي البصري، والسينما[132]، بهدف تدبيرها بشكل أمثل وتعزيز الإدماج المهني للخريجين.

ويمثل ورش مدن المهن والكفاءات تحولا مهيكلاً في منظومة التكوين المهني. ففي سنة 2024، وصل العدد الإجمالي لمدن المهن والكفاءات 10 مدن (منها التي فتحت أبوابها فعليا ومنها من هي في طور الانطلاق) من أصل 12 مدينة مبرمَجة[133]، مما يعزز التوطين الترابي لعرض التكوين المهني، ويخلق أقطابا جهوية مندمجة، أكثر قربا من الواقع الاقتصادي المحلي.

وفي إطار هذه الدينامية الترابية، ومن أجل تحسين عرض التكوين المهني، والرفع من جودة أداء البنيات التكوينية وفق معايير الامتياز، واصل برنامج التميز العملياتي (EXOP) تنفيذ أهدافه، بحيث استفادت منه 40 مؤسسة للتكوين المهني، 24 منها منخرطة في مسار لإعادة التأهيل.

غير أن التنفيذ التدريجي لهذا الإصلاح يخلق نوعا من الازدواجية داخل المنظومة ويجعلها تسير بسرعتين متباينتين: شبكة مؤسسات جديدة تستفيد من موارد مهمة ووسائل حديثة، ومؤسسات أخرى تقليدية لا تزال في انتظار عملية التحول. وقد يؤدي هذا التباين إلى ظهور فوارق في جودة التكوينات المقدمة وفي آفاق الاندماج المتاحة أمام المتدربين.

وهناك أوجه هشاشة ذات طابع هيكلي من شأنها أن تحد من التأثير المنشود لمختلف الإصلاحات التي يشهدها القطاع في السنوات الأخيرة، ولا سيما ما يتعلق منها بالولوج إلى التكوين المهني في الوسط القروي وضواحي المدن، حيث يبقى عرض التكوين محدودا. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال تعميم التكوين بالتناوب يواجه صعوبات، رغم أهميته ضمن التوجهات العمومية، وذلك لغياب آليات تحفيزية ملائمة ومشجعة للمقاولات، وكذا ضعف التأطير المحكم للتداريب داخل المقاولات.

علاوة على ذلك، لا تزال الروابط بين التكوين المهني ومنظومة التعليم العام والحاجيات الاقتصادية الجهوية غير متطورة بالقدر الكافي، مما يحد من انسيابية مسارات التعلم، ويجعل من الصعب انتقال الشباب بسلاسة من المدرسة إلى مركز التكوين المهني، ثم إلى منصب شغل يتماشى مع واقع السوق المحلية. كما تُعاني مسالك التكوين المهني من تمثّل سلبي، حيث يُنظر إليها في الغالب كخيار اضطراري، بدل أن يعتبر خيارًا مستقبليًا ذا قيمة، وهو ما يحد من جاذبيتها.

130 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، عرض مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية2025، لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، 31 أكتوبر 2024.

131 – مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، بلاغ صحفي، 4 شتنبر 2024.

132 – مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، اجتماع المجلس الإداري، الميزانية وخطة العمل 2024، 2 أبريل 2024.

133 – المصدر نفسه.

ومن أجل إضفاء طابع مستدام ومنصف على هذا الإصلاح، يتعين تعزيز توطينه الترابي، إلى جانب مأسسة الشراكات مع الفاعلين الاقتصاديين المحليين. ولا يمكن للتكوين المهني أن يضطلع بدوره كاملا كرافعة للإدماج الاجتماعي وتقوية التنافسية، إلا إذا استند إلى توجيه بيداغوجي فعال، وتثمينٍ واضح للشهادات الممنوحة، وعرض تكويني تتم بلورتُه بشكل مشترك بين الدولة والمقاولات والشركاء الاجتماعيين.

وفيما يخص التكوين المستمر، تشير المعطيات التي تعود إلى سنة 2023، إلى أن نطاق الاستفادة من خدماته لا يزال محدودا، إذ أن العقود الخاصة بالتكوين شملت 1746 مقاولة فقط من أصل أكثر من 600.000 مقاولة خاضعة لضريبة التكوين المهني[134]، وهو ما يُؤَشِّر على استعجالية تعزيز آليات الحكامة والتحفيز والولوج.

وفي ظل التحولات المتسارعة للمهن، بات من الضروري تطوير منظومة مندمجة للتكوين المستمر، في انسجام وثيق مع آليات الإدماج وإعادة المسار المهني والتأهيل المهني. كما أن تعبئة الضريبة المهنية بشكل أكثر فاعلية، وتنويع أنماط التكوين (نظام الوحدات، تكوين مختلط، تكوين ملائم للخصوصيات الترابية)، فضلا عن إرساء حكامة موسعة تشرك الشركاء الاجتماعيين والجماعات الترابية، تبقى كلها رافعات أساسية وذات أولوية للنهوض بهذا القطاع.

4.2.1. السكن الاجتماعي: نحو إصلاح هيكلي ودامج

السكن: إعادة التركيز على الطلب والقدرة الشرائية للأسر

شهدت سنة 2024 تطورا مهما في مجال السكن تجسّد في اعتماد نظام جديد لدعم اقتناء السكن. وهكذا، يأتي هذا البرنامج، الممتد على خمس سنوات، ليعوض آلية الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمنعشين العقاريين، بآلية دعم مالي مباشر لفائدة المقبلين على اقتناء سكن تتراوح بين 100.000 درهم من أجل اقتناء سكن يقل ثمنه أو يعادل 300.000 درهم، و70.000 درهم من أجل اقتناء سكن يفوق ثمنه 300.000 درهم ويقل أو يعادل 700.000 درهم. ويستهدف البرنامج المغاربة ذوي الدخل المحدود والمتوسط، سواء المقيمون بالمغرب أو بالخارج[135].

وبحسب المعطيات الرسمية، فقد تم تسجيل 114.365 طلب خلال 2024، واستفادت من الدعم الفعلي أزيد من 63.000 أسرة. وقد شكّل الشباب 32 في المائة من المستفيدين، فيما شكل المغاربة المقيمون بالخارج 25 في المائة. كما حصل 63 في المائة من المستفيدين على دعم بقيمة 70.000 درهم[136].

وقد ساهمت هذه الدينامية في تحفيز النشاط العقاري، حيث ارتفعت القروض العقارية بنسبة 2.31 في المائة، كما سجلت القروض التشاركية بدورها ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 15.14 في المائة[137]، فضلا عن تسجيل انخفاض في نسب الفائدة على القروض العقارية حيث استقرت في 5.02 في المائة مع نهاية 2024[138].

هذا، وإذا كانت هذه الآلية الجديدة للدعم تعكس تحولا في المقاربة يرتكز على الطلب، ويستهدف خلق تمفصل أمثل بين النجاعة المالية والاستهداف الاجتماعي والإنعاش الاقتصادي، فإن هذا التوجه الجديد يقتضي تتبعاً منتظماً ومعمقاً للمؤشرات الأساسية للقطاع، وذلك من أجل استباق الاختلالات المحتملة، وملاءمة آليات التدخل، وضمان استدامة ولوج الجميع إلى السكن اللائق.

134 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، عرض مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2025، لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب، 31 أكتوبر 2024.

135 – وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، عرض مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2025، لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب.

136 – وكالة المغرب العربي للأنباء، تصريح للسيد أديب بنبراهيم، كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلف بالإسكان: أكثر من 114.000 طلب خلال سنة 2024.

https: //www. mapexpress. ma/actualite/activites–parlementaires/aide–directe–au–logement–114–000–demandeurs–en–2024–m–benbrahim/

137 - Bank Al-Maghrib, Statistiques monétaires, Décembre 2024 p. 4.

138 - Enquête trimestrielle de Bank Al-Maghrib sur les taux débiteurs T4-2024, p. 1.

نحو توطين ترابي للسكنى

لقد ساهم برنامج الدعم المباشر للسكن في توسيع النطاق الترابي للفعل العمومي في مجال السكن، من خلال استهداف مجالات ترابية استفادت في السابق من تغطية محدودة، مثل مدن سطات والجديدة وبنسليمان ووجدة وبركان وتازة، وهو ما يساهم في التخفيف من التفاوتات المجالية في الولوج إلى السكن. من جهة أخرى، تعززت الدينامية في الوسط القروي بفضل 28.858 مشروعا تمت دراسته خلال 2024، منها 15.063 تم قبولها أي بمعدل 52.2 في المائة. ومن بين هذه المشاريع، 75 في المائة مشاريع سكنية صغرى بينما تهم 25 في المائة المتبقية مشاريع كبيرة الحجم، عبأت غلافا ماليا يفوق 10.6 مليار درهم. وتهم هذه المشاريع برامج سكنية وأنشطة تجارية وبنيات تحتية عمومية مما يعبر عن تنوع الحاجيات المعبر عنها في الوسط القروي[139].

ويندرج مشروع إحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان في ارتباطه بتنزيل الاستراتيجية الوطنية للمدن الوسيطة، ضمن هذا التوجه الهادف إلى التوطين الترابي للسياسة السكنية من خلال ملاءمة التخطيط الحضري مع الخصوصيات المحلية، وتعزيز الامتداد الجهوي للتدخلات في مجال الإسكان[140].

وفي المجمل، من شأن الدعم المباشر أن يساهم بشكل ملموس في تيسير الولوج إلى المِلكية لفائدة فئات لم تكن مشمولة بالقدر الكافي ببرامج السكن، لا سيما الشباب، والنساء، والمغاربة المقيمون بالخارج. كما يتعين مواصلة تعزيز هذه الدينامية من خلال ملاءمة وتنويع العرض مع حاجيات وخصوصيات كل مجال ترابي وكل فئة اجتماعية، وتقليص التفاوتات المجالية، وضمان تنسيق أفضل بين سياسات السكن وتدبير العقار والخدمات العمومية، مع الانكباب على معالجة الإكراهات المتعلقة بالضغط على الوعاء العقاري في المدن والتجمعات الحضرية الكبرى.

5.2.1. المرأة والمساواة بين الجنسين

اتسمت سنة 2024 بمواصلة تنزيل الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026، والتي تأتي استكمالا للجهود المبذولة في إطار الخطتين السابقتين «إكرام 1» و«إكرام 2». ويتمحور هذا الإطار الاستراتيجي حول ثلاثة محاور رئيسية : التمكين والريادة، والحماية والرفاه، والحقوق والقيم.

وتهدف الخطة إلى إدماج المساواة بين الجنسين في مجموع السياسات العمومية، من خلال اعتماد مقاربة أفقية ومنسقة. وإلى جانب المحاور الاستراتيجية الثلاثة المشار إليها، تتضمن الخطة محورا رابعا يتعلق بالحكامة والقيادة. وتنص الخطة في هذا الصدد على إحداث لجنة استراتيجية للتنسيق والحكامة، يترأسها رئيس الحكومة، وذلك من أجل تعزيز التنسيق والتتبع والتقييم وكذا التنشيط الترابي وتوحيد التدخلات القطاعية حول أهداف مشتركة[141].

وفي هذا السياق، واصل المغرب إصلاح الإطار القانوني من أجل الاستجابة للانتظارات المطردة في مجال المساواة بين الجنسين، حيث شهدت سنة 2024 مواصلة المشاورات الوطنية حول تعديل مدونة الأسرة تبعا للتعليمات الملكية السامية. وتشير نتائج البحث الوطني حول الرابط الاجتماعي، الذي ينجزه المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، إلى أن حوالي 73 في المائة من المواطنات والمواطنين المستجوبين يعتبرون أنه من الضروري اتخاذ إجراءات جديدة لتحسين وضعية المرأة، من بينهم 70 في المائة يؤيدون مراجعة مدونة الأسرة. وتهم أبرز الانتظارات بهذا الخصوص اقتسام الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج (32 في المائة)، وضرورة اعتماد الإنصاف في إجراءات الطلاق (20 في المائة)، ومسألة الولاية على الأطفال في حالة الطلاق (13 في المائة)[142].

139 – وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، عرض مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2025، لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب.

140 – المصدر نفسه.

141 – وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، الخطة الحكومية الثالثة للمساواة 2023-2026 .

142 – المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، النسخة الثالثة للبحث الوطني حول الرابط الاجتماعي 2023، أهم خلاصات القطب المدني، 21 فبراير 2024.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم مخرجات المشاورات الموسعة حول مراجعة مدونة الأسرة بين يدي جلالة الملك، بعد إصدار الرأي الشرعي وإجراء التحكيمات الضرورية بشأن بعض القضايا الخلافية في نهاية دجنبر 2024، وذلك في أفق عرض إطار قانوني جديد على مسطرة التشريع.

ومن جهة أخرى، تم تسجيل تقدم ملحوظ على مستوى الحقوق الاجتماعية، لا سيما في قطاعي التعليم والصحة. وحسب المندوبية السامية للتخطيط[143]، فقد تم عموما تحقيق المناصفة بين الجنسين في المنظومة التعليمية في مستويات التعليم الأولي والابتدائي والثانوي الإعدادي، بل لقد تجاوز عدد الفتيات عدد الفتيان في التعليم الثانوي التأهيلي، حيث بلغ مؤشر المناصفة 1.3. كما أن معدلات استكمال التمدرس تعكس هذه الدينامية : 95.6 في المائة من الفتيات يستكملن تمدرسهن في التعليم الابتدائي مقابل 92.5 في المائة في صفوف الفتيان، و78.9 في المائة من الفتيات في الثانوي الإعدادي مقابل 60.9 في المائة للفتيان، و62.9 في المائة من الفتيات في التعليم الثانوي التأهيلي، مقابل 36.4 في المائة فقط من الفتيان. الأمر الذي يعكس توجهاً هيكليا نحو تعزيز بقاء الفتيات في المنظومة التعليمية بجميع مستوياتها.

وجدير بالذكر أن المغرب يتميّز بمعدل تأنيث مرتفع في المسالك العلمية والتقنية، يفوق بشكل ملحوظ المعدل المتوسط المسجَّل على الصعيد الدولي. إذ تمثل النساء 56 في المائة[144] من إجمالي عدد الطلبة المسجّلين في التكوينات العلمية بالتعليم العالي، مقابل 32.8 في المائة في الاتحاد الأوروبي و35 في المائة على المستوى العالمي[145]. وتتجلى هذه الدينامية أيضًا في تكوينات الهندسة، حيث تشكل النساء 42.2 في المائة من مجموع الطلبة، وهو مستوى يتجاوز بكثير المعدل العالمي، الذي يُقدّر بـ28 في المائة[146].

وبالموازاة مع ذلك، تحظى هذه النسبة المهمة من التأنيث بتمثل اجتماعي إيجابي على نطاق واسع، حيث إنّ غالبية الطلبة لا يعتبرون المجالات العلمية والتقنية حكرًا على الرجال. ويشكّل هذا التحول المطرد في التمثلات الثقافية تقدمًا مهمًا من شأنه أن يدعم التمكين الاقتصادي للنساء[147].

ومع ذلك، تظل هذه الدينامية الفضلى مشروطة برفع باقي العوائق التي تحول دون الإدماج المهني للنساء في المجال الأكاديمي والعلمي، لا سيما تلك المرتبطة بالتوظيف، والاعتراف بالكفاءات، والولوج إلى مناصب المسؤولية.

أما في قطاع الصحة، فتشير المؤشرات إلى تحسن مطرد لوضعية النساء، بحيث بلغ في سنة 2024 متوسط أمد الحياة عند الولادة 77.2 سنة، بواقع 79.0 سنة للنساء مقابل 75.5 سنة للرجال، أي بفارق 3.5 سنوات لفائدة النساء[148].

وتبقى تفاوتات أخرى لا تقل أهمية، خاصة في مجال النشاط الاقتصادي، والولوج إلى مناصب المسؤولية، والمشاركة في الحياة العامة، وهو ما يشكل عوائق رئيسية في وجه تحقيق مساواة فعلية بين الجنسين، كما أنها تحدّ من المساهمة الكاملة للنساء في تنمية البلاد.

---

143 - Haut-Commissariat au Plan (HCP), Les indicateurs sociaux du Maroc, Édition 2025.

144 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، التعليم العالي في أرقام برسم الموسم الجامعي 2023–2024 الخاصة بخريجي التخصصات التالية: العلوم، العلوم والتقنيات، علوم الهندسة والتكنولوجيا (في قطاعي التعليم العمومي والخاص).

145 - UNESCO, girls and women's education in science, technology, engineering and mathematics (STEM)
https://www.unesco.org/fr

146 - Rapport de l'UNESCO sur la science, chapitre « Pour être intelligente, la révolution numérique devra être inclusive », 2021, p13.

147 – حسب نتائج لدراسة أُجريت في صفوف عينة تمثيلية من طلبة منتمين إلى أربعة مؤسسات بالمغرب، يرى 83 في المائة أن تخصصات (STEM)، أي «العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات» لا ينظر إليها على أنها مجالات خاصة بالرجال بالدرجة الأولى، فيما يعتقد 6.7 في المائة منهم فقط بوجود سلوك تمييزي قائم على النوع الاجتماعي من طرف هيئة التدريس. انظر:
Benmassoud, J. et Bouchara, A. Women in STEM Education and Employment: Insights from University Students in Morocco. Journal of Ultimate Research and Trends in Education (UTAMAX), 2023, vol. 4, no 2, . 5.).

148 - Haut-Commissariat au Plan (HCP), Les indicateurs sociaux du Maroc, Édition 2025 p.39.

6.2.1. وضعية الفئات الهشة

حماية الطفولة: تحديات ينبغي رفعها

رغم التقدم المُحرز في تعزيز الإطارَين القانوني والمؤسساتي المتعلقَين بحقوق الطفل، لا تزال بعض أوضاع الهشاشة تؤثّر على شريحة مهمة من هذه الفئة. وتواجِه الجهود المبذولة عدة تحديات بنيوية، ترتبط أساساً بالهشاشة السوسيو اقتصادية التي تُضعف البنيات الأسرية، وبالتفاوت المجالي في الولوج إلى الخدمات، إلى جانب استمرار بعض الممارسات الاجتماعية التي تتنافى، في بعض الحالات، مع المصلحة الفضلى للطفل. وتَحُدُّ هذه الأوضاع من التنزيل الكامل للالتزامات الوطنية والدولية في مجال حماية الطفولة.

وفيما يتعلق بعمل الأطفال، يُسَجَّلُ في سنة 2023 أنه هناك حوالي 110.000 طفل تتراوح أعمارهم بين 7 سنوات و17 سنة يمارسون نشاطاً اقتصادياً، أي ما يعادل 1.4 في المائة من هذه الفئة العمرية[149]. ورغم تراجع هذه النسبة مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن الوضع لا يزال مقلقاً، حيث يعيش قرابة 88.000 من هؤلاء الأطفال في الوسط القروي، ويشتغل معظمهم في الأنشطة الفلاحية. كما أن 63.3 في المائة منهم يزاولون أعمالاً تُصنّف ضمن الأعمال الخطرة[150]. وترتبط هذه الظاهرة ارتباطاً وثيقاً بالانقطاع المبكر عن الدراسة، حيث إنّ أزيد من 89 في المائة من الأطفال النشيطين اقتصادياً هم خارج المنظومة التعليمية. ومن بين العوامل التي تفسر استمرار هذه الظاهرة: الفقر النقدي، وضعف المستوى التعليمي لأرباب الأسر، وكبر حجم الأسر[151].

أما فيما يخص زواج الطفلات، فقد تم خلال سنة 2024 تقديم 16.960 طلباً للحصول على الإذن بالزواج، رُفِضتْ منها 70.1 في المائة من قبل المحاكم المختصة[152]. وتعكس هذه المعطيات تشديداً في تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة. غير أن استمرار تسجيل عدد مهم من هذه الطلبات، خصوصاً في المناطق القروية، يكشف عن استمرار بعض الممارسات العرفية، ونوع من التسامح الاجتماعي مع الزواج المبكر، وهو ما يُبرز وجود تفاوت بين التطورات التشريعية وواقع الممارسات والسلوكيات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الرأي الذي أدلى به بشأن تزويج الطفلات ومضاره الاقتصادية والاجتماعية على الفتيات، والمتمثّل في نسخ المواد 20 و21 و22 من مدونة الأسرة، التي تفتح الباب أمام الاستثناء في تطبيق قاعدة سن أهلية الزواج، وذلك بهدف توفير حماية قانونية كاملة للطفلات[153].

ولا تزال أشكال العنف ضد الأطفال تثير قلقاً بالغاً، بحيث كشف بحث وطني أنجزته المندوبية السامية للتخطيط[154] أن 70.7 في المائة من الفتيات المتراوِحة أعمارُهن بين 15 و19 سنة تعرّضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف خلال الأشهر الاثني عشر السابقة للبحث. وتصل هذه النسبة إلى 75.1 في المائة في الوسط الحضري، و64.3 في المائة في الوسط القروي. ويُعَدُّ العنف النفسي الشكل الأكثر انتشاراً (61.6 في المائة)، يليه العنف الرقمي (29.4 في المائة)، ثم العنف الجنسي (23.3 في المائة)، وأخيراً العنف الجسدي (17.1 في المائة). أما داخل الفضاء المدرسي، فقد أفادت 25.3 في المائة من الفتيات بتعرضهن للعنف، ولا سيما في الوسط القروي (34.9 في المائة).

149 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال، 12 يونيو 2024.

150 – المصدر نفسه: يُعتبر من الأعمال الخطرة كل عمل يرجّح أن يؤدّي، بفعل طبيعته أو بفعل الظروف التي يُزاوَل فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي، أو التي تُزاوَل لفترة طويلة نسبياً في عمر الطفل؛ بالإضافة إلى أي عمل يكون جدوله الزمني جَزئيًا أو كليًا في الليل.

151 – المصدر نفسُه.

152 – رئاسة النيابة العامة، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي بتاريخ 7 يوليوز 2025.

153 – رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره المعنوَن «ما العمل أمام استمرار تزويج الطفلات بالمغرب؟» (إحالة ذاتية، 2019)، وكذلك رأيُه في تقريره المعنوَن «زواج الطفلات وتأثيراته الضارة على وضعهن الاقتصادي والاجتماعي» (إحالة من مجلس النواب، 2023).

154 - HCP, La violence à l'égard des enfants au Maroc, Synthèse des principaux résultats de l'analyse, mars 2025, p 3-8.

وحتى نهاية سنة 2024، بلغ عدد القاصرين في السجون 1.069[155]، أي ما يُمثّل حوالي 1 في المائة من مجموع الساكنة السجنية. وتُبرز هذه المعطيات أهمية تعزيز آليات الوقاية، واعتماد بدائل عن المتابعة القضائية، وضمان ولوج الأطفال إلى منظومةِ عدالةٍ تراعي خصوصياتهم.

ووعياً بهذه التحديات، تم إحراز تقدم ملحوظ على مستوى الحكامة والتنسيق. فقد شهدت سنة 2024 إحداثَ 82 لجنة إقليمية لحماية الطفولة، منها 23 لجنة شرعت في تفعيل مهامها[156]. كما تم اعتماد بروتوكول ترابي للتكفل بالأطفال في وضعية هشاشة، يحدِّد المسؤوليات المَوْكُولة إلى الفاعلين القضائيين والاجتماعيين والتربويين. ويَجري حالياً الشروع في إعداد نظام المعلومات المندمج لحماية الطفولة (SIIPE)، بهدف تحسين تتبع الحالات وتدبيرها[157].

وقد تَعَزّزت هذه المبادرات من خلال تنفيذ البرنامج الوطني لتعزيز الوالِدية الإيجابية، والذي استفادت منه حوالي 11.900 أسرة في ثلاث جهات كبرى من المملكة خلال سنة 2024[158]. كما ساهم تعميم الدعم الاجتماعي المباشر، الذي أُطلق في دجنبر 2023، في توسيع نطاق التغطية، ليشمل مع نهاية سنة 2024 أكثر من 5.5 ملايين طفل مغربي، موزّعين على مختلِف الفئات العمرية إلى حدود سن 21 سنة[159].

هذا، ويظلّ التحدّي الرئيسي على المديين المتوسط والبعيد متمثّلاً في التنزيل الفعلي والمجالي للالتزامات الوطنية والدولية للمغرب، ولا سيما تلك المنبثقة عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وما تقتضيه من ملاءمة لآليات الحماية مع الخصوصيات الوطنية، في إطار احترام كامل للحقوق الأساسية للأطفال. ويُوصى أن ترتكز هذه الآليات، في المقام الأول، على مقاربات وقائية، وأن تتبنى أنماطاً متنوعة للتكفّل تُراعي المصلحة الفضلى للطفل، مع الحرص على ألا يتم اللجوء إلى الإيداع بمؤسسات الرعاية الاجتماعية إلا كخيار أخير. ويُعدّ تطوير بدائل للإيداع في مؤسسات من قبيل الأسرة الحاضنة، أو الكفالة، أو الإبقاء على الطفل ضمن محيطه الأسري مُآزَراً بالدعم الملائم، رافعة أساسية في هذا الصدد. وفي السياق ذاته، يُشكّل تعزيز الحكامة، بما يضمن انسجام التدخلات وتحسين التنسيق بين مختلِف الفاعلين المؤسساتيين، عنصراً حاسماً في تحقيق الأثر المنشود.

نحو إدماج أفضل للأشخاص في وضعية إعاقة

وفقاً لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024[160]، تُقدَّر نسبة انتشار الإعاقة على الصعيد الوطني بحوالي 4.8 في المائة مسجّلة بذلك تراجعاً طفيفاً مقارنةً بسنة 2014 (5.1 في المائة). وتبقى هذه النسبة مرتفعة بشكل ملحوظ لدى الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فما فوق، حيث تصل إلى 18.5 في المائة.

وعلى المستوى التربوي، بلغ عدد التلاميذ في وضعية إعاقة المتمدرسينَ في التعليم الابتدائي العمومي خلال الموسم الدراسي 2023-2024 ما مجموعه 47.218 تلميذة وتلميذاً، تشكّل الفتيات منهم 35 في المائة[161]. وتتدرج عملية الإدماج التدريجي للأطفال ذوي الإعاقة في الأقسام العادية ضمن البرنامج الوطني للتربية الدامجة، الذي أُطلِق سنة 2019[162]. ويقوم النموذج التربوي المعتمَد على إعداد مشاريع تعليمية فردية مخصّصة للمتعلِّم (PPEI)، والتناوب بين الأقسام الدامجة وقاعات الموارد المخصصة للتأهيل والدعم، إلى جانب تكييف طرائق التعلم مع الحاجيات الخاصة لكل متعلِّم (ة).

155 – المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي بتاريخ 28 أبريل 2025.

156 - UNICEF Maroc, Rapport annuel 2024, « une année d'action au profit de l'enfance au Maroc », 2024, p. 14.

157 - وكالة المغرب العربي للأنباء، إعداد مشروع منظومة معلوماتية مندمجة لرصد وتتبع وإدماج حالات الأطفال في مسار الحماية. تصريح للسدة نعيمة بن يحيى، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة أمام مجلس المستشارين 8 يوليوز 2025.

158 - UNICEF Maroc, Rapport annuel 2024, « une année d'action au profit de l'enfance au Maroc », 2024, p. 16.

159 – الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي بتاريخ 16 ماي 2025.

160 – المندوبية السامية للتخطيط، عرض النتائج الرئيسية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، 17 دجنبر 2024.

161 – وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي بتاريخ 12 ماي 2025.

162 – عرض للسيد فؤاد شفيقي، المفتش العام للشؤون البيداغوجية – وزارة التربية والتعليم الأولي والرياضة، ندوة تحت عنوان: «علم الأعصاب والتربية: فهم اضطرابات النمو الخاصة بالتعليم من أجل تحسين المنظومات التربوية وإطلاق مشروع البحث» نظمتها أكاديمية المملكة بشراكة مع الأكاديمية الدولية العلمية للفرنكوفونية بالرباط، 28 ماي 2025.

ويُقدَّر عدد المدارس الابتدائية الدامجة حالياً بحوالي 5.000 مؤسسة، تستقبل ما يقرب من 57.000 طفل (ة) في وضعية إعاقة، من بينهم 48.730 طفلة وطفلا تم تحديد نوع إعاقتهم[163]. ولتأطير هذا المسار، تم تجهيز 1.234 قاعة موارد تشتغل فعلياً على الصعيد الوطني. وتندرج هذه الدينامية في إطار مسار تعميم تدريجي، يهدف إلى تغطية مجموع المدارس الابتدائية في أفق الموسم الدراسي 2027-2028، مع الإلغاء التدريجي لصيغة «الأقسام المدمَجة» وتعويضها بمنظومة إدماج داخل الأقسام العادية[164].

وفي التعليم العالي العمومي، تم تسجيل 3.782 طالباً في وضعية إعاقة خلال السنة الجامعية 2023-2024، تشكّل الفتيات منهم نسبة تقارب 49.8 في المائة[165]. ويتابِع معظمُ هؤلاء الطلبة دراستهم في مؤسسات ذات ولوج مفتوح.

وعلى صعيد الحماية الاجتماعية، يتضمّن برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، الذي أُطلق في دجنبر 2023، تقديم مساعدة مالية شهرية قدرها 100 درهم عن كل طفل في وضعية إعاقة ينتمي إلى أسرة معوزة مستفيدة من البرنامج[166].

هذا، ورغم ما تحقق من تطور في النهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، يلاحظ أن إدماجهم الفعلي والشامل في مختلف مناحي الحياة يستدعي مواصلة وتكثيف الجهود لتذليل عدد من العوائق التي تتعلق بالولوجيات المادية إلى البنيات التحتية، وتوفير العرض التربوي المتخصص الذي يستجيب بالقدر الكافي لتنوع احتياجات المتعلمين، وكذا تجاوز تعدد وتشتت آليات الدعم من أجل ضمان استمرارية وجودة عمليات المواكبة. وفضلا عن ذلك، فإن غياب المعطيات المفصّلة والمُحَيّنة بانتظام على المستوى الترابي يُضْعِفُ من فعالية التخطيط العمومي وقدرة صانعي القرار على اتخاذ تدابير ملائمة.

وفضلا عن ذلك، من الضروري تعزيز البُعد الترابي في السياسات العمومية، بما يتيح الاستجابة المثلى للاحتياجات الخاصة للأشخاص في وضعية إعاقة بمختلف جهات المملكة. وبالموازاة، يتعين تعزيز الحكامة المؤسساتية لمنظومة الإدماج لضمان التنسيق الفعّال بين مختلف الفاعلين، وتحقيق الانسجام في تنفيذ التدابير المعتمَدة.

ويُشكّل الإسراع في اعتماد المراسيم التطبيقية للقانون الإطار رقم 97.13 أولوية مستعجَلة، ولا سيما تلك المرتبطة بالولوجيات الشاملة، والتشغيل، والتربية الدامجة، وآليات التعويض. وفي هذا الإطار، يُعَدّ صدور المرسوم رقم 2.22.1075 بتاريخ 26 من رجب 1446 (27 يناير 2025)) المتعلق بمنح بطاقة الأشخاص في وضعية إعاقة خطوة متقدمة، كونه يؤسّس لإطار رسمي للاعتراف بهذه الفئة ومواكبتها. غير أنّ ضمانَ التفعيل العملي لهذه البطاقة، والتعميم السريع لباقي التدابير القانونية ذات الصلة، يظل تحدياً رئيسياً من أجل تحسينٍ فعلي لجودة حياة الأشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز إدماجهم الاجتماعي.

الأشخاص المسنون

في سياق يتّسم بتسارع وتيرة شيخوخة السكان، أفرد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الموضوع الخاص من تقريره السنوي لوضعية الأشخاص المسنين.

الهجرة في المغرب: مقاربة متوازنة بين مقتضيات الأمن والبعد الإنساني

يُعد المغرب بلداً مستقبِلاً للمهاجرين، بفضل استقراره وتطوره الاقتصادي وموقعه الجغرافي الاستراتيجي. وقد بلغ عدد الأجانب المقيمين بشكل قانوني داخل المملكة، حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، ما مجموعه 148.152 شخصاً، مسجِّلاً معدل نمو سنوي قدره 5.6 في المائة منذ سنة 2014[167].

163 – عرض للسيد فؤاد شفيقي، المفتش العام للشؤون البيداغوجية – وزارة التربية والتعليم الأولي والرياضة، ندوة تحت عنوان: «علم الأعصاب والتربية: فهم اضطرابات النمو الخاصة بالتعليم من أجل تحسين المنظومات التربوية وإطلاق مشروع البحث» نظمتها أكاديمية المملكة بشراكة مع الأكاديمية الدولية العلمية للفرنكوفونية بالرباط، 28 ماي 2025.

164 – المصدر نفسُه.

165 - Statistiques universitaires, enseignement supérieur universitaire public, 2023-2024 p.4.

166 - https://www.asd.ma/fr/aide-sociale-directe.

167 – المندوبية السامية للتخطيط، السكان القانونيون للمملكة المغربية موزّعين على الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، نونبر 2024.

وإلى جانب الهجرة القانونية، مازالت التدفقات غير النظامية تمثل تحدياً قائماً، بحيث تشير الأرقام الرسمية إلى أن نسبة المهاجرين الذين كانوا في وضعية إدارية غير قانونية سنة 2021 بلغت 36.6 في المائة من مجموع المهاجرين المقيمين على التراب الوطني[168].

وفي إطار جهود التصدي لهذه التدفقات، واصلت السلطات المغربية خلال سنة 2024 تعزيز مراقبة الحدود البرية والبحرية، بحيث تم إحباط 78.685 محاولة هجرة غير نظامية، كما تم تفكيك 332 شبكة متخصصة في تهريب المهاجرين[169]. وقد تم تقديم المساعدة لما ما مجموعه 18.645 شخصاً جرى إنقاذهم في عرض البحر، وهو ما يجسد مقاربة تجمع بين الصرامة والبعد الإنساني في تدبير تدفقات الهجرة.

أما فيما يخص العودة الطوعية، فقد استفاد منها 6.135 مهاجراً في وضعية غير نظامية، حيث تم تنظيم هذه العمليات بتنسيق مع التمثيليات الدبلوماسية المعنية[170]. وتُظهر المعطيات الرسمية أن غالبية المهاجرين غير النظاميين ينحدرون من دول غرب إفريقيا بنسبة 58 في المائة، مقابل 12 في المائة من بلدان الاتحاد المغاربي، و9 في المائة من شرق ووسط إفريقيا. كما تم تسجيل 14 محاولة لاقتحام مدينتي سبتة ومليلية خلال السنة نفسها، وبلغ عدد المشاركين فيها 4.290 مهاجراً[171].

وفيما يتعلق بالإدماج، شهدت سنة 2024 إطلاق عدد من المبادرات الهيكلية الرامية إلى إشراك المهاجرين في السياسات العمومية. ومن أبرز هذه المبادرات، توظيف 102 مهاجراً ولاجئاً كوسطاء ومُيَسِّرين في صفوف المهاجرين ضمن الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024[172]، في إطار شراكة جمعت بين المندوبية السامية للتخطيط ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية. وقد هدفت هذه الخطوة إلى ضمان تغطية شاملة للديناميات المرتبطة بالهجرة، وتعزيز مشاركة المهاجرين في الحياة العامة.

وفي المجال الصحي، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة، بتعاون مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، استراتيجية وطنية جديدة للصحة والهجرة للفترة 2024-2028، والتي أعقبت الخطة السابقة. وترمي هذه الاستراتيجية إلى ضمان ولوج عادل ومنصف إلى خدمات الرعاية الصحية لفائدة المهاجرين، إلى جانب تعزيز قدرات الفاعلين في القطاع الصحي في التكفل الطبي المرتبط بالهجرة[173].

7.2.1. مكافحة الجريمة وإعادة إدماج السجناء

لا يزال المغرب يواجه ظاهرةً سجنيةً بنيويةً تتمثل في الضغط المستمر على مؤسساته السجنية. ففي سنة 2024، بلغ عدد السجناء 105.094 سجيناً، مسجّلاً زيادة بنسبة 2.4 في المائة مقارنة بسنة 2023[174]، كما تفيد المعطيات استمرار ظاهرة الاكتظاظ التي أصبحت سِمَةً دائمة بمعدل وطني بلغ 161 في المائة عند نهاية السنة[175].

وقد بلغ معدل الاعتقال 289 سجيناً لكل 100.000 نسمة[176]، وهو معدل يفوق بكثير المتوسط العالمي (140) وكذا المعدلات المسجلة في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[177]. أما متوسط مدة الاعتقال فقد بلغ

168 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة حول نتائج البحث الوطني حول الهجرة القسرية،2021.

169 – وكالة المغرب العربي للأنباء بلاغ صحفي 22 يناير 2025.

https://www.mapnews.ma/fr/actualit%C3%A9s/social

170 – المصدر نفسه.

171 – وزارة الداخلية-بلاغ صحفي وكالة المغرب العربي للأنباء 22 يناير 2025.

172 – المندوبية السامية للتخطيط ووكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بلاغ مشترك للمؤسّستين حول إدماج المهاجرين واللاجئين في عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، شتنبر 2024.

173 – المنظمة الدولية للهجرة (مكتب المغرب)، الاستراتيجية الوطنية للصحة والهجرة 2024-2028.

174 – المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي 28 أبريل 2025.

175 – المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج التقرير السنوي 2024.

176 – المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي 28 أبريل 2025.

177 - Institute for Crime and Policy Research, World Prison Population List, 14e édition, 2024 .

12.47 شهراً[178]، ما يعكس الحجم المهم الذي تمثله العقوبات قصيرة الأمد، والتي غالباً ما تظل غير كافية لضمان إعادة إدماج فعال للنزلاء.

وتُظهر البنية الديمغرافية للساكنة السجنية هيمنة واضحة للرجال (بنسبة 97.4 في المائة)، وللفئة الشابة، إذ إن 73 في المائة من السجناء تقل أعمارهم عن 40 سنة، من بينهم نحو 43 في المائة تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة[179]. ويسلط هذا التوزيع الضوء على هشاشة اجتماعية عميقة تمس شريحة واسعة من الشباب المعرضين لتأثيرات التهميش الاقتصادي والانقطاع المجتمعي، وهو ما يزيد من احتمالات وقوعهم في المسار الجنائي.

أما توزيع السجناء حسب طبيعة الجرائم المرتكبة، فيشير إلى أن 34 في المائة منهم أُدينوا بموجِب قوانين خاصة (مثل المخدرات والهجرة)، مقابل 28 في المائة بسبب جرائم متعلقة بالأموال، و15 في المائة بسبب الجرائم المقرونة بالعنف[180]. وتؤكد هذه المعطيات أهمية اعتماد عقوبات بديلة عند الاقتضاء، خاصة فيما يتعلق بالجنح غير العنيفة، بما يسهم في الحد من اللجوء المفرط إلى الاعتقال.

وفي هذا الإطار، تميزت سنة 2024 بالتحضير لتنزيل القانون المتعلق بالعقوبات البديلة، المرتقَب دخوله حيز التنفيذ سنة 2025. وقد أصدر المجلس الأعلى للسلطة القضائية دليلاً يوضح آليات تنفيذ هذه العقوبات، لاسيما العمل لأجل المنفعة العامة، والمراقبة الإلكترونية، والغرامات اليومية، في أفق المساهمة في تخفيف الضغط التدريجي على المؤسسات السجنية[181].

وفيما يخص برامج إعادة الإدماج، فقد استفاد ما مجموعه 7.029 سجيناً من برامج محو الأمية، و7.725 من التكوين المهني، و727 من تكوين فلاحي[182].

مؤطّر رقم 2: مؤشرات الجريمة لسنة 2024

شهدت سنة 2024 تعزيزاً للمقاربة الاستراتيجية المعتمدة من قبل المديرية العامة للأمن الوطني في مجال مكافحة الجريمة، في سياقٍ يتسم باستقرار عام للمؤشرات الإجرامية وتَحَسُّنٍ ملموس في نجاعة التدخلات الأمنية.

وقد بلغ عدد القضايا الإجرامية المعالجة ما مجموعه 755.541 قضية، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً مقارنةً بسنة 2023. غير أن هذا الارتفاع تزامن مع تراجع ملحوظ في نسبة الجرائم المرتبطة بالعنف، والتي لم تعد تمثل سوى 7 في المائة من مجموع القضايا المسجلة. ويُعزى هذا التطور الإيجابي إلى استمرار تنفيذ البرنامج المرحلي من الاستراتيجية الأمنية (2022–2026)، والذي يرتكز على تعزيز أدوات التحري الجنائي، وتوسيع الفرق المتخصصة، وتحديث وسائل البحث العلمي والتقني.

كما واصلت مصالح الأمن الوطني تحقيق مستويات قياسية في معدل الزجر (أي نسبة استجلاء حقيقة الجرائم المرتكبة)، حيث بلغ هذا المؤشر خلال السنة الجارية 95 في المائة. ويُعزى هذا الإنجاز إلى تطوير مختبرات الشرطة العلمية والتقنية، وتكثيف استخدام آليات الاستعلام الجنائي والدعم التقني في مختلف مراحل البحث والتحري.

وفيما يخص الجريمة المرتبطة بالمخدرات، ورغم تسجيل تراجع بنسبة 7 في المائة في عدد القضايا المعالجة سنة 2024 (92.346 قضية)، إلا أن الظاهرة لا تزال تمثل تحدياً أمنياً كبيراً. ويعزى هذا التراجع إلى تشديد المراقبة على الحدود وتطوير الوسائل العملياتية، إلا أن بروز أنواع جديدة من المخدرات، مثل مخدر «البوفا»، يثير قلقاً متزايداً، خاصة بالنظر إلى انتشاره وسط فئة الشباب. وقد سجلت نسبة الضّبْطِيّات المرتبطة بهذا المخدر زيادةً قدرها 58

178 – المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي 28 أبريل 2025.

179 – المصدر نفسُه.

180 – المصدر نفسُه.

181 – المجلس الأعلى للسلطة القضائية، قانون العقوبات البديلة، دليل استرشادي للممارسين، 2024.

182 – المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، طلب كتابي 28 أبريل 2025.

في المائة، رغم تراجع القضايا المتصلة بهذا الصنف من المخدرات بنسبة 47 في المائة، وانخفاض عدد المتورطين فيه بنسبة 52 في المائة، وهو ما يستدعي مقاربة وقائية استباقية تستهدف الفئات الأكثر عرضة.

وبالتوازي، شهدت الجرائم السيبرانية ارتفاعاً بنسبة 40 في المائة في عدد القضايا المعالجة. ويُعد إطلاق المنصة الرقمية التفاعلية «إبلاغ» (E-Blagh)، المخصصة لتلقي تبليغات المواطنين حول الجرائم الإلكترونية، والتي تم الشروع في العمل بها منذ يونيو 2024، محطة أساسية في تعزيز انخراط المواطنات والمواطنين في مواجهة التهديدات الإجرامية على شبكة الإنترنت.

وبالنسبة لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تشكل مصدر قلق مستمر، تم في سنة 2024، تفكيك 123 شبكة إجرامية متورطة في تنظيم الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، كما تم إحباط محاولات للهجرة شملت 32.449 مرشحاً، من بينهم 9.250 من جنسيات أجنبية. وتعكس هذه الدينامية تصاعدَ وتيرةِ تدفقاتِ الهجرة وتطورَ أساليبِ العمل الإجرامية، والتي تميزت بشكل خاص باللجوء المتزايد إلى شبكات التواصل الاجتماعي للتحريض على الهجرة الجماعية.

أما بالنسبة للجرائم المالية والاقتصادية وغسيل الأموال، فقد سجلت المديرية العامة للأمن الوطني زيادة بنسبة 27 في المائة في عدد القضايا المعالجة، مما يؤكد تعقيد هذا النوع من الجرائم، والحاجة إلى تقوية آليات البحث الجنائي وتعزيز التعاون المؤسساتي.

وفي مجال الأمن الطرقي والسلامة المرورية، فقد عرفت سنة 2024 تسجيل ارتفاع بنسبة 14 في المائة في عدد حوادث السير البدنية في المجال الحضري، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تكثيف تدابير الوقاية والمراقبة، إلى جانب الإجراءات الزجرية.

8.2.1. الحوار الاجتماعي ونزاعات الشغل

شهدت سنة 2024 دينامية ملحوظة للحوار الاجتماعي على المستوى الوطني، تُوِّج بتوقيع اتفاق ثلاثي جديد بتاريخ 29 أبريل بين الحكومة، والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، والمنظمات والجمعيات المهنية للمشغلين. ويأتي هذا الاتفاق امتداداً لاتفاق 30 أبريل 2022، بهدف تحسين ظروف العمل، وتعزيز القدرة الشرائية، وإجراء الإصلاحات التشريعية ذات الطابع الاجتماعي[183].

ومن بين أبرز التدابير التي تم اعتمادها، الرفع العام من أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية الذين لم يشملَهم أي تعديل سابق للأجور، وذلك بمبلغ صافٍ قدره 1000 درهم شهرياً، يُصرف على دفعتين متساويتين، الأولى ابتداء من فاتح يوليوز 2024، والثانية ابتداءً من فاتحِ يوليوز 2025. كما تضمن الاتفاق زيادة بنسبة 10 في المائة في الحد الأدنى القانوني للأجر موزّعةً على مرحلتين: بالنسبة للأنشطة غير الفلاحية (SMIG) الدفعة الأولى في يناير 2025، والثانية في يناير 2026. وبالنسبة للأنشطة الفلاحية (SMAG)، الأولى في أبريل 2025، والثانية في أبريل 2026.

وفي الشق الضريبي، فقد نص الاتفاق على عدد من الإجراءات فيما يتعلق بتخفيض الضريبة على الدخل، وهو ما من شأنه أن يرفع دخل الأجراء متوسطي الدخل بمبلغ قد يصل إلى 400 درهم شهرياً. كما تم رفع مبلغ الخصم السنوي من الضريبة على الدخل عن الأعباء العائلية من 360 درهم إلى 500 درهم عن كل شخص يَعوله الخاضع للضريبة[184]، وذلك في خطوة تهدف إلى التخفيف من العبء الضريبي على الأسر.

183 – وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي المرافق لمشروع قانون المالية 2025.

184 – المصدر نفسه.

أما على المستوى التشريعي، فقد أكد اتفاق 29 أبريل 2024 التزام الحكومة بإنجاز عدة إصلاحات هيكلية، من أبرزها:

- إصلاح نظام التقاعد من خلال اعتماد نموذج ثنائي القطب (عمومي وخاص) مع تحديد آليات الانتقال إلى المنظومة الجديدة.
- المصادقة على القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، بهدف التوفيق بين الحقوق الدستورية في الإضراب وحرية العمل ومتطلبات استمرارية المرفق العام.
- مراجعة مدونة الشغل، في إطار مقاربة تشاركية، تشمل التأطير القانوني للتكوين المستمر وتنظيم الانتخابات المهنية[185].

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب أحال على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب. وقد أكد المجلس في هذا الصدد ضرورة توفير إطار قانوني منسجم مع الفصل 29 من الدستور والالتزامات الدولية للمملكة، ومعايير العمل المعتمدة، مع تحقيق توازن بين مصالح مختلف الأطراف المعنية.

ويرى المجلس أن أي تشريع ينظم ممارسة حق الإضراب ينبغي أن يُنظر إليه، إلى جانب بُعده القانوني، كمشروع مجتمعي يعكس خصوصيات التجربة الوطنية ويستند إلى مشاورات موسّعة. ويجب أن تضمن مضامين هذا النص الأمن القانوني، وتسهمَ في إرساء بيئة سليمة ومستقرة، تَحُدُّ من بؤر التوتر والانزلاقات، وتُعزِّزَ اللجوءَ إلى سلطة القانون والقضاء.

كما يشدد المجلس على أن اعتماد هذا القانون التنظيمي ينبغي أن يتزامن مع استكمال الإطار القانوني المنظم لعلاقات الشغل، خصوصاً من خلال إصدار قانون النقابات، وتحيين وملاءمة مقتضيات مدونة الشغل، وتعزيز آليات الحوار الاجتماعي والوساطة والتحكيم. كما تبرز الحاجة إلى دعم مكانة ودور جهاز تفتيش الشغل، باعتباره فاعلاً أساسياً في تدبير العلاقات المهنية وتسوية النزاعات الاجتماعية. والغاية من ذلك تكريس ثقافة الحوار، والتفاوض، والحلول السلمية للنزاعات داخل فضاء الشغل.

أما فيما يخص النزاعات داخل فضاء الشغل، فتشير معطيات سنة 2023 إلى تراجع عام في منسوب النزاعات، سواء الفردية أو الجماعية. وهكذا تفيد مصالح تفتيش الشغل أنها عالجت ما مجموعه 54.588 نزاعاً فردياً، مقابل 57.884 في سنة 2022، أي بانخفاض بنسبة 5.69 في المائة[186]. غير أن عدد حالات إعادة الإدماج الفعلية تراجع بنسبة 19.64 في المائة، كما انخفضت القيمة الإجمالية للمبالغ المسترجعة لفائدة الأجراء (أجور وتعويضات) بنسبة 34.61 في المائة، لتصل إلى 1.65 مليار درهم[187].

أما على صعيد النزاعات الجماعية، فقد تم تسجيل 993 حالة سنة 2023، مقابل 1.054 حالة في سنة 2022، مع انخفاض في عدد الأجراء المعنيين بنسبة 22.23 في المائة، وعدد المضربين بنسبة 68.81 في المائة. كما تراجع عدد أيام العمل الضائعة بشكل كبير، من 66.898 إلى 9.625 يوماً فقط، أي بانخفاض قدره 85.61 في المائة[188].

ورغم هذا التراجع العام في النزاعات، إلا أن هناك تباينات قطاعية لافتة؛ إذ سُجّل ارتفاع طفيف في عدد الإضرابات بالقطاع الصناعي (+7.69 في المائة)، مقابل تراجعات ملموسة في قطاعات الفلاحة (-26.67 في المائة)، والتجارة (-57.14 في المائة)، والخدمات (-35.71 في المائة)[189].

185 – وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي المرافق لمشروع قانون المالية 2025.

186 – وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، معطيات إحصائية بطلب من المجلس، جواب كتابي بتاريخ 22 أكتوبر 2024.

187 – المصدر نفسه.

188 – المصدر نفسُه.

189 – المصدر نفسُه.

وتعكس هذه المعطيات مدى نجاعة الجهود المبذولة في مجالات الوساطة، والوقاية، والتوفيق، والتي ساهمت في الحد من تصاعد نزاعات الشغل، وهي الجهود التي يتعين توطيدها من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي بشكل مستدام، وهو ما يقتضي الإسراع في تفعيل الآليات المؤسساتية المنصوص عليها، وفي مقدمتها إحداث المرصد الوطني للحوار الاجتماعي، واللجان الجهوية والإقليمية.

3.1. الوضعية البيئية خلال سنة 2024

1.3.1. الوضعية البيئية على الصعيد الدولي

1.1.3.1. حصيلة مؤتمر الأطراف (كوب 29): التزاماتٌ مناخية تستدعي التعزيز في ظل تحديات مالية ومسار انتقال طاقي يشهد تحولاً مستمراً

في نونبر 2024، استضافت جمهورية أذربيجان الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP29)، والتي اختتمت أعمالَها باعتماد هدف جديد لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ يرمي إلى دعم جهود البلدان النامية، ولا سيما الأشد هشاشة، في حماية شعوبها واقتصاداتها من التأثيرات المتزايدة للكوارث المرتبطة بتغير المناخ. كما شَدّد المؤتمر على ضرورة توزيع المنافع الناتجة عن تطوير الطاقات النظيفة بشكل عادل بين البلدان المتقدمة والنامية، وذلك سعياً لتحقيق انتقال طاقي عادل وشامل.

وفي هذا الإطار، تم التوصل إلى اتفاق رئيسي ينص على زيادة التمويل المخصّص للبلدان النامية ثلاثة أضعاف، من 100 مليار دولار سنوياً إلى 300 مليار دولار سنوياً بحلول سنة 2035. ويمثل هذا الالتزام تقدماً مهماً، لكن العديد من الأصوات تؤكد أن هذا المبلغ لا يزال دون الاحتياجات المالية الفعلية لمكافحة التغير المناخي في البلدان النامية، والتي تُقدر بحوالي 1.300 مليار دولار سنوياً حتى سنة 2035، ويشمل ذلك الموارد المالية العامة والخاصة معاً[190].

وقد حقّق هذا المؤتمر تقدماً ملحوظاً آخر تمثل في اعتماد إطار عالمي لتنظيم أسواق الكربون، وذلك بعد تسع سنوات من المفاوضات المكثّفة. ويهدف هذا الإطار إلى تسهيل عمليات تبادل أرصدة الكربون بين الدول، مع العمل على تحفيز تخفيضات حقيقية وفعالة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. كما يسعى المؤتمر إلى دعم تنفيذ مشاريع بيئية ذات تأثير كبير على المناخ، ولا سيما في البلدان النامية. وتندرج هذه الآلية في سياق الهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG) بشأن تمويل المناخ، والذي تم التوصل إليه عبر توافق جميع الأطراف المشاركة. ويُعَدُّ هذا الهدف الجديد للتمويل بمثابة «بوليصة تأمين للبشرية» في مواجهة التغيرات المناخية، غير أن نجاحه يعتمد بشكل جوهري على الوفاء بالتعهدات التمويلية المُعلَنة بالكامل وفي الوقت المحدّد[191].

وبالرغم من التقدم المسجّل، لا تزال هناك تحديات قائمة، أبرزها غياب آليات تمويل واضحة لدعم التحول الطاقي، ما يشكل عائقاً رئيسياً. وفي هذا السياق، دُعيت الدول إلى تقديم مساهمات مناخية أكثر طموحاً بحلول نهاية سنة 2025، اعتباراً لكون ذلك شرطاً أساسياً للحفاظ على هدف حَصْرِ الاحترار العالمي في حدود 1.5 درجة مئوية.

وفي هذا السياق العام، انخرط المغرب بشكل فاعل في الدينامية الدولية، من خلال مشاركتِه في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (كوب29)، وتوقيعِه برنامجَ عملٍ ثلاثي السنوات (2024–2026) مع الوكالة الدولية للطاقة. ويُرتكز في هذا البرنامج على جملة من المحاور ذات الأولوية، من بينها تحسين منظومة الإحصائيات الطاقية، وتعزيز تنظيم أسواق الكهرباء والغاز، ودعم تنمية الطاقات المتجددة والهيدروجين. كما يشمل البرنامج مبادراتٍ لدعم الانتقال الطاقي على المستوى الإقليمي، وإرساء حوار منظّم بشأن قضايا محورية، مثل الأمن الطاقي والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية، وسبل إدماج أسواق الكربون.

190 – الوثيقة المرجعية لموقف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) بشأن الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب29): https://iucn.org/sites/default/files/2024-09/iucn-position-paper-for-unfccc-cop29-final_fr-fr_0.pdf/

191 – تُشير المادتان 6.2 و6.4 من اتفاق باريس إلى أن الأطراف تُقِرُّ باختيار بعض الدول التعاونَ طَوْعاً لتنفيذ مساهماتها المحدّدة وطنياً بهدف رفع مستوى الطموح في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع التغير المناخي، مع الحفاظ على النزاهة البيئية والتنمية المستدامة.

وتعكس هذه المبادرات التزام المغرب بنهج سياسةٍ طاقية مستدامة تهدف إلى تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية، وتوسيع حصة الطاقات المتجددة ضمن مزيج الطاقة الوطني.

وفي السياق ذاته، أَبْرَمَ المغرب شراكةً استراتيجيةً مع البنك الياباني للتعاون الدولي (JBIC) لدعم المشاريع المغربية التي تتماشى مع أولويات الانتقال الطاقي، وذلك بما يعزِّز التنمية المستدامة ويقوِّي قدرة البلاد على مواجهة تداعيات التغير المناخي.

وتُجسِّد هذه الالتزامات الإرادة القوية للمملكة المغربية في الانخراط ضمن مسار طموح لخفض الانبعاثات الكربونية، قائم على أسس التعاون الدولي، والابتكار التكنولوجي، والاندماج في المحيط الإقليمي. ومع ذلك، يظل ضمان التنفيذ الفعلي لهذه المبادرات رهيناً بتأمين التمويل الكافي، وبإرساء آليات ناجعة للرصد والتقييم، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة من هذه المبادرات على المدى الطويل.

2.1.3.1. الوضع البيئي العام: تزايدٌ حاد في تأثيرات التغير المناخي ينعكس بشكل مباشر على الصعيد الوطني

سَجّلت سنة 2024 تفاقماً غير مسبوق في مظاهر التغير المناخي على الصعيد العالمي. فقد وصل متوسط درجة حرارة سطح الأرض في 2024 إلى مستوى قريب جداً من أن يكون أعلى ب 1.5 درجة مئوية مقارنةً بما كان عليه في فترة ما قبل الثورة الصناعية (1850–1900)، بهامش خطأ قدره ±0.13 درجة مئوية، وهو مستوى مقلق يسلّط الضوء على تسارع وتيرة الاحترار العالمي. وتعكس هذه الوضعية الحاجة الملحة إلى تحرك مناخي طموح، منسَّق وعادل على المستوى الدولي.

وقد شهد صيف سنة 2024 ظروفاً مناخية شديدة الوطأة، تجلّت في موجات حرارة استثنائية وغير مسبوقة على المستوى العالمي، فقد تسبب الارتفاع القياسي في درجات الحرارة في تصاعد الكوارث الطبيعية من حرائقَ وجفاف وعواصف، والتي انْعَكَسَتْ بدورها في تقلبات اقتصادية كبرى تمثّلت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة والتأمين بشكل ملحوظ. وتُشَكِّل دلالات هذا الصيف الاستثنائي مؤشراً مقلقاً على الواقع المناخي المتدهور، وما يَطرحه من تحديات متزايدة تستدعي تحركاً دولياً عاجلاً.

ولم يكن المغرب بمنأى عن هذه التداعيات المناخية، حيث عرف خلال سنة 2024 موجات حرّ طويلة ودرجات حرارة استثنائية، خاصة في المناطق الصحراوية وشبه الجافة[192]. وتَعكس هذه الظواهر تَوجُّهاً نحو ارتفاع درجات الحرارة وتزايد حدة موجات الحر، مع احتمال ارتفاع وتيرة حدوثها في السنوات المقبلة، وذلك وفقاً لتوقعات المديرية العامة للأرصاد الجوية.

وتَظهَر آثار الاحترار المناخي في المغرب بشكل مباشر على النظم البيئية وظروف معيشة السكان، خصوصاً في المناطق القروية والفلاحية. إذ تؤدي موجات الحرارة المتصاعدة إلى زيادة تبخر المياه، وهو ما يزيد من حدة ندرة الموارد المائية. كما تؤثِّر الظروف المناخية القاسية على توازن إنتاجية المحاصيل الفلاحية، مثل الحبوب والفواكه، والتي تستلزم ظروفاً مناخية معتدلة لضمان نموها السليم. ويَزيد هذا التحول من هشاشة القطاع الفلاحي، والذي يشكل ركيزة للأمن الغذائي ولمصادر عيش الساكنة القروية[193].

وقد تزايدت حدّة التفاوت في التساقطات المطرية بالمغرب، بين فترات الجفاف الممتدّ والتساقطات الغزيرة المفاجئة، مما يعقّد جهود التخطيط الفلاحي ويُضعف عمليةَ تدبير الموارد المائية. فخلال سنة 2024، شهدت بعض المناطق

192 – شهد نونبر 2024 ارتفاعاً حرارياً بمعدل 3.09+ درجة مئوية، مما جعله أكثر الشهور حرارةً على الإطلاق في تاريخ المغرب. أما شهر يوليوز، والذي كان أيضاً من أشد الشهور حرارةً على المستوى العالمي، فقد سجّل أرقاماً قياسية في درجات الحرارة في عدة مدن، مثل قصبة تادلة (48.3 درجة مئوية) وبني ملال (47.7 درجة مئوية)، بينما بلغت درجات الحرارة في مدن تُعرف عادة بمناخها المعتدل، مثل شفشاون وإفران، مستويات غير مألوفة.

193 - Drought Hotspots Around the World 2023-2025, page 19 et 20, disponible à:
https://www.unccd.int/sites/default/files/2025-07/Drought%20Hotspots%202023-2025_ENG.pdf

الجنوبية والشرقية من البلاد فيضانات خلّفت أضراراً مهمة، مما يؤكد على الحاجة الملحّة إلى مراجعة نماذج تدبير المخاطر والموارد الطبيعية، بما يضمن مزيداً من القدرة على التكيّف والصمود في وجه التحولات المناخية.

ولا تقتصر آثار التغير المناخي على الموارد الطبيعية فحسب، بل تشمل أيضاً التنوع البيولوجي. فالمغرب، وهو البلد الغني بنُظُمِه البيئية وتنوعه البيولوجي، يشهد تراجعاً في الموائل الطبيعية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وتراجع التساقطات. وتُعَدُّ بعض الأنواع الحيوانية والنباتية ذات القيمة الرمزية العالية، مثل قرد المكاك البربري وبعض الأصناف النباتية المستوطنة في الأطلس الكبير، من الأنواع المهدّدة حالياً بفعل التغيرات المناخية وتدهور المواطن الطبيعية. كما يُسهم الإجهاد المائي في تقلص المناطق الرطبة، وهو ما يُعرِّض النظم الإيكولوجية المائية للمخاطر.

كما يُسَجِّل أيضاً أنّ الفلاحة، والتي تُعَدُّ من القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني، باتت تتأثّر بالتفاوت المتزايد في توزيع التساقطات، إلى جانب الارتفاع المتواصل في درجات الحرارة، اللّذَيْن يُفضيان إلى تراجع مردودية المحاصيل[194]، وهو ما يُبْرِزُ الحاجةَ الملحّة إلى تعزيز التدبير المستدام والمَرِن للموارد المائية والطبيعية.

3.1.3.1. مؤشر الأداء المناخي: المملكة تعزز موقعها في مجال حماية المناخ

لقد حافظ المغرب، خلال سنة 2024، على موقعه المتقدِّم ضمن الدول السائرة في طريق الانتقال الطاقي نحو الحياد الكربوني، وذلك من خلال احتلاله المرتبة الثامنة عالمياً في مؤشر الأداء المناخي (CCPI)[195]، وهو تصنيف دولي سنوي يصدر عن المنظمة الألمانية غير الحكومية «جيرمان ووتش» (Germanwatch)، والشبكة الدولية للعمل المناخي (Climate Action Network)، ومعهد «نْيوكْلايْمت» (NewClimate). ويُعدّ هذا المؤشر أداة مرجعية لتقييم التقدم المحرز من طرف الدول في مجال مكافحة التغير المناخي، وذلك بالاعتماد على عدد من المعايير الأساسية منها السياسات المناخية المعتمدة، والانتقال نحو الطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، ومستويات انبعاثات الغازات الدفيئة.

ويعكس هذا التصنيف المتقدِّم الجهود المتواصلة التي يبذلها المغرب، لاسيما من خلال التزامه برفع نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي الوطني إلى 52 في المائة في أفق سنة 2030، وسعيه الحثيث إلى إرساء نمو أخضر ودامج.

ومن اللاّفِت أن المغرب يأتي في صدارة الدول الإفريقية والعربية وفق هذا التصنيف، متقدماً عِلاوةً على ذلك على دول صناعية كبرى رائدة في خفض الانبعاثات الكربونية مثل ألمانيا أوالنرويج أوالسويد.

2.3.1. الوضعية البيئية على الصعيد الوطني

1.2.3.1. الانتقال الطاقي: دينامية يُحرِّكها تسريع مشاريع الطاقات المتجددة وإطلاق «عرض المغرب» للهيدروجين الأخضر

شهد قطاع الطاقات المتجددة دينامية مهمة خلال سنة 2024، ويُعزى ذلك بالأساس إلى تسريع وتيرة تطوير مشاريع الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى إطلاق «عرض المغرب» للهيدروجين الأخضر الموجّه إلى المستثمرين الوطنيين والفاعلين الدوليين[196].

194 - Drought Hotspots Around the World 2023-2025, page 19 et 20, disponible à:
https://www.unccd.int/sites/default/files/2025-07/Drought%20Hotspots%202023-2025_ENG.pdf

195 - https://ccpi.org/country/mar/.

196 – منشور رئيس الحكومة 2024/03 لتنفيذ «عرض المغرب» لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، بتاريخ 11 مارس 2024، وكذلك الاجتماع الأول للجنة قيادة «عرض المغرب» في مجال الهيدروجين الأخضر، بتاريخ 29 غشت 2024 (https://www.cg.gov.ma/ar/node/11899).

وفي هذا السياق، بلغت القدرة الكهربائية الإجمالية المُنشَأة من مصادر متجددة 5.443 ميغاواط[197]، وهو ما يُعادِل 45.3 في المائة[198] من إجمالي القدرة الكهربائية المُنشَأة في سنة 2024، وهو ما يُقرِّب المغرب من تحقيق الهدف الذي حدده لنفسه، والمتمثِّل في بلوغ نسبة 52 في المائة من مزيجه الكهربائي من مصادر الطاقة المتجددة بحلول سنة 2030.

الرسم البياني رقم 8 : المزيج الكهربائي الوطني

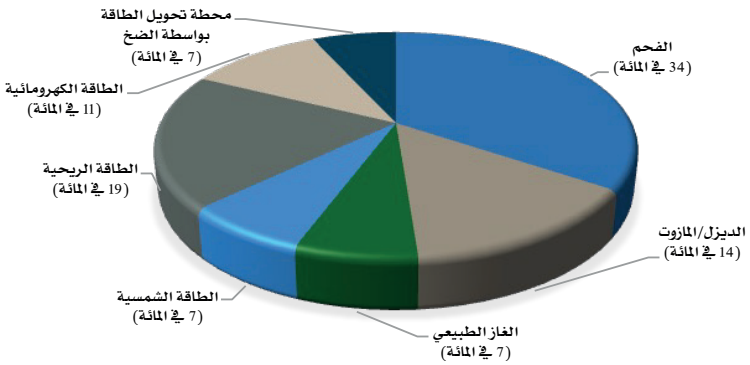

المصدر: وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة[199]

ومن ناحية أخرى، بلغت مساهمة الطاقات المتجددة في تلبية الطلب الوطني على الكهرباء نسبة 26.2 في المائة[200] في سنة 2024، وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بنسبة 20.9 في المائة[201] في سنة 2023.

ورغم هذا التقدم، لا يزال المزيج الكهربائي الوطني يطغى عليه الاعتماد على مصادر الطاقة الأحفورية، حيث تمثل حصة الفحم الحجري نسبة 34 في المائة من الإنتاج الوطني للكهرباء، وهي نسبةٌ مرتفعة تُبْطِئ من وتيرة الجهود المبذولة لتقليل انبعاثات الكربون في قطاع الكهرباء، في أفق التخلي تدريجياً عن الفحم سنة 2040[202]. أما معدل التبعية الطاقية، فقد سَجّل تراجعاً طفيفاً، حيث انتقل من 91.31 في المائة في 2022 إلى 87.5 في المائة[203] سنة 2024. وعلى الرغم من هذا التحسن النسبي، لا يزال المغرب يَعتمد بشكل كبير على واردات الطاقات الأحفورية لتلبية احتياجاته الطاقية.

وتَستمر أوجه قصورٍ متعددة في الحدِّ من جهود الانتقال نحو مزيج كهربائي أكثر استدامة، من بينها محدودية تطوير حلول تخزين الطاقة اللازمة للتعامل مع الطبيعة المتقطعة في إنتاج الطاقة المتجددة، إضافة إلى بُطء وتيرة التحول إلى استخدام الكهرباء في عدد من المجالات، خاصة في قطاعات حيوية مثل النقل والإنارة العمومية.

وبخصوص الهيدروجين الأخضر، وتفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية، عقدت الحكومة اجتماعاً رفيع المستوى لمتابعة تنفيذ «عرض المغرب» في مجال الهيدروجين الأخضر[204]. وقد بَلَغَ عددُ طلباتِ الاستثمار المتوصَّلِ بها في هذا القطاع

197 – المؤشرات الرئيسية (2025)، الموقع الإلكتروني لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة (قطاع الانتقال الطاقي): https://www.mem.gov.ma/Pages/secteur.aspx?e=1 (تمت زيارة الصفحة بتاريخ 30 يونيو 2025).

198 – المصدر نفسُه.

199 – وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة السيدة ليلى بنعلي، تقديم مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2025 أمام البرلمان (مجلس المستشارين)، الثلاثاء 5 نونبر 2024.

200 – Note de conjoncture, DEPF, Janvier 2025.

201 – تقرير الأنشطة (الطاقة الكهربائية)، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، 2023.

202 – Stratégie Bas Carbone à Long Terme. Maroc 2050, ministère de la transition énergétique et du développement durable, octobre 2021.

203 – نسبة التبعية الطاقية برسم سنة 2024 بحسب إحصائيات وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة (قطاع الانتقال الطاقي): https://www.mem.gov.ma/ar/Pages/index.aspx (تَمّت زيارة الصفحة بتاريخ 30 يونيو 2025).

204 – https://www.cg.gov.ma/ar/node/11899.

نحو أربعين (40) طلباً. وفي هذا الإطار، عبّأت الدولة ما يناهز المليون هكتار من العقارات العمومية لدعم تطوير هذا القطاع الواعد بشكل منظم وطموح[205].

هذا، ويحظى المغرب باعتراف دولي باعتباره من بين البلدان ذات الإمكانات الواعدة في هذا القطاع[206]. كما بادر إلى تسريع وتيرة إرساء منظومة وطنية ملائمة تَروم من جهةٍ تعزيزَ تموقعه في الأسواق الطاقية الأوروبية، ومن جهة أخرى دعمَ جهودِ إزالة الكربون من القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، ولا سيما صناعات الأسمدة، والإسمنت، والصناعات المعدنية، والنقل.

ويُشكّل تفعيل «عرض المغرب» فرصةً استراتيجية لتسريع الانتقال الطاقي بالمغرب، غير أنه يقتضي رفع عدد من التحديات الأساسية، وعلى رأسها تعبئة التمويلات اللازمة، وتسريع وتيرة إنشاء محطات تحلية مياه البحر، وضمان الولوج إلى حلول تكنولوجية متقدمة وذات فعالية عالية.

وفي سياق موازٍ، فإن وتيرة التطوير المتسارعة لمشاريع الطاقات المتجددة، ولا سيما ضمن إطار الإنتاج الذاتي، إلى جانب الاكتشافات الأخيرة لموارد الغاز الطبيعي، والذي يُعدّ وقوداً انتقالياً نحو اقتصاد منخفض الكربون، ستُسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز مسار الانتقال الطاقي بالمملكة، وتسريع وتيرة تقليل انبعاثات الكربون في الاقتصاد الوطني بشكل عام.

2.2.3.1. أزمة الماء: بين الاستعجال المناخي ومتطلبات الحكامة المستدامة

يَدخل المغرب سنة 2024 في عامه السادس على التوالي من الجفاف، في ظل تَراجع مطَّرد للموارد المائية، ما يعكس اتجاهاً بنيوياً نحو الندرة المائية. وتشير التوقعات إلى **احتمال انخفاض حصة الفردً السنوية من المياه إلى 500 متر مكعب بحلول سنة 2030**[207]، بعدما كانت تناهز 2.600 متر مكعب سنة 1960. ويظل هذا المستوى أقل بكثير من الحد الأدنى البالغ 1.000 متر مكعب للفرد في السنة[208]، وهو الحد الأدنى الذي تتجه دونَه الساكنةُ نحو وضعيةِ ندرة المياه.

وتتجلى هذه الأزمة أيضاً في التراجع الملحوظ في حجم الموارد المائية المتاحة. ففي عام 2023، بلغ حجم المياه السطحية المتاحة 18 مليار متر مكعب، لكنه انخفض إلى أقل من 4 مليارات متر مكعب في 2024، كما تراجعت حَقِينَةُ السدود إلى النصف خلال سبع سنوات، حيث انتقلت من 8.9 مليار متر مكعب في 2018 إلى 4.4 مليار متر مكعب في 2024. ومع نهاية السنة، لم تتجاوز نسبة ملء السدود 28.47 في المائة[209].

وتَرجِع ندرة الموارد المائية هذه إلى تَدَاخُلِ عدة عوامل. فالتغيرات المناخية أدت إلى تراجع ملحوظٍ في كميات التساقطات المطرية مع زيادة التفاوت في توزيعها من سنة إلى أخرى. كما أن النمو الديموغرافي المستمر يشكل مصدر ضغط متزايد يُسهِم في رفع الطلب على الماء، سواء لأغراض منزلية أو صناعية، في حين تُعمِّق الممارسات الزراعية السائدة - المعتمِدة على الزراعات التصديرية المسقية كثيفةِ الاستهلاك للماء - من حدة الاختلال القائم بين العرض والطلب.

وقد أكد تقريرٌ نُشر سنة 2024 عن «المرصد العالمي للمياه» أنّ المغربَ يوجَد ضمن البلدان الأفريقية الأكثر تضرراً من ندرة المياه، حيث يُسجِّل مستوياتٍ من المياه السطحية والمياه الجوفية تُعَدُّ من بين الأدنى على صعيد القارة. ويُبرِز

205 – https://www.cg.gov.ma/ar/node/11899

206 – « Africa's Extraordinary Green Hydrogen Potential », Banque Européenne d'Investissement, l'Alliance Solaire Internationale et l'Union Africaine, décembre 2022.

207 – Groupe de la Banque mondiale, Rapport National du Maroc sur le Climat et le Développement (CCDR) – Note technique : Pénurie d'eau et sécheresses (mars 2023, p. 18) : https://thedocs.worldbank.org/en/doc/6a3d44142e06fc24d37485df7ed31824-0280012023/original/Rapport-Pe-nurie-deau-et-se-cheresses-mar23.pdf.

208 – المصدر نفسُه، ص. 5 (الإحالة رقم 2 أسفل الصفحة).

209 – وزير التجهيز والماء السيد نزار بركة، تقديم مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2025 أمام البرلمان (مجلس النواب)، الثلاثاء 5 نونبر 2024.

التقرير أيضاً أنّ المغرب يأتي ضمن قائمةِ خمس عشرة (15) دولةً إفريقية تُسجِّل أدنى مستويات المياه السطحية. كما يُدْرِج التقرير المغربَ ضمن مجموعةٍ محدودة من ثماني (8) دول على المستوى العالمي عَرفت تراجعاً غير مسبوق في مؤشر الغطاء النباتي، إلى جانب دول مثل زيمبابوي وزامبيا. ومن جهة أخرى، يُصنّف المغرب من بين إحدى عشرة (11) دولة تُعاني من اختلالات مقلقة للغاية في توازنِ مواردِها الجوفية[210].

وفي إطار الجهود المبذولة لمواجهة هذا التدهور المقلق لوضعية الموارد المائية، دعت **التوجيهات الملكية السامية** إلى ضرورة التنزيل الأمثل لكل مكوِّنات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020-2027) والتحيين المستمر لآليات السياسة الوطنية للماء[211]، وذلك بهدف تعزيز القدرة على الصمود أمام التقلبات المناخية وضمان تدبير مستدام وعادل وفعال للموارد المائية. وقد انتقلت السلطات العمومية إلى سرعة أعلى في تنفيذ هذا البرنامج، لا سيما فيما يتعلق بتحسين نجاعة استعمال المياه، خاصة في المجال الفلاحي، من خلال تطوير تقنيات ري أكثر فاعلية، إلى جانب تسريع وتيرة تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة المعالَجة، بالإضافة إلى بناء سدود جديدة، وربط الأحواض المائية فيما بينها، وتعزيز تزويد المناطق القروية تحديداً بالماء الشروب.

هذا، وقد تم تسريع وتيرة إنجاز السدود ليصل عددها إلى 154 سدا كبيرا سنة 2024 مقابل 145 خلال سنة 2020. كما تم إبرام اتفاقية تمويل بناء 8 سدود صغرى في الفترة الممتدة بين 2024 و2026.

وعلى صعيد تحلية المياه، فقد تضاعفت القدرة الإنتاجية بأكثر من مَرّتَين، مع وجود 15 محطة في الخدمة، بالإضافة إلى مشاريع كبرى قيد الإنجاز أو التطوير، من أبرزها محطة الدار البيضاء، والتي ستبلغ طاقتها وحدها 300 مليون متر مكعب سنوياً. ويهدف المغرب إلى بلوغ 1.4 مليار متر مكعب من المياه المُحلاّة سنوياً بحلول 2027، ومن ثَمّ تغطية حوالي 55 في المائة من احتياجات المياه الصالحة للشرب عبر هذه التقنية بحلول 2030، مقارنة بنسبة 10 في المائة حالياً.

أما بالنسبة لإعادة استعمال المياه العادمة المعالَجة، وعلى الرغم من استغلال 37 مليون متر مكعب منها في 2023، فإنّ هذه الكميات تظل غير كافية، حيث يَقْتَصِر استعمالُها حالياً على بعض الأنشطة الصناعية وسقي المساحات الخضراء، في حين يظل توظيفُها في القطاع الفلاحي محدوداً.

كما يتضمّن البرنامج مشاريع لربط الأحواض المائية، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى التي تربط بين حَوْضَيْ سبو وأبي رقراق صيف سنة 2023، مع مواصلة الأشغال على مشاريع ربط أخرى، من بينها الربط بين سَدّي وادي المخازن ودار خروفة، وذلك بهدف تأمين تزويد طنجة الكبرى بالماء الشروب.

وفي ظل هذه التحديات الكبرى المرتبطة بتدبير الموارد المائية، أصبح من الضروري أن يضاعِفَ المغربُ جهودَه ويُسرِّعَ وتيرةَ الإصلاحات في هذا القطاع الحيوي. ويَستدعي ذلك، على وجه الخصوص، الحرص على إنفاذ مقتضيات القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، ولاسيما ما يهم تفعيلَ مَبْدَأَيْ «الملوِّث المُؤَدِّي» و«المستهلِك المُؤَدِّي». كما يَتَعَيّن الانتقال نحو مقاربةٍ مندمجة تَجمع بين الماء والطاقة والأمن الغذائي والنظم البيئية (nexus eau–énergie–alimentation–écosystèmes) من أجل تدبيرٍ منسجم ومستدام للموارد الطبيعية. وفي إطار هذه المقاربة، يَتَعَيّن دراسةُ إمكانياتِ مراجعةِ بِنْيَةِ التسعيرة المائيةِ على نحوٍ يعكسُ كلفة إنتاج الماء، بما في ذلك مياه التحلية والمعاد استعمالها، وبما يراعي خصوصية كل استعمال، سواء تعلّق الأمر بماء الشرب أو ماء السقي أو الماء المستخدم في الأنشطة الصناعية.

210 - Global Water Monitor – 2024 Summary Report: https://www.globalwater.online/globalwater/wp-content/uploads/2018/09/GWM-Report-2024.pdf.

211 – الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد، 29 يوليوز 2024.

3.2.3.1. الحفاظ على التنوع البيولوجي: رهانٌ استراتيجي لتعزيز القدرة على الصمود الإيكولوجي وتحقيق التنمية المستدامة

يتمتع المغرب برأسمال طبيعي متميز، يتجلى في ثلاثة أنماط رئيسية من التنوع البيولوجي: التنوع البحري، والتنوع الطبيعي (البرِّيّ)، والتنوع الفلاحي. وتتكامل هذه الثروة ضمن نُظُم بيئية متعددة ومتنوعة، تشمل مناطق رطبة، وغابات، وأراضي عشبية قارية (steppes)، وسواحل، وأراضي صحراوية، تحتضن أزيد من 25.500 نوع من الحيوانات وحوالي 7.500 صنف من النباتات. ويبلغ معدل الأنواع المستوطنة 11.7 في المائة لدى الحيوانات، ويتجاوز 13.5 في المائة بالنسبة للنباتات، ما يعكس خصوصيةً بيولوجية فريدة على الصعيد الوطني.

ويشكل هذا التراث الطبيعي شبكة واسعة من المناطق المحمية التي تضم 10 منتزهات وطنية، مَحْمِيَّتَيْن بيولوجيّتَيْن، وأربع (4) محميات للمحيط الحيوي، إضافة إلى 154 موقعاً ذا أهمية بيولوجية وإيكولوجية (SIBE)، و38 موقعاً مُدرَجاً ضمن اتفاقية رامسار (RAMSAR) للمناطق الرطبة، وأكثر من 150 واحة. ومع ذلك، لا تحظى حتى اليوم سوى 19.5 في المائة من المواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية بتصاميم التهيئة والتدبير الخاصة بها.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب قد انخرط في السنوات الأخيرة في حماية هذا التراث عبر التزامه بالعديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، وعَمِلَ بالموازاة مع ذلك على تطوير إطار قانوني ومؤسساتي وطني هيكلي[212]، تدعمه استراتيجيات وخطط عمل ذات طابع شمولي وقطاعي، من بينها «استراتيجية غابات المغرب 2020–2030»، و«الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية من أجل التنوع البيولوجي» (SPANB)[213]، و«الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة».

وفي هذا الصدد، تم تسجيل تقدّم ملموس في تدبير بعض المنتزهات الوطنية النموذجية، مثل منتزه توبقال ومنتزه سوس–ماسة، ولا سيما بفضل تفعيل مقتضيات القانون رقم 22.07 المتعلق بالمناطق المَحْمِيّة، والقانون رقم 29.05 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها، وهو ما أسهم في تعزيز الإطار القانوني لحفظ الموارد الطبيعية.

وقد شهدت سنة 2024 تكثيفَ المملكة لجهودها في حماية التنوع البيولوجي، ولاسيما من خلال:

- توسيع المساحات المحمية، في أفق بلوغ الأهداف الدولية المتعلقة بحماية البيئة.
- تعزيز مكافحة ظاهرة قطع الأشجار وإزالة الغطاء الغابوي.
- إطلاق برامج تشجير واسعة النطاق.

وتعكس هذه المبادرات إرادةً مؤسساتية متنامية لمواجهة الضغوط التي تتعرض لها النظم البيئية، واعتمادِ تدبيرٍ مستدامٍ للرأسمال الطبيعي.

ومع ذلك، ورغم ما تحقق من مكتسبات، فإن الوتيرة الحالية تبقى غير كافية لمواجهة حجم التهديدات المتسارعة التي يواجهها التنوع البيولوجي، إذ تساهم عوامل عديدة في إضعاف النظم الإيكولوجية، من قبيل التدهور السريع للموائل الطبيعية في تعالُقه مع الضغط المتزايد الناجم عن الأنشطة الفلاحية، والتوسع العمراني، والتصنيع، وتطوير البنيات التحتية، إضافة إلى التلوث، والأنشطة غير المشروعة، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية، وتأثيرات التغير المناخي. وتؤدي هذه العوامل أيضاً إلى تقليص قدرة النُّظُم الإيكولوجية على تقديم خدماتها الحيوية، بما يؤثر بشكل مباشر على التنوع البيولوجي.

212 - https://www.undp.org/fr/morocco/blog/preservation-de-la-biodiversite-marocaine-un-engagement-national-renforce-pour-un-avenir-durable .

213 - https://www.environnement.gov.ma/ar/115-theme/biodiversite/3471-strategie-et-plan-d-action-national-de-la-biodiversite-ar.

مؤطّر رقم 3: الأنواع المهدّدة بالانقراض في المغرب

- من أصل 2.695 نوعاً من الحيوانات والنباتات والفطريات التي تم تقييمها من طرف الاتحاد الدولي لِصَوْنِ الطبيعة (UICN)، فقد تم تصنيف 291 نوعاً متواجداً بالمغرب ضمن الفئات الأكثر عرضة للخطر وحسب درجات التهديدات التالية: معرّضة للخطر، مهدّدة بخطر الانقراض، ومهدّدة بخطر انقراضٍ حَرِج، وهي مدرجة جميعها في القائمة الحمراء للاتحاد.
- وتُوجَد الأنواعُ المهدّدة بخطر الانقراض بشكل حرج على وجه الخصوص في النظم البيئية البحرية (بنسبة 40 في المائة) والمائية الداخلية (بنسبة 35 في المائة).
- وقد تم رصد 68 نوعاً في المغرب مصنّفةً وفق المعايير العالمية للاتحاد ضمن خانة «التهديد الحرج بالانقراض».
- كما أن 17 في المائة من الثدييات المستوطِنة في منطقة إفريقيا العربية مهدّدةٌ بالاختفاء بحلول 2050، بحسب السيناريوهات المناخية الحالية.

المصدر: وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة[214]

ورغم الجهود المبذولة على مستوى الحكامة البيئية، لا تزال مجموعة من العوامل البنيوية تَعُوق فعالية سياسات حماية التنوع البيولوجي، من أبرزها تشتت السياسات العمومية، وضعف التنسيق القطاعي، سواء على المستوى المركزي أو المجالي، زيادةً على الإدماج غير الكافي لقضايا التنوع البيولوجي في الخيارات الاقتصادية والتهيئة المجالية. كما أن الإجراءات المتّخذة تظل في الغالب ظرفيّة ومجزّأة، دون الانتظام داخل رؤية استراتيجية شمولية، خاصة فيما يتعلق بإبراز القيمة الاقتصادية والاجتماعية للتنوع البيولوجي والخدمات الإيكولوجية المرتبطة به.

وفي مواجهة هذه الإشكاليات، تَبرُز الحاجة إلى إعادة التفكير في المقاربة المعتمَدة، وذلك لجعل مسألة التنوع البيولوجي محوراً أساسياً وأولويةً من الأولويات ضمن مسار التنمية المستدامة. ويقتضي هذا التوجه الجديد على مستوى الحكامة البيئية أن يُدمَج الحفاظ على التنوع البيولوجي بشكل فعلي وشامل في السياسات القطاعية المختلفة وكذلك في الديناميات التنموية على مستوى الجهات والمجالات الترابية الأخرى. هذا التحول يقتضي أساساً:

- اعتماد مقاربة مندمجة (النكسوس/nexus) تربط بين التنوع البيولوجي والماء والغذاء والطاقة، بما يتيح فهماً أفضل للتداخل بين هذه الأبعاد الحيوية للتنمية المستدامة.
- تعزيز الانسجام بين السياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والأهداف الوطنية البيئية والمناخية والاقتصادية والاجتماعية، في أفق تحقيق تكامل استراتيجي وفعالية أكبر.
- إرساء حكامة موسّعة ودامجة تُعبِّئ مختلف الفاعلين المعنيين – الجماعات الترابية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، الباحثين – من أجل إرساء دينامية تشاركية متجذرة في المجال الترابي.
- بلورة استراتيجية لتثمين التنوع البيولوجي اقتصادياً، تستند إلى معطيات موثوقة وأدوات قياس ملائمة، تمكّن من احتساب القيمة الاقتصادية للخدمات الإيكولوجية في القرارات العمومية والخاصة.
- دمج قضايا التنوع البيولوجي في برامج ومخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الترابية، بما يمكّن من تعزيز جاذبية المجالات الترابية وتقوية صمودها في مواجهة التغيرات المناخية، إلى جانب خلق فرص شغل تساهم في استدامة البيئة.

214 – جلسة إنصات إلى وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، 14 ماي 2025.

4.2.3.1. إدماج تدبير النفايات في مسار الانتقال إلى نموذج اقتصاد دائري مستدام

خَصّصت السلطات العمومية، خلال سنة 2024، غلافاً مالياً قدره 125.24 مليون درهم لتمويل مشاريع تتعلق بتدبير المطارح المراقَبة، ومراكز الطمر وتثمين النفايات المنزلية، إلى جانب تأهيل وإغلاق المطارح العشوائية. أمّا مخطط العمل برسم سنة 2025، فيَرصُد 226.19 مليون درهم لضمان استمرارية هذه المشاريع الحيوية وتعزيز مكتسباتها.

وتندرج هذه الجهود ضمن رؤية شمولية ترمي إلى دعم الانتقال نحو منظومة مستدامة ومندمجة لتدبير النفايات، بما يتماشى مع مبادئ الاقتصاد الدائري، والذي يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، وصون المنظومات البيئية، وتحسين إطار عيش الساكنة.

وفي إطار البرنامج الوطني لتثمين النفايات، شهدت سنة 2024 مواصلة إنجاز ستة مراكز للفرز والتثمين داخل عدد من المطارح المراقبة، ولا سيما بكل من تطوان، ومراكش، وخنيفرة، وإفران، وبوجدور، والعيون، والداخلة. وفي مراكش، تم تعزيز مشروع الفرز الانتقائي باقتناء 1.200 حاوية مخصّصة لجمع النفايات القابلة للفرز، وتوزيعها على الأحياء المستهدَفة.

وفي السياق نفسه، تم إطلاق دراسة لإعداد خارطة طريق وطنية للاقتصاد الدائري، تشمل قطاعات استراتيجية مثل الطاقة والمعادن والبلاستيك ومواد التغليف، وذلك في أفق بلورة مخططاتِ عملٍ قطاعيةٍ تُدمِج بكيفية ناجعة إرساء مبدأ المسؤولية الموسّعة للمنتِج (REP)[215].

وقد خَصَّص قطاع البيئة والتنمية المستدامة بدوره استثماراً قدره 22 مليون درهم سنةَ 2024، منها 10 ملايين درهم لإنجاز محطات معالجة المياه العادمة الصناعية بكل من الصخيرات وعين عتيق، و12 مليون درهم لمشاريع معالجة وتثمين النفايات الناتجة عن سلسلة إنتاج زيت الزيتون بجهات فاس-مكناس، ومراكش-آسفي، وسوس-ماسة. كما رُصِد غلافٌ مالي بقيمة مليون درهم لتثمين النفايات المعدنية وتهيئة فضاءات مخصصة لها بإقليم جرادة.

ورغم هذه المنجَزات، لا تزال بعض الصعوبات البنيوية قائمة أمام جهود الانتقال نحو منظومة اقتصاد دائري. فتنزيل مبدأ المسؤولية الموسّعة للمنتِج لا يزال في مراحله الأولى، ويتطلب تعبئة قوية لمواكبة المنتِجين، ودفعهم إلى إدماج المعايير البيئية في أثناء تصميم المنتجات، مع إلزامهم بتحمل المسؤولية عن استرجاعها وتدويرها. ويستدعي هذا الورش إرساء إطار قانوني ملائم، وآليات مراقبة صارمة، وتدبيراً مندمجاً تحت إشراف هيئة وطنية ذات صلاحيات واضحة وموارد كافية، قادرة على تنسيق جهود الفاعلين المحليين، الصناعيين والمجتمع المدني.

على المستوى الاجتماعي، لا يزال إدماج الفاعلين في القطاع غير المهيكل محدوداً، مما يُقلّص من فعالية السياسات المعتمدة في مجال التنمية المستدامة. ويُعدّ الاعتراف التدريجي بدورهم، من خلال برامج تكوينية موجَّهة، وضمان الولوج إلى الحماية الاجتماعية، وإدماجهم في منظوماتٍ مُهيكَلة لجمع وفرز النفايات، رافعةً استراتيجيةً لتعزيز النجاعة والعدالة في التدابير المعتمدة.

وفي هذا الصدد، أوصى **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي** في رأيه لسنة 2022 بعنوان «من أجل استراتيجية وطنية للانتقال نحو اقتصاد دائري يدمج معالجة النفايات المنزلية والمياه العادمة»، وكذلك في رأيه لسنة 2024 بعنوان «من أجل اقتصاد دائري للأجهزة الكهربائية والإلكترونية: من نفايات إلى موارد»، باعتماد استراتيجية وطنية مندمجة تَسْنُدُ تَوَجُّهَ المغرب نحو اقتصاد دائري مستدام. ومن بين التدابير المقترحة:

- اعتماد قانون-إطار للاقتصاد الدائري وقانون لمكافحة التبذير، عبر مراجعة النصوص الحالية للانتقال من نموذج خطي إلى نموذج دائري.
- إحداث هيئة وطنية للتنسيق تابعة للقطاع الحكومي المكلّف بالاستثمار، تتولى قيادة تنزيل هذه الاستراتيجية على المستويين القطاعي والترابي.

215 - القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 6240 بتاريخ 18 جمادى الأولى 1435 (20 مارس 2014).

- الإسراع في تفعيل «المسؤولية الموسّعة للمنتِج» وإسنادِها قانونياً، بما يَضمن تنزيل مبدأ «الملوِّث المؤدِّي»، من خلال إلزام المنتِجين بتحمل تكاليف التدوير، وإرساء آليات جبائية تحفيزية أو ردعية.
- ربط الدعم العمومي بمستوى الالتزام الفعلي بمبادئ الاقتصاد الدائري، سواء على المستوى الترابي أو القطاعي.
- هيكلة وتأطير القطاع غير المهيكل في مجال تدبير النفايات، من خلال إدماج العاملين فيه تدريجياً ضمن تعاونيات أو مجموعات ذات نفع اقتصادي حسب نوع النشاط أو فئة النفايات.
- تهيئة المطارح وتحويلها إلى منصات منظّمة ومؤطّرة مخصَّصة لفرز النفايات وتفكيكها، وفق دفاتر تحملات دقيقة وصارمة، تحدِّد معايير صحية واجتماعية وبيئية دقيقة عالية الجودة. وتهدف هذه الهيكلة إلى الانتقال نحو منظومة مهنية، يتم فيها تأطير عمليات تثمين النفايات، مع ضمان ظروف الصحة والسلامة للعامِلين، وتقليص الأضرار البيئية الناتجة عن النفايات، مع الحرص في الآن نفسه على إدماج هذه الأنشطة في منظومة الاقتصاد الدائري.

5.2.3.1. تزايُد النفايات البلاستيكية: ضرورة تعزيز أثر التدابير المعتمَدة

لقد تعزز الإطار التشريعي المتعلق بالحد من استخدام المواد البلاستيكية ذات الاستعمال الواحد على مدى السنوات الأخيرة، لاسيما بعد صدور **القانون رقم** 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها[216]. ويُعَدُّ هذا النص التشريعي محطةً مهمةً في هذا المجال، استُكْمِلَتْ باعتماد مبادرات أخرى تهدف إلى تقنين استعمال المواد البلاستيكية، وتشجيع الحلول البديلة، وتحفيز الوعي الجماعي بأهمية خفض الاعتماد على هذه المواد. وفي هذا السياق، جاء **القانون رقم** 57.18 القاضي بتغيير وتتميم القانون السابق (القانون رقم 77.15) ليعزز المنظومة القانونية المعتمدة، من خلال إدراج مقتضيات إضافية تتعلق بتدبير النفايات، وتشديد المراقبة، وتحديد مجالات مسؤولية المنتِجين في استيراد وتصنيع وتدوير الأكياس البلاستيكية[217].

ورغم هذا التقدم التشريعي، لا تزال عدة تحديات قائمة. فقد أسهم تنزيل القانون رقم 77.15، في مرحلة أولى، في تقليص ملحوظ في تداول الأكياس البلاستيكية الممنوعة. إلاّ أنّ هذه الأكياس عادت للظهور، خاصة في القنوات غير المهيكَلة والأسواق العشوائية. ويُعزى ذلك إلى صعوبات المراقبة، وغياب بدائل متاحة وميسورة التكلفة. وفي المقابل، يظل مستوى إعادة تدوير البلاستيك محدوداً، بسبب غياب منظومة متكاملة لفرز النفايات من المصدر ومعالجتها وتثمينها. أما مبدأ «المسؤولية الموسّعة للمنتِج»، فرغم التنصيص عليه ضمن التوجهات الاستراتيجية، لم يَتجسّد بعد على أرض الواقع.

وثمة عدة عوائق تواجه طموح تطوير سلسلة مهيكلة لتدبير النفايات البلاستيكية، من بينها هيمنة القطاع غير المنظّم، وضعف الآليات التحفيزية الموجّهة للاستثمار في مجال الابتكار البيئي، وضعف التنسيق بين مختلِف الفاعلين العموميين والخواص والجمعيات. كما أن الجهود المبذولة في مجال التوعية تبقى في حاجة إلى مزيد من التعزيز، من خلال اعتماد مقاربة مستدامة ودامجة، تراعي الأبعاد التربوية والاقتصادية واللوجستيكية.

وفي هذا السياق، فإن تحقيق هدف «صفر بلاستيك» يتطلب تسريع الجهود في إطار دينامية جماعية ومهيكلة. ويشمل ذلك تعزيز آليات المراقبة والتتبع، ودعم البحث العلمي والابتكار في المواد البديلة، وتحفيز الاستثمار الصناعي عبر امتيازات ضريبية ملائمة، إلى جانب التنزيل الفعلي لمبدأ المسؤولية الموسّعة للمنتِج، من خلال إدماج آليات فعالة لاسترجاع النفايات، وتحديد أهداف كمية لإعادة التدوير، وتحسين إدماج الفاعلين غير المهيكلين ضمن سلاسل القيمة.

كما يُعَدُّ تضافر جهود مختلِف الفاعلين المعنيين - من جماعات ترابية، وفاعلين اقتصاديين، ومكونات المجتمع المدني - أمراً حاسماً لتجاوز المقارَبات المجزّأة. إنّ تحقيق هدف «صفر بلاستيك» يرتكز على تعزيز الحكامة، وتفعيل التدابير المعتمَدة تفعيلاً متجانساً، والانتقال التدريجي نحو أنماطِ استهلاكٍ وإنتاجٍ أكثر استدامة.

216 - https://www.environnement.gov.ma/ar/cadre-juridique-ar/textes-juridiques-ar?id=308.

217 – المصدر نفسه.

6.2.3.1. جودة الهواء في المغرب: توسيع شبكة الرصد ومؤشرات مقلقة

أحرز المغرب تقدماً ملحوظاً في مجال رصد جودة الهواء، بحيث تعززت الشبكة الوطنية لتضم بنهاية 2024 ما مجموعه 42 محطة للرصد، منها 20 محطة تم تجديد تجهيزاتها[218]. ويسمح هذا الأمر بمراقبة أدق وأوسع لمستويات تلوّث الهواء عبر مختلف جهات المملكة. وتأتي هذه الشبكة، والتي تشهد توسعاً تدريجياً، في إطار تحسين القدرة على استباق ذروات التلوث، وتوجيه السياسات العمومية على أسس علمية صلبة.

غير أن جودة الهواء مازالت تثير القلق في عدد من الحواضر الكبرى مثل الدار البيضاء، ومراكش، والصويرة، حيث تتجاوز تركيزات الجسيمات الدقيقة (PM2.5) بانتظام الحدود التي توصي بها منظمة الصحة العالمية. فمؤشر جودة الهواء (AQI) في عدد من المدن المغربية يصنف ضمن فئة «المتوسط»، حيث تتراوح تركيزات PM2.5 بين 11 و14 ميكروغراماً/متر مكعب[219]، بينما توصي منظمة الصحة العالمية بعدم تجاوز متوسط سنوي قدره 5 ميكروغرامات/متر مكعب للحد من المخاطر الصحية المرتبطة بتلوث الهواء.

وعلى الصعيد الدولي، يحتل المغرب المرتبة 74 من أصل 180 دولة في **مؤشر الأداء البيئي** (EPI) لسنة 2024[220]، كما حصل على **نقطة** 44.7 **من أصل** 100 في فئة «جودة الهواء»، استناداً إلى مؤشرات مثل تركيز الجسيمات الدقيقة، ومدى تعرض الساكنة لتلوث الهواء، وفعالية السياسات العمومية المعتمدة في هذا المجال.

وتتنوع مصادر التلوث الهوائي، بحيث تشمل الاكتظاظ المروري، والتوسع العمراني السريع، واستعمال الوقود الأحفوري، والانبعاثات الصناعية، والممارسات الزراعية غير المستدامة. وقد قُدِّرت الكلفة الاقتصادية لهذا التلوث سنة 2024 بحوالي 9.7 مليار درهم سنوياً، أي ما يعادل واحد في المائة (1%) من الناتج الداخلي الإجمالي[221].

ومن الناحية الصحية، يرتبط تلوث الهواء بزيادة معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والقلب، إضافة إلى تفاقم الأمراض المزمنة، مع تأثير متفاوت على الفئات الهشة، مثل الأطفال، وكبار السن، والمصابين بأمراض سابقة. وتؤدي هذه الوضعية إلى إثقال تَحَمُّلات المنظومة الصحية وتراجُع جودة الحياة في المناطق الأكثر تضرراً.

ولمواجهة هذه التحديات، أطلق المغرب البرنامج الوطني للهواء PNAir 2018–2030، الذي يهدف أساساً إلى تعزيز الإجراءات القائمة للوقاية من تلوث الهواء والتخفيف من انبعاث ملوِّثات الهواء، سواء الثابتة (المصانع) أو المتحركة (وسائل النقل). وفي هذا الإطار، تَمّ إصدار المرسوم رقم 2.23.244 (مارس 2024)، الذي يحدد معايير جديدة لجودة الهواء وكيفيات إقامة شبكات الحراسة[222]، حيث ينص خصوصاً على عتبات إنذار وإخبار العموم أكثر صرامة تتعلق بالجزيئات العالقة (PM2.5 وPM10)، والأوزون، وثاني أكسيد الآزوت، وثاني أكسيد الكبريت، وغيرها من المواد الملوِّثة للهواء، وذلك بما يتوافق مع التوصيات الدولية.

غير أنه يُلاحَظ أنّ التنفيذ العملي للبرنامج الوطني للهواء لا يزال دون مستوى الطموحات المعلنة، حيث تَبقى الإمكانيات التقنية والبشرية المخصّصة لعمليات الرصد والمراقبة محدودة. كما أنّ شبكة المراقبة، رغم توسُّعها، تعاني من تفاوتات مجالية تقلِّص من القدرة على الاستباق والتدخل على المستوى المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال تطبيق المعايير المعتمدة يواجه صعوبات، نتيجة غياب آلياتِ مراقبةٍ فعّالة، ناهيك عن ضعف التدابير التحفيزية أو الإجراءات الزجرية الكفيلة بضمان الالتزام بهذه المعايير.

218 – وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة السيدة ليلى بنعلي، مرجع سابق.

219 - https://www.iqair.com/.

220 - 2024 Environmental Performance Index - Air Quality.

221 - Groupe de la banque mondiale, « Le Coût de la Dégradation de l'Environnement au Maroc : https://documents1.worldbank.org/curated/en/741961485508255907/pdf/105633-WP-P153448-FRENCH-PUBLIC-Maroc-Etude-CDE-Final-logo-Janv-2017.pdf.

222 – الجريدة الرسمية عدد 7285 بتاريخ 14 رمضان 1445 (25 مارس 2024).

وفي هذا السياق، تقتضي سياسة جودة الهواء تبنّي مقاربة مندمجة، مجالية واستباقية، تقوم على ما يلي:

- تعزيز شامل لشبكة المراقبة الوطنية، مع تحديث المحطات وضمان توزيعها الجغرافي المتوازن وربطها في الزمن الحقيقي بالجهات المعنية بالقرار.
- دمج أهداف جودة الهواء في السياسات العمومية، خاصة في مجالات النقل والتعمير والصناعة، من خلال الالتزام بدراسة تقييم الأثر البيئي.
- التوجه نحو أنماط تَنَقُّل منخفضة الانبعاثات، وضبط الانبعاثات الصناعية، وتشجيع الطاقات النظيفة عبر آليات تحفيز وتمويل مناسبة، وحكامة فعالة.

وختاماً، يجب التأكيد على أن التصدي لتلوث الهواء يستدعي تعبئةً جماعيةً متناسقةً تشمل الدولة، والجماعات الترابية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ضمن رؤية مشتركة نحو هواء نقي وجودة حياة أفضل للجميع.

II نقاط اليقظة والتوصيات

رصد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في ضوء تطورات الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، عدداً من نقاط اليقظة التي تستدعي اتخاذ تدابير ملائمة، وذلك في إطار مضاعفة الجهود المبذولة من أجل تجاوز الإكراهات التي تعيق مسار التنمية والاغتنام الأمثل للفرص المتاحة.

1.2. المحور الاقتصادي

تسريع وتيرة النمو والنهوض بالتشغيل من خلال تعزيز أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاساتها الإيجابية على المستوى الماكرو اقتصادي وعلى النسيج المقاولاتي

السياق : ضرورة تسريع الانتقال نحو عتبة أعلى من النمو ومُنْتِجَة للمزيد من فرص الشغل

شهد المسار التنموي لبلادنا تحقيق عدة منجزات مهمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما انعكس إيجابا على الدخل الفردي الذي ارتفع بما يفوق الضعف خلال العشرين سنة الماضية. وقد جاء هذا التطور في سياق وطني طَبَعَهُ إجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية، وفي ظل ظرفية دولية تتسم بتحولات مستمرة.

إلا أنه، ورغم الجهود المُقَدَّرَة التي تم بذلها، فإن وتيرة النمو الاقتصادي المحققة تظل دون الطموحات المعلنة والأهداف المسطرة، لا سيما في إطار النموذج التنموي الجديد. فقد تراجع متوسط النمو السنوي لحصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي من 3.5 في المائة خلال الفترة 2000-2010، إلى 1.6 في المائة فقط خلال الفترة 2010-2024[223]، وهو ما لا يساعد على ارتقاء المغرب إلى الشريحة الأعلى للبلدان ذات الدخل المتوسط. والحال أن العديد من البلدان، مثل الصين وتركيا وأذربيجان وأرمينيا والتايلاند وإندونيسيا، والتي كان دخل الفرد عند بعضها يسجل مستويات أقل من المغرب، تمكنت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من تجاوز هذه العتبة والالتحاق بالشريحة العليا للبلدان ذات الدخل المتوسط (انظر الرسم البياني رقم 8).

إن لضعف معدل النمو المسجل في المغرب انعكاسات سلبية مباشرة على وتيرة إحداث مناصب الشغل، التي تظل غير كافية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مقلق للبطالة، خاصة في صفوف الشباب وحاملي الشهادات، بما لذلك من تداعيات على التماسك الاجتماعي.

وفي هذا السياق، يشكل الانتقال إلى عتبة جديدة من النمو، أعلى وأكثر إدماجا، قائمة على إحداث فرص الشغل، تحدياً كبيراً بالنسبة لبلادنا. فمن جهة، لم يعد بإمكان المغرب أن يراهن فقط على تحسين حصته في أسواق القطاعات التقليدية ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض، والتي تعتمد على يد عاملة كثيفة، محدودة التأهيل وضعيفة الإنتاجية، وذلك بالنظر إلى المنافسة المتصاعدة مع بلدان أخرى توفر يدا عاملة بكلفة أقل. ومن جهة أخرى، يقتضي الارتقاء بتموقع المغرب في الفروع الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية والمعتمدة على التكنولوجيات المتقدمة وعلى يد عاملة مؤهلة، مضاعفة الجهود من أجل الولوج إلى هذه الدائرة الضيقة من البلدان ذات القدرة التنافسية العالية.

223 - World Development Indicators – World Bank.

في هذا الأفق، فإن تسريع وتيرة النمو وإحداث مناصب شغل أكثر تأهيلاً، بوصفهما شرطين لا محيد عنهما من أجل الالتحاق بالشريحة العليا للبلدان ذات الدخل المتوسط، يقتضي توسيع قاعدة الاستثمار الخاص، الذي يتعين أن يبلغ، حسب أهداف الميثاق الجديد للاستثمار، ثلثي الحجم الإجمالي للاستثمار في أفق 2035[224] عوض الثلث حاليا، وذلك بالموازاة مع إعادة توجيهه نحو قطاعات أكثر تعقيداً من الناحية التكنولوجية، وذات إنتاجية أكبر، ومؤهلات أعلى كفيلة بتيسير الارتقاء بمستوى الإنتاج. وقد أظهرت تجارب العديد من البلدان أن تسريع النمو يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بتعزيز الصادرات، إذ تمنح هذه الأخيرة للمقاولات إمكانية الولوج إلى أسواق أوسع وأكثر تنوعاً مع تحقيق وفرة الإنتاج بتكلفة أقل.

الرسم البياني رقم 9 : مسار انتقال عينة من البلدان نحو الشريحة العليا من البلدان ذات الدخل المتوسط (الدخل الوطني الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي - وفق طريقة أطلس)

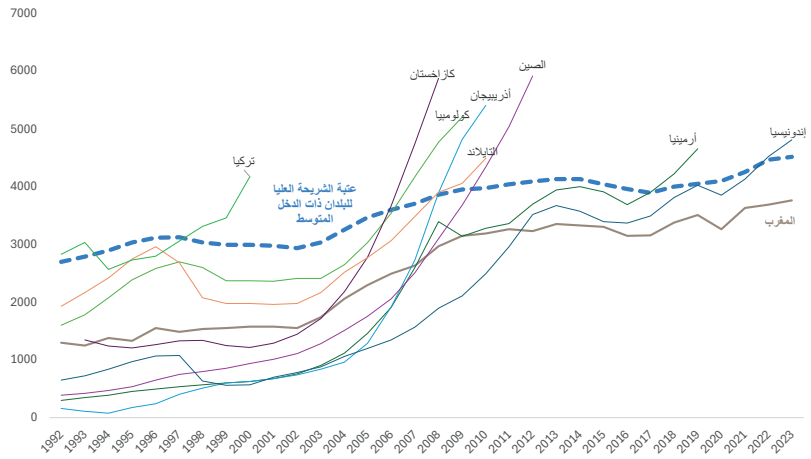

المصدر : رسم بياني منجز استنادا إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI)

هذا، وقد حقق المغرب تقدما مهما في مسار تطوير منظومته الإنتاجية من حيث درجة التعقيد التكنولوجي والارتقاء بالمستوى، وذلك في عدد من القطاعات القاسم المشترك بين أغلبها هو استنادها بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فتطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية يرتبط في جانب كبير منه باستقرار مقاولات دولية بالمغرب قادرة على الاضطلاع بدور القاطرة التي تحفز وتيرة النمو وديناميةإحداث مناصب الشغل المؤهلة، مع تحقيق آثار امتدادية إيجابية على النسيج الإنتاجي ونقل المهارات والخبرات، لا سيما وأن النسيج المقاولاتي الوطني يتسم بهيمنة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ذات القدرات التكنولوجية المحدودة.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن المغرب اتخذ منذ حوالي عقدين خيارا استراتيجيا يقوم على جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة آلية من أجل تطوير «المهن العالمية» لبلادنا، وتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، ما يستدعي بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من الانعكاسات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية لهذه الاستثمارات، خاصة لفائدة المقاولات الوطنية.

ونظرًا للدور المهيكل الذي تضطلع به الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سيتم التركيز في نقطة اليقظة هذه على تحديد رافعات العمل الممكنة من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من مساهمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسريع النمو، وذلك من خلال تعبئتها في دعم جهود تحديث المنظومة الإنتاجية الوطنية وتطوير محتواها التكنولوجي، والنهوض بالابتكار وتيسير الارتقاء بالمستوى الإنتاجي، وتعزيز الانفتاح على الأسواق الدولية، وتحفيز إحداث مناصب الشغل المؤهلة.

224 – جلسة عمل ترأسها جلالة الملك حول الميثاق الجديد للاستثمار، 16 فبراير 2022.

بالنظر إلى التأثيرات الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو والتشغيل، بذل المغرب جهودًا مهمة من أجل تعزيز جاذبيته

تُعدّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة رافعة ضرورية بالنسبة للبلدان النامية لتسريع وتيرة لحاقها بالدينامية الاقتصادية العالمية. فإلى جانب تأثيرها المحتمل على ميزان الأداءات، والنمو، وتوفير فرص الشغل، فقد أبرزت الدراسات المنجزة حول انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة[225]، أن لها أيضا تأثيرات إيجابية عمودية تتجلى في نقل الكفاءات والتكنولوجيات من المقاولات الأجنبية المستقرة في البلاد لفائدة المقاولات الوطنية العاملة في الفروع الواقعة في المراحل القبلية (backward spillovers) أو البعدية (forward spillovers) من سلسلة الإنتاج.

كما تولِّد الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرات امتدادية أفقية (spillover horizontal)، حيث إن وجود مقاولات أجنبية داخل فرع معين يمكن أن يؤثر على أداء المقاولات الوطنية العاملة في نفس الفرع، وذلك عبر آليات متعددة، من بينها: تأثيرات الاقتداء والمحاكاة، ونقل المهارات من خلال تكوين الأجراء، بالإضافة إلى حفز المنافسة في السوق وآثاره الإيجابية على تحسين الإنتاجية، والرفع من جودة المنتجات، وتعزيز الابتكار.

لقد استفاد المغرب، على غرار العديد من البلدان النامية، من الدينامية التي عرفتها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي، والتي استمدت زخمها لسنوات عديدة، من التجزيء المتنامي لسلاسل القيمة العالمية. كما أن الجهود التي بذلتها المملكة في مجال السياسات القطاعية، وتحسين مناخ الأعمال، وتقديم تحفيزات للمستثمرين، وتطوير البنيات التحتية الصناعية واللوجستيكية، لا سيما الميناءية منها، بالإضافة إلى توقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع شركاء متنوعين، كلها عوامل ساهمت في تعزيز جاذبية بلادنا وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومما عزز هذه الجاذبية الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يحظى به المغرب وما يشهده من استقرار سياسي.

وبفضل هذه الجهود، سجّل المغرب ارتفاعًا مهما في حصة التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ناتجه الداخلي الإجمالي، حيث انتقلت من 0.3 في المائة في المتوسط خلال سنوات الثمانينيات، إلى 1.3 في المائة خلال التسعينيات، قبل أن تبلغ أعلى مستوياتها خلال الفترة 2000 - 2015 عبر تحقيق نسبة 2.6 في المائة. غير أنه، ابتداءً من سنة 2016 عرفت نسبة التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج الداخلي الإجمالي بالمغرب منحىً تنازليًا، لتعود إلى 1.3 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2021 - 2024، أي نفس المستوى المسجل خلال سنوات التسعينات[226].

وتجدر الإشارة، إلى أن هذا التراجع لا يقتصر على المغرب فقط، بل يُسَجَّلُ أيضا في غالبية البلدان ذات الدخل المتوسط. وهو ما يشير إلى الطبيعة الخارجية والمشتركة للعوامل التي تقف وراء هذه الظاهرة، والمتعلقة على وجه الخصوص، بتنامي السياسات الحمائية والقومية، وتزايد الدعوات إلى إعادة التصنيع في الاقتصادات المتقدمة، إضافة إلى إعادة الهيكلة العميقة التي شهدتها التدفقات التجارية والمالية العالمية جراء أزمة كوفيد-19، من خلال ديناميات من قبيل ترحيل الخدمات نحو بلدان صديقة (Friendshoring)، وترحيل الخدمات إلى البلدان القريبة جغرافيًا (Nearshoring)، والعودة نحو بلد المنشأ (Backshoring).

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه رغم السياق العالمي الموسوم بدرجة عالية من عدم اليقين، فإن جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية المباشرة أبانت بالملموس عن قدرتها على الصمود. وفي هذا الصدد، احتلت المملكة سنة 2023 المرتبة 27 عالميًا من حيث أدائها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة (Greenfield)، وذلك وفق مؤشر

225 – Javorcik, B. S. (2004) 'Does Foreign Direct Investment Increase the Productivity of Domestic Firms? In Search of Spillovers through Backward Linkages', American Economic Review, 94, pp. 605-627.

Kim, M. (2015) 'Productivity spillovers from FDI and the role of domestic firm's absorptive capacity in South Korean manufacturing industries', Empirical Economics, 48, pp. 807-827.

226 – استنادا إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

الأداء (Greenfield Performance Index) الذي يقيس قدرة الدول على استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة[227]. كما صُنِّف المغرب أيضا في المرتبة السادسة[228] ضمن أفضل 10 بلدان على صعيد الشرق الأوسط وإفريقيا من حيث عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم استقطابها خلال سنة 2024. وحسب معطيات منصة (fDi Market) المتخصصة في جمع وتحليل معطيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يُعد المغرب من بين أكثر خمس بلدان استفادت خلال الفترة 2020-2023 من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بترحيل الخدمات نحو بلدان قريبة (Nearshoring) من طرف مستثمرين أوروبيين، إلى جانب كل من المجر، وبولندا، ومصر، وتركيا[229].

من جهة أخرى، تتجلى قدرة المغرب على الصمود كوجهة للاستثمارات الأجنبية من خلال تطور البنية القطاعية للاستثمارات التي استقبلتها المملكة، حيث شهدت حصص القطاعات التقليدية من قبيل العقار والسياحة/المطاعم تراجعًا خلال العشر سنوات الأخيرة، لفائدة قطاعات ذات قيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي أعلى، ولا سيما في الصناعة التحويلية، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، إضافة إلى قطاع النقل واللوجستيك. وقد مكن هذا التطور المغرب من التموقع ضمن الوجهات الأكثر دينامية في استقطاب مشاريع الصناعة التحويلية في إطار ترحيل الخدمات من بلدان أوروبية نحو البلدان القريبة (Nearshoring)، ولا سيما في الصناعات الإلكترونية، والصناعات الكيماوية، وصناعة السيارات[230].

ووفق نفس المنظور، يطمح المغرب إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في سياق دينامية الانتقال الطاقي والصناعي العالمي، لا سيما ما يتعلق بمسلسل إزالة الكربون، وذلك بغية تعزيز جاذبيته لجلب المستثمرين الأجانب. وفي هذا الإطار، قامت المملكة مؤخرا بإعداد عرض متكامل في مجال الهيدروجين الأخضر، وأطلقت منظومة للتنقل الكهربائي، تهم على الخصوص مجال البطاريات الكهربائية، وذلك على إثر توقيع اتفاقيات استثمار مع شركاء صناعيين صينيين[231].

الرسم البياني رقم 10 : تطور البنية القطاعية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبها المغرب (بالنسبة المئوية)

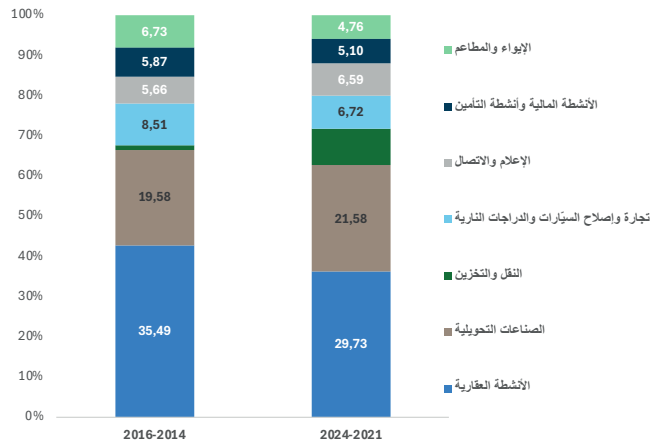

المصدر: مكتب الصرف

227 – FDI Intelligence (2023), Greenfield performance index – Top 50 best performers, https://www.fdiintelligence.com/content/ed3bedd8-37c3-56b1-b036-2cd031b8eef2.

228 - FDI Report 2025.

229 - FDI Intelligence (2024). The rise of nearshoring FDI close to Europe. The Financial Times Ltd. https://www.fdiintelligence.com/content/7944b519-4da7-56d7-b1b5-c0fdbe0e10fd.

230 – Idem.

231 – أطلق المغرب في مارس 2024 منظومته لصناعة البطاريات الكهربائية، على إثر توقيع اتفاقية استثمار بغلاف مالي قدره 3 ملايير درهم بين الحكومة المغربية ومجموعة (BTR New Material Group) الصينية.

رغم ما يحظى به من جاذبية، ما زال المغرب يواجه صعوبة في الاستفادة المثلى من الانعكاسات الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الماكرو والميكرواقتصادي

تكشف الجهود التي تبذلها السلطات العمومية في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز جاذبية الاستثمار، عن وجود إرادة سياسية قوية في توطيد المكتسبات وتعزيز مكانة المغرب ضمن القطاعات الاقتصادية الأكثر دينامية في سلسلة القيمة العالمية. وهو توجه يتأكد بوضوح من خلال جملة من التدابير المتخذة من قبيل اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار، وإحداث اللجنة الوطنية للاستثمارات المحدثة بموجب هذا الأخير، وإبرام العديد من اتفاقيات الاستثمار ومذكرات التفاهم مع شركات صناعية دولية كبرى. وتجدر الملاحظة أن هذا التموقع الطموح يأتي في سياق مناخ دولي مطبوع بتزايد الإكراهات على المستوى التنظيمي خلال السنوات الأخيرة (نظام ضريبة الكربون على حدود الاتحاد الأوروبي، والرسوم الجمركية الإضافية، تزايد المتطلبات المترتبة بالشفافية الضريبية في علاقة مع اللائحة الرمادية).

ومن هنا، فإن الرهان لا يقتصر فقط على قدرة الدولة على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن يتجلى كذلك في مدى القدرة على الاستفادة المثلى من التأثيرات الإيجابية التي يمكن جنيها من هذه الاستثمارات على الصعيد الماكرواقتصادي، أو فيما يتصل بتطوير القدرات الإنتاجية للمقاولات الوطنية. هذا، ورغم النتائج الإيجابية على مستوى التدفقات الاستثمارية، يلاحظ أنه لا تزال هناك بعض أوجه القصور التي تحد من قدرة المغرب على الاستفادة المثلى من تأثيراتها المحتملة. وذلك كما تفيد المؤشرات التالية:

- **محدودية الأرباح المعاد استثمارها** : يواجب المغرب إشكالية المستوى غير الكافي لنسبة إعادة استثمار الأرباح المتأتية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فعلى الرغم من استقرارها النسبي خلال السنوات الخمس الماضية، لم تتجاوز حصة الأرباح المعاد استثمارها 11 في المائة من إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلها المغرب خلال الفترة 2013-2023. وهو مستوى أقل بكثير من النسب المسجلة لدى البلدان ذات الدخل المتوسط، سواء من الشريحة الدنيا أو العليا، حيث تصل هذه النسب إلى 25 في المائة و30 في المائة على التوالي[232]. ويمكن أن يعزى هذا الفارق إلى تضافر عوامل بنيوية وظرفية، منها المحدودية النسبية لحجم السوق المحلي، والتحفيزات الضريبية غير الكافية، وضعف مناخ الأعمال، وممارسات الفساد، وغيرها من العوامل التي من شأنها التأثير سلبا على مردودية المشاريع، وبالتالي الحد من توجه المستثمرين الأجانب نحو إعادة استثمار أرباحهم بالمغرب.

الرسم البياني رقم 11 : تطوّر نسبة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج الداخلي الإجمالي وحصة الأرباح المعاد استثمارها من إجمالي صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقبلها المغرب

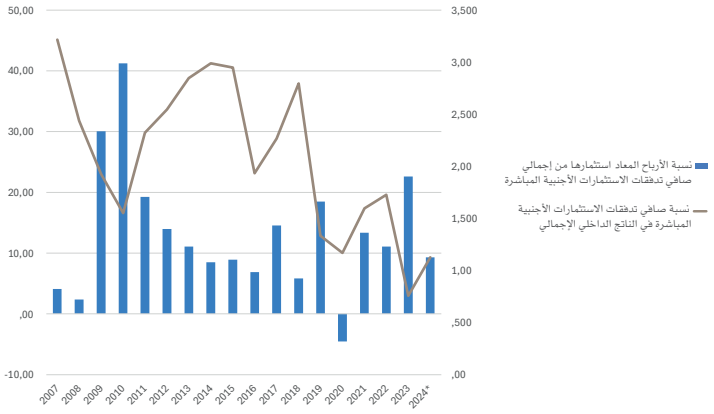

المصدر : رسم بياني منجز استنادا إلى معطيات مكتب الصرف وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI)

232 – استنادا إلى معطيات مكتب الصرف وصندوق النقد الدولي.

- **تأثير محدود على إنتاجية القطاع الصناعي في مجمله** : فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة التحويلية، تُظهر المعطيات المتوفرة أن المغرب لم يصل بعد إلى مستوى الاستفادة المثلى من تموقعه في الفروع ذات المحتوى التكنولوجي العالي كصناعة السيارات والطيران والإلكترونيات، من أجل الدفع بنمو وإنتاجية قطاعه الصناعي. وحسب تقرير أنجزه المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بتعاون مع البنك الدولي[233]، يُسَجَّلُ أن إنتاجية القطاع الصناعي قد تراجعت بين سنتي 2016 و2019، أي حتى قبل الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وتعزى هذه الوضعية، بشكل خاص، إلى تراجع نجاعة إعادة تخصيص الموارد، فضلاً عن ضعف وتيرة تحديث المقاولات الصناعية. ويقتضي هذا الوضع من السلطات العمومية بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إنتاجية النسيج الصناعي الوطني، لا سيما عبر تعزيز التموقع في مكونات ذات قيمة مضافة أعلى ضمن سلاسل القيمة العالمية والمهن العالمية المستهدفة.

- **تأثيرات متباينة على التشغيل** : فمن جهة أولى، تتسم الأرقام المرتبطة بعدد مناصب الشغل «المحتملة» المعلن عن إحداثها في أعقاب مختلف اجتماعات اللجنة الوطنية للاستثمارات، بكونها أرقاماً واعدة. كما أن تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تفيد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نوع المشاريع الجديدة (Greenfield) تخلق ما يناهز 4 مناصب شغل لكل مليون دولار مستثْمَر في المغرب، وهو معدل يفوق المتوسط المسجل في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن جهة أخرى، تبقى المساهمة الفعلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إحداث فرص الشغل داخل القطاع الصناعي محدودة على العموم، إذ لم يتجاوز متوسط عدد مناصب الشغل الصافية المُحدثة في هذا القطاع 15.500 منصب شغل سنوياً ما بين سنتي 2021 و2024[234].

- **فرص محدودة للتأثيرات الامتدادية الأفقية** : فيما يخص الانعكاسات الإيجابية التي تنتقل من المقاولات الأجنبية إلى المقاولات الوطنية العاملة داخل نفس الفرع الاقتصادي، فإنها تبقى محدودة جدا على مستوى المهن العالمية الأكثر تعقيداً، مثل صناعة السيارات والطيران. ويعزى هذا الوضع إلى الحضور الضعيف للرأسمال الوطني داخل هذه الفروع التي تتطلب مستوى تقنيا عالياً وإتقاناً للتكنولوجيات المتقدمة، وهو ما يقلّص من إمكانية نقل المهارات بين الفاعلين في القطاع. وتُفيد معطيات وزارة الصناعة والتجارة[235] أن حوالي 94 في المائة من رأسمال المقاولات بقطاع صناعة السيارات هو من أصل أجنبي، وتصل هذه النسبة إلى 96 في المائة بالنسبة لقطاع صناعة الطيران. في المقابل، يظل حضور الرأسمال المغربي مهيمناً في الفروع الأكثر تقليدية مثل الصناعات الغذائية (92 في المائة)، أو في بعض القطاعات الاستراتيجية كصناعات مشتقات الفوسفاط.

- **تأثيرات امتدادية عمودية أقل تطورا**: فيما يخص التأثيرات الإيجابية بين المقاولات الأجنبية المستقرة بالمغرب والمزودين المحليين في قطاع الصناعة التحويلية، يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن مراجعة سياسات الاستثمار في المغرب 2024، إلى أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز مستوى الاندماج بين المقاولات الأجنبية المستقرة في المغرب والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية. وفي ما يخص قطاع صناعة السيارات، يُذكّر التقرير بأن أغلب المجهزين والمزودين من الدرجة الأولى والثانية هم من ذوي الرأسمال الأجنبي، في حين أن المقاولات الصناعية المغربية تتدخل أساسا كمزود من الدرجة الثالثة أو الرابعة[236]. وبالإضافة إلى ذلك، وحسب نفس المصدر، فإن الروابط بين المقاولات الأجنبية العاملة في المغرب في قطاع ترحيل الخدمات والفاعلين المحليين تظل في الغالب محدودة.

233 – OMTPME et Banque mondiale (2024) - « libérer le potentiel du secteur privé marocain ».

234 – المندوبية السامية للتخطيط. وضعية سوق الشغل لسنوات 2021 و2022 و2023 و2024.

235 – Baromètre de l'industrie, principaux résultats de l'édition 2023, p. 19.

236 – OCDE (2024) Investment Policy Reviews for Morocco (Abridged version), 2024, p. 25, s'appuyant sur Amachraa (2023), Driving the Dream, Policy Center for the New South.

- **استمرار التفاوت في الأداء بين المقاولات الأجنبية ونظيراتها الوطنية** : ذلك أن تحليل المعطيات التفصيلية المتأتية من مسح المقاولات المنجز من لدن البنك الدولي برسم سنتي 2019 و2023، يُظهر من جهة أن الفارق في الأداء بين المقاولات ذات المساهمة الأجنبية في رأس المال[237] وبين المقاولات ذات الرأسمال المغربي مائة بالمائة، قد تقلّص نوعا ما في بعض المجالات، لا سيما في مجال الابتكار في المنتجات، والتكوين المستمر لفائدة الأجراء. لكن، من جهة أخرى، برز اتساع ملموس في الفارق بين الطرفين على حساب المقاولات الوطنية في جوانب أخرى، مثل الحصول على شهادات الجودة المعترف بها دولياً، أو الجهود المبذولة لولوج أسواق التصدير. وتُظهر هذه النتائج الأولية، التي تستدعي إجراء تحليلات أعمق، ضرورة تعزيز قدرات النسيج المقاولاتي الوطني على مستوى إدماج التقنيات وطرق التدبير، حتى يتمكن من الاستفادة بشكل أفضل من فرص التأثيرات الامتدادية الإيجابية التي تتيحها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الرسم البياني رقم 12 : تطور الفوارق في الأداء (بالنقاط المئوية) بين المقاولات ذات المساهمة الأجنبية المستقرة في المغرب والمقاولات ذات الرأسمال المغربي، بين سنتي 2019 و2023*

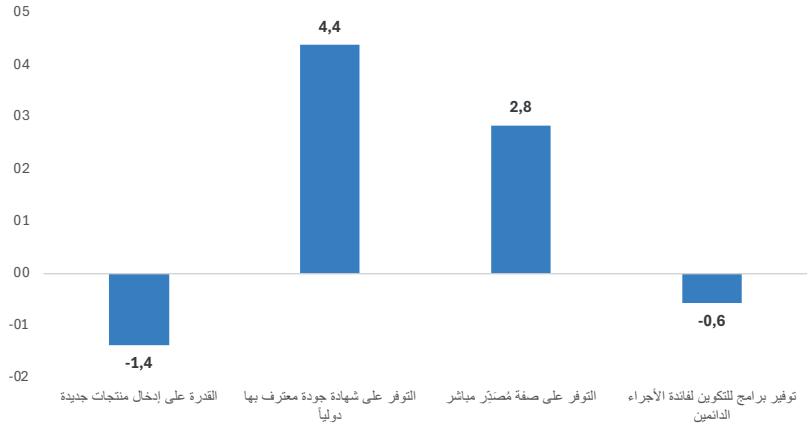

المصدر : استنادا إلى قاعدة المعطيات التفصيلية لمسح المقاولات المنجز من لدن البنك الدولي برسم 2019 و2023

(*) تشير القيمة الإيجابية إلى اتساع الفارق المتوسط بين المقاولات الأجنبية ونظيراتها المغربية حسب المعايير المشار إليها، كما يتقلص الفارق بالنسبة للقيم السلبية.

استكشاف بعض مداخل التطوير

انطلاقا من هذا التشخيص، يتضح أنه يتعين على بلادنا رفع تحديين رئيسيين من أجل الاستفادة المثلى من مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنميته الاقتصادية، ألا وهما : تعزيز جاذبيتها لجلب المستثمرين الأجانب؛ والاستثمار في تمكين النسيج المقاولاتي الوطني من أجل الرفع من قدرته على إدماج التقنيات وطرق التدبير، بما يسمح له بتحقيق أقصى استفادة ممكنة من التأثيرات الامتدادية المحتملة التي تتيحها الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولتحقيق هذا الهدف، يقترح المجلس عددا من مداخل التطوير:

- **تشجيع إعادة استثمار الأرباح**، وذلك عبر اتخاذ تدابير تركز على مردودية المشاريع : من قبيل التحفيزات الجبائية (تقليص معدلات الضريبة المطبقة على الأرباح المعاد استثمارها، التخفيض الضريبي أو الخصم الضريبي الجزئي[238])، على غرار ما هو معمول به في بلدان أخرى.

237 – انسجاما مع النماذج التجريبية المنجزة في الموضوع، تم تحديد عتبة المشاركة في رأس المال التي تُعتبر كافية لتصنيف وحدة اقتصادية كمقاولة ذات مشاركة أجنبية عند 10 في المائة. وتُظهر المحاكاة باستخدام عتبة أعلى تبلغ 33 في المائة نتائج متقاربة جداً.

238 – إسقاط الضريبة هو تخفيض كلي أو جزئي لمبلغ الضريبة المستحقة على الملزَم. أما الخصم، فهو امتياز ضريبي يُمنح في شكل مبلغ يُخصم من الأساس المفروضة عليه الضريبة.

- **مواكبة هذه التحفيزات بمواصلة مسلسل تحسين مناخ الأعمال**، وذلك من أجل تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، سواء لتشجيعهم على إطلاق مشاريع جديدة أو إعادة استثمار الأرباح بالنسبة للمشاريع القائمة. ويقتضي ذلك تركيز الجهود على ضمان فعلية المقتضيات القانونية، لا سيما من خلال تعزيز المراقبة وتشديد العقوبات في المؤشرات التي لا يحتل فيها المغرب مراتب جيدة، خاصة محاربة الفساد، وتقليص آجال الأداء، إلى جانب تحسين آليات تسوية المنازعات وتدبير حالات صعوبات المقاولة.

- **تشجيع إحداث ديناميات ترابط بين المقاولات الأجنبية المستقرة بالمغرب والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية، مع تقوية قدراتها في مجال التدبير وتَملُّك التكنولوجيا، لاسيما من خلال :**

  - تعميم العمل، على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار، بقواعد معطيات رقمية مخصصة لتيسير إقامة الشراكات والمعاملات بين المقاولات عبر آليات مثل التشبيك وملاءمة العرض والطلب (زبون - منتوج - مُوَرِّد)، وذلك من أجل تيسير رصد فرص التكامل بين المقاولات الأجنبية المستقرة في المغرب والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية.

  - وضع إطار تحفيزي يمنح امتيازات لفائدة المقاولات الأجنبية الكبرى المستقرة في المغرب التي تتعاون بشكل فاعل مع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية.

  - تنفيذ برامج لتأهيل الموردين المحليين بهدف تعزيز قدرات المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية في مجالات التسيير ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات، وبناء العلامة التجارية، والتدبير المالي والضريبي، وتدبير الابتكار والكفاءات، والحصول على شهادات الجودة والاعتمادات. ويكمن الهدف من هذه البرامج في تمكين تلك المقاولات من الاندماج في سلاسل القيمة الخاصة بالمقاولات الأجنبية الكبرى المستقرة في المغرب، وتسهيل توجهها نحو الأسواق العالمية سواء عبر التصدير المباشر أو غير المباشر. ويمكن الاسترشاد في هذا المضمار بتجارب دولية في مجال تطوير الموردين.

  - دعم المقاولات الوطنية في مجال البحث والتطوير والابتكار وذلك بما يعزز تنافسيتها أمام المقاولات الأجنبية العاملة في نفس القطاعات أو من أجل تمكينها من الاستجابة لمتطلبات المقاولات الأجنبية العاملة في المراحل البعدية لسلسلة القيمة. ولتحقيق هذا الهدف، يقترح المجلس:

    - إرساء تعاون ثلاثي بين الجامعة والقطاع الصناعي والسلطات العمومية المعنية، وذلك عبر تشجيع الشراكات بين الوسط الأكاديمي والصناعي، من خلال تمويلات مخصصة للبحث والتطوير، وتقديم تحفيزات للمشاريع المشتركة، كما ينبغي إحداث أقطاب ابتكار محلية وقطاعية تجمع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والمقاولات الوطنية الكبرى والمقاولات الأجنبية الكبرى، ومؤسسات البحث. ويتطلب هذا الأمر تزويد مراكز البحث الجامعية بإطار تنظيمي وإجرائي ملائم، يتسم بالمرونة والاستقلالية المالية والتدبيرية.

    - تعزيز الجهود المبذولة في مجال تمويل ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المبتكرة والمقاولات الناشئة، لاسيما عبر تسريع إحداث صندوق المقاولات الناشئة في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار، وتقوية عرض المنتجات المالية الموجودة، على غرار المنتوجات الموجهة لتمويل الابتكار من قبل مؤسسة «تمويلكم»، بالإضافة إلى توفير خدمات دعم ومواكبة فعالة تساهم في توسيع نطاق نشاط المقاولات الناشئة وانفتاحها على الأسواق الدولية، مع وضع نظام ضريبي أكثر ملاءمة للابتكار.

- **توجيه أكبر لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو خلق مناصب الشغل المؤهل، مع تحسين جودة عرض العمل وضمان ملاءمته**، وينبغي أن يتم إعمال هذه المقاربة في انسجام مع السياسات القطاعية الوطنية والميثاق الجديد للاستثمار، ومع تطور حاجيات المستثمرين الأجانب، وذلك من خلال:

  - ملاءمة التكوين المهني ومسارات الارتقاء بالكفاءات مع احتياجات المستثمرين، لا سيما عبر النهوض بالتكوين بالتناوب، وتوسيع نموذج معاهد التكوين ذات التدبير المفوض (تجربة قطاعي صناعة السيارات والطيران)، من خلال إشراك القطاع الخاص في تصميم وتدبير برامج التكوين في التخصصات ذات التكنولوجيات العالية، والتي تشهد إقبالا كبيراً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
  - النهوض بعرض التكوينات قصيرة المدة وتلك القائمة على نظام الوحدات، بصيغ مرنة (عن بُعد، أو نمط مختلط بين الحضوري وعن بعد)، وذلك لتسهيل التكيف السريع للعاملين أو إعادة توجيه مسارهم المهني، في ضوء حاجيات القطاعات الأكثر دينامية.

- **السهر على توفير الشروط الأساسية للحكامة الجيدة، من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من تأثيرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويشمل ذلك بشكل أساسي:**

  - وضع إطار مستقل لتتبع وتقييم الأثر يتسم بالشفافية والقدرة على قياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياسات والتدابير المرتبطة بها على الصعيدين الماكرواقتصادي (النمو، التشغيل، الإنتاجية، تقليص التفاوتات المجالية) والميكرواقتصادي (الأداء متعدد الأبعاد للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الوطنية).
  - تعزيز الانسجام بين السياسات الماكرواقتصادية (المالية، النقدية، وسياسة الصرف، وغيرها)، وذلك بهدف تحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي وتحقيق الاستفادة المثلى من تأثيراته على النمو والتشغيل على المدى القصير.

2.2. المحور الاجتماعي

1.2.2. الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب

حقق المغرب تطورا ملحوظاً في العديد من مجالات التنمية، تجلى في انطلاق مشاريع مهيكلة وإصلاحات طموحة ترمي إلى تحديث البنيات التحتية، وتنويع النسيج الاقتصادي، وتعزيز المنظومة التربوية، وتعميم الحماية الاجتماعية. وتعكس هذه الدينامية المسعى المتواصل لبلادنا في مواكبة متطلبات التقدم، وتحسين جودة حياة الساكنة.

هذا، ورغم ما تحقق من منجزات مهمة على مستوى تأهيل الإمكان البشري ومحاربة الفقر والهشاشة، يُلاحَظ أن الفعل العمومي الموجه إلى الشباب لم يُؤتِ بعد النتائج المرجوة منه في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة باعتبار الشباب ثروة وطنية ورافعة استراتيجيةً للتنمية بمختلف مستوياتها. فحسب الإحصائيات الرسمية، يُمثّل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة حوالي 16.1 في المائة من مجموع الساكنة[239]، إلا أن استثمار هذا الرصيد البشري يبقى دون القدر الأمثل، كما تظلّ فرص الارتقاء الاجتماعي المتاحة أمام الشباب محدودة للغاية، مما يولّد شعوراً بالإحباط لديهم وصعوبات في الاندماج داخل المجتمع.

انتقال ديمغرافي جارٍ، وإمكان شبابي لم يستثمر بعْدُ

يشهد المغرب حاليا مرحلة استكمال انتقاله الديمغرافي، حيث عرف معدل النمو الطبيعي للسكان تباطؤاً حاداً، إذ انتقل من ذروته البالغة 2.61 في المائة سنوياً خلال الفترة ما بين 1971 و1982، إلى حوالي

239 - المندوبية السامية للتخطيط، المغرب في أرقام 2024.

0.85 في المائة سنوياً ما بين 2014 و2024. ومن المتوقع أن تُغلَقَ النافذة الديمغرافية بالمغرب في أفق 2040[240]، مما سيؤدي إلى حرمان المغرب من الاستفادة المثلى من الإمكانات التي يمثلها الشباب. وفي ظل معدل نمو اقتصادي منخفض وفي تناقص مستمر من حيث محتوى التشغيل، يصل معدل بطالة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة إلى 36.7 في المائة سنة 2024[241]. كما بلغت نسبة الشباب NEET الذين لا يشتغلون، ليسوا في المدرسة ولا يتابعون أي تكوين 25.6 في المائة بالنسبة لهذه الفئة العمرية، و37 في المائة بالنسبة للنساء[242]. وهذا علاوة على استمرار الهدر المدرسي، وانتشار الشغل غير المنظم الذي يحرم العديد من الشباب من مصدر دخل قار، والاستفادة من منظومة حماية اجتماعية ملائمة.

وينعكس هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي على ارتفاع الرغبة في الهجرة لدى هذه الفئة العمرية، حيث صرح أكثر من نصف الشباب (55 في المائة) الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة بأنه سبق لهم أن فكروا في الهجرة، وذلك لاعتبارات اقتصادية (45 في المائة)، وأسباب مرتبطة بالدراسة (18 في المائة)، وبالرشوة (15 في المائة)[243].

عوائق بنيوية تواجه تحرير طاقات الشباب

إن صعوبات إدماج الشباب في سوق الشغل لا ترتبط بعوامل ظرفية عابرة، بل تندرج ضمن جملة من الإكراهات البنيوية المتواصلة. وتتجلى هذه الإكراهات في تعثر مسار الانتقال بين التكوين والتشغيل، وضعف التنسيق بين عدد من الآليات والسياسات العمومية المعتمدة في مجالات التعليم والتشغيل والإدماج السوسيو-اقتصادي.

خصائص البطالة لدى الشباب

يعاني 70.4 في المائة من الشباب العاطلين عن العمل من بطالة طويلة الأمد (أكثر من سنة)، و73.4 في المائة لم يسبق لهم أن اشتغلوا[244]. وتسلط هذه الوضعية الضوء على عدم كفاية الجسور المؤدية نحو التشغيل، لا سيما في ما يتعلق بالتدريب، والتوجيه، وآليات الوساطة المهنية للقرب.

ومن جهة أخرى، لم يعد الحصول على الشهادة الجامعية يضمن بكيفية تلقائية الولوج إلى سوق الشغل، حيث بلغ معدل بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة والحاصلين على شهادات عليا 61.2 في المائة[245]. وهو ما يُبرز تفاوتا بين المؤهلات الأكاديمية والكفاءات المطلوبة في سوق الشغل. كما أن اللجوء المحدود إلى آليات الوساطة الذي كشفت عنه العديد من الدراسات[246]، يمكن اعتباره مؤشرا على ضعف ثقة هؤلاء الشباب في أدوار مؤسسات الوساطة، أو على صعوبة في استيعاب الآليات المؤسساتية الموجودة لدعم الإدماج المهني.

وتزداد هذه الصعوبة بسبب استمرار تعدد المؤسسات وتشتت البرامج المخصصة لتشغيل الشباب (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أنابيك، فرصة، أوراش، أنا مقاول، وغيرها)، التي تعمل بكيفية منعزلة ودون أن يكون هناك إطار استراتيجي موحد أو تنسيق في التتبع.

وبالتالي، تبقى هذه البرامج غير معروفة بالقدر الكافي بالنسبة للشباب أنفسهم، ولا تلجأ إليها سوى أقلية من الشباب العاطلين الذين يعلمون بوجود واحد منها على الأقل[247].

240 - HCP – Centre d'Études et de Recherches Démographiques (CERED), Projections de la population et des ménages 2014-2050, mai 2017.

241 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل 2024.

242 - HCP, Les indicateurs sociaux du Maroc – Édition 2025. Les données les plus récentes disponibles concernent l'année 2023.

243 - Arab Barometer, Morocco Country Report, Edition 2024.

244 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 12 غشت 2022،

245 – المصدر نفسه.

246 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة حول أبرز نتائج البحث حول تصورات العاطلين عن العمل لظاهرة البطالة بجهة الشرق، دجنبر 2024،

247 – المصدر نفسه.

في هذا السياق، تظل فرص الولوج إلى الشغل المنظم محدودة، لا سيما بالنسبة للشباب الذين لم يستكملوا مسارهم الدراسي أو الذين لا يتوفرون على المهارات المطلوبة في سوق الشغل.

وأمام غياب بدائل حقيقية، يلجأ العديد من الشباب إلى إنشاء مشاريع مقاولاتية خاصة بهم غالباً ما تكون بكيفية اضطرارية وليست مبنية على وجود فرص اقتصادية. وحتى عندما ينشئون مقاولاتهم، فإنهم يواجهون عدة عوائق: صعوبة الولوج إلى التمويل، إكراهات عقارية، بطء الإجراءات الإدارية، والحاجة إلى مواكبة تقنية وتكوين ملائمين. ورغم إطلاق مبادرات عمومية مثل برنامج «انطلاقة»، الذي يستهدف بالأساس فئة الشباب، فإن أثره ظل محدوداً مقارنة مع حجم الحاجيات المطلوبة.

هذا، ورغم تمويل آلاف المشاريع، فإن الغالبية العظمى من الشباب، وخاصة الأقل تأهيلا، يعتبرون أنهم غير معنيين فعلياً بهذه البرامج، أو غير مستعدين بالشكل الكافي لخوض تجربة المقاولة. أما الآليات المخصّصة لتجاوز هذه الوضعية، من قبيل برنامج «فرصة»، فتبقى غير كافية، سواء من حيث نطاقها أو جودة الدعم المقدم، وذلك بالنظر إلى الإكراهات البنيوية المستمرة على مستوى مناخ الأعمال.

ومن جهة أخرى، وبالإضافة إلى هذه الإكراهات البنيوية، يواجه شباب الوسط القروي عوائق أخرى تتعلق أساسا بالبُعد الجغرافي عن الأقطاب الاقتصادية، والتكاليف غير المباشرة المرتبطة بالولوج إلى النقل والإقامة والمعلومة، وضعف خدمات المواكبة التي تحد من الاستفادة من الفرص. أما النساء الشابات، فإنهن يعانين فضلا عن ذلك من صعوبات في التنقل والنقل الآمنين، والاستقلالية في المبادرة الاقتصادية، لا سيما في ظل استمرار ممارسات تقييدية وتمييزية ضد المرأة داخل المجتمع القروي.

ويُساهم تمركز الفرص الاقتصادية في ثلاث جهات تخلق حوالي 58 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي[248]، في تعميق الفوارق الترابية، وتغذية حركيات الهجرة الداخلية والخارجية لدى الشباب.

انعكاسات متعددة على التماسك الاجتماعي والرابط المواطناتي

إن هذه الوضعية، التي تتسم بعدم ملاءمة الديناميات السوسيو اقتصادية مع حاجيات الشباب، تؤدي إلى تداعيات سلبية على عدة مستويات. ففي ما يخص سوق الشغل، يبلغ معدل بطالة الشباب من 15 إلى 24 سنة، نسبة 36.7 في المائة، ويتجاوز 48 في المائة في الوسط الحضري، وهو ما يُعزز اتساع نطاق العمل غير المنظم وهشاشة المسارات المهنية وضعف تشغيل الشباب[249]. ويشتغل أكثر من 4 شباب نشيطين من بين 10 أي 41.9 في المائة في مناصب شغل غير مؤدى عنه، وهي النسبة التي ترتفع في الوسط القروي (58.8 في المائة) أكثر منه في الوسط الحضري (16.9 في المائة)، وفي صفوف النساء (49.9 في المائة) مقارنة مع الرجال (39.7 في المائة)[250].

ويؤدي هذا العجز في الإدماج إلى شعور بالاحتقان الاجتماعي لدى الشباب حيث تتراجع نسبة مشاركتهم في الحياة العامة والسياسية، كما يغذي عزوفهم عن الحياة الحزبية معتبرين أنفسهم أحيانا مجرد أدوات يتم استغلالها بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية[251]. وترى شريحة غير قليلة من الشباب أنهم غير ممثلين في المؤسسات أو لا يتم الإنصات إليهم من قبلها، مما يعزز أزمة الثقة، ويُرجِّح خيار الانسحاب تدريجيا من الفضاءات العمومية.

248 - المندوبية السامية للتخطيط، الحسابات الجهوية 2022.

249 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال سنة 2024.

250 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 12 غشت 2022.

251 - ONDH – UNICEF, Rapport Jeunes NEET, 2020.

من جهة أخرى، أبرزت عدة دراسات وجود ارتباط بين البطالة واضطرابات الصحة النفسية، لا سيما اضطرابات القلق والاكتئاب ومخاطر الانتحار[252]. كما يعاني شباب NEET من اضطرابات القلق أو الاكتئاب، مما يجعلهم عرضة للهشاشة أمام تصاعد الخطابات العدمية، ويزيد من تطلعهم إلى محاولة الهجرة إلى الخارج.

إعادة التفكير في الفعل العمومي للاستجابة لتطلعات الشباب

في ضوء هذا التشخيص، أصبح من الأهمية بمكان تحويل الانشغالات المعبر عنها إلى تدابير ملموسة عن طريق وضع الشباب في صلب السياسات العمومية، والقطع مع التصور الذي يعتبرهم مجرد مستهلكين أو مستفيدين من هذه السياسات، وبالتالي الاعتراف بدورهم كفاعلين في مسار تحول بلادنا كما أوصى بذلك النموذج التنموي الجديد.

في هذا الإطار، يعد اعتماد خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل من بين أهم مداخل التحول، باعتبارها تجدد التأكيد على الأولوية التي يحظى بها الإدماج المهني، لا سيما بالنسبة للشباب، وهو ما يستدعي الحرص على تمفصل هذه السياسة التشغيلية مع رؤية أوسع وذات بعد مندمج ومتعددة الأبعاد التربوية والاقتصادية والاجتماعية والمواطناتية والترابية لفائدة الشباب.

مؤطر رقم 4: خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل، لبنة أساسية

تم اعتماد خارطة الطريق لتنفيذ السياسة الحكومية في مجال التشغيل بموجب منشور لرئيس الحكومة بتاريخ 26 فبراير 2025. وتروم هذه الاستراتيجية الوطنية، التي تأتي في سياق يتّسم بارتفاع معدلات البطالة والاتجاه نحو الانغلاق التدريجي للنافذة الديمغرافية، تحقيق أهداف طموحة تتمثل في إحداث 1.45 مليون منصب شغل إضافي في أفق سنة 2030، وتقليص معدل البطالة إلى 9 في المائة، في حالة عودة التساقطات إلى مستوياتها العادية.

وترتكز المحاور الرئيسية على مراجعة التكوين المهني، وتذليل العوائق أمام ولوج المرأة للشغل، والحد من الهدر المدرسي، وإنعاش استثمارات المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة.

وتشكل هذه المبادرة فرصة هامة بالنسبة لبلادنا، تؤكد على الوعي بضرورة العمل من أجل تشغيل الشباب. وللمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على الجزء 7.1.1 الخاص بسوق الشغل ضمن هذا التقرير.

ويمكن أن تُشكّل هذه الخارطة إحدى دعامات إرساء استراتيجية وطنية طموحة ومتكاملة وموحدة في خدمة الشباب، وكفيلة بتعبئة مختلف المتدخلين المعنيين وفق مقاربة مندمجة وترابية، وذلك من خلال اعتماد قيادة أفقية وتشاركية تضمن الالتقائية بين القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وممثلي الفعاليات الشبابية، وتضع مؤشرات عملية لقياس أثر مختلف البرامج والتدابير المعتمدة على تأهيل قدرات الشباب وتثمينها.

252 - Franke, A.G.; Schmidt, P.; Neumann, S. Association Between Unemployment and Mental Disorders: A Narrative Update of the Literature. International Journal of Environmental Research and Public Health, 2024, 21, 1698. https://doi.org/10.3390/ijerph21121698

- Yang, Y.; Niu, L.; Amin, S.; Yasin, I. Unemployment and mental health: a global study of unemployment's influence on diverse mental disorders. Frontiers in Public Health, 2024, 12:1440403. https://doi.org/10.3389/fpubh.2024.1440403.

– المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الصحة العقلية وأسباب الانتحار بالمغرب 2022.

ولمواكبة هذه الدينامية، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

1- تعزيز تمكين الشباب من خلال التربية والتكوين

تطوير قدرات الشباب أخذا في الاعتبار التفاوتات الاجتماعية أو الترابية، وذلك من خلال تمكينهم من المهارات المعرفية والمهنية الضرورية، وضمان تكافؤ الفرص في قابلية التشغيل.

على المدى القصير:

- تحسين التغطية المجالية وجودة الخدمات والقدرة الاستيعابية لبرامج التكوين /إعادة الإدماج الموجهة إلى الشباب العاطلين أو في حالة الشغل الناقص؛
- إعطاء الأولوية للتكوين في المهن التقنية التي يطلبها سوق الشغل، وكذا ريادة الأعمال، من خلال تطوير مسارات تكوينية متخصصة، قصيرة الأمد ومكثفة، بشراكة مع المشغلين في القطاعات الدينامية؛
- اعتماد التدبير المفوَّض في معاهد ومؤسسات التكوين المهني لضمان الملاءمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل؛
- ضمان التنزيل الفعلي والإجرائي لمدن المهن والكفاءات في جميع الجهات، مع الحرص على جودة المسارات التكوينية وملاءمتها مع الخصوصيات المحلية؛
- تعبئة الجمعيات المؤهلة لتقديم تكوينات تأهيلية في الوسط القروي، تستجيب للخصوصيات المجالية وتخضع لدفاتر التحملات ذات الصلة؛
- إلغاء رسوم التكوين المهني لفائدة شباب المناطق الأكثر خصاصا، وتعميم المنح الدراسية لتشمل مستويات أخرى غير مستوى التقني والتقني المتخصص، مع تسهيل الولوج إلى الداخليات لفائدة الشباب المنحدرين من الوسط القروي والمناطق النائية؛
- الرفع من قابلية تشغيل الشباب غير المؤهلين في القطاعات التقليدية المنظمة، من خلال تثمين كفاياتهم العرضانية المكتسبة في القطاع غير المنظم، وتحسين ظروف العمل لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية؛
- إرساء عقود العمل ذات المنفعة العامة والاجتماعية لفائدة الشباب حاملي الشهادات، تمكنهم من اكتساب أول تجربة مهنية في مهام ذات طابع عام أو اجتماعي، بشراكة مع الجماعات الترابية والجمعيات، مع ضمان أجر شهري والاستفادة من التغطية الصحية، والاعتراف الرسمي بالتجربة المكتسبة.

على المديين المتوسط والبعيد:

- تعزيز توجيه تلاميذ التعليم الثانوي نحو الشعب العلمية والتقنية والمهنية، بما يسمح بتطوير كفاءات عملية تستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني؛
- اعتماد مقاربة بيداغوجية في التعليم العالي تعطي الأولوية للجانب العملي والتطبيقي، قصد تحقيق تكوين أكثر انسجاماً مع متطلبات سوق الشغل؛
- إدراج روح المقاولة ضمن البرامج الجامعية والتكوينية، بهدف تشجيع الشباب على ريادة الأعمال المبنية على الفرصة الاقتصادية، والقادرة على الصمود وخلق مناصب شغل مستدامة؛
- حفز الشباب على المشاركة المواطنة منذ سن مبكرة، عبر التربية على المواطنة والحياة العامة، وتنظيم أنشطة تطبيقية وتمارين محاكاة لآليات اتخاذ القرار (حوارات، انتخابات نموذجية، ورشات لصياغة القوانين، برلمانات ومجالس الشباب)؛
- تشجيع التطوع ومشاركة الشباب في مبادرات جماعية ذات منفعة عامة، مما سيمكنهم من تلمس أثر المبادرات التي يقومون بها على أرض الواقع، وتطوير التفاعل مع المؤسسات والجماعات الترابية.

2- تعزيز الإدماج السوسيو-اقتصادي للشباب من خلال صدمة مقاولاتية موجهة

تحفيز ريادة الأعمال لدى الشباب من خلال اعتماد استراتيجية وطنية طموحة، تستند في تنزيلها إلى نظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الذي ينص عليه ميثاق الاستثمار، وذلك من أجل إنشاء مقاولات مستدامة وقادرة على الاستمرارية، وتعزيز جاذبية القطاع المنظم بالنسبة للشباب.

ويوصي المجلس، في هذا الصدد، بما يلي:

- توسيع التغطية الجغرافية وتسهيل الولوج إلى البرامج الموجهة إلى حاملي المشاريع الشباب، عبر تعميمها على كافة الجهات وإحداث شبابيك موحدة ومنصات رقمية ملائمة، مع الاستفادة من تجارب المراكز الجهوية للاستثمار؛
- تعزيز خدمات المواكبة غير المالية، ولا سيما بعد مرحلة إحداث المقاولات من قبل الشباب، من خلال تنظيم الفاعلين في مجال المواكبة، وإرساء نظام للتصديق والاعتماد قائم على جودة الخدمات وأثرها الفعلي؛
- إحداث حاضنات ومُسرّعات تحويل الأفكار الابتكارية إلى مشاريع مقاولاتية حسب كل قطاع على حدة، وموزعة بشكل متوازن على المستوى الترابي، من أجل مواكبة المقاولات الناشئة في مختلف مراحل تطورها؛
- تعبئة شبكات المقاولين من ذوي التجربة من أجل تقديم خدمات التوجيه والتأطير والتكوين لفائدة حاملي المشاريع الشباب؛
- تعزيز ولوج الشباب إلى التمويل مع تنويع مصادره (الدعم العمومي، القروض الصغرى الملائمة، والتمويل التشاركي الجماعي، وآليات الضمان المعززة من طرف «تمويلكم»)؛
- تيسير ولوج الشباب المقاولين إلى مقرات عمل ملائمة وبأسعار مناسبة، من خلال إحداث مراكز أعمال مخصصة للمقاولات الناشئة داخل المناطق الصناعية ومجمعات «تيكنوبارك»، مع إعادة تكييف آليات الدعم العقاري، كآلية الشيك العقاري التي تمنحها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إطار برنامج «أنا مقاول»، لتتلاءم مع حاجيات الوحدات الصغرى؛
- تعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء الشابَّات، خصوصاً في الوسط القروي، عبر تقديم تحفيزات موجهة لدعم التشغيل الذاتي وإدماجهن في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع توفير مواكبة تقنية ودعم مالي خاص بهذه الفئة.

3- تأمين مسار الشباب نحو الشغل المأجور وريادة الأعمال في إطار بيئة مؤسساتية فعالة ومنصفة

تحسين الإطار المؤسساتي من أجل رفع الحواجز التي تعيق ولوج الشباب إلى الفرص الاقتصادية، من خلال ضمان حقوق واضحة، ومواكبة سلسة، وتكافؤ حقيقي في الولوج إلى الفرص.

ويوصي المجلس، في هذا الصدد، بما يلي:

- تعزيز اللاتمركز الإداري والرفع من نجاعة واستجابة المرافق العمومية، من أجل تبسيط المساطر وتسريعها لفائدة الشباب حاملي الأفكار والمشاريع؛
- تسريع وتيرة الرقمنة لتيسير العمليات بين مختلف المرافق العمومية، بما يتيح نزع الطابع المادي عن المساطر وتتبع الملفات بشكل أفضل، خاصة لفائدة الشباب المقاول؛
- إرساء آلية فعالة للانتصاف والطعن إداريا، تُمكن الشباب حاملي المشاريع من حماية أنفسهم ضد الممارسات التعسفية، مع ضمان سرعة البت وحيادية القرارات؛

- تيسير ولوج المقاولين الشباب إلى الطلبيات العمومية، عبر دراسة إمكانية تخويل «كوطا» خاصة لفائدة المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمقاول الذاتي ضمن نسبة 30 في المائة المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، وإحداث منصة للمناولة، وتشجيع الابتكار من خلال آليات مثل «الأعمال المبتكرة» و«العروض التلقائية»؛
- تعزيز الشفافية والمنافسة المشروعة، من خلال الحد من الريع وضمان انفتاح القطاعات أمام المستثمرين الشباب، إلى جانب تقوية آليات الوقاية والزجر ضد الممارسات المنافية للمنافسة؛
- اعتماد إطار تنظيمي وتحفيزات ملائمة لتيسير الإدماج الاقتصادي للشابات، لاسيما بالنسبة للأمهات، عبر تطوير حضانات الأطفال في الإدارات والمؤسسات العمومية والمقاولات، وتشجيع أشكال العمل المرن (العمل لبعض الوقت، العمل عن بعد)، وتخويل دعم خاص لتشجيع المقاولات على تشغيل الشابات ربات البيوت؛
- مواصلة جهود محاربة الفساد عبر تنسيق التدخلات الوقائية والزجرية، من أجل استعادة ثقة الشباب في المؤسسات الاقتصادية.

4- إرساء حكامة مسؤولة وفعالة من أجل الإدماج السوسيو-اقتصادي للشباب

تعزيز حكامة السياسات العمومية الموجهة للشباب، من خلال ضمان تجانسها وفعاليتها وشفافيتها.

ويوصي المجلس، في هذا الصدد، بما يلي:

- إحداث هيئة وطنية لتتبع وتنسيق وتقييم البرامج المتعلقة بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب، تضم ممثلين عن القطاعات العمومية والخاصة المعنية، مع تنزيلها على الصعيد الجهوي لضمان القرب وفعالية نقل المعلومات؛
- الحرص على أن يتم تنفيذ التدابير المعتمدة بما يتناسب مع حجم البطالة وعدم النشاط في صفوف الشباب؛
- إعطاء الأولوية لتحسين جودة وأثر البرامج الحالية التي أثبتت نجاعتها، عوض التوسع في إحداث آليات جديدة متفرقة؛
- ضمان تنزيل التدابير وفق مقاربة ترابية، تتلاءم مع الخصوصيات الجهوية، مع إشراك أكبر للجماعات الترابية، والمراكز الجهوية للاستثمار، والغرف المهنية، والمجتمع المدني؛
- تشجيع المشاركة الفعلية للشباب في بلورة وتتبع السياسات العمومية التي تهمهم، وذلك لتعزيز الشفافية وضمان انخراطهم الفعلي؛
- مأسسة عمليات تقييم البرامج بكيفية دينامية وممنهجة، منذ مراحلها الأولى وطيلة مسار تنزيلها، بغية رصد أوجه الخلل ومعالجتها في حينها. وينبغي نشر نتائج هذا التقييم بغية ضمان الشفافية؛
- تحسين التواصل حول الإصلاحات المعتمدة، عبر اعتماد استراتيجية تواصلية متعددة القنوات واللغات، بهدف جعل التدابير مفهومة ومتاحة أمام الشباب المستفيدين.

2.2.2. النهوض بإدماج النساء في الحياة العامة: تَحَدٍّ استراتيجي من أجل التنمية

لقد حقق المغرب تقدماً ملحوظاً في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع، وذلك من خلال مجموعة من الإصلاحات والمبادرات الإرادية، من أبرزها:

- إصلاح مدونة الأسرة سنة 2004؛
- إقرار دستور 2011 للحق في المساواة بين الرجال والنساء، والتزام الدولة بالسعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة؛

- مصادقة المملكة على عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق النساء؛
- مراجعة مجموعة من النصوص التشريعية، من بينها القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية الذي عزز الحماية في قضايا العنف ضد النساء بما فيها التحرش الجنسي، ومدونة الشغل التي كرّست مبدأ عدم التمييز في مجال الشغل والأجر، وكذا قانون الجنسية الذي مكن المغربيات من حق منح جنسيتهن لأطفالهن؛
- ولوج النساء إلى بعض المهن التي كانت حكراً على الرجال في السابق (شرطيات، إطفائيات، مرشدات دينيات، قاضيات في القضاء الجنائي، ومهنة العدول)؛
- وضع آليات للتمييز الإيجابي لفائدة النساء في الانتخابات التشريعية والترابية من أجل تعزيز تمثيليتهن السياسية.

وتنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، تم إطلاق مشاورات موسعة حول تعديل مدونة الأسرة، أشرفت عليها هيئة متعددة الأطراف، فضلا عن الإنصات إلى آراء من مختلف مكونات المشهد المؤسساتي والمجتمع المدني والقوى الحية في بلادنا. وقد تم تقديم مخرجات هذه المشاورات بين يدي جلالة الملك، بعد إصدار الرأي الشرعي وإجراء التحكيمات الضرورية بشأن بعض القضايا الخلافية في متم شهر دجنبر 2024.

هذا، ويلاحظ أن هذا التقدم المحرز على مستوى إرادة الدولة دستوريا وتشريعيا وسياسيا من خلال الإصلاحات والمبادرات التي تم اتخاذها للنهوض بمقومات المساواة، والقضاء على مختلف أشكال التمييز المبني على الجنس، واعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية، لم تؤد بعد إلى إدماج فعلي وكامل للنساء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحياة العامة، بحيث لا تزال مظاهر التفاوت قائمة، كما أن إعمال المساواة في الحقوق يظل جزئياً، مما يحد من المشاركة الكاملة للنساء في المجتمع ودورة التنمية.

وتهدف نقطة اليقظة هذه إلى تحليل العوائق التي تحول دون تمكين النساء من المشاركة المكثفة والفاعلة في الشأن العام، مع إبراز الرافعات التي يتعين تعبئتها لجعل المساواة بين الجنسين محركا حقيقيا لتحول مندمج ومستدام.

إمكان نسائي مهم بتمثيلية ضعيفة في النسيج الاقتصادي والمؤسساتي

خلال سنة 2024، بلغ معدل النشاط الاقتصادي للنساء 19.1 في المائة فقط، مقابل 68.6 في المائة لدى الرجال[253]، وهو تطور لا يعكس تماما الارتفاع الملحوظ في المستوى التعليمي للنساء، لا سيما في صفوف الشباب، الذي ينبغي أن يفضي بكيفية تلقائية إلى سوق الشغل ثم إلى الحياة المهنية بعد ذلك، باعتبارهما من المداخل الأساسية للمرأة للمشاركة في الحياة العامة.

ويبلغ معدل البطالة لدى النساء 19.4 في المائة[254]، مع تمثيلية كبيرة للنساء الحاصلات على شهادات التعليم العالي، حيث إن 33.5 في المائة منهنّ بدون عمل، مقابل 20 في المائة فقط من الرجال[255].

أما في القطاع الخاص، فتمثّل النساء 32.6 في المائة من مناصب الشغل المصرح بها، غير أن 58.9 في المائة منهن يتقاضين أجرًا دون الحدّ الأدنى للأجر[256]. ويبلغ متوسط الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء نحو 23 في المائة، ويتجاوز 40 في المائة في بعض الفئات السوسيو مهنية[257].

253 – المندوبية السامية للتخطيط مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل 2024.

254 – المصدر نفسه.

255 - HCP, Les indicateurs sociaux du Maroc – Édition 2025. Les chiffres concernent l'année 2023.
Diplômes de formation supérieure : facultés, grandes écoles et instituts. cf.

256 - Observatoire Marocain de la TPME, Rapport Annuel 2024.

257 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة تحليلية حول الفوارق في الأجور بين الجنسين في المناطق الحضرية: دور التمييز بين الجنسين، مارس 2024.

أما في ما يخص العمل غير المؤدى عنه، فإن 26.4 في المائة من النساء النشيطات يعملن بدون أجر، غالبًا في إطار أسري أو غير منظم[258]. وتندرج هذه الوضعية في سياق يتميز بالتوزيع غير المتساوي للأشغال المنزلية، حيث تخصص النساء في المتوسط أزيد من 5 ساعات يوميًا، مقابل 43 دقيقة فقط للرجال[259]. ومع ذلك، فإن النشاط المهني للنساء لا يعفيهن من تحمل الأعباء المنزلية، حيث تكرس المرأة أزيد من 3 ساعات و17 دقيقة يوميًا، للمسؤوليات المنزلية، مما يشكل عبئًا مزدوجًا يَحُدّ من مشاركتهن الكاملة في الحياة المهنية والاجتماعية والسياسية[260].

وبغض النظر عن الجانب الاقتصادي، فإن ضعف تمثيلية النساء يتجلى أيضا داخل المؤسسات المنتخبة، وفي وظائف اتخاذ القرار، وعلى مستوى الأجهزة التداولية.

وهكذا، لا تمثل النساء سوى 24.3 في المائة من أعضاء البرلمان، و25 في المائة من أعضاء الحكومة، وهناك امرأة وحيدة على رأس جهة من بين الجهات الإثني عشرة[261]. أما في الوظيفة العمومية، فتبلغ نسبة تمثيل النساء 36.3 في المائة، لكنهن لا يشغلن سوى 14.3 في المائة من مناصب المسؤولية العليا[262]. وفي القطاع الخاص، لا تشغل النساء سوى 23 في المائة من المقاعد في مجالس إدارة الشركات أو مجالس الرقابة[263]، وهي نسبة تقل عن الهدف القانوني المحدد في 30 في المائة برسم سنة 2024[264].

من جهة أخرى، تكشف الديناميات الديمغرافية المسجلة مؤخرا عن تحولات في بنية الأسر، ذلك أن 19.2 في المائة من الأسر المغربية تديرها نساء سنة 2024، مقابل 16.2 في المائة سنة 2014[265]، وهو توجه يبرز لا سيما في الوسط الحضري بنسبة21.6 في المائة.

هذا، وإذا كان هذا التوجه يؤشر من جهة على التمكين الاقتصادي للنساء في تدبير شؤون أسرهن، فإنه يسلط الضوء من جهة ثانية على العديد من أوجه الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها النساء المُعيلات وتحد من انخراطهن بفعالية في باقي مناحي الحياة العامة، لا سيما عندما يتحملن بمفردهن الحاجيات المادية للأسر.

عوائق بنيوية تحول دون الإدماج الفعلي للنساء في الحياة العامة

لا يمكن اختزال العوائق التي تحول دون إدماج النساء في الحياة العامة في العجز المسجل على مستوى النشاط الاقتصادي أو التمثيلية فحسب، لانها عوائق بنيوية تلازم النساء منذ سن مبكرة وتؤثر على مسار حياتهن بأكمله، ويغذيها أساسا وجود معايير اجتماعية تمييزية ومقيِّدة، وبنيات تحتية غير كافية، وتنظيم مؤسساتي يتسم بالتجزؤ، فضلًا عن استمرار توزيع الأدوار بين الجنسين، داخل الأسرة والمجتمع، بكيفية غير منصفة للمرأة وتفتقر إلى المساواة.

وتتجسد هذه العوائق البنيوية، على سبيل المثال، في المفارقة الحادة التي تعيشها النساء في المغرب بين النجاح والتفوق الدراسي من جهة، وبين ضعف الولوج إلى الحياة العملية وإلى مناصب الشغل التي تتطلب تأهيلا عاليا من جهة ثانية.

258 – المندوبية السامية للتخطيط مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل 2024.

259 – المندوبية السامية للتخطيط وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، «تمكين النساء في المغرب: استيعاب التحديات لبلورة استراتيجيات فعالة»، مارس 2025.

260 - HCP, Rapports sociaux intrafamiliaux – Enquête 2022.

261 - Observatoire Marocain de la TPME, Rapport Annuel 2024.

262 - Ministère de l'Economie et des Finances, Rapports sur les ressources humaines annexés au Projet de Loi de Finances 2024 et 2025.

263 – الهيئة المغربية لسوق الرساميل، التقرير السنوي 2023.

264 – وفقا للقانون رقم 19.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، ابتداء من فاتح يناير 2024، لا يمكن أن تقل نسبة الأعضاء من كلا الجنسين في مجلس الإدارة أو في مجلس الرقابة عن 30 في المائة في الشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 40 في المائة في يناير 2027.

265 – المندوبية السامية للتخطيط، عرض نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، مارس 2025.

هذا، وإذا كانت الفتيات تسجلن حضورا قويا في الشعب العلمية والتقنية (56 في المائة من الطالبات مسجلات في التكوين الجامعي في المسالك العلمية[266] و42.2 في المائة بمدارس المهندسين[267])، فإنه يلاحظ أن هناك إشكالية « التسرب التدريجي للنساء» من المسار الأكاديمي أو المهني، بحيث كلما صعدنا في التسلسل الهرمي العلمي أو الوظيفي، كلما وجدت الخريجات صعوبة في الارتقاء إلى المناصب ذات القيمة المضافة، وبالتالي يكون حضور هذا الرصيد من الكفاءات النسائية ضعيفا.

إن الولوج إلى مناصب المسؤولية يصطدم باستمرار تمثلات تمييزية، سواء كانت مرتبطة بالصور النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، أو بكيفيات التوظيف، أو بعدم كفاية تدابير مواكبة خاصة بالنساء. وتواجه العديد من خريجات هذه المسالك صعوبات في تثمين مؤهلاتهن على النحو الأمثل، رغم ما يتمتعن به من كفاءات عالية، وهو ما يبرز حجم الفرص الضائعة الناتجة عن عدم استثمار هذه الكفاءات النسائية بشكل فعّال، لا سيما في القطاعات الأساسية في الابتكار والتنمية.

وتعزى هذه الملاحظات في جزء كبير منها إلى المعايير الاجتماعية التقييدية التي لا تزال تهيكل أدوار الرجال والنساء داخل المنزل وفي الفضاء العام، وفق توزيع لا يتسم بالمساواة والإنصاف. وتُظهر نتائج البحث الذي أنجزه البنك الدولي حول المعايير الاجتماعية وعمل النساء (يناير–مارس 2024)، أن 65 في المائة من المشاركين والمشاركات يرون أن المسؤوليات المالية يجب أن يتحملها الرجل، فيما يعتبر 64 في المائة أن على المرأة أن تعطي الأولوية للأعباء المنزلية[268]. وبالتالي، يشكل هذا التوافق المعياري، الذي غالبا ما يتقاسمه كِلاَ الجنسين، حاجزًا أساسيا أمام استقلالية النساء، وخصوصًا في ما يتعلق باختياراتهن التعليمية والمهنية، وانخراطهن في الشأن العام.

من جهة أخرى، تشكل الأمومة والزواج لحظات مفصلية تؤثر على المسار المهني للنساء، إذ تُظهر المعطيات أن النساء المتزوجات، وخاصة الأمهات، يسجلن أعلى معدلات عدم ممارسة أي نشاط، بمن فيهن الحاصلات على ديبلومات. ويُعزى ذلك غالبًا إلى رفض عمل المرأة من طرف الزوج، أو لاعتبارات شخصية[269]. كما يعتبر وجود أطفال في الأسرة عنصرا حاسما، أكثر من التأهيل العلمي نفسه، في ولوج المرأة إلى الشغل[270].

ومن ناحية أخرى، تظل البنيات الاجتماعية وخدمات التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة غير كافية بشكل كبير للاستجابة لاحتياجات النساء. فخلال 2024، كان عدد مؤسسات رعاية الأطفال لا يتجاوز 1000 مؤسسة رسمية، لفائدة ساكنة مستهدفة تصل إلى مليوني طفل ما بين 0 و3 سنوات[271]. ويتفاقم هذا الخصاص في الوسط القروي وضواحي المدن حيث يظلُ جد محدود الولوجُ إلى وسائل نقل آمنة، أو العمل وفق أوقات مرنة، أو تواجد مراكز للإدماج الاجتماعي. ويساهم هذا العجز في إنتاج ما يُعرف بالفقر الزمني (الإحساس بغياب الوقت الكافي لإنجاز المهام أو الأنشطة)، الذي يحول دون تمكن عدد كبير من النساء من الحصول على منصب شغل أو المشاركة في الحياة العامة، حتى لو توفرت لديهن الرغبة في ذلك.

وفي هذا السياق، تجدر الملاحظة أن اقتصاد الرعاية، الذي يشكل فرصة لخلق مناصب الشغل وتحرير وقت النساء، لا يزال غير معروف وغير مدمَج في السياسات العمومية بالقدر الكافي. كما أن المهن المرتبطة بالرعاية، والتي تمارسها النساء في الغالب، تفتقر إلى الاعتراف وإضفاء الطابع المهني عليها. وتساهم هذه الوضعية في تفاقم العبء

266 – حسب إحصائيات الدخول الجامعي لموسم 2023–2024، الديبلومات والمسالك التالية: العلوم، العلوم والتقنيات، علوم الهندسة والتكنولوجيات (التعليم العمومي والخاص).

267 - Rapport de l'UNESCO sur la science, chapitre « Pour être intelligente, la révolution numérique devra être inclusive », 2021.

268 – Banque mondiale, Résumé de l'étude sur les normes sociales et le travail des femmes au Maroc, enquête nationale auprès des ménages, janvier–mars 2024.

269 – المصدر نفسه.

270 – المصدر نفسه.

271 - HCP & ONU Femmes, Toward Inclusive Development in Morocco, mars 2025.

الذهني الملقى على النساء، اللائي يتحملن الجزء الأكبر من أعمال الرعاية غير المنظمة المقدمة للأطفال، والمسنين والأشخاص في وضعية تبعية، دون الاستفادة من أية حماية أو تثمين مؤسساتي[272].

فضلا عن هذه العوامل، وعلى الرغم من توفر بلادنا على إطار قانوني متقدم، وعلى إطار مؤسساتي تم تعزيزه بآلية وطنية جديدة للقيادة في مجال النهوض بأوضاع المرأة[273] وكذا على أرضية استراتيجية محينة بعد اعتماد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة (2023-2026)، فإن ديناميات التآزر بين هذه المكونات الثلاثة (القانوني، المؤسساتي، الاستراتيجي)، في حاجة إلى دفعة قوية لكي تشتغل على الوجه الأمثل وتحقق الأهداف المرجوة، وذلك من خلال تحسين التنسيق بين المتدخلين، وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة، وتتبع وتقييم الأثر الملموس للبرامج والإجراءات المعتمدة على أوضاع النساء بالمغرب.

في محدوديةِ مشاركة النساء إضعافٌ للمجتمع على كافة المستويات

تؤدي الاختلالات المستمرة في ولوج النساء إلى الحياة العامة إلى مجموعة من التداعيات التي تُضعف مساراتهن الفردية، وتؤثر على الديناميات الأسرية، وكذا على التوازنات السوسيو-اقتصادية على المستوى الوطني.

أما على الصعيد الماكرو اقتصادي، فيعتبر ضعف مشاركة النساء في سوق الشغل خسارة مهمة ينبغي تداركها بغية تحقيق نمو أكثر إدماجا. وتُظهر عملية محاكاة تم إنجازها بناء على عدة مؤشرات متضافرة (القضاء على التمييز في الأجور، ومكافحة التمييز القائم على النوع في التوظيف، وتعزيز إنتاجية النساء، وتوسيع خدمات رعاية الأطفال) أنه بإمكان بلادنا رفع معدل مشاركة النساء في الساكنة النشيطة بنحو 9 نقاط مئوية، والرفع من الناتج الداخلي الإجمالي بمعدل 3 في المائة في أفق 2035[274]. وتبرز هذه النتائج أثر السياسات العمومية المراعية للنوع على التنمية الاقتصادية، ورفاه الأسر، واستقرار سوق الشغل. كما أن الاقتصاد المغربي يخسر سنويًا زهاء 25.3 مليار درهم[275] نتيجة عدم تشغيل، أو أداء أجور، الملايين من النساء في سن الشغل، في الوسط القروي.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن التوزيع غير المتساوي للمسؤوليات الأسرية والمنزلية يشكل عبئًا ذهنيًا يُعيق الانخراط المستدام للنساء في الأنشطة الاقتصادية والجمعوية والمواطنة. كما أن هذه الوضعية تلقي بثقلها على النساء النشيطات، اللواتي يواجهن ضرورة التوفيق بين الشغل وتدبير شؤون البيت، والمواكبة الدراسية للأطفال، والتكفل بالأشخاص في وضعية تبعية. ويؤدي هذا العبء المزدوج إلى الإرهاق الجسدي والتوتر النفسي، وانسحاب النساء تدريجيا من الحياة العامة.

أما على مستوى المجالات الترابية، فإن هذه الاختلالات تسهم في إعادة إنتاج الفوارق المجالية والجهوية، حيث يفاقم ضعف خدمات القرب والفرص الاقتصادية من هشاشة النساء، لا سيما في الوسط القروي والمناطق البعيدة عن المراكز الحضرية الكبرى. ويُؤدي هذا التفاوت المجالي إلى إجبار النساء على الهجرة نحو المدن الكبرى، مما يزيد من حدة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الصعيد المؤسساتي، فإن ضعف تمثيلية النساء في أجهزة الحكامة واتخاذ القرار، لا يساهم في إدماج احتياجاتهن الخاصة بالقدر الكافي في السياسات العمومية، سواء تعلق الأمر بالتنقل، أو الحماية من العنف، أو الولوج إلى العدالة، أو المشاركة المدنية. وتعزى هذه الوضعية إلى عوامل ثقافية وتنظيمية على غرار هيمنة المعايير الثقافية التقليدية (33 في المائة)، وضعف جاذبية الأحزاب السياسية للنساء (25 في المائة)، والمواقف المُثَبِّطة كالتهكم والتحرش المرتبط بالنوع الاجتماعي (21 في المائة)، وهو ما لا يشجع النساء ولا سيما الأجيال الشابة[276] على المبادرة والانخراط في الشأن العام.

272 – جلسة إنصات إلى وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، في إطار إعداد رأي المجلس حول اقتصاد الرعاية، 4 دجنبر 2024.

273 – إحداث اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بموجب المرسوم رقم 2.22.194 صادر في 20 من ذي القعدة 1443(20 يونيو 2022)،

274 - HCP, Toward Inclusive Development in Morocco, Policy Pathways for enhancing Women's Economic Participation – Policy report, mars 2025, p. 30.

275 - HCP, Rapport – Estimation des coûts d'opportunité de l'autonomisation économique des femmes rurales, mars 2025) Estimation pour l'année 2019(, p. ?.

276 - Institut Royal des Etudes Stratégiques, 3e édition de l'enquête nationale sur le lien social : Principales conclusions du pôle sociétal, Janvier 2025.

العمل من أجل إرساء مساواة تجيب بفعالية على تحديات التنمية

لقد حققت بلادنا تطورا مُقَدَّرا على مستوى حماية النساء وتمكينهن من حقوقهن الدستورية، بما في ذلك النهوض بالمساواة بين الجنسين. إلا أنه يلاحظ بموازاة ذلك استمرار الهوة بين الحقوق المعترف بها وفعلية تنزيلها على أرض الواقع. فعلى مدى السنوات الماضية، اعتمد المغرب ترسانة معيارية ومؤسساتية واستراتيجية هامة، وفي مقدمتها دستور 2011، والخطط الحكومية للمساواة التي انطلقت منذ سنة 2012، والقانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء (2018)، وغيرها من الإصلاحات السابقة واللاحقة التي تهم تشريعات الأحوال الشخصية والشغل والمشاركة السياسية للنساء. ولكن، يلاحظ أن أثر هذه المنجزات على أوضاع النساء ببلادنا ما زال دون مستوى الطموحات، ولم يحقق بعد النتائج التي من شأنها انتشال النساء من الهشاشة والارتقاء بأدوارهن في مسار التنمية الوطنية.

وفي هذا الصدد، تفيد المؤشرات بأن المعدل الذي حصل عليه المغرب فيما يتعلق بتقرير «النساء ومجال الأعمال والقانون» الصادر عن البنك الدولي برسم سنة 2024، بلغ 75.6 من 100، وهو معدل لا يزال بعيدًا عن معايير الاقتصاديات الأكثر تقدمًا، رغم أنه يفوق المتوسط الإقليمي. ويتراجع هذا المعدل إلى 45 من 100 عند تقييم آليات التنفيذ، وإلى 66.3 من 100 عند قياس تمثلات الخبراء بشأن فعلية الحقوق[277].

ومن أجل تدارك هذه النواقص، هناك تجارب دولية ناجحة يمكن الاستئناس بها لاستلهام بعض رافعات التغيير، على غرار النموذج الياباني. فأمام تحديات الشيخوخة الديمغرافية والركود الاقتصادي، أطلقت الحكومة اليابانية سنة 2013 استراتيجية «Womenomics»[278] التي تندرج بدورها ضمن خطة «Abenomics» لتحفيز النمو الاقتصادي.

وقد استهدفت هذه الاستراتيجية خلق 400.000 مقعد في دور الحضانة، وإصلاح نظام الإجازة الوالدية، وتقديم حوافز ضريبية لتشغيل النساء، وتحديد تمثيلية النساء في مناصب القيادة بنسبة 30 في المائة، إلى جانب إطلاق حملات لترسيخ صورة المرأة القيادية. وقد ساهمت هذه التدابير في رفع معدل نشاط النساء بين 15 و64 سنة من 65 في المائة سنة 2013 إلى 76 في المائة سنة 2024[279].

إن هذه المقاربة الشاملة التي تدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والضريبية والثقافية، يمكن أن تشكل نموذجا مُلهِما لرسم مسار طموح ومستدام بالنسبة للمغرب، لا سيما مع انطلاق العديد من الأوراش المهيكلة كمراجعة مدونة الأسرة، واعتماد الخطة الحكومية الجديدة للمساواة، وبروز الاهتمام المؤسساتي بهيكلة اقتصاد الرعاية باعتباره رافعة لخلق فرص الشغل والتخفيف من الأعباء المنزلية التي تعيق تحرير طاقات النساء، وغيرها من الجهود التي يتعين إدراجها ضمن خارطة طريق وطنية طموحة تستند إلى أهداف ومؤشرات واضحة، وآلية قيادة متعددة القطاعات تشرك الفاعلين العموميين والخواص والمجتمع المدني. كما أن من شأن إرساء منظومة للتقييم تراعي مقاربة النوع الاجتماعي أن تمكن من تتبع التقدم المحرز وإجراء التعديلات الملائمة على السياسات في حينها، حتى تصبح المساواة بين الجنسين رافعة أساسية للتحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يُيَسِّر مسالك المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة العامة بمختلف مناحيها.

في هذا الصدد، يقترح المجلس جملة من التوصيات كالتالي:

277 - Banque mondiale, Women, Business and the Law 2024 – Morocco.

278 - Government of Japan, Womenomics Is Pushing Abenomics Forward, portail officiel, été 2014. Disponible sur : https://www.japan.go.jp/tomodachi/2014/summer2014/womenomics_is_pushing_abenomics_forward.html.

279 - Banque mondiale, Female labor force participation rate (% of female population ages 15+) (modeled ILO estimate) – Japon, consulté en mai 2025 : https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.ACTI.FE.ZS?locations=JP.

تحديد هدف طموح ومتفق بشأنه حول المشاركة الاقتصادية للنساء، من خلال:

- رفع معدل نشاط النساء بنسبة 45 في المائة بحلول سنة 2035، بما يتماشى مع أهداف النموذج التنموي الجديد. ويجب أن يكون هذا الهدف قاعدة أساسية لتوجيه السياسات العمومية والتنسيق بينها.
- إعداد برنامج مندمج للنهوض بعمل النساء وإسناده بتتبع صارم على الصعيدين الوطني والجهوي. ويقوم هذا البرنامج على محورين متكاملين هما:

- تعزيز العرض من خلال تعزيز قدرات النساء، ووضع برامج للتكوين المهني من شأنها تحسين قابليتهن للتشغيل، وتطوير خدمات ملائمة تمكنهن من التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية، من خلال توفير دور الحضانة ورياض الأطفال، وتوفير النقل الآمن، مع مراعاة خصوصيات الوسط القروي وضواحي المدن، واعتماد أشكال جديدة ومرنة للتشغيل كالعمل عن بعد، والعمل لبعض الوقت[280].

- تحفيز الطلب، من خلال دعم إحداث فرص الشغل المخصصة للنساء، ووضع تحفيزات أكثر لتشجيع المقاولات على تشغيل أكبر عدد من النساء، ترصيدا وتعزيزا لما هو معمول به حاليا بمقتضى ميثاق الاستثمار الجديد.

هيكلة وتثمين اقتصاد الرعاية، من خلال:

- إضفاء الطابع المهني على أنشطة رعاية ومساعدة الأفراد، من خلال الاعتراف القانوني بها، ووضع برامج للتكوين التأهيلي الخاص بالعاملات والعاملين فيها، وضمان حقوقهم الاجتماعية، وإدماج هذه الأنشطة ضمن الاستراتيجيات الترابية للتشغيل. ويشكل إحداث 200.000 منصب شغل في هذا القطاع[281] بحلول 2035 أفقا محفزا قادرا على التوفيق بين الإدماج، والعدالة الاجتماعية، والدينامية الاقتصادية.
- تكريس ثقافة المساواة بين الجنسين في المسارات التربوية، وإدماج محاربة الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي ضمن المناهج الدراسية الموجهة إلى المتعلمين والمدرسين على حد سواء.
- تشجيع النماذج النسائية الملهمة في مجالات تعتبر فيها تمثيلية النساء ضعيفة لا سيما العلوم والتكنولوجيات ووظائف القيادة.
- وضع بارومتر وطني سنوي للمعايير الاجتماعية، يستند إلى منهجية «مؤشر المعايير الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية تتبع تطور التمثلات الاجتماعية، وتنوير الفعل العمومي بشكل أمثل.

تعزيز الحضور النسائي في المسالك العلمية والتقنية، من خلال :

- جمع المعطيات القائمة على النوع الاجتماعي بشكل منتظم حول المسارات الدراسية والمهنية في هذه المسالك.
- تطوير برامج للتوجيه والمواكبة الأكاديمية والتتبع لمسارات التميز لدى الفتيات.
- تشجيع إحداث شبكات مهنية نسائية وفضاءات للتبادل من أجل تحفيز التميز ودعم تطور المسارات المهنية.

تعزيز حكامة السياسات المرتبطة بالمساواة وتدبيرها الميزانياتي، من خلال:

- إرساء إطار لتتبع وتقييم الخطة الحكومية الثالثة للمساواة من خلال لوحة قيادة عمومية، ومؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي يتم إدماجها على مستوى قوانين المالية، وكذا تقارير تقييم السياسات المعتمدة على الصعيد الترابي.
- إعداد ميزانيات مستجيبة للنوع الاجتماعي في جميع القطاعات الحكومية والجماعات الترابية مع تقديم دعم تقني لها.

280 – رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «اقتصاد الرعاية»، 2025.

281 – وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، عرض حول اقتصاد الرعاية خلال اجتماع مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الأربعاء 4 دجنبر 2024.

- وضع آلية وطنية لدعم البحث العلمي حول النوع الاجتماعي، بهدف تشجيع المؤسسات الجامعية على إنتاج معطيات موثوقة ومحينة وقابلة للاستغلال، في ارتباط مع حاجيات السياسات العمومية.
- إن تعزيز الحكامة وإنتاج المعطيات الموثوقة يُعَتبران أساسيين لتوجيه التدخلات، وضبط الأولويات، وضمان فعالية السياسات المعتمدة في مجال المساواة على مختلف المستويات.

تقليص الفوارق المستمرة في مجال الأجور، من خلال:

- تعزيز الشفافية في سياسات الأجور داخل المؤسسات والمقاولات الكبرى بما سيساهم في إقرار عدالة أجرية لفائدة النساء، ووضع مؤشر وطني للمساواة في الأجور، يُمَكن من قياس الفوارق بين النساء والرجال حسب كل قطاع ومجال ترابي.
- الاعتماد التدريجي على مبدأ «الكوطا» في مجالس الإدارة والهيئات التداولية للمنشآت والمقاولات العمومية من أجل تسريع تأنيث وظائف المسؤولية.
- إرساء آليات تنظيمية ومسطرية ملزمة، وبكيفية تدريجية، لتفعيل مبدأ السعي إلى تحقيق المناصفة في التعليم العالي، لا سيما داخل لجان التوظيف، والترقية، وهيئات حكامة المؤسسات الجامعية وغير الجامعية.

تيسير ولوج النساء ذوات الكفاءات العالية إلى مناصب المسؤولية، من خلال :

- تمكين النساء من حصص تمثيلية، يتم تحديدها بكيفية تدريجية ومؤطرة، لدعم ولوجها إلى مناصب القيادة، لا سيما في القطاعات العلمية والأكاديمية، وعلى مستوى المقاولات، والمؤسسات الترابية.
- تطوير برامج المواكبة والتدريب على القيادة النسائية، وإدماجها في منظومة التكوين المستمر.
- دعم إرساء شبكات مهنية نسائية، من خلال تعزيز فرص الارتقاء المهني وإبراز الكفاءات النسائية.
- الرفع من حصص تمثيلية النساء في المجالس المنتخبة، والمناصب التنفيذية الترابية، ومناصب المسؤولية في أفق السعي إلى المناصفة، مع ربط هذه التدابير ببرامج التأطير والمواكبة والتكوين على القيادة، وبآليات ملائمة للتصدي لعقليات وسلوكات الإقصاء الممنهج أو أشكال التحرش المعنوي المبني على الجنس داخل دوائر اتخاذ القرار.

3.2. المحور البيئي

تعرُّض متزايد لمخاطر الكوارث الطبيعية: نحو ضرورة اعتماد تكيُّف شمولي

يترتب عن التغيّر المناخي، الذي أضحى حقيقة مؤكدة ومُوَثّقَة من قبل المجتمع العلمي العالمي، تزايد حِدّة عدد من الظواهر الطبيعية القصوى وارتفاع وتيرتها، مثل موجات الحرّ، والجفاف طويل الأمد، والفيضانات المدمِّرة، والحرائق واسعة النطاق، بالإضافة إلى ارتفاع منسوب مياه البحر.

وقد أكدت تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (GIEC)[282] أنّ تأثيرات التغير المناخي تتفاقم، وأنّ الأنشطة البشرية تُمثّل العامل الرئيسي وراء هذا التفاقم. ومع ذلك، لا تزال انبعاثات الغازات الدفيئة تُسجِّل ارتفاعاً على الصعيد العالمي، وهو ما يعيق جهود التكيُّف وقدرات الصمود في مواجهة هذه التحولات المناخية.

ويُعَد المغرب من البلدان المعرّضة لمخاطر الكوارث الطبيعية، بفعل موقعه الجغرافي، وخصائصه الجيولوجية، وقابليّته للتأثر بظاهرة الاحترار المناخي. وتشمل هذه المخاطر على وجه الخصوص موجات الحرارة، والفيضانات،

282 – التقرير التقييمي السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (GIEC):
https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/downloads/report/IPCC_AR6_SYR_FullVolume.pdf.

والجفاف، والعواصف الرملية، وموجات البرد، وحرائق الغابات، إضافة إلى الفيضانات الساحلية. وتَحْتَدُّ هذه الوضعية جراء الضغط الديمغرافي، وتَسارُع وتيرة الأنشطة الاقتصادية، والتوسُّع العمراني غير المتحكَّم فيه، وهي عوامل تُضعِف قدرة المجال الترابي علَى مواجهة هذه التقلبات المناخية القصوى.

وأمام هذه التحديات، بادرت السلطات العمومية المغربية إلى تفعيل منظومةٍ متكاملة لتعزيز تدبير المخاطر والتعامل مع الأزمات، استناداً إلى الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية 2020-2030، ودعماً للمؤسسات المختصة بالرصد والإنذار، إلى جانب إرساء آلياتِ تمويل هادفة وملائمة لطبيعة التحديات المطروحة.

وفي صُلْبِ هذه المنظومة، شرعت بلادنا في اعتماد نظام يقظةٍ دينامي يَرتكِز على دمج تكنولوجيات متقدمة وعلى تعزيز التنسيق المؤسساتي، وذلك من أجل استباق الكوارث قبل وقوعها، والتخفيف من آثارها على السكان والبنيات التحتية. وفي هذا الصدد، تُجَسِّد أنظمة الإنذار المبكر من الفيضانات (SPAC) التي تم تجريبُها ميدانياً في عدد من المناطق، ولا سيما في حوض وادي أوريكا[283]، هذا التقدمَ في تعزيز القدرة على الاستباق. وتَقوم المديرية العامة للأرصاد الجوية بدور رئيسي في هذا الإطار من خلال تأمين المراقبة المستمرة للأحوال الجوية استناداً إلى شبكةٍ واسعة من المحطات والرادارات والمجسّات والمعطيات الفضائية. كما شكّل إطلاق نظام اليقظة على المستوى الجماعي، في مارس 2022، نَقلةً نوعية في تدبير الظواهر المناخية القصوى على الصعيد المحلي، بفضل ما يُتيحُه من قدرة على توقع المخاطر قبل 72 ساعة من وقوعها، واعتمادِه على تطبيق إلكتروني، وموقع رقمي تفاعلي، ونظام آلي للرسائل القصيرة، بما يمكِّن من توجيه الإنذارات بسرعة وفعالية إلى المسؤولين على الصعيد المحلي ومصالح الوقاية المدنية[284].

وعلى الرغم من التقدم المحرَز في مجال الوقاية من المخاطر الطبيعية وتدبيرها، لا تزال عدة اختلالات بنيوية تحدّ من فعالية المنظومات المعتمدة، ذلك أنّ استمرار الفوارق المجالية لا يساعد على الولوج إلى أدوات الرصد والمراقبة، لاسيما في المناطق القروية والنائية والمعزولة التي تفتقر في الغالب إلى التجهيزات التكنولوجية الضرورية لليقظة الفعالة والاستجابة السريعة. ويُضاف إلى ذلك ضُعْفُ ثقافة الوقاية وتدبيرِ المخاطر على المستوى الترابي، وتَعَدُّدُ وعَدَمُ تجانُسِ المقتضياتِ القانونيةِ الجاري بها العمل، وضعف قدرات الصمود لدى البنيات التحتية الأساسية في مواجهة الكوارث، إلى جانب محدودية انخراط الجماعات الترابية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الجامعية والبحثية في تخطيط وتنفيذ تدابير الوقاية والاستجابة[285].

ولمواجهة هذه التحديات، يُؤكِّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على مخرجات رأيه تحت عنوان «من أجل تدبير ناجع واستباقي لمخاطر الكوارث الطبيعية: أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين» (2023)، بحيث شَدّد على أهمية اعتماد مقاربة استباقية، متكاملةٍ ومجاليةٍ، في تدبير المخاطر والأزمات، بهدف تعزيز الصمود المستدام أمام الكوارث الطبيعية. وفي هذا السياق، وترصيدا للتوصيات التي سبق أن أدلى بها المجلس في الرأي المذكور، وتفاعلاً مع تطورات الظرفية المناخية الوطنية، وفي ضوء المعطيات المستجدة، يوصي المجلس بما يلي:

- تزويد المنظومة الحالية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية بإطار قانوني خاص. ولهذا الغرض، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

  - وضع قانون-إطار متعلق بالكوارث الطبيعية، يعطي تعريفاً للكوارث الطبيعية ويحدِّد معايير تصنيفها وتكييفها، ويبلور التوجهات العامة الكبرى للدولة في مجال تدبير الكوارث الطبيعية حسب كل مرحلة من مراحلها (الوقاية والتدخل وإعادة البناء) ويحدِّد أدوار ومسؤوليات الفاعلين المعنيين.

283 - https://www.gestionrisques.ma/web/files/atelier_21_22_Mai_2024/Systemes_Alerte_Precoce_aux_Inondations_ABHT.pdf.

284 - https://vigilance.marocmeteo.ma/.

285 – رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «من أجل تدبير ناجع واستباقي لمخاطر الكوارث الطبيعية: أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين» (2023).

- تحيين الإطار القانوني الجاري به العمل في مجالات الساحل، والتعمير، والإسكان، وإعداد التراب، والجماعات الترابية وغيرها، بما يضمن إدماجاً صريحاً لأبعاد تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية والأزمات الناتجة عنها ضمن هذه المنظومات القانونية القطاعية والترابية.

- ضمان تنزيل فعّال وناجع لمنظومة تدبير الكوارث على الصعيد الترابي مع إسنادها ببنيات ترابية. وفي هذا الصدد، يُوصي المجلس بما يلي:

- إدماج وتكييف وتوطين محاور وأهداف الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية (2020-2030)، على مستوى البرامج الترابية (برنامج التنمية الجهوية وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم وبرنامج عمل الجماعة)، مع إدماجها ضمن السياسات العمومية القطاعية.

- تعزيز السياسة الوطنية لتقييم مخاطر الكوارث الطبيعية، مع بلورة خريطة للمخاطر الطبيعية على الصعيد الجهوي.

- الإسراع في إحداث المرصد الوطني للمخاطر الطبيعية، مع إسناده ببنيات ترابية، ودعم معاهد ومؤسسات البحث العلمي بالموارد الكافية بغية تحسين المعارف والخبرات حول المخاطر الخاصة بكل مجال ترابي.

- تعزيز قدرات المجالات الترابية على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية. ولهذه الغاية، يُوصي المجلس بما يلي:

- تزويد المجالات الترابية بالموارد البشرية والمادية الملائمة لضمان تدبيرٍ فعّالٍ ومندمجٍ لمخططات الإغاثة.

- إعادة تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات العمومية، مع سَنّ إلزاميةِ احترام ضوابط البناء المقاوِم للزلازل في تَشْييد المباني والمَرافق العمومية والخاصة التي تستقبل المُرْتَفقين، والعمل على تَضْمينِ تصميم التهيئة ووثائق التعمير والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، بشكل إلزامي، خرائطَ حول المخاطر ذات الصلة.

- تسريع تفعيل المنصات الجهوية الخاصة بالمخزون والاحتياطيات الأولية، بما يضمن الاستجابة السريعة والمنصفة في حالات الأزمات.

- تعزيز المنظومة الوطنية لأجهزة الاستشعار الذكية والمتّصِلة، من خلال توسيع شبكة أجهزة الاستشعار الزلزالية والهيدرولوجية والمناخية، ولا سيما في المناطق المعرّضة للمخاطر (الريف، الأطلس الكبير والمتوسط، والمناطق الساحلية)، وربطها بمحطاتٍ للرصد المناخي تعمل آنياً وتوفر المعطيات بشكل فوري.

- تقوية آليات الرصد الجوي والفضائي، عبر تعبئة الطائرات المُسيّرة والأقمار الاصطناعية والتصوير الحراري، وذلك من أجل تَتَبُّع الأوساط الطبيعية النائية أو الغابوية أو صعبة الولوج.

- دعم منظومة المراقبة الساحلية الخاصة بأخطار التسونامي، من خلال تركيب أجهزة قياس المَدّ، ومستشعرات الضغط تحت الماء (من نوع DART[286])، ومحطات الإنذار البحري، وذلك بتنسيق مع الشبكات الدولية المتخصصة.

- إرساء الوعي بثقافة الوقاية من المخاطر الطبيعية لدى مجموع الفاعلين العموميين والترابيين والجمعويين والساكنة. وفي هذا الصدد، يُوصي المجلس بما يلي:

- السهر على إدماج ثقافة الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية في مناهج وبرامج التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.

- تنظيم عمليات محاكاة بشكل منتظم في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية، وذلك لاختبار الآليات وتعزيز مهارات الفاعلين المعنيين.

286 - https://nctr.pmel.noaa.gov/Dart/.

- إحداث شبكات للمتطوعين المتخصصين في الإسعافات الأولية ومساعدة ضحايا الكوارث وتقديم الدعم النفسي وتشجيع العمل التطوعي في مجال تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.
- تشجيع البناء المشترك المحلي لخطط الطوارئ، من خلال إشراك ساكنة المناطق المعرّضة للمخاطر بشكل فعال في إعداد بروتوكولات الإجلاء، بما يُتيح ملاءمة التدابير المعتمَدة مع خصوصيات الواقع الميداني، وتعزيز انخراط الساكنة. وتَجدر الإشارة إلى أن مدينة الجديدة تُعَدُّ إلى حدود الساعة الجماعةَ الوحيدة التي تحتضن موقعاً تجريبياً في هذا المجال.

▪ تطوير «تواصل أزمة» فعّال ومهيكَل لتدبير الكوارث الطبيعية، وهو ما يقتضي اتخاذَ جملة من التدابير من أبرزها:

- بلورة استراتيجية وطنية للتواصل والإعلام، تقوم على مقاربة فعالة ومندمجة، وترتكز على وسائل الإعلام الرسمية السمعية البصرية الرسمية، والوسائط الرقمية، وشبكات التواصل الاجتماعي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى نشر رسائل واضحة ودقيقة بشأن الوقاية والتأهب والاستجابة الفعالة للكوارث الطبيعية، مع تحفيز المواطنات والمواطنين على الانخراط الفعلي من خلال تداول المعلومات المفيدة وتبنّي سلوكات مسؤولة تجاه المخاطر الطبيعية.
- تطوير تطبيق وطني للهاتف المحمول خاص بالإنذار المبكر، متعدد اللغات، يتضمن خصائص جغرافية، ويشتغل دون الحاجة إلى الاتصال بشبكة الإنترنت، مُستَلْهماً نماذج دولية رائدة. ويُرادُ من هذا التطبيق تمكينُ المستعملين من تَلَقّي الإرشادات المرتبطة بالوقاية والإنذار والسلامة بشكل آني، ووفقاً لاحتياجاتهم ومواقعهم.
- تعزيز استخدام الرقميات في الوقاية من المخاطر الطبيعية عن طريق تطوير أنظمة المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي، وذلك بُغيةَ استشعار الكوارث الطبيعية المحتَمَلة وإخطار الساكنة حول السلوكات الواجب اعتمادها. ويُمكِنُ استعمال هذه التكنولوجيات بعد حدوث كارثة ما في مجال تيسير عمليات الإنقاذ وإعادة البناء.

▪ تعزيز وتنويع مصادر التمويل لضمان استجابة أكثر نجاعة لمخاطر الكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، يُوصي المجلس بدراسة واعتماد وسائل جديدة لتمويل المشاريع، مثل آليات التأمين ضد مخاطر الكوارث الطبيعية.

القسم الثاني

الموضوع الخاص

الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين بالمغرب:

من أجل الاستعداد بشكل أفضل للتكيف
مع تسارع وتيرة شيخوخة السكان

تقديم

يسلط الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 الضوء على تطور ديموغرافي ملحوظ، يتمثل في تسارع وتيرة شيخوخة السكان بالمغرب. فقد بلغت نسبة الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق 13.8 في المائة سنة 2024، مقابل 9.4 في المائة سنة 2014[287]. ويُعزى هذا التطور أساسًا إلى الانخفاض المستمر في معدلات الخصوبة، وارتفاع متوسط أمد الحياة، وهما ديناميتان ترتبطان ارتباطًا وثيقًا بالتحولات العميقة – المجتمعية والثقافية والاقتصادية – التي يشهدها المجتمع المغربي خلال العقود الأخيرة. كما يعكس هذا التطور تحسنًا في جودة الحياة على المستوى الوطني.

ونظراً لحجم هذه الظاهرة وما لها من تداعيات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا، ينكب الموضوع الخاص على تحليل سُبل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين.

وفي هذا الصدد، يكشف تشخيص واقع الحال عن تراكم المخاطر وأشكال الهشاشة التي يواجهها الأشخاص المسنون، بما فيها التعرض المتزايد للأمراض المزمنة، وضعف الاستفادة من السياسات المتعلقة بالتنمية الترابية. وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص المسنين لا يتأثرون بنفس الدرجة من تداعيات هذه الصعوبات، لاسيما بالنسبة للنساء المسنات.

ويرى المجلس أن تجربة الأشخاص المسنين وخبراتهم في علاقتها برأسمال الادخار والطلب الاستهلاكي، تمثل امتيازاً ديموغرافياً جديداً يتعين استثماره، وذلك من خلال الانخراط في رؤية متجددة للشيخوخة لا تقتصر على مقاربة الموضوع من زاوية عوامل الهشاشة فحسب، وإنما تعترف أيضا بالمؤهلات التي تمتلكها هذه الفئة وقدرتها على الإسهام في التنمية البشرية والاقتصادية والترابية للبلاد.

وقد جاء هذا الموضوع الخاص، الذي جرى إعداده وفق مقاربة تشاركية، ثمرة نقاشات موَسَّعة بين مختلف الفئات المكوِّنة للمجلس، فضلا عن مُخرجات جلسات الإنصات المنظمة مع أبرز الفاعلين المعنيين[288]. كما ارتكز هذا الموضوع الخاص على نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس في هذا الشأن على المنصة الرقمية «أشارك» (oucharikо.ma) وشبكات التواصل الاجتماعي[289].

287 – نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط، 2024.

288 – الملحق رقم 1: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم.

289 – الملحق رقم 2: نتائج الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» (oucharikо. ma) وشبكات التواصل الاجتماعي.

I شيخوخة السكان بالمغرب: واقع الحال، التحولات الاقتصادية والاجتماعية

وفقًا لتعريف منظمة الصحة العالمية، يعتبر الشخص مُسنًّا عندما يبلغ سن الستين. غير أن هذه الفئة العمرية تُجسِّد واقعًا شديد التنوع. ويتفق الخبراء وعلماء الاجتماع على إبراز تعددية الخصائص داخل هذه الشريحة من السكان، تبعًا لعدة محددات، من بينها الجنس، والحالة الصحية، ومستوى الاستقلالية، فضلًا عن الأدوار الاجتماعية أو المهنية التي يواصل بعضهم الاضطلاع بها ضمن محيطهم أو داخل مجتمعاتهم.

1.1. خصائص الأشخاص المسنين بالمغرب

انتقلت نسبة السكان البالغين 60 سنة فما فوق من 9.4 في المائة سنة 2014، إلى 13.8 في المائة سنة 2024، أي ما يناهز 5 ملايين شخص[290]. ويُشكّل الأشخاص المسنون الذين تتراوح أعمارهم بين 60 و69 سنة حوالي 58.6 في المائة من هذه الفئة السكانية، في حين يمثل الأشخاص البالغون 70 سنة فما فوق نسبة 41.4 في المائة[291].

الرسم البياني رقم 13 : تطور البنية السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى (بالنسبة المئوية): 2004-2024

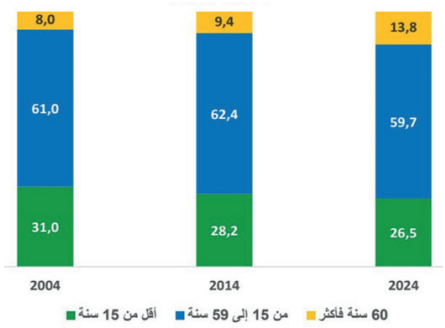

الرسم البياني رقم 14 : وسط إقامة الاشخاص المسنين

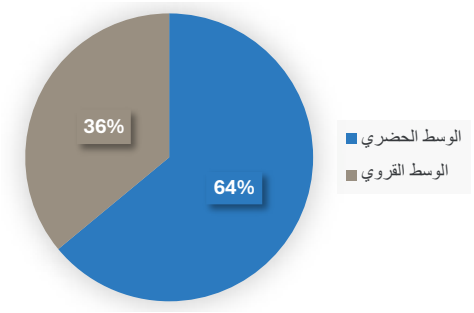

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وفي ما يتعلق بالحالة الصحية[292]، صرَّح 64.4 في المائة من الأشخاص المسنين أنهم يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل، وترتفع هذه النسبة إلى 71 في المائة بالنسبة للمسنين البالغين 70 سنة فما فوق، مقابل 59.5 في المائة لدى الفئة العمرية ما بين 60 و69 سنة.

وفي هذا الصدد، فإن أكثر الأمراض المزمنة شيوعاً هي: ارتفاع ضغط الدم، وداء السكري، وأمراض القلب والشرايين، وأمراض المفاصل. وعلاوة على ذلك، أفاد 44 في المائة من الأشخاص المسنين[293] أنهم يعانون من أعراض الاكتئاب، و15 في المائة يعانون من اضطرابات عقلية.

290 – نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط، 2024.

291 – المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمملكة المغربية حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، المندوبية السامية للتخطيط، 2024.

292 – المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، القطاع الحكومي المكلف بالصحة، 2018.

293 – المصدر السابق.

وبخصوص القدرات الوظيفية، صرَّح 45.7 في المائة من الأشخاص المسنين أنهم في وضعية عجز تحدّ من قدرتهم على القيام بأنشطتهم اليومية بسبب مشكلة صحية طويلة الأمد. ويتعلق هذا العجز بالأساس بالحركة، والبصر، والسمع، والصحة العقلية، مما قد يؤدي إلى فقدان الشخص المسن لاستقلاليته ويتطلب بالتالي مواكبة خاصة.

ومن جهة أخرى، تؤشر معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 إلى انخفاض معدل انتشار الإعاقة في صفوف الأشخاص المسنين[294] من 25 في المائة سنة 2014 إلى 18.5 في المائة سنة 2024، وهو ما يشكل تطوراً إيجابيا. وعلى الرغم من هذا التحسن، تظل الإعاقة إشكالية رئيسية تعيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين وتؤثر بشكل كبير على استقلاليتهم ورفاههم[295].

وفي ما يتعلق بمشاركة الأشخاص المسنين في سوق الشغل، تكشف المعطيات[296] أنّ 21 في المائة من الأشخاص المسنين البالغين 60 سنة فما فوق يُعتبرون نشيطين مشتغلين، بينما 78.6 في المائة هم خارج سوق الشغل، و0.4 في المائة هم في وضعية بطالة.

ويتفاوت معدل الشغل بشكل كبير حسب وسط الإقامة، إذ يبلغ 33.3 في المائة في الوسط القروي، مقابل 14.6 في المائة في الوسط الحضري. ويُعزى هذا التفاوت، بدرجة كبيرة، إلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية في المناطق القروية، حيث يواصل الأشخاص المسنون في الغالب مزاولة نشاطٍ ما، خاصة في المجال الفلاحي، وغالباً خارج أي إطار منظم.

الرسم البياني رقم 15 : وضعية الأشخاص المسنين في سوق الشغل

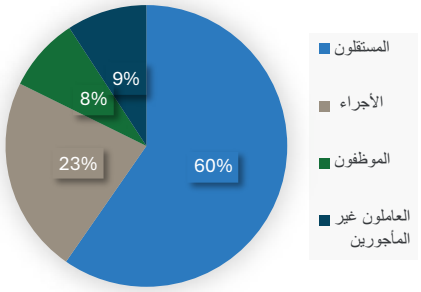

الرسم البياني رقم 16 : توزيع الشغل في صفوف الأشخاص المسنين حسب القطاعات

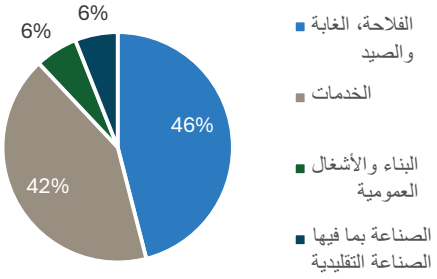

المصدر: جلسة إنصات إلى المندوبية السامية للتخطيط، نونبر 2024

مؤطر رقم 5: النساء المسنات بالمغرب: فقر، عزلة، ومشاركة ضعيفة في الحياة العملية[297]

تمثل النساء المسنات أكثر من نصف عدد الأشخاص المسنين بالمغرب، ومن المتوقع أن يبلغ عددهن 5.4 مليون في أفق سنة 2050، حسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط. كما أن أمد الحياة عند الولادة[298] هو أيضاً أعلى لدى للنساء، ويُقدّر بـ 78.6 سنة مقابل 75.2 سنة بالنسبة للرجال. أما أمد الحياة بالنسبة للنساء في سن الستين، فيبلغ 22.3 سنة مقابل 20 سنة لدى الرجال.

من جهة أخرى، تعيش النساء المسنات بمفردهن في نهاية حياتهن في أغلب الحالات، حيث تبلغ نسبة النساء المسنات اللاتي يعشن بمفردهن 12 في المائة[299]، مقابل 3 في المائة فقط لدى الرجال المسنين. أما بخصوص نسبة الترمل لدى النساء، فهي أعلى بعشر مرات مقارنة مع الرجال.

294 – نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط، 2024.

295 – المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، القطاع الحكومي المكلف بالصحة، 2018.

296 – جلسة إنصات إلى المندوبية السامية للتخطيط، 12 نونبر 2024.

297 – مذكرة إخبارية بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين، المندوبية السامية للتخطيط، 2022.

298 – المصدر السابق.

299 – المصدر السابق.

وعلى المستوى الاقتصادي، تظل مشاركة النساء المسنات في سوق الشغل ضعيفة للغاية[300]، حيث لم تتجاوز نسبة النساء المسنات اللواتي يزاولن عملاً 9.4 في المائة، مقابل 34.8 في المائة لدى الرجال المسنين سنة 2021. بالإضافة إلى ذلك، فإن 57.1 في المائة من النساء المسنات العاملات يعملن كمساعدات عائليات، وهي أعمال غير مأجورة في الغالب أو يؤدى أجر هزيل مقابل القيام بها. أما في ما يخص الاستفادة من معاش التقاعد، فلا تتعدى نسبة النساء المسنات المستفيدات 16 في المائة، مقابل 41 في المائة لدى الرجال المسنين.

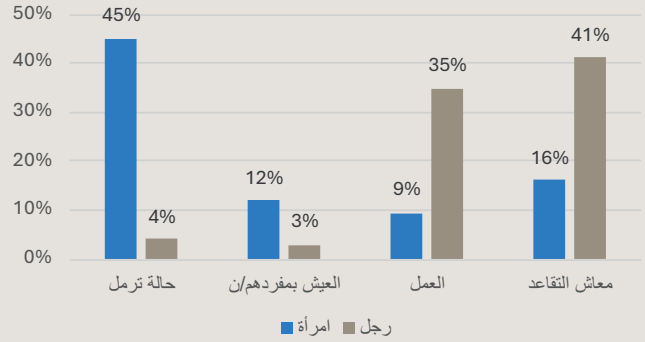

من جهة أخرى، تخصص النساء المسنات وقتًا يفوق بأربعة أضعاف الوقت الذي يخصصه الرجال المسنون للأعمال المنزلية، في حين لا يخصصن سوى ثلث الوقت الذي يخصصه الرجال للأنشطة المهنية[301]. وفضلا عن ذلك، فإن تسع نساء مسنات من كل عشرة منهن في وضعية أمية، وهو ما يزيد من حدة تبعيتهن لأفراد الأسرة الآخرين. وعلى المستوى الصحي، تعاني 73 في المائة من النساء المسنات من مرض مزمن واحد على الأقل، في حين أن حوالي الثلث[302] منهن (31.9 في المائة) لا يستفدن من أي تغطية صحية. وعلاوة على ذلك، يسجل البحث الوطني حول العنف ضد النساء أن ثلث النساء المسنات يتعرضن لأشكال من العنف[303].

2.1. التحول المجتمعي للأسرة المغربية: تراجع في دورها كشبكة أمان عائلي داعمة للأشخاص المسنين

لطالما شكّل التضامن بين الأجيال دعامة أساسية لإدماج الأشخاص المسنين ودعمهم داخل محيطهم الأسري، غير أن هذا النموذج يواجه اليوم تحولات عميقة. ومن بين العوامل الحاسمة المساهمة في هذا التغير، هناك ظاهرة التمدّن، التي ارتفع معدلها من 51.4 في المائة سنة 1994 إلى 62.8 في المائة[304] سنة 2024. وقد ساهم هذا التوجه في زيادة حركة التنقل السكني والمهني، مما أدى إلى تشتت أفراد الأسرة جغرافيًا، وعزّز من مظاهر التباعد بين الأجيال، وساهم في التَحوُّل نحو الأسرة النووية. وفي الوسط الحضري، تؤدي محدودية مساحة المساكن إلى تقليص فرص التعايش بين الأجيال داخل المسكن نفسه. ويتجلى هذا التحول بوضوح في تراجع نسبة الدُّور المغربية التقليدية - التي لم تعد تمثل سوى 2.6 في المائة من أنواع المساكن في الوسط الحضري - مقابل ارتفاع نسبة الشقق المكونة من غرفة إلى غرفتين، التي باتت تُشكّل 43.5 في المائة من العرض السكني في المدن[305].

وبالإضافة إلى هذه التحولات على مستوى السكنى، هناك تغيّرات عميقة يشهدها تنظيم الأنشطة الاقتصادية والمهنية؛ إذ تختلف طبيعة الأنشطة المزاولة في الوسط الحضري بشكل كبير عن نظيرتها في الوسط القروي. ففي هذا الأخير،

300 – مذكرة إخبارية بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين، المندوبية السامية للتخطيط، 2022.

301 – استعمال الوقت اليومي عند الأشخاص المسنين في المغرب، مختصرات المندوبية السامية للتخطيط، رقم 26، 2023.

302 – مذكرة إخبارية بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين، المندوبية السامية للتخطيط، 2022.

303 – Rapport sur les violences faites aux femmes et aux filles, HCP, 2019

304 – نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط، 2024.

305 – ظروف السكن، نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط، 17 دجنبر 2024.

لا يزال العمل، سيما في قطاعي الفلاحة والصناعة التقليدية، يعتمد بشكل كبير على التعاون الأسري والتكافل بين الأجيال، مما يعزز أواصر التماسك داخل الأسرة الممتدة. وخلافاً لذلك، يساهم الطابع الفردي الذي يتسم به العمل في الوسط الحضري، إلى جانب وتيرة الحياة السريعة، في إضعاف هذه الديناميات التضامنية. وتؤدي هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب التغيرات الطارئة على أنماط السكن، إلى تراجع تدريجي للآليات التقليدية للدعم الأسري، مما يزيد من مخاطر تعرض الأشخاص المسنين للعزلة، ويحد من مستوى التآزر بين الأجيال.

وتُفاقِم المتطلبات المتزايدة للتنقل لأسباب مهنية من وتيرة التحول في بنية الأسر، وتسهم في تسريع الانتقال نحو بنيات أسرية أقل حجماً. فالنموذج التقليدي للأسرة الممتدة، التي تضم تحت سقف واحد عدة أجيال - سيما الأجداد - بدأ يتراجع ليفسح المجال تدريجيًا أمام نموذج الأسرة النووية، المكوَّنة من زوجين وطفل أو طفلين. وتتجلّى هذه التحولات بوضوح في معطيات الإحصاء العام الأخير للسكان والسكنى، الذي كشف عن تراجع في متوسط حجم الأسر، إذ انخفض من 5.3 أفراد لكل أسرة سنة 2004 إلى 3.9 أفراد سنة 2024. ونتيجة لذلك، أصبح الأجداد أقل اندماجًا في النواة اليومية للأسرة، وأضحوا يقيمون في الغالب في سكن مستقل عن سكن أبنائهم.

وقد حرص الإطار القانوني الوطني على توفير الدعم للآليات الأسرية التقليدية. وفي هذا السياق، نصّت مدوّنة الأسرة على «النفقة»[306]، لفائدة الوالدين المسنين غير القادرين على تأمين احتياجاتهما الأساسية بأنفسهما. وتشمل هذه النفقة، على وجه الخصوص، الغذاء والكسوة والعلاج، ويراعى في تقدير كل ذلك دخل المُلزَم بالنفقة، وحال مستحقها.

وبالتالي، فإن مسؤولية رعاية الأشخاص المسنين تقع، في الغالب، على عاتق الأسرة، وذلك انسجامًا مع القيم الثقافية والدينية الراسخة في المجتمع المغربي. إن الالتزام الأخلاقي والعاطفي تجاه الوالدين المسنين يظلّ عنصرًا مركزيًا في الممارسات الاجتماعية، رغم ما يواجهه هذا الالتزام اليوم من إكراهات بنيوية متزايدة.

في هذا السياق، فإن التحولات الاجتماعية العميقة التي يشهدها المجتمع المغربي تستدعي اهتمامًا خاصًا وأن تكون موضوع تحليل معمّق لفهم ديناميكياتها وآثارها وانعكاساتها على المديين المتوسط والطويل، سيما على أنماط التضامن والعلاقات بين الأجيال.

3.1. التحديات والرهانات المرتبطة بتسارع وتيرة شيخوخة السكان بالمغرب

تؤكد نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أن المغرب يتجه نحو استكمال انتقاله الديموغرافي. فقد عرف متوسط أمد الحياة عند الولادة تطورًا ملحوظًا، حيث انتقل من 47 سنة في 1960 إلى 76.7 سنة حاليًا. وفي الوقت ذاته، سجّل معدل الخصوبة تراجعًا كبيرًا، إذ انخفض عدد الأطفال لكل امرأة من 7.2[307] سنة 1960 إلى 1.97[308] سنة 2024.

وقد أدى تضافر هذه التحوّلات (ارتفاع أمد الحياة وانخفاض معدل الخصوبة) إلى تسارع وتيرة شيخوخة السكان بالمغرب. فقد ارتفع عدد الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق من 2.4 مليون نسمة سنة 2004، أي ما يمثل 8 في المائة من مجموع السكان، إلى 5.1 ملايين شخص سنة 2024[309]، أي ما يعادل 13.8 في المائة من السكان. كما ارتفع أيضًا أمد الحياة عند سن الستين، منتقلاً من 18.8 سنة في 1987 إلى 21 سنة في 2024[310]، وهو ما يعكس زيادة في أمد الحياة بعد بلوغ سن التقاعد، ويسهم في تعميق التحول الذي يشهده الهرم السكاني.

306 – المواد 189 و197 و203 و204 من الظهير الشريف رقم 1.04.22 الصادر في 12 من ذي الحجة 1424 (3 فبراير 2004) بتنفيذ القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة.

307 – جلسة إنصات إلى المندوبية السامية للتخطيط، مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نونبر 2024.

308 – النتائج الرئيسية، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، المندوبية السامية للتخطيط.

309 – المصدر السابق.

310 – جلسة إنصات إلى المندوبية السامية للتخطيط، مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نونبر 2024.

ورغم أن شيخوخة السكان تُعدّ ظاهرة عالمية، إلا أن وتيرتها في المغرب تُعتبر سريعة بشكل لافت. ووفقًا لتوقعات المندوبية السامية للتخطيط، من المتوقع أن تمثل فئة الأشخاص المسنين حوالي 23 في المائة من مجموع السكان في أفق سنة 2050، أي ما يقارب 10 ملايين نسمة. وقد يؤدي هذا التحول الديموغرافي، إلى جانب التراجع المستمر في معدل الخصوبة وهجرة فئة الشباب النشيطين، إلى تفاقم نسبة الإعالة، التي ارتفعت من 60 في المائة سنة 2014 إلى 68 في المائة سنة 2024[311].

في هذا السياق، فإن شيخوخة السكان ليست مجرد مؤشر ديموغرافي، بل إنها تؤدي إلى تحوّلات عميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، سيما من خلال زيادة الضغوط على سوق الشغل، وزيادة العبء الملقى على عاتق منظومتيْ الصحة والتقاعد، اللتين تواجهان أصلًا إكراهات على مستوى التمويل. ومع ذلك، فإن هذا التحول يشكل أيضًا فرصة استراتيجية، تتمثل في تسريع وتيرة إرساء منظومة اجتماعية أكثر إدماجاً وقدرةً على الصمود ونجاعةً، قمينة بالاستجابة للحاجيات المتزايدة من الخدمات الملائمة، سيما في مجالي الرعاية الصحية والتكفل بالأشخاص المسنين.

وإلى جانب التحديات التي يطرحها تسارع وتيرة شيخوخة السكان، فإن هذا المعطى يقتضي الاعتراف بالقيمة المضافة التي يُمثلها الأشخاص المسنون داخل المجتمع. فمساهماتهم الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية، التي غالبًا ما يتم إغفالها، تُعدّ ثروة حقيقية للبلاد، شريطة أن يتم الاعتراف بها وتثمينها على النحو الأمثل. وقد أظهرت العديد من الدراسات[312] أن الأشخاص المسنين لا يقتصر دورهم على الاستفادة من الدعم الاجتماعي، بل يضطلعون بدور محوري في تعزيز التضامن بين الأجيال، سيّما من خلال تحويل الموارد المالية إلى الأجيال الشابة، وخاصة أقاربهم. كما تُشكّل خبراتهم المتراكمة، وكفاءاتهم المهنية، وتفرغهم النسبي، رصيدًا بشريًا ثمينًا يمكن تعبئته في خدمة المجتمع، سواء في الإطار الجمعوي أو الأسري أو المهني. وهذا يجسد الدور الإيجابي والمهيكل الذي تضطلع به هذه الفئة في رفاه الأسر، وتعزيز التماسك الاجتماعي بوجه عام.

311 – نسبة الإعالة هي نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، والأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق، مقارنةً بعدد السكان في سن العمل.

312 – Conseil sur le vieillissement d'Ottawa 2017 et données de l'organisation mondiale de la santé 2015.

II مبادرات مؤسساتية واستمرار عقبات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين

1.2.المنظومة المؤسساتية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين

يكرّس دستور المملكة[313] حماية حقوق الأشخاص المسنين وإرساء وتفعيل سياسات لمعالجة أوضاعهم والوقاية من هشاشتها. ومن هذا المنطلق، وضعت عدة قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية استراتيجيات ومخططات عمل تروم ضمان حماية هذه الفئة وتعزيز إدماجها الاجتماعي والاقتصادي.

وترتكز هذه المنظومة المؤسساتية أساسًا على القطاع الحكومي المكلف بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، الذي يعمل على تنسيق تدخلاته مع مجموعة من الفاعلين العموميين وغيرهم. وتجدر الإشارة على الخصوص إلى مؤسسة التعاون الوطني، ومؤسسة محمد الخامس للتضامن، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ووكالة التنمية الاجتماعية، والجماعات الترابية، والقطاع الحكومي المكلف بالصحة والحماية الاجتماعية، إضافة إلى صناديق التقاعد وهيئات الاحتياط الاجتماعي. وتنضاف إلى هذه الهيئات مؤسسات الحماية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، التي تضطلع بدور محوري في التكفل بالأشخاص المسنين، لاسيما من يوجدون منهم في وضعية هشاشة.

وفي هذا السياق، بادر القطاع الحكومي المكلف بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة إلى إطلاق عدة مبادرات كبرى لفائدة الأشخاص المسنين، من بينها إحداث المرصد الوطني للأشخاص المسنين سنة 2016، الرامي إلى رصد وتتبع أوضاع هذه الفئة بالمغرب في ضوء السياسات والبرامج العمومية ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، نفذ هذا القطاع الحكومي البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين (2017-2021) الذي يهدف إلى تحسين جودة البنيات والخدمات المقدمة للأشخاص المسنين في وضعية هشاشة، كما يستهدف تطوير خدمات الرعاية المنزلية، وإدماج أنشطة ترفيهية، مع تثمين تجارب وخبرات هذه الفئة.

وفي أعقاب ذلك، تم إطلاق البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين 2021-2030، ثم خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة 2023-2030، وهي تندرج ضمن الإطار العام لاستراتيجية «جسر نحو تنمية اجتماعية دامجة ومبتكرة ومستدامة 2022-2026»، ما يعكس إرادة واضحة في اعتماد مقاربة مندمجة ومنسجمة ومستدامة للتكفل بالأشخاص المسنين وتثمين أدوارهم.

وقد تم إعداد هذه الخطة بتشاور مع مختلف القطاعات الوزارية وصناديق التقاعد، إلى جانب الجمعيات العاملة في مجال حماية الأشخاص المسنين وتدبير مراكز الرعاية الاجتماعية. وتهدف إلى إزالة المعيقات التي تحول دون المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأشخاص المسنين.

وترتكز هذه الخطة على أربعة محاور رئيسية، هي: تعزيز مشاركة الأشخاص المسنين وتثمين خبراتهم؛ وتعزيز الحماية الاجتماعية والنهوض بالشيخوخة السليمة؛ وتطوير بيئة تمكينية دامجة للأشخاص المسنين؛ وتطوير التشريعات والقوانين الداعمة لحقوق الأشخاص المسنين. كما تنص الخطة على إرساء آليات للمتابعة والتقييم، وذلك بتنسيق وثيق مع مجموع الفاعلين من القطاعات الوزارية والشركاء من المجتمع المدني.

313 – الفصل 34 من الدستور.

وجدير بالملاحظة أن هذه الخطة التي تم الإعلان عنها في شتنبر 2024، قد أدرجت لأوّل مرة بشكل صريح البُعد الاقتصادي لمشاركة الأشخاص المسنين إلى جانب البُعد الاجتماعي، بالإضافة إلى تثمين خبراتهم. ويُعدّ إدماج هذين العنصرين بمثابة منعطف مهم، يمهّد الطريق نحو اعتراف أشمل وأكثر فاعلية بدور الأشخاص المسنين في المجتمع المغربي.

ومن جهة أخرى، وفي إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بشراكة مع القطاع الحكومي المكلف بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والجمعيات العاملة في مجال حماية الأشخاص المسنين، تم تنفيذ أكثر من 800 مشروع ونشاط، استفاد منه ما يقارب 5.000 شخص مسن في وضعية هشاشة مالية، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2023[314].

أما بالنسبة للقطاع الحكومي المكلف بالصحة والحماية الاجتماعية، فقد أطلق سنة 2024 الاستراتيجية الوطنية لصحة الأشخاص المسنين 2024–2030 التي تهدف إلى تحسين التكفل بهذه الفئة، بغض النظر عن وسط إقامتهم أو مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال تعزيز الولوج إلى خدمات وعلاجات ذات جودة.

ومن الأهمية التأكيد على أن تعميم الحماية الاجتماعية يُعدّ من بين الإصلاحات الاجتماعية الكبرى بالنسبة لبلادنا. ومن المنتظر أن تكون لهذا الإصلاح آثار ملموسة على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المسنين، لا سيما من خلال توسيع نطاق التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل الأشخاص المسنين الذين لا يتوفرون على أي تغطية صحية.

وفي هذا الصدد، جاءت التوجيهات الملكية السامية[315] لاستهداف الأسر المعوزة التي تعيل أفراداً مسنين ضمن الفئات المستفيدة. ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز الدعم المالي الموجه لهذه الأسر، بما يُسهم في تحسين جودة التكفل بكبار السن داخل محيطهم الأسري.

وعلاوة على ذلك، فإن من شأن توسيع نطاق أنظمة التقاعد ليشمل الأشخاص الذين يزاولون نشاطًا مهنيًا دون الاستفادة من أي معاش، أن يمكن هذه الفئة من الحصول على حد أدنى من الدخل، مما من شأنه تحسين ظروف عيشهم. وسيُشرع في تنزيل هذا الورش ابتداءً من سنة 2025، كما هو منصوص عليه في القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية من خلال إحداث نظام للمعاشات خاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأُجراء الذين يزاولون نشاطا خاصاً.

مؤطر رقم 6: الممارسات الفضلى والسياسات الموجهة للأشخاص المسنين على الصعيد الدولي

يعتبر الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين أولوية محورية في سياسات البلدان المتقدمة، التي كانت سباقة إلى مواجهة ظاهرة تسارع وتيرة شيخوخة السكان. ورغم تنوع المقاربات المعتمدة في كل بلد على حدة، فإن دراسة التجارب الدولية[316] تبرز مجموعة من التوجهات الاستراتيجية المشتركة:

- **اعتماد قوانين خاصة بالأشخاص المسنين** ترمي إلى ضمان الحقوق الأساسية للأشخاص المسنين، سيما في مجالات العلاجات الصحية، والسكن، ومكافحة جميع أشكال التمييز، بما يضمن إدماجهم الكامل اجتماعيًا واقتصاديًا.
- **تعزيز استدامة أنظمة التقاعد**، من خلال اعتماد سياسة فاعلة لتشغيل كبار السن، مقترنة بأنظمة تقاعد تتسم بالمرونة. كما يُسهم تطوير برامج التكوين المستمر في تيسير ملاءمة الكفاءات وتغيير المجال المهني للأشخاص المسنين. كما تشمل التدابير التكميلية تكييف ظروف العمل، وتأمين الوظائف، وملاءمة مناصب الشغل مع قدرات المسنين الراغبين في مواصلة نشاطهم المهني.

314 – جلسة إنصات إلى التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 3 دجنبر 2024.

315 – الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، 13 أكتوبر 2023.

316 –شمل التحليل البلدان التالية: تونس، مصر، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، كندا، اليابان، ألمانيا، إسبانيا، السويد، إيطاليا، هولندا، بلجيكا والدنمارك

- **النهوض بالإدماج الاجتماعي**، من خلال محاربة العزلة والتهميش والتمييز القائم على السن، سيما عبر وضع برامج تفاعلية بين الأجيال تُثمن الدور الفاعل للمسنين داخل مجتمعاتهم.
- **الحرص على إبقاء الأشخاص المسنين في منازلهم** لأطول فترة ممكنة، من خلال توفير مجموعة واسعة من خدمات دعم الاستقلالية التي تعبئها الجماعات الترابية كبديل للإيواء داخل المؤسسات.
- **تطوير عرض مؤسساتي ملائم**، يشمل المراكز النهارية التي تمكّن كبار السن من الاستفادة من أنشطة جماعية مع البقاء في محيطهم الأسري. والعمل، بالموازاة مع ذلك، على إحداث بنيات متخصصة مثل مؤسسات إيواء الأشخاص المسنين في وضعية عجز.
- **دعم المساعدين العائليين**، عبر إحداث نظام أساسي خاص بهم، وتوفير مساعدات مالية، ومنح عطل خاصة، وتوفير المواكبة النفسية، وتخصيص تحفيزات ضريبية.
- **النهوض بسياسة «الشيخوخة السليمة»** المرتكزة على مزاولة الأنشطة البدنية بشكل منتظم، واعتماد نظام غذائي متوازن، وتشجيع السلوكيات الصحية، وذلك بما يُسهم في التمتع بصحة جيدة لأطول مدة ممكنة.

والجدير بالذكر أن منظمة الصحة العالمية أطلقت سنة 2020 «عقد التمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة 2021-2030»، الذي يهدف إلى تحسين جودة حياة الأشخاص المسنين وأسرهم ومجتمعاتهم. وتشجّع المنظمة في هذا الإطار الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على تعزيز تعاونها المشترك خلال هذه الفترة، من أجل إنجاح إدماج الأشخاص المسنين اجتماعيًا واقتصاديًا على الصعيد العالمي[317].

2.2. عقبات تحول دون الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين

يواجه الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين العديد من العقبات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بوضعيتهم الخاصة، وكذا بأوجه محدودية الآليات العمومية والخاصة الموجهة لفائدتهم. ومن خلال تحليل مخرجات جلسات الإنصات[318] التي عقدها المجلس في إطار إعداد هذا الموضوع الخاص إلى جانب الدراسات المتوفرة حول هذا الموضوع، يمكن تسليط الضوء على الصعوبات الرئيسية التي تواجه هذه الفئة.

مؤطر رقم 7: الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية «أشارك» وشبكات التواصل الاجتماعي[319]

من بين العقبات التي أوردها المستجوبون نذكر ما يلي:

- المشاكل الصحية وصعوبات التنقل التي تحدّ من استقلاليتهم (24 في المائة)؛
- قلة الفرص التي تتناسب مع كفاءاتهم وتجاربهم (23 في المائة)؛
- العزلة الاجتماعية والانطواء على الذات (17 في المائة)؛
- التهميش الناتج عن الصور النمطية والأحكام المسبقة المرتبطة بالسن (15 في المائة)؛
- الهشاشة الاقتصادية، لاسيما ضعف أو غياب معاش التقاعد (10 في المائة)؛
- كما تمت الإشارة إلى غياب آليات المواكبة الملائمة (10 في المائة).

317 – عقد التمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة 2021-2030، منظمة الصحة العالمية.

318 – انظر لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم، في الملحق.

319 – الملحق رقم2: نتائج الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» (ouchariko.ma) وشبكات التواصل الاجتماعي.

وعلاوة على ذلك، وضمن التعليقات التي جاءت في شبكات التواصل الاجتماعي، أشار العديد من المشاركين إلى عقبات ذات صبغة مؤسساتية، لاسيما:

- الإطار القانوني غير المحفز بالقدر الكافي المتعلق بمجالي الشغل والتقاعد؛
- غياب إطار رسمي للحوار بين الدولة والأشخاص المسنين، مما يحد من مساهمتهم الكاملة في تنمية المجتمع.

1.2.2. عقبات اقتصادية ومالية

حسب معطيات المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة[320]، فإن أكثر من نصف الأشخاص المسنين، أي ما نسبته 52.4 في المائة، لا يتوفرون على أي دخل قار يضمن لهم أسباب العيش الكريم. ومن بين من يتقاضون دخلًا، لا يستفيد من معاش للتقاعد سوى 49.2 في المائة. كما أن 37.3 من الأشخاص المسنين لا يزالون يعملون في نشاط ما، غالبًا في ظروف تتسم بالهشاشة. ويعتمد آخرون على مصادر دخل تكميلية: 25.6 في المائة يتلقون دعمًا ماليًا من أبنائهم، و11.8 في المائة يجنون دخلاً من ممتلكاتهم، فيما يعتمد 4.6 في المائة على مساعدة أقاربهم. وتعكس هذه الأرقام درجة عالية من التبعية الاقتصادية، تتفاقم بفعل فقدان القدرة على العمل: إذ صرّح 74.3 في المائة من الأشخاص المسنين بأنهم لم يعودوا قادرين على مزاولة أي نشاط مهني، علماً أن 63 في المائة منهم ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 60 و69 سنة.

من جهة أخرى، يؤكد العديد من المتقاعدين أن معاشاتهم لا تكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية، وذلك بسبب جمود هذه المعاشات، وغياب آليات منتظمة للرفع من قيمتها، إلى جانب الارتفاع المستمر في كلفة المعيشة الذي يشهده المغرب خلال السنوات الأخيرة. وفي نونبر 2024، تقدّمت عدة جمعيات وطنية للمتقاعدين[321] بجملة من المطالب، تمحورت حول الرفع من قيمة المعاشات، وإعفائها من الضرائب، بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية لهذه الفئة، بل والعمل على تحسينها.

وفي مواجهة هذه التحديات، تضمَّن قانون المالية لسنة 2025 إجراءً هامًا، يتمثل في تعديل المادة 57 من المدونة العامة للضرائب، بما يسمح بالإعفاء الكلي لمعاشات التقاعد من الضريبة على الدخل. غير أن أثر هذا الإجراء يظل محدودًا، لكونه لا يشمل سوى حوالي 164.744 متقاعد ومتقاعدة[322]، بالنظر إلى أن غالبية المتقاعدين يتقاضون معاشات تقل عن عتبة الحد الأدنى الخاضع للضريبة.

وهكذا، يظلّ الفقر والهشاشة من بين الإشكاليات الرئيسية التي تواجه الأشخاص المسنين، حيث يؤثر بشكل مباشر على جودة حياتهم، من حيث الصحة والتغذية والسكن والتنقل، مما يعيق إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. وفي ظل هذا الواقع، يُضطر عدد كبير منهم إلى الاستمرار في مزاولة نشاط مهني غير منظم في الغالب من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية.

320 – وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، 2018.

321 – بلاغ الشبكة المغربية لهيئات المتقاعدين/ات (RÉMOR)، 24 نونبر 2024.

322 – الندوة الصحفية للناطق الرسمي باسم الحكومة السيد مصطفى بيتاس، 12 دجنبر 2024.

2.2.2. عقبات مرتبطة بالهشاشة الاجتماعية وبالتهميش

الأمية والهوة الرقمية عائقان يحدان من الاستقلالية

لا تزال الأمية منتشرة بشكل واسع في صفوف الأشخاص المسنين بالمغرب، حيث تطال 71.6 في المائة[323] من البالغين 60 سنة فما فوق، وتصل نسبتها إلى 88.3 في المائة[324] في الوسط القروي.

وتزداد حدة هذه الوضعية بفعل الفجوة الرقمية، التي تعمّق من تبعية الأشخاص المسنين للغير في القيام بالمهام الأساسية، مما يحدّ من استقلاليتهم في معيشهم اليومي.

العزلة الاجتماعية والعنف

حسب المعطيات الواردة في المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، أفاد 11 في المائة من الأشخاص المسنين بتعرضهم لأحد أشكال العنف، من بينهم ما يقارب 44 في المائة داخل محيطهم الأسري، و40.5 في المائة خارجه[325]. وقد يُعزى هذا الوضع، في جزء منه، إلى عدم تحسيس الأجيال الصاعدة بالقدر الكافي بمكانة الأشخاص المسنين وقيمتهم، باعتبارهم حاملين للتجربة والخبرة ومكوناً أساسياً في تعزيز التماسك بين الأجيال.

وحتى عندما يعيش الأشخاص المسنون في كنف أسرهم، فإن البعض منهم قد يشعر بعزلة نفسية. وقد يعزى هذا الشعور من بين أمور أخرى إلى الإحالة على التقاعد دون تحضير مسبق، إذ يُحدث هذا الانتقال تحوّلًا عميقًا في وضعهم الاجتماعي وأدوارهم، سواء داخل المجتمع أو داخل محيطهم الأسري.

نقص في البنيات التحتية الملائمة

يشكّل النقص المسجل في البنيات التحتية التي تستجيب للاحتياجات الخاصة للأشخاص المسنين عائقًا كبيرًا أمام إدماجهم الاجتماعي، سيما بالنسبة لمن يعانون منهم من أمراض مزمنة أو إعاقة. فغياب المرافق الصحية (المراحيض) الملائمة، ووسائل النقل العمومي المراعية لخصوصية الأشخاص المسنين، والحدائق العمومية، ومراكز الأنشطة النهارية، يُسهم في تعميق عزلتهم ويحدّ من قدرتهم على المشاركة في الحياة العامة. وتزداد حدة هذه الوضعية في المناطق القروية، حيث مرافق القرب نادرة أو منعدمة.

عرض ثقافي ورياضي محدود

بخصوص الولوج إلى الثقافة والأنشطة الترفيهية والرياضية، يسجل غياب عرض ملائم لاحتياجات الأشخاص المسنين وميولاتهم. فباستثناء بعض المبادرات المحدودة، لا سيما الأنشطة المنظمة في المراكز النهارية التي أُحدثت مؤخرًا، لا تستفيد هذه الفئة من عرض ثقافي ملائم لاحتياجاتها. وحسب دراسة المندوبية السامية للتخطيط حول استعمال الوقت اليومي عند الأشخاص المسنين في المغرب[326]، فإن الأنشطة الخارجية تقتصر في الغالب على التسوّق وممارسة الشعائر الدينية، بينما لا تتجاوز نسبة من يمارسون نشاطًا رياضيًا بانتظام حوالي 3 في المائة.

323 – الاستراتيجية الوطنية لصحة الأشخاص المسنين 2024 – 2030.

324 – المصدر السابق.

325 – المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، وزارة الصحة، 2018.

326 – استعمال الوقت اليومي عند الأشخاص المسنين في المغرب، مختصرات المندوبية السامية للتخطيط، رقم 26، أكتوبر 2023.

3.2.2. عقبات مرتبطة بمحدودية العرض

تدخل عمومي لا يستجيب بالقدر الكافي لتعدّد حاجيات الأشخاص المسنين

وفقًا لما أفاد به الفاعلون الذين تم الإنصات إليهم، فإن السياسات العمومية والبرامج الحالية تتعامل في الغالب مع الأشخاص المسنين باعتبارهم فئة متجانسة، يُنظر إليها أساسًا كفئة هشة تستدعي تدابير قائمة على التكفل الاجتماعي. والحال أن هذه الفئة تتسم بتنوع كبير من حيث البروفايلات الاجتماعية والاقتصادية، وحاجياتها، وتجاربها في الحياة، وهو ما يقتضي ملاءمة دقيقة للآليات والخدمات المقترحة في هذا الشأن.

مبادرات متعددة تعوزها الاستمرارية والتنسيق

رغم المبادرات التي تنفذها عدة قطاعات وزارية ومؤسسات لفائدة الأشخاص المسنين، فإن التنسيق بين هؤلاء الفاعلين والالتقائية بين تدخلاتهم لا يزالان غير كافيين. ويحد هذا الطابع المجزأ من فعالية الآليات المعتمدة، التي تتركّز أساسًا على الفئات في وضعية هشاشة، مما لا يستهدف بشكل أمثل تنوّع بروفايلات الأشخاص المسنين، والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلها هذه الفئة.

ومع ذلك، تُشكّل «خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة 2023-2030» محطة هامة، إذ تُدرِج لأول مرة أبعاد المشاركة الفعلية للأشخاص المسنين في الحياة الاقتصادية والعامة، كما تعترف بخبراتهم، مما يُمهّد لاعتماد مقاربة أكثر إدماجاً وانسجاماً وديناميةً، وأكثر ملاءمة للأوضاع المختلفة للأشخاص المسنين.

«اقتصاد فضي» لا يزال في طور التشكل

لا يزال «الاقتصاد الفضي»، الذي يقصد به مجموع الأنشطة الاقتصادية الموجهة لتلبية احتياجات الأشخاص المسنين، لم يبلغ بعد درجة كافية من التطور والتنظيم بالمغرب، وذلك على الرغم من المؤشرات الديموغرافية التي تبرز الحاجة إليه. فالعرض المتوفر من الخدمات المتخصصة - مثل طب الشيخوخة، والرعاية المنزلية، والمساكن الملائمة، والتكنولوجيات الداعمة للاستقلالية - يبقى محدودًا ومجزّأً، كما أن هذه الخدمات تتم في الغالب وفق الإمكانيات الخاصة للأشخاص المعنيين، خصوصًا من طرف الأقارب. وتعكس هذه الوضعية غياب منظومة متجانسة العناصر مخصّصة للشيخوخة النشيطة، في ظل ضعف التنسيق بين الفاعلين المعنيين، وضعف العرض في مجال التكوين، وغياب التدابير التحفيزية القائمة على مبدأ الاستهداف. والحال أن تطوير «الاقتصاد الفضي» يشكل فرصة استراتيجية يتعين استثمارها، سيما في سياق يتّسم بتنوع متزايد في بروفايلات الأشخاص المسنين وانتظاراتهم. فهذا القطاع يغطي طيفًا واسعًا من الأنشطة، تمتد من الصحة إلى السكن، مرورًا بخدمات الرعاية الشخصية، والتكنولوجيا الرقمية، والترفيه، والسياحة، والخدمات المالية، ويرتكز على قدرة الأشخاص المسنين على الادخار وعلى التحوّلات التي تشهدها أنماط استهلاكهم.

وعلى الصعيد العالمي، يُعدّ «الاقتصاد الفضي» رافعة أساسية للنمو، إذ تُقدَّر قيمته بـ 5.700 مليار أورو في سنة 2025، ويمكن أن يُوفر ما يصل إلى 88 مليون منصب شغل، أي ما يعادل 38 في المائة من إجمالي مناصب الشغل[327]. أما في المغرب، فتُشير التوقعات إلى ارتفاع كبير في نفقات استهلاك الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق، إذ يُرتقب أن تنتقل من 53 مليار درهم سنة 2014 إلى ما يقارب 646 مليار درهم في أفق سنة 2050، لتشكل حوالي 22 في المائة من إجمالي نفقات الاستهلاك، مقابل 13.4 في المائة سنة 2014[328].

وتبرز هذه الدينامية الحاجة إلى تغيير النظرة السائدة تجاه الأشخاص المسنين، عبر التعامل معهم ليس فقط كفئة مستفيدة من الرعاية أو الدعم، بل كفاعلين اقتصاديين قائمي الذات، يحملون احتياجات جديدة، ومعارف، وإسهامات ذات قيمة اجتماعية واقتصادية.

327 – Etude sur la silver économie, Commission Européenne, mai 2018, PP 5-6.

328 – التوقعات الماكرواقتصادية لمديرية الدراسات والتوقعات المالية، جلسة إنصات إلى وزارة الاقتصاد والمالية، 17 أكتوبر 2024.

مواكبة اقتصادية ومهنية لا تزال في مراحلها الأولية

يختار عدد متزايد من الأشخاص المسنين مواصلة نشاطهم المهني أو خوض غمار التجربة المقاولاتية بعد التقاعد. غير أنهم يصطدمون بغياب مواكبة مؤسساتية ملائمة لاحتياجاتهم. وتشمل الصعوبات التي تواجهها هذه الفئة على الخصوص:

- صعوبة الولوج إلى القروض البنكية بعد سنّ معين، بسبب اعتماد معايير طبية تُقصيهم؛
- غياب آليات دعم موجّهة خصيصًا للمقاولين من كبار السن.

وتفيد المؤسسات البنكية وشركات التأمين التي تم الإنصات إليها[329] بأن تدخلاتها لفائدة الأشخاص المسنين تظلّ متركزة أساسًا على الإدماج الاجتماعي، من خلال تحسين الولوج إلى الوكالات، وتبسيط المساطر، والتوعية باستخدام الخدمات الرقمية. أما على المستوى الاقتصادي، فإن المواكبة لا تزال في مراحلها الأولية، رغم أن بعض المؤسسات بدأت تُبدي رغبتها في توسيع عروضها لتستجيب بشكل أفضل لحاجيات الأشخاص المسنين الراغبين في مواصلة نشاطهم المهني أو إطلاق مشاريع جديدة بعد الإحالة على التقاعد.

ومن ناحية أخرى، فإن الإبقاء على الأشخاص المسنين في سوق الشغل بعد بلوغ السن القانوني للتقاعد يخضع لمساطر إدارية تختلف شروطها حسب القطاع (عمومي أو خاص). كما لا تكون تلقائية وخاضعة لمجرد إرادة الأجير والمشغل.

فعلى مستوى القطاع الخاص[330]، يتعيّن على المشغّل بعد موافقة الأجير تقديم طلب ترخيص إلى السلطة الحكومية المكلفة بالشغل، وذلك قبل ثلاثة أشهر على الأقل[331] من بلوغ سن التقاعد القانوني. وتعتمد الموافقة على هذا الترخيص على السلطة التقديرية للإدارة، نظرًا لغياب تحديد دقيق للمعايير أو الشروط اللازمة لذلك في مدونة الشغل أو في نصوصها التطبيقية.

أما في القطاع العام، فلا يمكن تمديد النشاط المهني إلا بناءً على طلب معلَّل من الإدارة يُرفع إلى رئيس الحكومة، سنة على الأقل قبل بلوغ المعني بالأمر سن الإحالة على التقاعد للموافقة عليه.[332] ويسمح بتمديد سن الإحالة على التقاعد لمدة أقصاها سنتان قابلة للتجديد مرتين بالنسبة للأساتذة الباحثين (ست سنوات في المجموع)، ومرة واحدة بالنسبة لباقي الموظفين والمستخدمين. كما يستثنى من ذلك القضاة، الذين يمكن تمديد سن إحالتهم على التقاعد إلى 77 سنة.

ويعدّ الطابع المعقد لهذه المساطر، إلى جانب السلطة التقديرية الممنوحة للإدارات، من الأسباب التي قد تؤدي أحيانًا إلى إحالة أشخاص قادرين على مواصلة نشاطهم على التقاعد بمجرد بلوغ السن القانوني. وتجد هذه الفئة من الأشخاص، رغم رغبتها في الاستمرار في تقديم خبرتها وكفاءتها، نفسها مضطرة للتوقف عن العمل، وهو ما قد يشكّل خسارة حقيقية للمؤسسة أو الإدارة المعنية.

329 – جلسة إنصات إلى المجموعة المهنية لبنوك المغرب والجامعة المغربية للتأمين، 17 دجنبر 2024.

330 – القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل، الباب الثامن، المادة 526.

331 – مسطرة طلب رخصة الاستمرار في العمل بعد سن التقاعد، الموقع الإلكتروني للقطاع الحكومي المكلف بالإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات (https://miepeec.gov.ma/mtip-espace-emploi/maintien-en-activite-au-dela-de-lage-limite-de-retraite/)، تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2025/07/09.

332 – منشور رئيس الحكومة رقم 2017/3 بتاريخ 11 رمضان 1438 (6 يونيو 2017) المتعلق بمسطرة تمديد حد سن الإحالة على التقاعد.

4.2.2. عقبات مرتبطة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

تغطية غير كافية في ظل طلب متزايد

تضطلع مؤسسات الرعاية الاجتماعية بدور أساسي في التكفل بالأشخاص المسنين في وضعية هشاشة قصوى، سيما أولئك الذين لا يتوفرون على دخل قار أو سند أسري. ويُقدّر عدد هذه المؤسسات حاليًا بـ 72 مؤسسة على الصعيد الوطني[333]. ويظل هذا العدد غير كافٍ بالنظر إلى الحاجيات المتزايدة، وفي سياق التحول الديموغرافي الذي يعيشه المجتمع المغربي. ولا تزال التغطية المجالية لهذه المؤسسات جد محدودة، كما أن قدرتها الاستيعابية تظل غير كافية بشكل كبير مقارنة مع حجم الطلب المتزايد.

هشاشة مالية

تعتمد مؤسسات الرعاية الاجتماعية بشكل كبير على التبرعات، التي تتسم بكونها غير قارة. أما المساعدات العمومية، التي تتأتى أساسًا من مؤسسة التعاون الوطني والجماعات الترابية، فتبقى محدودة ولا تتيح استدامة وجودة الخدمات التي تقدمها.

وتؤثر هذه الهشاشة المالية على منظومة التكفل برمتها، إذ لا تتيح عمليات صيانة المرافق، واقتناء التجهيزات الملائمة، وكذا تنظيم أنشطة الدعم لفائدة نزلاء هذه المؤسسات.

خصاص في الموارد البشرية المؤهلة

تُعد ندرة الموارد البشرية المتخصصة من بين التحديات الرئيسية التي تواجهها مؤسسات الرعاية الاجتماعية، إذ تعاني العديد منها من نقص حاد في المهنيين المؤهلين[334] (أطباء، أخصائيون في العلاج الطبيعي، مساعدون صحيون، أخصائيون في الصحة النفسية، وغيرهم).

وبسبب محدودية الإمكانيات المالية، تضطر هذه المؤسسات في الغالب إلى الاستعانة بخدمات متطوعين أو تشغيل أشخاص لا يتوفرون على التكوين المناسب أو الخبرة اللازمة في هذا المجال، وذلك أحيانًا مقابل أجورٍ تقل عن الحد الأدنى القانوني للأجور[335]، مما ينعكس سلباً على جودة خدمات المواكبة المقدمة.

إطار قانوني غير ملائم ولم يدخل بعد حيز التنفيذ

يسجِّل إصدار بعض النصوص التنظيمية للقانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية تأخراً كبيراً[336]، الأمر الذي يمدد العمل بالإطار القانوني السابق (القانون رقم 14.05).

ومن جهة أخرى، يفيد الفاعلون الأساسيون المكلفون بتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية[337] الذين تم الإنصات إليهم أنه تم إصدار الإطار القانوني الجديد دون إجراء استشارات كافية معهم، كما أن هذا الإطار لا يتضمن المقاربة القائمة على مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المسنين، سيما بالنسبة للمؤسسات الموجهة لهذه الفئة. وعلاوة على ذلك، فإن عدداً من مواد هذا القانون لا تنسجم[338] مع طبيعة المهام الفعلية ولا تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات المالية التي تواجهها الجمعيات المعنية بتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

333 – جلسة إنصات إلى مؤسسات للرعاية الاجتماعية (انظر لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم في الملحق)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 26 دجنبر 2024.

334 – جلسة إنصات إلى مؤسسات للرعاية الاجتماعية (انظر لائحة الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم في الملحق)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 26 دجنبر 2024.

335 – المصدر السابق.

336 – المصدر السابق.

337 – المصدر السابق.

338 – المصدر السابق.

صعوبات على مستوى الحكامة والتدبير

يتم تدبير غالبية مؤسسات الرعاية الاجتماعية من طرف جمعيات تواجه بدورها إكراهات بنيوية، من بينها صعوبة ضمان استمرارية هيئاتها التدبيرية، وخطر فقدان الدعم المالي العمومي. وقد سلّط التقرير الموضوعاتي للمجلس الأعلى للحسابات[339] حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية، الصادر سنة 2018، الضوء على أوجه الهشاشة هذه.

ممارسات غير ملائمة للإيداع في هذه المؤسسات

إلى جانب الإشكاليات الداخلية، تُضطر مؤسسات الرعاية الاجتماعية في كثير من الأحيان إلى استقبال حالات استعجالية لا تندرج ضمن فئة الأشخاص المسنين (كالأطفال المتخلى عنهم، الأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية، الأشخاص بدون مأوى، وغيرهم)، وهو ما يحول دون تحقيق نوع من التوازن داخل هذه المؤسسات، ويؤدي أحيانًا إلى حالات عنف بين النزلاء، فضلاً عن المخاطر الصحية التي قد تترتب عن ذلك بالنسبة لباقي النزلاء.

مؤطر رقم 8: زيارات ميدانية لمراكز رعاية الأشخاص المسنين

في إطار إعداد هذا الموضوع الخاص، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بثلاث زيارات ميدانية قصد الوقوف عن كثب على واقع الحال داخل مؤسسات الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين. وقد همت زيارتان مؤسستين عموميتين بكل من بوقنادل وحي النهضة (الرباط)، تسيرهما جمعيات تنشط في مجال الحماية الاجتماعية. وقد مكنت هاتان الزيارتان أعضاء المجلس من الاطلاع على طبيعة المهام اليومية التي تقوم بها الأطقم العاملة بهذه المراكز، كما أتيحت لهم فرصة التواصل المباشر مع الفاعلين المحليين بشأن العراقيل العديدة التي يواجهونها.

وقد سلطت الشهادات التي تم استقاؤها خلال هذه الزيارات الميدانية الضوء على تحديين رئيسيين: الخصاص المسجل على مستوى الموارد البشرية المؤهلة - سيما الأطقم الطبية وشبه الطبية والأخصائيون النفسانيون والاجتماعيون - وضعف الموارد المالية. وتشكل هذه الإكراهات عائقاً أمام ضمان جودة خدمات المواكبة المقدمة، كما تحدّ من قدرة المؤسسات على الاستجابة للطلب المتزايد. وتتضاف إلى ذلك إشكالية جاءت في أكثر من مناسبة على لسان المكلفين بتدبير المراكز التي شملتها الزيارات الميدانية، ألا وهي إيواء أشخاص لا يندرجون ضمن فئة الأشخاص المسنين (الأشخاص دون مأوى، الأطفال المتخلى عنهم، الأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية)، وغالباً ما يتم ذلك بشكل استعجالي، بناءً على طلب من السلطات القضائية أو الإدارية. وتؤدي هذه الحالات إلى اضطراب في سير عمل المؤسسات، وقد تؤدي أحياناً إلى سلوكات عنيفة بين النزلاء، بل وتُعرضهم لمخاطر صحية.

أما الزيارة الثالثة، فخُصصت لدار المسنين «السويسي» التابعة للقطاع الخاص في الرباط، حيث مكنت من الوقوف على نموذج آخر من نماذج التكفل بالأشخاص المسنين. فهذه المؤسسة، التابعة للقطاع الخاص، توفّر لنزلائها مجموعة واسعة من الخدمات تشمل العلاجات الصحية والأنشطة الترفيهية، فضلاً عن آليات تُعزز الرابط الجيلي. كما تضم البنية حضانة للأطفال، وتنظم لقاءات منتظمة بين النزلاء وتلاميذ من مختلف المؤسسات التعليمية بالمدينة، في تجسيد واضح لمقاربات إدماجية تساهم في تقوية الروابط الاجتماعية والتخفيف من إحساسهم بالعزلة.

إن وجود لوائح انتظار في مركزيْ الرعاية الاجتماعية ودار المسنين الخاصة «السويسي» يُعَدّ دليلاً واضحاً على أنّ الطلب يفوق بكثير العرض المتاح. وتُبرز هذه الوضعية الحاجة الملحّة إلى توسيع النطاق الترابي الذي تغطيه خدمات هذه البنيات، مع الرفع من طاقتها الاستيعابية.

339 – تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعنى بالأشخاص في وضعية صعبة، 2018.

5.2.2. عقبات مرتبطة بالولوج إلى العلاجات الصحية

يبقى العرض المتعلق بالرعاية الصحية المتخصصة في طب الشيخوخة بالمغرب محدودًا بشكل كبير. فمن بين 165[340] مؤسسة استشفائية عمومية موزعة على التراب الوطني، لا توجد سوى بنيتين فقط[341] مخصّصتين للأشخاص المسنين، وكلتاهما توجدان بجهة الرباط–سلا–القنيطرة، وهو ما يحدّ من إمكانية توفير خدماتِ تكفلٍ مثلى بالأشخاص المسنين.

وإلى جانب الرعاية الصحية المتخصصة في طب الشيخوخة، يلجأ معظم الأشخاص المسنين إلى خدمات المؤسسات الصحية العادية، لاسيما العيادات والمصحات الخاصة. وفي هذا الإطار، يلجأ حوالي 75.3 في المائة[342] من الأشخاص المسنين إلى خدمات القطاع الصحي الخاص. ويساهم هذا اللجوء الذي غالبًا ما توازيه علاجات دوائية طويلة الأمد، في زيادة الهشاشة المالية لهذه الفئة نتيجة ارتفاع التكاليف، وقد يؤدي أحيانًا إلى انقطاع وعدم انتظام المتابعة الطبية. وتجدر الإشارة إلى أنه مع تعميم الحماية الاجتماعية على غير المشمولين بها، وخصوصًا من خلال نظام «أمو–تضامن»، يمكن للأشخاص المسنين المعوزين تعويض جزء من النفقات التي يؤدونها للاستفادة من خدمات القطاع الخاص.

ومع ذلك، يظل التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصحية غير متوازن، حيث يسجَّل تفاوت كبير بين الجهات، بل وأحيانًا داخل الجهة نفسها، وذلك رغم التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة. من جهة أخرى، يُعاني قطاع الصحة من خصاص متزايد في الموارد البشرية المؤهلة، سواء من حيث عدد الأطباء أو أطر التمريض، وهو ما لا يكفي لتلبية الطلب بشكل عام، وتغطية احتياجات الأشخاص المسنين على وجه الخصوص. وحتى اليوم، لا يتجاوز عدد الأطباء المقيمين المتخصصين في طب الشيخوخة ستة أطباء فقط، بينما لا يتعدى عدد الأطباء العامين الحاصلين على دبلوم جامعي في هذا التخصص 200 طبيبة وطبيب[343].

6.2.2. عقبات مرتبطة بنقص المعطيات والمعارف المحيّنة

يُشكّل نقص المعطيات المحيّنة حول وضعية الأشخاص المسنين بالمغرب عائقًا كبيرًا أمام وضع سياسات وبرامج تستجيب لاحتياجاتهم الواقعية.

فعلى سبيل المثال، أفرد المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة، الذي أنجزه القطاع الحكومي المكلف بالصحة والحماية الاجتماعية في 2018، فصلاً خاصًا لصحة الأشخاص المسنين، غير أن هذا المحور لن يتم إدراجه في النسخة المقبلة من المسح الوطني[344]، مما ينعكس على وضوح الرؤية بشأن تطور وضعهم الصحي. ومن جهتها، نشرت المندوبية السامية للتخطيط تقريرًا حول خصائص الأشخاص المسنين ووضعيتهم الصحية والاجتماعية، استنادًا إلى البحث الوطني الذي أنجزته المندوبية سنة 2006، دون أن يتم تحيين هذه المعطيات منذ ذلك الحين.

ويعاني هذا المجال كذلك من قلة الدراسات السوسيولوجية المنتظمة المستندة إلى أبحاث ميدانية، والتي من شأنها أن تُحلل بعمق ظروف عيش الأشخاص المسنين، وديناميات هم الاجتماعية، واحتياجاتهم الخاصة.

إن هذا النقص في المعطيات الدقيقة والمحينة يُؤثر سلبًا على جودة حكامة السياسات العمومية الموجهة للأشخاص المسنين وجدوائيتها.

340 – الاستراتيجية الوطنية لصحة الأشخاص المسنين 2024 – 2030.

341 – المصدر السابق.

342 – المصدر السابق.

343 – الاستراتيجية الوطنية لصحة الأشخاص المسنين 2024 – 2030.

344 – جلسة إنصات إلى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، 28 نونبر 2024.

III تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين من خلال تسريع وتيرة تنزيل منظومة الحماية الاجتماعية، وملاءمة السياسات العمومية مع الرهانات المرتبطة بالشيخوخة، وتطوير اقتصاد فضي منظم

إدراكًا للتحولات الديموغرافية العميقة وتسارع وتيرة شيخوخة السكان، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين ليس فقط ضرورة ملحة لإرساء العدالة الاجتماعية، بل يعد أيضًا فرصة استراتيجية لتحقيق التنمية البشرية والترابية والاقتصادية.

ولتجسيد هذه الرؤية، يدعو المجلس إلى تسريع وتيرة تنفيذ خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة 2023-2030، وتقوية الاندماجية بين محاورها وما تتضمنه من إجراءات وبرامج. كما يوصي المجلس باعتماد قانون إطار يُحدد الأهداف الأساسية للفعل العمومي في مجال الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين. وفي هذا الصدد، يقترح المجلس عدداً من التدابير الاستراتيجية والإجرائية تندرج ضمن المحاور الثلاثة التالية:

يهم **المحور الأول** إرساء تدابير فورية للدعم والمواكبة، بهدف تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين.

ويهدف **المحور الثاني** إلى تعزيز حكامة المنظومة المؤسساتية المتعلقة بالتكفل بالأشخاص المسنين، وذلك بما يضمن فعلية حقوقهم الأساسية، وبما يكفل تنسيقاً أمثل بين مختلف الفاعلين المعنيين.

أما **المحور الثالث**، فيتعلق بالعمل على المدى البعيد على تطوير اقتصاد فضي منظَّم قمينٍ بتحويل شيخوخة السكان إلى رافعة لخلق القيمة الاقتصادية والاجتماعية. واسترشاداً بالتجارب الدولية الناجِحة في هذا المجال، مع مراعاة خصوصيات السياق المغربي، ينبغي أن يستند هذا الاقتصاد إلى نموذج مبتكر للرعاية والرفاه والمشاركة، يُدمج بشكل متجانس الطلب الاستهلاكي للأشخاص المسنين وعرض الخدمات الملائمة حسب بروفايلات هذه الفئة ومجالها الترابي، مع الحرص على خلق فرص اقتصادية مستدامة.

مؤطر رقم 9: الاستشارة المواطنة على المنصة الرقمية «أشارك» وشبكات التواصل الاجتماعي[345]

من أجل تعزيز مشاركة الأشخاص المسنين في التنمية، سلط المشاركون في الاستشارة الضوء على التدابير ذات الأولوية التالية:

- تشجيع الأشخاص المسنين على الانخراط في الحياة العامة والجمعوية والمواطِنة (33 في المائة)؛
- تأمين معاشات لائقة للمسنين (27 في المائة)؛
- تعزيز برامج تهدف إلى نقل المعارف والكفاءات بين الأجيال (26 في المائة)؛
- تطوير برامج الإدماج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الملائمة لهذه الفئة (14 في المائة).

ومن ناحية أخرى، تشدد العديد من المساهمات في شبكات التواصل الاجتماعي على ضرورة الإسراع بإصلاح أنظمة التقاعد ومدونة الشغل، بما يُيسر استمرار الأشخاص المسنين الراغبين في العمل والمساهمة في المسار التنموي للبلاد.

345 – الملحق رقم2: نتائج الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية «أشارك» (oucharikо.ma) وشبكات التواصل الاجتماعي.

المحور الأول: إرساء تدابير فورية للدعم والمواكبة، بهدف تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين

1. **تسريع أوراش تنفيذ منظومة الحماية الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية من أجل الحد من مظاهر الفقر والهشاشة في صفوف الأشخاص المسنين، من خلال:**

- تسريع عملية تعميم أنظمة التقاعد، التي يُرتقب البدء في تنفيذها سنة 2025، من أجل إدماج الأشخاص المسنين الذين لا تشملهم هذه الأنظمة حاليا، وذلك بهدف الحد من الفقر في صفوفهم وتعزيز إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي الكامل.
- الرفع بشكل منتظم من قيمة المعاشات، للحفاظ على القدرة الشرائية للمتقاعدين وتمكينهم من سبل العيش الكريم ومواجهة تقلبات كلفة المعيشة.
- توسيع خدمات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بما يتيح الاستجابة بشكل أمثل للاحتياجات الخاصة للأشخاص المسنين، سيما من خلال إدماج خدمات الرعاية الصحية المنزلية (كالتمريض والترويض الطبي)، وكذا تغطية التكاليف المتعلقة بالمواكبة من طرف أعوان التمريض للقيام بالأعمال الأساسية للحياة اليومية، مثل المساعدة على النظافة الشخصية واللباس والتنقل، باعتبارها ضروريات أساسية لراحة وكرامة الأشخاص المسنين في وضعية فقدان للاستقلالية.
- الرفع من قيمة الدعم الاجتماعي المباشر الموجه للأسر المعوزة التي تتكفل بأشخاص مسنين، وذلك نظراً للاحتياجات الخاصة والمكلفة لهذه الفئة في الحياة اليومية.

2. **النهوض بثقافة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المسنين وتعزيز جهود محاربة العزلة والتمييز القائم على السن عبر اعتماد مقاربة ترابية مندمجة، من خلال:**

- ملاءمة وتعزيز البنيات التحتية العمومية بما يتلاءم مع الاحتياجات الخاصة للأشخاص المسنين، سيما الذين يعانون من أمراض مزمنة أو إعاقة، عبر تحديث المرافق الصحية (المراحيض العمومية)، ووسائل النقل العمومي، والفضاءات العامة، وذلك بشراكة مع الجماعات الترابية.
- إحداث بطاقة خاصة بكار السن (Senior) تتيح الاستفادة من خدمات مجانية أو تخفيضات في الأسعار، وتخصيص إجراءات سريعة ومبَّسطة (Fast Track) لفائدة الأشخاص المسنين، لتيسير ولوجهم إلى الخدمات السياحية والثقافية والرياضية، وكذا وسائل النقل العمومي.
- تطوير أدوات رقمية وتطبيقات على الهواتف المحمولة تلائم خصوصيات الأشخاص المسنين، مع مواكبتها ببرامج تكوين قائمة على مبدأ الاستهداف، وذلك بما يمكن من تعزيز إدماجهم الاجتماعي عبر الحلول الرقمية، وتجاوز العوائق الجغرافية أو البدنية التي تحد من الولوج إلى الخدمات.
- إطلاق حملات تحسيسية منتظمة موجهة للأشخاص المسنين ولعموم المجتمع، تحث على الانخراط في نموذج «الشيخوخة السليمة»، مع التشديد على أهمية النشاط البدني، والتغذية المتوازنة، والوقاية من الأمراض.

3. **تعزيز الدعم المالي والموارد البشرية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية المخصصة للأشخاص المسنين، من خلال:**

- توسيع وتعزيز التغطية الترابية لشبكة مؤسسات الرعاية الاجتماعية بما يكفل الاستجابة بشكل فعّال وملائم للطلب المتزايد على التكفل بالأشخاص المسنين في وضعية هشاشة.
- تقوية مؤسسات الرعاية الاجتماعية من خلال توظيف موارد بشرية مؤهلة، مع ضمان شروط عمل محفّزة تشمل أجورًا لائقة، وتغطية اجتماعية شاملة، وإمكانية الولوج إلى تكوينات متخصصة في مجال التكفل بالأشخاص المسنين.

- الرفع من التمويل العمومي الموجّه لمؤسسات الرعاية الاجتماعية عبر زيادة الدعم المالي المقدم من طرف مؤسسة التعاون الوطني، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والجماعات الترابية، بما يضمن استمرارية أنشطة هذه المؤسسات وتحسين جودة خدمات التكفل بالأشخاص المسنين عبر مختلف جهات المملكة.
- تسريع إصدار النصوص التنظيمية للقانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، مع الحرص على إشراك الجمعيات التي تتولى تدبير هذه المؤسسات، من أجل الأخذ بعين الاعتبار ملاحظاتها وتعديل المقتضيات القانونية عند الاقتضاء، سيما ما يتعلق بالتدبير المالي وإدماج المقاربة المراعية لاحتياجات الأشخاص المسنين، وذلك بما يضمن تنزيلاً ناجعاً وملائماً للنصوص القانونية ذات الصلة.
- تعزيز آليات المراقبة والتقييم الخاصة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، لضمان التقيد الصارم بمضامين القانون رقم 65.15 وبنود دفاتر التحملات، بما يكفل جودة الخدمات ويضمن استجابتها للاحتياجات الخاصة للأشخاص المسنين.
- الحرص على مراعاة مبدأ التخصص في مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بالأشخاص المسنين وتفعيل طابعه الإلزامي طبقاً للقانون، وذلك للحدّ من عمليات إيواء فئات أخرى داخل هذه المؤسسات.

4. إقرار تدابير للتمييز الإيجابي لفائدة النساء المسنّات، اعترافًا بوضعيتهن الاجتماعية والاقتصادية الهشة

- تمكين الأرملة، في حالة غياب أي مورد آخر، من الحق في الاستفادة الكاملة من معاش الزوج المتوفى، بدلًا من نسبة 50 في المائة المعتمدة حاليًا.
- إعداد وتنفيذ برامج تكوينية مبتكرة موجهة خصيصًا للنساء المسنّات، تجمع بين محو الأمية، واكتساب مهارات استعمال التكنولوجيات الرقمية، وتنمية قدراتهن على إنشاء أنشطة إنتاجية، بهدف تعزيز إدماجهن الاقتصادي وضمان استقلاليتهن المالية بشكل مستدام.

المحور الثاني: تعزيز حكامة المنظومة المؤسساتية المتعلقة بالتكفل بالأشخاص المسنين، وذلك بما يضمن فعلية حقوقهم الأساسية، وبما يكفل تنسيقاً أمثل بين مختلف الفاعلين المعنيين

5. تعزيز الموارد البشرية والمالية المخصصة للقطاع الحكومي المكلف بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ومؤسسة التعاون الوطني، وكذا المرصد الوطني للأشخاص المسنين، بهدف تحسين قدرات هؤلاء الفاعلين على التدخل وضمان تكفل فعّال ومنسق بالأشخاص المسنين على الصعيد الترابي.

- نشر دراسات سوسيولوجية وبحوث ميدانية بشكل منتظم من أجل تتبع دقيق للوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المسنين، وذلك بشراكة مع الفاعلين الأساسيين من قبيل المندوبية السامية للتخطيط. وبالموازاة مع ذلك، ينبغي تعزيز أنشطة البحث والتطوير بشراكة مع المؤسسات الجامعية لتطوير أدوات وحلول تكنولوجية مبتكرة، خاصة عبر الذكاء الاصطناعي، بهدف تحسين جودة حياة الأشخاص المسنين واستقلاليتهم والتكفل بهم.
- تسريع وتيرة إحداث المراكز النهارية على مجموع التراب الوطني لتعزيز الإدماج الاجتماعي والثقافي والرياضي للأشخاص المسنين، من خلال توفير فضاءات ملائمة تُشجع على مشاركتهم الفاعلة، وتُساهم في الوقاية من العزلة وفي تحسين جودة حياتهم.
- وضع برنامج وطني لمكافحة عزلة الأشخاص المسنين، يتم إسناده بإحداث وحدات ترابية تابعة للمراكز النهارية، وذلك بهدف تقديم خدماتٍ للقرب في مجال الدعم النفسي وتعزيز الرفاه الاجتماعي والنفسي للأشخاص المسنين.

6. تيسير ولوج الأشخاص المسنين الراغبين في مواصلة نشاطهم المهني إلى سوق الشغل، عبر ملاءمة الآليات المتعلقة بالتشغيل والتكوين والحفاظ على النشاط المهني مع الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة، من خلال:

- تسريع وتيرة إصلاح مدونة الشغل والنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية من أجل تسهيل استمرار الأشخاص المسنين الراغبين في مواصلة نشاطهم المهني، عبر تبسيط الإجراءات الإدارية سواء بالنسبة للمشغلين أو الأجراء.
- اعتماد أشكال شغل مرنة مثل العمل لبعض الوقت، والعمل عن بُعد، ومواقيت تناسب نمط عيش الأشخاص المسنين النشطين، إضافة إلى إدخال التعديلات المناسبة على بيئة العمل، بما يتيح لهم الاستمرار في العمل بطريقة مستدامة تراعي احتياجاتهم الخاصة.
- تمكين الأشخاص المسنين من الجمع الكلي أو الجزئي بين الأجر ومعاش التقاعد لتشجيعهم على الاستمرار في النشاط المهني، ودعم المتقاعدين ذوي المعاشات المحدودة.
- إعداد برامج للتكوين مدى الحياة وتغيير النشاط المهني لفائدة الأشخاص المسنين، مع التركيز على مجالات المقاولة والرقمنة والذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف تعزيز قابليتهم للتشغيل واستقلاليتهم الاقتصادية.
- سن تحفيزات ضريبية موجهة إلى المقاولات التي تُشغّل الأشخاص المسنين أو تحتفظ بهم، لتشجيع إدماجهم المهني.
- تشجيع المبادرة المقاولاتية في صفوف الأشخاص المسنين من خلال تقديم مواكبة شخصية، وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها. كما ينبغي تيسير ولوجهم إلى التمويل البنكي، عبر إزالة العراقيل المتعلقة بالسن، التي تشكل شروطاً تقييدية تحول دون الاستفادة من القروض.
- إضفاء الطابع المؤسساتي على عملية تثمين كفاءات وخبرات الأشخاص المسنين، خاصة من مغاربة العالم، من خلال إحداث منصة وطنية تُسهّل إقامة شبكات حسب مجالات الخبرة.

7. تسريع وتيرة إصلاح المنظومة الصحية الوطنية عبر تعزيز عرض العلاجات وتحسين ولوج الأشخاص المسنين إلى البنيات الصحية في مجموع التراب الوطني، من خلال:

- تعزيز الولوج إلى العلاجات الصحية الأولية من خلال تطوير طب القرب والوحدات الطبية المتنقلة المخصصة للوقاية وكشف الأمراض المزمنة وعلاجها، خاصة في الوسط القروي والمناطق التي تعرف خصاصًا في البنيات التحتية الصحية.
- إحداث أقسام خاصة بطب الشيخوخة في المستشفيات على المستوى الوطني، مدعومة بفرق متعددة التخصصات تتكون من أطباء أخصائيين في أمراض الشيخوخة، وأطباء نفسانيين مختصين في كبار السن، وأخصائيين نفسيين، وأخصائيين في العلاج الوظيفي، وأخصائيين في العلاج الطبيعي، وممرضين مختصين، ومساعدين اجتماعيين، وذلك لتلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص المسنين.
- الرفع من عدد الأطباء الأخصائيين في طب الشيخوخة ومهنيي الصحة المختصين في التكفل بالأشخاص المسنين من أجل تجاوز الخصاص المسجل حاليا في الأطباء والممرضين داخل هذا التخصص.
- تطوير عرض العلاجات الصحية المنزلية من خلال تعزيز خدمات الممرضين، ومساعدي الرعاية الشخصية، وأنظمة المساعدة عن بُعد، بهدف التقليص إلى أقصى حد ممكن من تنقلات الأشخاص المسنين نحو المستشفيات والمراكز الصحية.

- تسريع وتيرة تكوين المساعدين المنزليين والمساعدين العائليين لتحسين جودة مرافقة الأشخاص المسنين، مع التركيز على احترام سلامتهم الجسدية والنفسية، والحفاظ على كرامتهم، بما يضمن تكفلًا إنسانيًا وآمنًا ومتلائما مع احتياجاتهم الخاصة.
- تعزيز أنظمة النقل الملائم للأشخاص المسنين، خاصة في المناطق القروية وضواحي المدن، من أجل تسهيل تنقلهم نحو المرافق الصحية، وتحسين ولوجهم إلى العلاجات الصحية، وتقليص العراقيل المرتبطة بالتنقل.

المحور الثالث: دعم تطوير اقتصاد فضي ذي مؤهلات قوية، من خلال اعتماد نموذج مندمج للتكفل بالأشخاص المسنين يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أبعاد متكاملة: البعد الاقتصادي، والبعد الترابي، والبُعد المتعلق بالخدمات الملائمة

- تحديد احتياجات الأشخاص المسنين على المستوى الترابي، وتطوير عرض من الخدمات المبتكرة يتلاءم مع قدراتهم المالية، ويشمل قطاعات الصحة، والسكن، والتنقل، والتجهيز، والسياحة، والمساعدة المنزلية، والأنشطة الترفيهية.
- إرساء إطار شراكة استراتيجية بين الدولة وشركات التأمين وصناديق الاحتياط الاجتماعي، من أجل التمويل المشترك وتطوير منتجات ملائمة في مجالي التأمين والحماية الاجتماعية، تكون في متناول الأشخاص المسنين من حيث التكلفة والولوج، وذلك بما يكفل تحسين تغطيتهم الاجتماعية وضمان أمنهم المالي.
- العمل، بشراكة مع المستثمرين الخواص، على تطوير نماذج مبتكرة لمراكز للتكفل بالأشخاص المسنين حسب احتياجاتهم، تشمل مراكز للأنشطة النهارية، ومؤسسات لإيواء المسنين في وضعية فقدان للاستقلالية، إضافة إلى دُور مخصصة للأشخاص المسنين الذين يتمتعون بصحة جيدة.
- إحداث بنيات للتفاعل بين الأجيال، تجمع بين دُور المسنين أو المراكز الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين، وبين الإقامات الجامعية، من أجل تعزيز التضامن بين الأجيال ومحاربة العزلة في صفوف كبار السن. ويهدف هذا النموذج إلى تشجيع التبادل وتقاسم التجارب والتعاون بين الشباب والأشخاص المسنين. كما ستساهم هذه البنيات في تلبية الحاجيات المتزايدة في مجال السكن الخاص بالطلبة، وتوفير فرص شغل لبعض الوقت لفائدة الطلبة، مما ييسر إدماجهم السوسيو-مهني ويسهم في تمويل تكاليف دراستهم.

ولتشجيع تطوير هذا النموذج، من الضروري إرساء تحفيزات مالية وضريبية مناسبة، وكذا ضمان تنسيق فعال بين الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص.

القسم الثالث

أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

في إطار اضطلاعه بالاختصاصات الموكولة إليه، واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2024 تعزيز مساهمته في تنوير السياسات التنموية الوطنية، ومواكبة التوجهات الاستراتيجية لبلادنا، والإدلاء برأيه في القضايا ذات الأهمية والراهنية المرتبطة بانشغالات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومتطلبات التنمية المستدامة في المجالات الترابية، والوقوف على ما تواجه هذه السياسات والتوجهات والمتطلبات من تحديات ينبغي تجاوزها، وما تسنح به من فرص يتعين استثمارها لتوطيد المنجزات واستشراف المستقبل.

وقد حرص المجلس على إنجاز هذا المهام الاستشارية بما تقتضيه من نجاعة في التدبير وجودة في الأداء، مع المُضي في توسيع المقاربة التشاركية، وتكريس الحوار المدني والنقاش المؤسساتي والاستشارات المواطنة باعتبارها آليات هيكلية في سيرورة أشغاله، وفي بلورة مخرجات التقارير والآراء التي يدلي بها. وهذا فضلا عن تعبئة الذكاء الجماعي لمختلف مكوناته، والانفتاح على الممارسات الدولية الفضلى.

ومن جهة أخرى، أعطى المجلس، خلال سنة 2024، زخما أقوى لأنشطته الرامية إلى تعزيز وتثمين علاقات التعاون وتوسيع الشراكات، لاسيما على الصعيدين الإفريقي والدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الأنشطة والمنجزات التي قام بها المجلس برسم سنة 2024 تندرج في إطار تنفيذ استراتيجية عمله الرامية إلى تعزيز أدائه وجعله مؤسسة أكثر تأثيرا، وأكثر انفتاحا على محيطها، وأكثر إشعاعا، وأكثر فعالية على المستوى الداخلي.

I محطات هامة

1.1 مواصلة الاشتغال على جيل جديد من المواضيع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

خلال سنة 2024، حرص المجلس على تكريس المقاربة الجديدة التي اعتمدها في برنامج عمله في السنة السابقة، والتي تقوم على اختيار جيل جديد من المواضيع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تتسم بكونها:

- **ذات تأثير مباشر على معيش المواطن ووضعية المقاولة:** (نقطة يقظة واردة في التقرير السنوي برسم سنة 2023 حول «الصعوبات التي تواجهها المقاولات وارتفاع حالات الإفلاس»؛ نقطة يقظة في التقرير السنوي برسم سنة 2023 حول «تحديات المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا في المغرب»؛ الرأي حول «مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب»)؛
- **تستهدف النهوض بوضعية النساء والفئات الهشة:** (رأي المجلس حول موضوع « من أجل فضاءٍ رقمي دَامِج ويُوَفِّر الحماية للأطفال»؛ نقطة يقظة واردة في التقرير السنوي برسم سنة 2023 حول «انخفاض مشاركة النساء في سوق الشغل»)؛
- **تواكب الأوراش الاستراتيجية للمملكة وتسلط الضوء على القطاعات المستقبلية والمجالات المبتكرة وذات الأهمية الاستشرافية:** (الموضوع الخاص للتقرير السنوي برسم سنة 2023 حول موضوع «تطوير قطاع صناعة السفن»؛ رأي المجلس حول موضوع «الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟»؛ رأي المجلس حول موضوع «نحو اقتصاد دائري للأجهزة الكهربائية والإلكترونية: من نفايات إلى موارد»؛ رأي المجلس حول موضوع مقاربة «النكسوس» في قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية»)؛
- **ذات الصلة بتتبع السياسات العمومية**، وهو اختصاص يندرج في إطار إعمال مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس (لاسيما المادة 2). وقد تم الشروع فعليًا في إعمال هذا الاختصاص من خلال الإحالة الذاتية حول حصيلة ورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك وفق منهجية خاصة ومعايير تتبع دقيقة، مما أتاح إجراء تحليل موضوعي شامل، وتقديم توصيات تسهم في تحسين تنفيذ هذا الورش على الوجه الأمثل بما يتماشى مع الأهداف المنشودة.

2.1. تفعيل تدريجي للإطار التنظيمي والمؤسساتي الجديد للمجلس

بعد استكمال الترسانة التنظيمية والمؤسساتية للمجلس، تم خلال سنة 2024 العمل على التنزيل التدريجي لها، ويتعلق الأمر بما يلي:

- **تفعيل المقتضيات الجديدة للنظام الداخلي:**

أ. **بشأن الاختصاص المتعلق بتيسير التشاور والتعاون بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين**، والذي تم إدراجه ضمن اختصاصات لجنة التشغيل والعلاقات المهنية، تم إطلاق التفكير الجماعي في سبل تفعيل هذا الاختصاص في أفق وضع تصور نهائي ومتفق بشأنه حول نطاق وكيفيات تنزيله.

ب. **بشأن الاختصاص المتعلق بقضايا الهجرة**، والذي تم إدراجه ضمن اختصاصات لجنة القضايا الاجتماعية والتضامن، سيتم أخذ هذا البعد بعين الاعتبار عند انكباب اللجنة على إعداد مختلف التقارير والآراء التي تُناط بها، أو عند اقتراح مواضيع الإحالات الذاتية برسم تحضير برنامج العمل السنوي للمجلس.

- **تفعيل دليل مساطر المجلس** الذي يشكّل أداة أساسية في تعزيز فعالية ونجاعة عمل المجلس، وذلك من خلال تنظيم، وتنسيق، وتوضيح مهام ونطاق تدخل مختلف مكوناته، مع تدقيق كافة المساطر والعمليات المعتمدة في ممارسة اختصاصاته.
- **تفعيل آلية اختيار مواضيع الإحالات الذاتية برسم سنة** 2025 والتي تستند إلى معايير دقيقة وموضوعية. وقد أسهم اعتماد هذه الآلية في تعزيز القوة الاقتراحية للمجلس لتقديم توصيات ذات صلة مباشرة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجتمعية، وأكثر استجابة لانتظارات الفاعلين والمؤسسات، ومواكبة الأولويات الوطنية.
- **تحيين ميثاق الأخلاقيات:** في إطار تعزيز الحكامة المؤسساتية وترسيخ ثقافة المسؤولية، صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خلال دورته العادية السادسة والخمسين بعد المائة، المنعقدة بتاريخ 28 مارس 2024، على الصيغة المُحَيَّنَة لميثاق الأخلاقيات. ويحدد هذا الميثاق، المعتمد وفقًا لمقتضيات المادة 70 مكرر من النظام الداخلي، المبادئ التوجيهية المشتركة وقواعد السلوك التي يلتزم بها أعضاء المجلس أثناء قيامهم بمهامهم. ويقوم الميثاق على مجموعة من القيم الأساسية، تشمل تغليب الصالح العام، والنزاهة، والاستقلالية، والمساواة، وعدم التمييز، والاحترام المتبادل. ويهدف هذا الميثاق إلى ضمان ممارسة شفافة ومسؤولة للاختصاصات الاستشارية للمجلس، وتعزيز ثقة الفاعلين المؤسساتيين والمواطنين في أعماله ومخرجاته.

3.1. تعزيز التفاعل مع الشركاء

أ. الشركاء المؤسساتيون

توصل المجلس خلال سنة 2024 بثلاث إحالات من البرلمان (إحالتان من مجلس المستشارين، وإحالة من مجلس النواب).

كما تجاوبت المؤسسة التشريعية مع الآراء والتقارير التي أعدها المجلس خلال سنة 2024، حيث تمت دعوة المجلس لتقديم مخرجات آرائه وتقاريره أمام عدد من اللجان البرلمانية المعنية من مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وتجلى هذا التفاعل كذلك في الاستحضار المطرد لمضامين وتوصيات آراء المجلس من قبل السيدات والسادة النواب والمستشارين البرلمانيين بصدد الاضطلاع بمهامهم الرقابية والتشريعية وتقييم السياسات العمومية. (الأسئلة الشفهية والكتابية، أشغال اللجان الدائمة في دراسة مشاريع القوانين، وفي المبادرات التشريعية، المجموعات الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية؛ المهام الاستطلاعية؛ إلخ.).

ب. المجالات الترابية

بادر المجلس خلال سنة 2024 إلى تنظيم «ورشات مواطنة» مع الفاعلين الجهويين، حرصا على إشراكهم في مسلسل إعداد آراء وتقارير المجلس، وكذا إضفاء بعد ترابي على عمل المجلس يراعي تطلعات واحتياجات المجالات الترابية. كما تم تنظيم زيارات ميدانية بشكل شبه تلقائي للجهات عند إعداد آراء المجلس، من أجل الوقوف على واقع الحال والإنصات بشكل مباشر لانشغالات وانتظارات ومقترحات الفاعلين المعنيين.

ج. الفاعلون الاقتصاديون

يولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أهمية كبيرة لإشراك الفاعلين الاقتصاديين في بلورة آرائه، لاسيما في المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية. وفي هذا الإطار، يحرص المجلس على الإنصات إليهم من خلال تنظيم جلسات إنصات وتبادل منتظمة، تضمن أخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار. كما تم توقيع اتفاقية تعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتنظيم ورشات مواطِنة مشتركة، تُشكّل فضاءات للحوار والتفكير الجماعي، تهدف إلى بلورة مقترحات عملية من شأنها تجويد السياسات الاقتصادية الوطنية.

د. الوسط الأكاديمي

واصل المجلس خلال سنة 2024 تعزيز انفتاحه على الفضاءات الجامعية، من خلال تنظيم أربع دورات من القوافل الجهوية بكل من بني ملال، الداخلة، القنيطرة، والجامعة الصيفية، بمشاركة ما يقارب 2400 طالب وطالبة. وقد شكلت هذه القوافل فضاءً للحوار وتبادل الأفكار حول مختلف قضايا التنمية ببلادنا، لا سيما المتعلقة بالتشغيل وإدماج الشباب والجهوية المتقدمة والاقتصاد الأزرق والذكاء الاصطناعي وغيرها.

كما تم تعزيز مضامين بعض آراء المجلس بمساهمات علمية لأساتذة باحثين وطلبة دكتوراه، لا سيما في المواضيع ذات الطابع الاستراتيجي مثل النكسوس والذكاء الاصطناعي، وذلك في إطار انفتاح المجلس على المعارف والمقاربات الجديدة التي يمكنها أن تغني رأيه الاستشاري.

وفي السياق نفسه، استقبل المجلس بمقره طلبة من عدد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، حيث أتيحت لهم فرصة التعرف عن قرب على مهام المؤسسة وأوجه تدخلها، وفتح نقاش مثمر حول سبل تشجيع انخراط الشباب في الحياة العامة، وتطوير روح المبادرة والمقاولة لديهم.

ه. الاستشارات المواطنة

أصبحت «الاستشارات المواطنة» آلية هيكلية يتم إطلاقها عبر المنصة الرقمية «أشارك» في سيرورة إعداد آراء المجلس، وذلك من أجل استقاء تمثلات ومقترحات المواطنات والمواطنين.

كما حرص المجلس خلال سنة 2024 على تنظيم لقاءات مفتوحة مع فعاليات جمعوية ومواطنة للنقاش حول عدد من المواضيع والقضايا التي تهم الشباب والنساء خاصة، والإنصات إلى أفكار وانشغالات المشاركين وتقاسم الرؤى والمقترحات في ضوء آراء المجلس بشأنها. ومن جهة أخرى، تمت دعوة عدد من الفعاليات المواطنة لحضور اللقاءات التي يعقدها المجلس بشكل منتظم، لتقديم مخرجات آرائه وتقاريره.

و. وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي

حرصًا منه على تعزيز التفاعل مع توصيات المجلس وتعبئة مختلف القوى الحية في البلاد، انكب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خلال سنة 2024، على تقوية حضوره الإعلامي والتواصل مع الرأي العام الوطني، من خلال اعتماد استراتيجية تواصلية متعددة القنوات، تمزج بين وسائل الإعلام التقليدية، والأنشطة الميدانية، والوسائط الرقمية التفاعلية، ما مكن من تيسير التفاعل المباشر والشامل مع مختلف الفئات.

وقد تجسدت هذه الاستراتيجية في حضور رقمي متنام للمجلس على شبكات التواصل الاجتماعي يعتمد على خط تحريري متمايز، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منَصة، إلى جانب مضامين مبتكرة وذات جاذبية، مع الحرص على التفاعل المستمر والانفتاح على مختلف الفئات. وقد أسهم هذا التوجه في إبراز أعمال المجلس وأنشطته وتحفيز تفاعل المواطنات والمواطنين وتقوية اهتمامهم بالقضايا التي يشتغل عليها.

ز. الدينامية القارية والدولية

واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2024 تعزيز تعاونه الثنائي ومتعدد الأطراف مع المجالس والمؤسسات المماثلة على الصعيدين الإقليمي والدولي، لاسيّما مع الشركاء الأفارقة والأوروبيين والصين.

- **على مستوى التعاون الثنائي:**

- أجرى وفد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي لجمهورية مالي زيارة عمل إلى الرباط في يناير 2024، خُصصت لتبادل الممارسات الفضلى، خصوصاً في ما يتعلّق بتتبع تنفيذ توصيات المجالس. كما تبادل الجانبان الرؤى بشأن عدد من القضايا، من بينها تدبير المعادن الاستراتيجية، والتنمية البشرية، واستراتيجيات التكيّف مع التغيرات المناخية.

- شارك المجلس في الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري السنوي لمبادرة «AAA»، التي انعقدت بتاريخ 22 أبريل 2024 بمدينة مكناس، حيث جرى عرض أعمال كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة بإفريقيا(UCESA)، بشأن موضوع التمويلات المبتكرة لتسريع التكيف المناخي للفلاحة في إفريقيا.

- نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بشراكة مع بنك المغرب، ثلاث ندوات حول موضوع الاندماج الاقتصادي والمالي وتكوين الامتياز في إفريقيا، وذلك يومي 22 و23 ماي 2024 بمدينة الداخلة. وقد شهدت هذه الندوات مشاركة عدد من رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية، وجاءت ضمن فعاليات الأيام الدولية للاقتصاد الكلي والمالي.

- استقبل المجلس، من 8 إلى 11 ماي 2024، وفداً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية بنين في إطار زيارة عمل إلى الرباط. وتمحورت الزيارة حول تبادل الممارسات الفضلى، كما شكلت مناسبة للتحضير لاجتماع المكتب التنفيذي لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA).

- شارك المجلس في أشغال القمة الأورومتوسطية التي انعقدت بمالطا يومي 18 و19 يونيو 2024، حيث قدّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي عرضاً حول تجربة المملكة ومخرجات آرائه المتعلقة بموضوع التغير المناخي والسياسات المتعلقة بمجال الماء.

- وقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتاريخ 4 يوليوز 2024، اتفاقية إطار مع نظيره الفرنسي، أُطلقت بموجبها مشاريع تعاون حول أوراش ذات أولوية، من بينها تعزيز المشاركة المواطنة وطرق بناء توافقات من خلال تحليل المواقف والنقاط الخلافية التي تطرح عند صياغة الآراء والتوصيات الهادفة إلى تنوير السياسات العمومية. ويهدف هذا التعاون إلى دعم التملك الجماعي للسياسات العمومية وترسيخ أسس الديمقراطية التشاركية.

- استقبل المجلس وفداً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في زيارة عمل إلى الرباط، خُصصت لتبادل الممارسات الفضلى. وقد تُوجت هذه الزيارة بتوقيع اتفاقية، بتاريخ 20 شتنبر 2024، لمواكبة إنجاز دراسة معمقة حول موضوع التنقل بسبب التغيرات المناخية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- عقد الاجتماع الثاني للمجموعة الاستشارية المشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، بتاريخ 16 أكتوبر 2024 بالرباط. وقد خُصص هذا اللقاء لتدارس مواضيع ذات أولوية، من بينها الترابط بين مجالات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية (النكسوس)، والتحول الطاقي، والعلاقات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي. وأشاد الفريق الاستشاري الأوروبي بجودة علاقات التعاون بين المؤسستين، وتم الاتفاق على مواصلة العمل المشترك، خلال المرحلة المقبلة، حول موضوع حكامة الموارد المائية، وبشكل خاص مشروع «الميثاق الأزرق (Blue Deal)».

- **على مستوى التعاون متعدد الأطراف**

- أوفد المجلس بعثة دعم ومواكبة، بطلب من وزيرة الشؤون الخارجية لجمهورية مدغشقر، من أجل المساهمة في إرساء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذا البلد، وتحضيرا لانضمامه إلى اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا(من 2 إلى 3 ماي 2024 بأنتاناناريفو).

- نظم المجلس، بشراكة مع البنك الإفريقي للتنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي لكوت ديفوار، ورشة عمل بأبيدجان في 3 يونيو 2024، خُصصت للمصادقة على مذكرات الترافع الثلاث حول السياسات المناخية المتعلقة بالسنغال وبوركينا فاسو وكوت ديفوار.

- تم بتاريخ 22 يونيو2024، تعيين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي مقرراً لمجموعة العمل التابعة لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها الفرانكفونية(UCESIF)، والمكلفة بموضوع حكامة المياه، وذلك خلال انعقاد الجمعية العامة للاتحاد المذكور. وبهذه المناسبة، تم تقديم ورقة تأطيرية حول هذا الموضوع، جرت مناقشتها والمصادقة عليها.

- تمّ بتاريخ 8 أكتوبر 2024 بمدينة برازافيل، توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس ومكتب المنظمة الدولية للهجرة (OIM)، تهدف إلى توفير الدعم التقني والمالي اللازمين لإنجاز دراسة معمقة حول التنقل بسبب التغيرات المناخية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- احتضنت مدينة شنغهاي، في 8 نونبر 2024، أشغال المائدة المستديرة الرابعة بين اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيني. وقد اختُتم هذا اللقاء باعتماد إعلان مشترك، وتحديد مجالات التعاون ذات الأولوية بين المؤسستين.

- شارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (COP 29)، الذي انعقد بمدينة باكو خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 22 نونبر 2024. وقد تم، بهذه المناسبة، تقديم النتائج الأولية للدراسة قيد الإنجاز حول التنقل بسبب التغيرات المناخية في المغرب، وذلك في جناح المملكة المغربية.

- تم، بتاريخ 4 دجنبر 2024 بالرباط، توقيع اتفاق المقر بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA).

يُشار إلى أن اتفاق المقر، المتعلق بإحداث الأمانة الدائمة لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA) بمدينة الرباط، قد مُنِح من طرف حكومة المملكة المغربية، اعترافاً بما حققه الاتحاد من منجزات، ودعماً للأهداف التي يسعى إليها في مجال الاندماج الإفريقي.

وجدير بالتذكير بأن توقيع هذا الاتفاق يندرج في إطار تفعيل قرارات الجمعيتين العامتين للاتحاد، المنعقدتين بكل من كينشاسا في 26 شتنبر 2023، وبرازافيل في 8 أكتوبر 2024، واللتين أقرتا احتضان الرباط للمقر الدائم للاتحاد، وصادقتا على تعديل النظام الأساسي لهذا الغرض. وبموجب هذا الاتفاق، يعترف المغرب بالوضع القانوني للاتحاد بصفته منظمة دولية أُنشئت من قبل الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

- توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 10 شتنبر 2024 مع مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، من أجل إنجاز دراسة معمقة مشتركة حول التنقل بسبب التغيرات المناخية في المغرب.

- دعم انضمام منتدى التفاوض الثلاثي لزيمبابوي (TNF) إلى اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA)، بما يجسد انفتاحاً متزايداً للاتحاد على بلدان إفريقيا الجنوبية. وفي أعقاب ذلك، شارك منتدى التفاوض الثلاثي لزيمبابوي في أشغال الجمعية العامة للاتحاد في أكتوبر 2024.

- تلقى اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA) طلباً رسمياً للعضوية من المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لغينيا الاستوائية في نونبر 2024.

II حصيلة سنة 2024

خلال سنة 2024، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال أجهزته (الجمعية العامة، المكتب، اللجان الدائمة والمؤقتة، واجتماعات النقاش والإغناء مع الفئات) ما مجموعه 509 اجتماعات، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 65 في المائة.

كما أنصت المجلس إلى عدد من الفاعلين العموميين وفي القطاع الخاص والمجتمع المدني، مخصّصا بذلك أكثر من 45 في المائة من أشغاله للإنصات إلى الأطراف المعنيّة.

وفي إطار الإحالات المؤسساتية، أدلى المجلس برأيه حول «مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب». أما في إطار الإحالات الذاتية، فقد أنجز المجلس ثمانية آراء، بالإضافة إلى إنجاز التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2023.

وقد تمت المصادقة على أغلب التقارير والآراء التي أعدّها المجلس خلال سنة 2024 بإجماع أعضائه خلال دورات الجمعية العامة.

1.2. دورات الجمعية العامة

عقد المجلس برسم سنة 2024 ما مجموعه 12 دورة عادية ودورة استثنائية، بمعدل مشاركة يقارب 60 بالمائة.

2.2. مكتب المجلس

طبقا لأحكام قانونه التنظيميّ ونظامه الداخلي، قام المجلس في شهر فبراير 2024 بتجديد مكتبه، من خلال انتخاب الأعضاء الذين يمثّلون الفئات الخمس المكوِّنة للمجلس.

أعضاء المكتب الممثلون لفئات المجلس برسم سنة 2024

الإسم والنسب	الفئة
عبد المقصود راشدي	فئة الخبراء
خليل بنسامي	فئة النقابات
عبد الله دكيك	فئة المنظمات والجمعيات المهنية
كريمة مكيكة	فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي
عثمان كاير	فئة الأعضاء المعينين بالصفة

كما انتخبت اللجان الدائمة السبع رؤساءَها، مستكملة بذلك تركيبة المكتب.

أعضاء المكتب، رؤساء اللجان الدائمة برسم سنة 2024

الإسم والنسب	اللجان الدائمة
منصف الزياني	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية
نجاة سيمو	اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية
جواد شعيب	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن
محمد بنقدور	اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة
أحمد عبادي	اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام
لحسن والحاج	اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
محمد عبد الصادق السعيدي	اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

خلال سنة 2024، عقد مكتب المجلس ما مجموعه 16 اجتماعا، مع متوسط نسبة حضور يفوق 82 بالمائة. كما أقرّ المكتب خلال هذه السنة البرنامج التوقعي لدورات الجمعية العامة، وكلّف اللجان الدائمة بإنجاز المواضيع المندرجة في إطار الإحالات الواردة عليه أو الإحالات الذاتية المقرّرة في برنامج عمل المجلس برسم السنة ذاتها.

3.2. اللجان الدائمة

بالإضافة إلى انتخاب رؤساء اللجان، بصفتهم أعضاءً في المكتب، قامت اللجان الدائمة بانتخاب نواب الرؤساء والمقرّرين ونواب المقرّرين لتستكمل بذلك تشكيلتها.

اللجنة	الرئيس/ة	المقرر/ة	نائب/ة الرئيس/ة	نائب/ة المقرر/ة
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية	منصف الزياني	علي غنام	طارق أكيزول	عبد الكريم فوطاط
اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية	نجاة سيمو	محمد موستغفر	بوشتى بوخالفة	أحمد أبوه
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن	جواد شعيب	محمد الدحماني	عبد الرحمان قنديلة	محمد بنصغير
اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	محمد بنقدور	عبد الرحيم العبايد	ابراهيم زيدوح	نور الدين شهبوني
اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام	أحمد عبادي	لطيفة بنواكريم	لحسن حنصالي	مصطفى اخلافة
اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	لحسن والحاج	عبد المقصود راشدي	ادريس بلفاضلة	عبان أحمد بابا
اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية	محمد عبد الصادق السعيدي	مينة الرشاطي	محمد دحماني	عبد الرحمان قنديلة

وخلال سنة 2024، عقدت اللجان الدائمة والفئات المكونة للمجلس، ما مجموعه 480 اجتماعا، بمعدل مشاركة بلغ 53 في المائة في المتوسط.

1.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

عقدت لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية، التي يرأسها السيد منصف الزياني ومقررها السيد علي غنام، 53 اجتماعاً خلال سنة 2024، بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 47 في المائة.

1.1.3.2. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس خلال سنة 2024 أيّ إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية.

2.1.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية رأيا حول موضوع «النكسوس في مجالات الماء - الطاقة - الغذاء - النظم البيئية (NEXUS)».

«النكسوس في مجالات الماء - الطاقة - الغذاء - النظم البيئية (NEXUS)»[346]

تمت المصادقة على هذا الرأي بالأغلبية من لدن الجمعية العامة خلال دورتها الستين بعد المائة (160)، التي عقدت بتاريخ 25 يوليوز 2024.

ويتناول هذا الرأي، مقاربة النكسوس في قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية، باعتبارها مقاربة شمولية تستكشف أوجه التفاعل والترابط الأساسية بين هذه القطاعات. كما يقدم مقترحات عملية لفهم هذه الترابطات المعقدة وسُبل تحويلها إلى رافعات استراتيجية تخدم التنمية المستدامة والشاملة، وذلك بما يعزز قدرة البلاد على الصمود.

وتتسم قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية بترابط وثيق فيما بينها، حيث تؤثر الديناميات التي يشهدها أي قطاع بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاعات الأخرى. وتبرز أوجه الترابط هذه أهمية اعتماد تدبير منسق ومندمج للموارد الطبيعية، يوازن بين تلبية الاحتياجات الخاصة بكل قطاع واستيعاب التفاعلات التي تجمع بينها.

وفي هذا الصدد، تطرح مقاربة «النكسوس» حلولا مبتكرة لمواجهة التحديات المعقدة التي تواجه هذه القطاعات المترابطة، وذلك عبر تعزيز التآزر بينها للحد من التسويات التي تنتصر للمقاربات القطاعية في التدبير واستغلال الموارد. وتعتمد مقاربة النكسوس على دمج القطاعات ضمن إطار مشترك، مما يتيح أدوات أكثر فعالية في ترشيد استغلال الموارد الطبيعية. وبالتالي، لا يقتصر هذا النموذج المندمج على الإسهام في تخفيف التوترات القائمة بين القطاعات فحسب، بل يمتد إلى تحقيق منافع مشتركة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مؤطر رقم 10: مشروع محطة تحلية المياه في الدار البيضاء

يعد هذا المشروع تجسيدًا لتطبيق مقاربة النكسوس في قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية، مسلطا الضوء على التوازنات الدقيقة التي تفرضها ضرورة تحقيق تدبير مستدام ومندمج لهذه الموارد. كما يتيح هذا المشروع معالجة متزامنة لجملة من التحديات الحرجة، مع إبراز الصعوبات المترتبة على اختيار الأولويات بين هذه القطاعات المختلفة.

على مستوى الماء، ستساهم هذه المحطة في تلبية الطلب المتزايد على المياه، لاسيما في ظل تفاقم الإجهاد المائي الناجم عن تراجع معدلات التساقطات، بحيث ستوفر الماء الشروب لـ 7,5 مليون نسمة.

346 - https://www.cese.ma/media/2025/02/ASA-C1-79-a.pdf

في ما يتعلق بالطاقة، تنفرد هذه المحطة باعتمادها الكامل على الطاقات المتجددة، في اختيار استراتيجي يهدف إلى تقليص بصمتها الكربونية وتعزيز فعالية عملية التحلية، التي تُعرف تقليديًا بارتفاع استهلاكها للطاقة. ويتيح إدماج هذه الطاقات المتجددة في التخفيف من الأثر البيئي للمحطة، مع ضمان إمداد مستقر بالطاقة.

في ما يخص قطاع الغذاء، سيتم تخصيص 50 مليون متر مكعب من المياه المحلاة لسقي 5000 هكتار من الأراضي الفلاحية، مما يعزز الأمن الغذائي على مستوى الجهات من خلال دعم إنتاجية الأراضي الفلاحية. وبالموازاة مع ذلك، ستساهم هذه المخصصات في تخفيف الضغط على الموارد المائية التقليدية المخصصة للفلاحة، وهي مقاربة ستتيح تحسين تدبير استغلال المياه، لا سيما في ظل سياق يشهد ندرة متزايدة.

وأخيرًا، تم دمج البُعد البيئي للمشروع بعناية من خلال استخدام أحدث تقنيات تحلية المياه مثل التناضح العكسي، بالإضافة إلى إدارة العمليات المتعلقة بالتحلية بشكل آلي، مما يحد من التأثيرات البيئية، خصوصًا من خلال التحكم في النفايات الملحية والمواد المتبقية من معالجة الحمأة.

باستثناء بعض المبادرات المعزولة، فإن المغرب لم يعتمد بعد مقاربة النكسوس بكيفية هيكلية. ذلك أنه رغم الجهود المبذولة لتعزيز حكامة قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية بشكل عام، فإن الاندماجية الفعلية بين هذه القطاعات لم تصل بعد إلى الهدف المنشود، بحيث أن القرارات المتخذة تتم وفق مقاربة قطاعية غالباً ما تغفل أوجه الترابط بين هذه القطاعات، وهو ما يحول دون الاستغلال الأمثل للموارد ويُضعف قدرة المجالات الترابية على الصمود، ويحدّ من فعالية السياسات العمومية ذات الصلة. علاوة على ذلك، يواجه التنسيق بين المؤسسات بشأن تدبير الموارد تحديات جراء آليات تنظيمية غير ملائمة، فضلاً عن تمركز سلطة اتخاذ القرار. هذا الواقع لا يؤدي فقط إلى تقليص فعالية الاستثمارات، بل يُفاقم أيضًا من الهشاشة أمام الأزمات المناخية.

انطلاقاً من هذا التشخيص، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بوضع خارطة طريق وطنية مخصصة لمقاربة «النكسوس» بين قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية، تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستدامة والنجاعة والقدرة على الصمود. وتتمثل الغاية الأساسية من هذه الآلية في ضمان دمج هذه المقاربة بكيفية ممنهجة في جميع مراحل اتخاذ القرار، سواء على المستوى المركزي أو الترابي، من أجل ضمان تدبير منسق ومستدام للموارد الطبيعية ببلادنا. وفي هذا الإطار، يقدم المجلس مجموعة من التوصيات، من أبرزها:

- إحداث آلية للتنسيق بين القطاعات، على المستوى المركزي والجهوي، مكلفة بإعداد وتتبع خارطة الطريق المذكورة أعلاه.
- تقوية الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية من خلال إدماج مبادئ مقاربة النكسوس بشكل صريح، بهدف ضمان تدبير الموارد الطبيعية بكيفية مندمجة وشاملة ومستدامة.
- الحرص على أن تُجسِّد المشاريع الممولة، بما فيها تلك المنجزة ضمن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مبادئ مقاربة النكسوس، مع التركيز على إبراز هذه المقاربة في طلبات التمويل الموجهة إلى المؤسسات المالية الدولية.
- تفعيل هيئات ضبط قطاعات الماء والطاقة مع الحرص على اعتماد مقاربة النكسوس وتطبيق مبادئها.
- تعزيز قدرات الفاعلين والأطراف المتدخلة في تنفيذ مقاربة النكسوس، من خلال تطوير برامج للتكوين وتشجيع البحث والابتكار، بما يضمن تدبير أفضل ومستمر للتفاعلات بين قطاعات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية.
- تنظيم حملات تحسيسية منتظمة موجهة للفاعلين والمسؤولين عن التدبير، لتعميق فهمهم لأهمية مقاربة النكسوس وما توفره من مزايا، مع التنبيه إلى المخاطر المرتبطة بتدبير القطاعات المعنية وفق مقاربات قطاعية مجزأة.

2.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنيّة، التي تترأسها السيدة نجاة سيمو ومقرّرها السيد محمد موستغفر، 105 اجتماعات خلال سنة 2024، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 65 في المائة.

1.2.3.2. الإحالات

في إطار الإحالات الواردة من رئيس مجلس النواب، أعدت لجنة التشغيل والعلاقات المهنية رأيا بشأن مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس بالإجماع خلال دورة استثنائية منعقدة بتاريخ 10 شتنبر 2024.

رأي حول مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب[347]

يعتبر الحق في ممارسة الإضراب من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأجراء التي كرسها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سنة 1966، كما تم إقرارها قبل ذلك بسنوات على مستوى الوثيقة الدستورية بالمغرب منذ سنة 1962. وإذا كانت كافة الدساتير المتعاقبة للمملكة قد نصت على هذا الحق محيلة على قانون تنظيمي يحدد شروط وكيفيات ممارسة الحق في الإضراب، فإن غياب هذا التقنين لم يحل دون ممارسة هذا الحق الدستوري، بالاستناد إلى الالتزامات الدولية للمغرب، والتكريس الدستوري لأدوار المنظمات النقابية، والاجتهادات القضائية، والممارسة على أرض الواقع التي تكرست منذ عقود.

في هذا السياق، وبمناسبة افتتاح السنة التشريعية بتاريخ 9 أكتوبر 2015، أكد الخطاب الملكي السامي أن القانون التنظيمي للإضراب يوجد ضمن مشاريع القوانين «شديدة الأهمية والحساسية»، وأن «بلورة مشروع القانون التنظيمي للإضراب، يقتضي إجراء استشارات واسعة، والتحلي بروح التوافق البناء، بما يضمن حقوق الفئة العاملة، ومصالح أرباب العمل، ومصلحة الوطن».

وقد ساهمت التجربة المغربية في مجال الحريات النقابية وممارسة حق الإضراب، والتي تعود جذورها إلى عهد الحماية، في تراكم جملة من التقاليد والأعراف بهذا الخصوص. هذه التجربة الطويلة والمهمة، أغنت الحقل الحقوقي بتراكماتها في مجال التفاوض والحوار محليا وجهويا ووطنيا على المستوى القطاعي وعلى مستوى المقاولة.

إن المجلس يثمن أهمية مبادرة إصدار قانون تنظيمي يحدد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، وفقاً لما ينص عليه الفصل 29 من الدستور، والفصل 86 منه الذي ينص على وجوب إصداره ضمن قوانين تنظيمية أخرى وعرضها على المصادقة من قبل البرلمان في أجل لا يتعدى مدة الولاية التشريعية الأولى التي تلي صدور الأمر بتنفيذ الدستور (2012-2016).

بناءً على قراءته لمشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، ومن خلال النقاشات وجلسات الإنصات التي نظمها مع الأطراف المعنية، فإن المجلس يعتبر أن هذا المشروع، في الصيغة المحالة إليه:

- يتسم بتداخل العديد من المقتضيات التي تجعل قراءته غير واضحة وتحْمِل تأويلات متعددة زيادة على عدم التدقيق الكافي للتعاريف والمفاهيم، مما قد يمس بحقوق الأطراف المعنية؛
- يستثني فئات مهنية منظمة بحكم القانون، مثل التجار والعمال المستقلين، مما يحرمها من ممارسة هذا الحق الدستوري؛
- مثقل بالكثير من التفاصيل والإجراءات ويتضمن العديد من المقتضيات القانونية التي كان من الأجدر التنصيص عليها في قوانين منفصلة أو نصوص تنظيمية.

347 - https://www.cese.ma/ar/docs/%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d8%b1%d9%82%d9%85-97-15-%d8%a8%d8%aa%d8%ad%d8%af%d9%8a%d8%af-%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b7-%d9%88%d9%83%d9%8a%d9%81%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d9%85/

إن المجلس، إذ يعرب عن قناعته الراسخة بضرورة إصدار قانون تنظيمي يحدد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، وفقاً لما ينص عليه الفصل 29 من الدستور، يؤكد على ضرورة مراجعة الصيغة المحالة إليه من مشروع القانون رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، وذلك بما يحقق انسجام مقتضياته مع المبادئ الدستورية والمعايير الكونية والالتزامات الدولية لبلادنا، ومن ثم ضمان التوازن بين مصالح مختلف الأطراف المعنية.

كما يرى المجلس أن أي تشريع من شأنه تنظيم حق الإضراب يجب أن يُعتبر أولا وأساسا مشروعًا مجتمعيًا يرمي إلى إرساء إطار متوازن ويعكس مصالح فئات المجتمع ككل.

من هذا المنطلق، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بأن يضمن أي إطار تشريعي حول ممارسة حق الإضراب:

- تحقيق التوازن بين حق الإضراب وحرية العمل، وأن يجيب عن إكراهات المقاولة، المتمثلة في زيادة الإنتاجية والتنافسية وخلق القيمة، بالإضافة إلى حسن سير المرافق العمومية واستمراريتها خدمة للمرتفقين والمواطنين، لاسيما المرافق ذات الصبغة الحيوية؛
- حصر إمكانية الدعوة إلى الإضراب على المنظمات النقابية والمهنية المعترف بها قانونياً، أو، عند الاقتضاء، على الجمع العام للأجراء بناءً على نصاب يُحدد في إطار اتفاقات واتفاقيات جماعية، حسب طبيعة القطاع وحجم وهيكلة كل مؤسسة؛
- تقنين الحق في ممارسة الإضراب لجميع الفئات التي تتمتع بحق الانتماء النقابي، دون إقصاء أو تمييز؛
- إعطاء الأولوية للحوار والتفاوض بين جميع الأطراف المعنية، مع الاستثمار في تعزيز الحوار الاجتماعي وتقوية تمثيلية الهيئات الوسيطة، لتكريس السلم الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية والنهوض بالعمل اللائق؛
- تحديد المبادئ العامة، والتوجهات الأساسية، والقواعد الضرورية من حيث شروط وممارسة حق الإضراب دون الدخول في تفاصيل إجرائية، على أن تتولى النصوص القانونية والوثائق التعاقدية التي سوف يحيل عليها الإطار التشريعي ضبط المساطر والإجراءات والآجال بوضوح وتدقيق؛
- تيسير مساطر وإجراءات ممارسة الحق في الإضراب، باعتباره حقًا يستمد أساسه من الحرية النقابية، ويُمارس في إطار جماعي لضمان الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية؛
- ضمان الأمن القانوني لجميع الأطراف المعنية، من خلال وضوح النصوص وقابلية إنفاذ القاعدة القانونية، وذلك لتجنب التباين في التأويلات والتقديرات نتيجة تضارب المصالح؛
- تفادي التنصيص على العقوبات السالبة للحرية، مع استحضار تناسبية الغرامات المالية بين العاملين وأرباب العمل أخذا بعين الاعتبار حجم وخطورة الأفعال المرتكبة؛

هذا، ويتعين أن يولي أي نص قانوني يؤطر الحق في ممارسة الإضراب اهتماماً خاصاً لإرساء الأمن القانوني والحقوقي وضمان توازن المصالح والبيئة السليمة والمستقرة لتقليل المنازعات والانحرافات وتسهيل الاحتكام إلى سُلطة القانون والقضاء.

كما يوصي المجلس بأن تتم مواكبة هذا التشريع باستكمال تنظيم العلاقات الشُّغلية بالنصوص القانونية اللازمة، بإصدار القانون المتعلق بالنقابات، وتحيين وملاءمة مقتضيات مدونة الشغل، وتقوية الحوار الاجتماعي وآليات الوساطة والتحكيم، وتعزيز مكانة مفتشية الشغل وتقوية أدوارها باعتبارها مؤسسية محورية في علاقات الشغل وتدبير نزاعاته، وكل ذلك تعزيزاً لثقافة الحوار والتفاوض وفضِّ نزاعات الشغل سلمياً.

2.2.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية رأيا حول موضوع «الأشكال اللانمطية للتشغيل والعلاقات المهنية: تحديات جديدة وفرص ناشئة».

الأشكال اللانمطية للتشغيل والعلاقات المهنية: تحديات جديدة وفرص ناشئة[348]

يتناول هذا الرأي، الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار إحالة ذاتية، موضوع الأشكال اللانمطية للتشغيل، بما تحمله من فرص وتحديات، وآثارها على العلاقات المهنية وتنظيم العمل بين المشغلين والعاملات والعاملين. وبعد تشخيصه لواقع الحال، وتحليله لأبرز الفرص المتاحة والتحديات في علاقتها بالأطراف المعنية بهذه الأنماط الشغلية الناشئة، من عاملين ومقاولات وسلطات عمومية، يقترح المجلس جملةً من التوصيات الرامية إلى مواكبة هذه التحوّلات، وضمان استقرار المسارات المهنية، وتثمين الديناميات الجديدة التي يشهدها سوق الشغل. وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس، المنعقدة بتاريخ 28 نونبر 2024، بالإجماع على هذا الرأي.

يشهد سوق الشغل في السنوات الأخيرة تحوّلات هيكلية مطردة، تتسم بانتشار متسارع لأشكال جديدة من التشغيل من شأنها إعادة رسم خارطة التوازنات الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد. ومن أبرز هذه الأشكال الشغلية ثمة العمل عن بُعد، والعمل عبر المنصّات الرقمية، ثمّ العمل لبعض الوقت.

وتتيح أشكال التشغيل اللانمطية للمشغّلين، سواء في القطاع العام أو الخاص، مرونةً أكبر في تنظيم العمل وتدبير الوقت والموارد، واستقطاب كفاءات ومهارات بمستويات مختلفة وآفاق جغرافية وثقافية متنوعة، والتفاعل السريع مع حاجيات السوق، والتكيف مع تقلبات الطلب مع خفض تكاليف الإنتاج. وفي المقابل، تتيح هذه الأشكال اللانمطية للعاملات والعاملين إمكانية التوفيق بين التزاماتهم المهنية وحياتهم الخاصة، فضلا عن توفير إطار تنظيمي مرن يستجيب لاختيارات وأوضاع وحاجيات بعض الفئات كالنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

أما على المستوى البيئي، فإنها تساهم في تقليص حجم التنقلات اليومية نحو مقرات العمل، الأمر الذي ينعكسُ إيجاباً بالحد من الانبعاثات الناتجة عن النقل والتنقل، وبالتالي تقليص البصمة الكربونية.

إن الأشكال اللانمطية للتشغيل رغم ما تحمله من فرص واعدة من حيث تعزيز المرونة وتشجيع الابتكار، فضلاً عن تسهيل ولوج فئات أوسع من الساكنة النشيطة إلى سوق الشغل، وفي مقدّمتها الشباب والنساء، فإنها لا تخلو كذلك من تحديات وجيهة في ما يتعلق بالحماية الاجتماعية، ومعايير العمل اللائق، والمشاركة في آليات التمثيلية المهنية والحوار الاجتماعي.

وتجدر الملاحظة في هذا الصدد، أن المنظومة القانونية والمؤسساتية الجاري بها العمل ببلادنا، والتي وُضعت أساسا لتأطير تعاقدات شغلية قارة ودائمة، لا تواكب خصوصيات هذه الأشكال اللانمطية، في تنوعها ودرجات مرونتها، مما يجعلها حاليا غير مشمولة بالتأطير التشريعي والتنظيمي الملائم.

هذا الوضع يُفضي، بالنسبة لشريحة واسعة من العاملات والعاملين المعنيين بالأشكال الجديدة للتشغيل، إلى الحرمان الجزئي أو الكلي من التغطية الصحية، أو التعويضات العائلية، أو أنظمة التقاعد، أو آليات التعويض عن فقدان الشغل، فضلاً عن تعرّضهم المتزايد لظروف عمل هشّة، تتّسم أساسًا بعدم انتظام الدخل، وصعوبة الولوج إلى التكوين المستمر، وكذا التمتع بالحق في التنظيم التمثيلة النقابية للدفاع عن مصالحهم الجماعية.

وانطلاقًا من هذا التشخيص الذي تتقاسمه مختلف الأطراف المعنية، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن إرساء بيئة عمل مرنة قادرة على إدماج الأشكال الناشئة للتشغيل، يقتضي تحقيق نوع من التوازن بين تنافسية المقاولة وحاجيات السوق/الطلب، وبين معايير العمل اللائق التي يتعين تكريسها لفائدة العاملات والعاملين عبر هذه الأشكال

348 - https://www.cese.ma/media/2025/06/ASA_C2-82-a2-1.pdf

اللانمطية، من عدالة أجرية، وحماية اجتماعية، وشروط الصحة والسلامة المهنية، وحرية التنظيم النقابي، والحق في المفاوضة الجماعية، وذلك وفقًا للمعايير المعتمدة في العمل اللائق.

وتأسيسا على هذه الرؤية، قدم المجلس جملة من التوصيات، نذكر من أبرزها ما يلي:

- الاعتراف القانوني بالأشكال اللانمطية للتشغيل، وذلك من خلال:
  - إدراج أحكام صريحة وواضحة للعمل لبعض الوقت في مدونة الشغل، تحدد حقوق ومسؤوليات كل من المشغل والعامل(ة)، والتنصيص على إمكانيات وكيفيات الانتقال من العمل طيلة الوقت إلى العمل لبعض الوقت أو العكس، بإرادة الطرفين.
  - تحيين المقتضيات القانونية المتعلقة بالعمل خارج مقرات المقاولة، ولاسيما المادة 8 من مدونة الشغل، وذلك لتشمل الأجراء الذين يشتغلون عن بُعد، من منازلهم أو من أماكن أخرى، باستعمال أدوات وتكنولوجيات الاتصال الحديثة.
  - اعتماد تعريف قانوني دقيق للعلاقة الشغلية مع مقاولات المنصات الرقمية، وتحديد أشكال التعاقد الممكنة بوضوح (أجير، مستقل، مقاولة من الباطن..)، وذلك حسب خصوصيات كل نشاط، لضمان الحماية القانونية للعاملات والعاملين في هذا القطاع الاقتصادي سريع التطور والانتشار.
- تكييف التشريعات الاجتماعية وشروط العمل بما يضمن حماية أفضل للعاملات والعاملين اللانمطيين. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى مراجعة شروط الولوج إلى خدمات الحماية الاجتماعية، بما يتناسب مع خصوصية هذه الأنماط الشغلية، مع الحرص على تمتيعهم بكافة الحقوق الاجتماعية المخولة في إطار العمل القار والمهيكل. كما يقتضي الأمر توفير شروط الصحة والسلامة المهنيتين ضمن أنماط العمل الجديدة، بإدراج الحوادث والأمراض المهنية المستجدة المرتبطة بظروف الشغل اللانمطي.
- تمكين العاملات والعاملين اللانمطين من الولوج إلى التكوين المستمر سواء كانوا أجراء في القطاع الخاص أو عاملين مستقلين، وذلك تنفيذا للإطار القانوني الجاري به العمل.
- إدراج التشغيل اللانمطي وتحولات سوق الشغل بشكل صريح ضمن مواضيع الحوار الاجتماعي سواء على المستوى الوطني أو القطاعي، بما يتيح بلورة سياسات عمومية تشاركية ومبنية على التشاور.
- تمكين العاملات والعاملين اللانمطيين من المفاوضة الجماعية مع المشغلين وممثليهم بمختلف مستوياتهم، وذلك من خلال الحق في التنظيم والتمثيلية النقابية والمهنية، في أفق إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية الخليقة بضمان حقوق ومصالح هذه الفئات.
- إحداث آليات الرصد واليقظة وإعداد دراسات استشرافية، بوتيرة منتظمة، توفر المعطيات الكفيلة باستباق التحولات الطارئة على سوق الشغل وتوجيه سياسات التشغيل المستقبلية، وتحدد المهن والمهارات المطلوبة لوظائف الغد، وذلك من خلال تعزيز قدرات وموارد المرصد الوطني لسوق الشغل، مع إشراك المؤسسات الإحصائية والبحثية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

أبرز نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي «أشارك» حول موضوع «الأشكال اللانمطية للتشغيل والعلاقات المهنية»

بلغ عدد التفاعلات مع الموضوع 4797 منها 1139 إجابة على الاستبيان، و15 تعليقاً على صفحات المجلس في شبكات التواصل الاجتماعي.

و تتلخص أهم نتائج الاستشارة فيما يلي:

- حوالي 61٪ من المشاركات والمشاركين سبق لهم أن خاضوا تجربة العمل عن بُعد. كما تبرُز أنماط أخرى من التشغيل، كالعمل لبعض الوقت، والعمل المستقل عبر الانترنيت، والعمل عبر المنصات الرقمية، إذ أشار نحو 56٪ من المستجوبين بأن لهم تجربة سابقة في كل من هذه الأنماط.
- وتُعد مرونة تنظيم الوقت العامل الأول الذي يدفع إلى اختيار هذه الأشكال من التشغيل بحوالي 32٪ من المشاركات والمشاركين، يليه السعي إلى متابعة الدراسة أو الدورات التكوينية بنسبة 29٪.
- كما تعد مسألة التوفيق بين الحياة المهنية والالتزامات الأسرية عاملا مهما، إذ أفاد نحو 25٪ بأن هذا الخيار يُمكّنهم من التفرغ بشكل أفضل لتربية الأطفال، فيما أشار 18٪ منهم بأنهم يقومون برعاية أشخاص في وضعية إعاقة، و8٪ برعاية كبار السن.
- من جهة أخرى، أشار 16٪ من المشاركات والمشاركين بأن محدودية الفرص المتوفرة في سوق الشغل التقليدي دفعتهم إلى اللجوء إلى هذه الأنماط من التشغيل.
- أما بخصوص الانفتاح على هذه الأشكال الحديثة من التشغيل، فقد عبّر حوالي 70٪ من المشاركات والمشاركين عن استعدادهم للنظر في هذه الخيارات. ويأتي العمل عن بُعد في مقدمة الأنماط الأكثر تفضيلا وجاذبية، إذ أفاد أكثر من 72٪ باستعدادهم لاعتماده. كما يحظى كل من العمل المستقل عبر الأنترنيت والعمل لبعض الوقت باهتمام واسع. في المقابل، لا يحظى العمل عبر المنصات الرقمية، وخصوصا في مجالات مثل النقل والتوصيل، بنفس الجاذبية.

3.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، التي يترأسها السيد جواد شعيب ومقرّرها السيد محمد الدحماني، 55 اجتماعا خلال سنة 2024، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 57 في المائة.

1.3.3.2. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس خلال سنة 2024 أيّ إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن.

2.3.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن رأيين اثنين:

- «من أجل بيئة رقمية دامجة توفر الحماية للأطفال»؛
- و«تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: حصيلة مرحلية».

من أجل بيئة رقمية دامجة توفر الحماية للأطفال[349]

يأتي هذا الرأي، الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع خلال الدورة العادية السادسة والخمسين بعد المائة (156) للجمعية العامة، والتي عقدت بتاريخ 28 مارس 2024، في سياق يتسم بالاستعمال المفرط لشبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأطفال، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

من المؤكد أن التكنولوجيا الرقمية تتيح، في حال استعمالها بشكل ملائم، فرصا مهمة لتعزيز النمو الشخصي للأطفال، وتحفيز ملكاتهم الإبداعية والتعبيرية، وتوسيع آفاقهم المعرفية، كما تتيح التفاعل مع أقرانهم والانخراط في أنشطة تفاعلية وترفيهية متنوعة. ففي سنة 2023، أصبح رواد منصات التواصل الاجتماعي من قبيل فايسبوك، وواتساب، وإنستغرام يُعَدُّون بالملايير عبر العالم. ولا يختلف الأمر بالنسبة للمغرب، إذ يبلغ عدد مستعملي هذه المنصات 23 مليون شخص، بمعدل 66 في المائة من الساكنة بمن فيهم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و18 سنة.

غير أن استعمال التكنولوجيا الرقمية بشكل مفرط وغير ملائم يمكن أن تكون له عواقب وخيمة مؤكدة على الصحة النفسية والجسدية للأطفال. وقد أظهرت دراسات في الموضوع وجود مجموعة من الاضطرابات النفسية والسلوكية الخطيرة الناجمة عن هذه الظاهرة، لا سيما تطور السلوكيات الإدمانية، والسلوكيات العنيفة، واضطرابات القلق، والانغلاق على الذات والعزلة، وإيذاء الذات، واضطرابات النوم، ومشاكل التركيز، والاكتئاب ومحاولات الانتحار.

وعلى الرغم من مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وتوفره على إطار قانوني خاص بحماية الأطفال، تظل الآليات الحالية غير كافية أمام التحديات التي تطرحها المنصات الرقمية. كما يؤثر غياب آليات قانونية مؤطرة لاستعمال القاصرين لشبكات التواصل الاجتماعي على ضمان حماية ناجعة ومستدامة في البيئة الرقمية.

وعلى الرغم من وجود العديد من التدابير والمبادرات، فإنها تظل مجزأة وغالباً ما تكون التدخلات معزولة عن بعضها دون أن تلتئم ضمن رؤية استراتيجية مشتركة. والحال أن المقاربة المندمجة تعتبر أساسية لحماية ناجعة ومستدامة للأطفال في البيئة الرقمية.

فضلا عن ذلك، فقد تبين، من خلال الاطلاع على ملاحظات واستنتاجات مختلف الفاعلين والخبراء الذين تم الإنصات إليهم، أن غياب الوعي لدى الوالدين بخصوص المخاطر المرتبطة باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي ومعرفتهم المحدودة بأدوات الرقابة تساهم في تفاقم التأثيرات السلبية المحتملة لاستعمال الأطفال لشبكات التواصل الاجتماعي.

وبناء على هذا التشخيص، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإرساء بيئة رقمية دامجة توفر الحماية للأطفال. ولتحقيق ذلك، يتعين مضافرة جهود التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، بغية رفع التحديات المرتبطة بحماية الأطفال، ولا سيما في المجال الرقمي. وهو ما يستدعي إدماج حماية الأطفال على الأنترنت ضمن أهداف السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة مع تعزيز هذه الأخيرة وتسريع تنزيلها.

ومن جملة ما يوصي به المجلس نذكر ما يلي:

- ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، لا سيما بما يواكب الديناميات المطردة للبيئة الرقمية. يتعلق الأمر بتوصيف الجرائم المرتكبة على الأنترنت، وتوضيح المسؤوليات بالنسبة للمقاولات التكنولوجية والمتعهدين في مجال الاتصالات، وتحديد القواعد المؤطرة لاستعمال شبكات التواصل الاجتماعي من طرف الأطفال.
- تحديد سن الرشد الرقمي، أي السن التي يمكن للطفل ابتداء منها الولوج إلى شبكات التواصل الاجتماعي، مع اتخاذ تدابير تقييدية للمنصات، مثل الالتزام برفض تسجيل القاصرين دون موافقة الوالدين.

349 - https://www.cese.ma/media/2025/02/Avis-enfants-et-RS-VA-310125.pdf

- تعزيز التعاون بين السلطات الحكومية والمنصات الرقمية بغية ضمان تأمين أمثل للفضاء الرقمي لا سيما عبر تحديد بروتوكولات واضحة وسريعة للإبلاغ عن المحتويات غير الملائمة أو الخطيرة ومعالجتها (التحرش الإلكتروني، المحتويات العنيفة...).
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للكشف بشكل استباقي عن المحتويات غير المناسبة، وتحليل السلوكيات المحفوفة بالمخاطر، وملاءمة رقابة الوالدين بشكل شخصي وضمان ضبط المحتويات الخطيرة بغية ضمان استجابة سريعة وناجعة للتهديدات على وسائل التواصل الاجتماعي.
- إدماج التربية الرقمية في المناهج الدراسية منذ سن مبكرة، مع التركيز على تطوير الروح النقدية والتحقق من المعلومات. وموازاة مع ذلك، تحسيس منتجي المعلومات بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم بخصوص مكافحة الأخبار الزائفة، لا سيما من خلال تنظيم حملات توعية موجهة للوالدين والمستعملين بشأن المخاطر المرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي، مع تشجيع اعتماد آليات رقابة الوالدين.
- إعداد تقرير سنوي موضوعاتي حول وضعية حماية الطفولة في البيئة الرقمية، وتقييم ما تم إنجازه في هذا المجال، وتقديمه أمام أنظار اللجان المختصة في البرلمان من طرف القطاع الحكومي المكلف بالطفولة.

أبرز نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي «أشارك» حول موضوع استعمال الأطفال لشبكات التواصل الاجتماعي

بلغ عدد التفاعلات مع الموضوع 199.350، منها 934 إجابة على الاستبيان و25 تعليقا على صفحات المجلس في شبكات التواصل الاجتماعي.

و تتلخص أهم نتائج الاستشارة في ما يلي:

- حوالي 58 في المائة من المشاركين يرون أن شبكات التواصل الاجتماعي ليست مفيدةً للأطفال؛
- وحوالي 42 في المائة يعتبرون بأنها قد تَحْمِلُ آثاراً إيجابية مُحْتَمَلة ابتداءً من سن 15 سنة؛
- 69 في المائة عبروا عن قلقهم بخصوص استخدام الأطفال لشبكات التواصل الاجتماعي؛
- أغلب المشاركات والمشاركين أفادوا أنها تشكل خطرا كبيرا على الأطفال الذين يَقِلُّ عُمرُهُم عن 12 سنة؛
- أزيد من 60 في المائة من المشاركين عايَنُوا أو سَمِعُوا عن حالة واحدة على الأقل من حالات الانتهاك النفسي أو الجسدي للطفل مرتبطة بالبيئة الرقمية؛
- 88 في المائة من المشاركات والمشاركين يؤكدون على أهمية إدماج التربية الرقمية في المناهج الدراسية، للوقاية من المخاطر المرتبطة بشبكات التواصل الاجتماعي على المدى البعيد.

تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: حصيلة مرحلية: تقدم اجتماعي ينبغي تعزيزه وتحديات يتعين رفعها[350]

يندرج هذا الرأي، الذي تمت المصادقة عليه بالأغلبية من لدن الجمعية العامة خلال دورتها العادية الثالثة والستين بعد المائة (163)، المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2024، في إطار اضطلاع المجلس بِمُهِمَّةِ تتبع السياسات العمومية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بِمُوجِبِ قانونه التنظيمي.

350 - https://www.cese.ma/media/2025/02/ASA-C3-80-7370-ar.pdf

وقد وقف المجلس، من خلال هذا الرأي، على أهم النتائج التي حققها هذا الورش منذ انطلاقه سنة 2021، مُسلِّطاً الضَوْء على التحديات الوَاجبِ رفْعُها، ومقدماً مجموعةً من التوصيات الرامية إلى استكمال تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وفِعْلِيَة استفادة الجميع من خدماته طبقا للتوجيهات الملكية السامية ومقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية.

فتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، أطلقت المملكة ورشا لتوسيع نطاق المستفيدين من أنظمة الحماية الاجتماعية، والذي يشكل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أحد محاوره الرئيسية. ويرمي هذا المشروع المُهيكِل إلى توسيع مزايا التغطية الصحية لتشمل مجموع المواطنات والمواطنين. وقد تم في ظرف وجيز تحقيق تقدم ملحوظ في بلوغ هذا الهدف، إذ أضحى اليوم أزيد من 86.5 في المائة من السكان مسجلين في نظام التأمين عن المرض، مقابل أقل من 60 في المائة سنة 2020.

وفي هذا الصدد، مَكَّنَ التطور المُتَوَاصِل الذي شَهِدَهُ الإطارُ القانوني والبنياتُ التحتية التقنية من تكريس حق جميع المواطنات والمواطنين في الولوج إلى التغطية الصحية. كما انخرطت هيئاتُ التدبير في هذه الدينامية الفُضلى، بالسرعة والفعالية المطلوبة، في معالجة الملفات الصحية التي ارتفع حجمُها ودرجةُ تعقيدِها.

وفي إطار هذا التقدم، ومن أجل الاستجابة لحاجيات مختلف فئات المجتمع، تم إحداثُ أنظمة جديدة للتأمين عن المرض:

- **أمو-تضامن**، ويَهُمُّ المواطنات والمواطنين غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، وهو ما يُمَكِّنُهُم من استرجاع مصاريف الأدوية والاستشارات الطبية في العيادات الخاصة، وكذا من الاستفادة من التكفل بمصاريفْ الاستشفاء لَدَى المصحات الخاصة، وفق التعريفة المرجعية الوطنية، بالإضافة إلى الاستفادة من مَجانية كاملة بالمستشفيات العمومية؛
- **أمو-العُمَّال غير الأجراء**، ويَهُمُّ المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- ثم نظام **أمو-الشامل**، الذي يَهُمُّ باقي الأشخاص الذين لا تَشْمَلُهُم أنظمة التأمين الأخرى.

لقد أدى تنزيل هذا المشروع، الذي يتسم بالتعقيد وبتطوره المستمر، إلى تحقيق تقدم ملموس، مما أسَّسَ لمنظومة تأمين تعزز الأمن الصحي في بلادنا. غير أنه ثمة عدداً من التحديات التي تَنَاوَلَها هذا الرأي وطَرَحَها الفاعلون والخبراء الذين جرى الإنصاتُ إليهم، والتي ينبغي إيلاؤُها أهميةً خاصة لضمان نجاح هذا المشروع على الوَجْهِ الأمثل. فإلى حدود اليوم، ما يزال 8.5 مليون من المواطنات والمواطنين خارج دائرة الاستفادة من هذه الحماية الصحية، لعدم تسجيلهم في منظومة التأمين (تقريبا 5 ملايين)، أو لِوجودهم، حتى في حالةِ تسجيلِهم، في وضعية «الحقوق المغلقة» (3.5 مليون) الناجمة عن عدم كفاية مدة التصريح بهم أو عدم أداء واجبات الاشتراك لدى أنظمة التأمين التي ينتسبون إليها، لأسباب مختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، قد تتجاوز نسبة المصاريف الصحية التي يتحملها المُؤَمَّنون مباشرة 50 في المائة في إجمالي المصاريف، وهي نسبة تبقى مرتفعة مقارنة مع سقف 25 في المائة الذي توصي به منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، مما يدفع بعض المؤمنين أحيانا إلى العدول عن طلب علاجات أساسية لأسباب مالية.

وفضلا عن ذلك، فإن الوضعية المالية لمنظومة التأمين الصحي تَعْتَرِيهَا بَعضُ مظاهر الهشاشة مِنْ حيثُ تغطيةُ الاشتراكاتِ للتعويضات مَع تسجيلِ تَفَاوُتٍ بين الوضعيات المالية للأنظمة المختلفة. فإذا كانت الأنظمة الخاصة بأجراء القطاع الخاص ونظام «أمو – تضامن» قد سَجَّلَتْ توازناً مالياً سنة 2023، فإن باقي الأنظمة ما زالت تُعاني لأسباب مختلفة من عجز مالي تقني في تغطية الاشتراكات للتعويضات (172 في المائة بالنسبة لـ«أمو- العمال غير الأجراء»، 121 في المائة بالنسبة لـ «أمو- القطاع العام»)، مما يُؤَثِّرُ على آجال تعويض المؤمَّنين وأداء المُستحقات لمُقدمي الخدمات الصحية.

وثمة تحدٍّ آخر، يكمن، في توزيع نفقات التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض، بحيث يلاحظ أن معظم هذه النفقات تتجه نحو مؤسسات العلاج والاستشفاء الخصوصية، وذلك نظرا لضُعف عَرض وجاذبية القطاع العام. هذا، ويلاحظ كذلك أن متوسط كلفة تحمل ملف صحي واحد في القطاع الخاص قد يفوق أحيانا نظيره في القطاع العام بحوالي 5 مرات، لغياب بروتوكولات علاجية مُلزِمة، مما قد يؤدي إلى التأثير سلباً على الاستدامة المالية لمنظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

ومن أجل استكمال التعميم الفعلي للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالتوجه نحو نظام إجباري موحد قائم على مبادئ التضامن والتكامل والالتقائية بين مختلف أنظمة التأمين التي يتألف منها، مع تعزيزه بنظام تغطية إضافي واختياري تابع للقطاع التعاضدي و/أو التأمين الخاص. ويتمثل الهدف الأسمى من هذه الرؤية في ضمان تغطية صحية فعلية للجميع، مع الحفاظ على توازن الوضعية المالية للأسر وضمان استدامة منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

وبموازاة ذلك، يتعين مواصلةِ وتسريع وتيرة تأهيل العرض الصحي الوطني، بما يُعزز جودة وجاذبية القطاع العام، ويُحافظُ على مكانتِه المركزية ضمن عرض العلاجات. وفي الوقت ذاته، ينبغي دعم التطوير المنسق والمتكامل لعرض العلاجات الذي يوفره كل من القطاع الخاص والقطاع الثالث التضامني والقطاع التعاضدي.

ولتحقيق هذه الرؤية، يقدم المجلس عددا من التوصيات نذكر منها ما يلي:

- جعل التسجيل في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض إجراء إلزاميا للجميع، وإلغاء وضعية «الحقوق المغلقة»، مع الحرص على تنويع مصادر تمويل منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.
- النظر في إمكانية إحداث شريحة وسطى من المُؤَمَّنين بين نظام (أمو- تضامن) ونظام (أمو- الشامل)، يتحمل اشتراكاتها المؤمنون والدولة، وهو تدبير من شأنه أن يسمح بالاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات الصحية والوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنات والمواطنين الذين يعانون من الهشاشة، المؤهلين حاليا للاستفادة من نظام (أمو- الشامل) إلا أنهم يقعون مباشرة فوق عتبة الأهلية لنظام «أمو- تضامن».
- تحسين نسبة إرجاع المصاريف عن الأعمال والاستشارات الطبية عموما، لا سيما تلك الرامية إلى الكشف المبكر عن مخاطر الأمراض، وضمان التعويض الكامل عن الفحوصات والتحاليل الطبية للكشف عن أمراض القلب والشرايين والسرطان في مراحل وأعمار حرجة يتم تحديدها.
- إرساء تغطية شاملة عن المخاطر المرتبطة بحوادث الشغل والأمراض المهنية وجعلها جزءا لا يتجزأ من المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية، بما يكفل حماية جميع العاملين.
- تعزيز الضبط الطبي للنفقات من خلال تطوير وتنويع عدد البروتوكولات العلاجية الملزمة لهيئات تدبير التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ومهنيي الصحة، مع إشراك الفاعلين المؤهلين في هذه الدينامية.
- إضفاء طابع تعاقدي على العلاقات مع المؤسسات الاستشفائية والأطباء، في أفق وضع إطار قانوني لتصنيف ومنح الاعتماد للعيادات والمؤسسات الصحية.
- تحسين الولوج إلى الأدوية من خلال مراجعة الإطار القانوني لتقنين وتحديد الأسعار، مع تعزيز وحماية الإنتاج الوطني للأدوية الجنيسة والمماثلة الحيوية.
- إدماج أنظمة التغطية الصحية التي تؤطرها لحد الآن المادة 114 من القانون رقم 65.00، في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

4.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة، التي يترأسها السيد محمد بنقدور، ومقررها السيد عبد الرحيم لعباید، ما مجموعه 51 اجتماعاً برسم سنة 2024، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 61 في المائة.

1.4.3.2. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس خلال سنة 2024 أيّ إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة.

2.4.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة رأيا حول موضوع «نحو اقتصاد دائري للأجهزة الكهربائية والإلكترونية: من نفايات إلى موارد».

نحو اقتصاد دائري للأجهزة الكهربائية والإلكترونية: من نفايات إلى موارد[351]

يندرج هذا الرأي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار إحالة ذاتية، في سياق استكمال العمل الذي سبق أن أنجزه المجلس حول إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في تدبير النفايات المنزلية والمياه العادمة الذي جرى اعتماده سنة 2022. ويؤكد هذا الرأي على واحدة من أبرز التوصيات التي أتى بها الرأي السابق والتي دعا فيها إلى ضرورة بلورة استراتيجية وطنية للانتقال نحو نموذج الاقتصاد الدائري.

ويسلط هذا الرأي الضوء على الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، مستعرضا آفاق الانتقال إلى اقتصاد دائري داخل هذه المنظومة. كما ينكب على إبراز الإمكانات الكبيرة لهذه المنظومة في خلق القيمة المضافة وتقليص الضغوطات المتزايدة على الموارد الطبيعية وإحداث فرص شغل مستدامة، مع إثارة الانتباه بشأن المخاطر البيئية والصحية المرتبطة بِسُمِّيَة العديد من مكونات هذه الأجهزة. وقد صادقت الجمعية العامة على هذا الرأي بالإجماع، خلال دورتها العادية السابعة والخمسين بعد المائة (157) بتاريخ 25 أبريل 2024.

تمثل الأجهزة الكهربائية والإلكترونية محركات أساسية في التطور التكنولوجي للعديد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية مثل الصناعة، والصحة، والتنقل، والتعليم، والاتصالات، وغيرها. ويُعزى تزايد استخدامها إلى وتيرة الابتكار التكنولوجي المتسارعة، وغالبًا ما تكون مقترنة بقِصر دورة حياة هذه الأجهزة نتيجة التقادم التكنولوجي أو تقادم البرمجيات. ويؤدي التزايد المستمر في استخدامها إلى ارتفاع مضطرد من النفايات الناتجة عن الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والتي بلغ حجمها 62 مليون طن سنة 2022، على الصعيد العالمي، أي بزيادة بلغت 82 في المائة مقارنة بسنة 2010.

ويرى المجلس أنه، علاوة على الحدِّ من التلوث الناجم عنها، تشكل إعادة تدوير نفايات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية فرصة استراتيجية كبرى، تتيح استرجاع مواد ثمينة أو قابلة لإعادة الاستخدام (معادن نادرة، نحاس، بلاستيك) والتي يمكن إعادة استعمالها في دورة الإنتاج الصناعي. كما تسهم هذه العملية في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتطوير سلاسل صناعية مبتكرة، ذات امتداد ترابي، قادرة على إحداث فرص الشغل وتحقيق قيمة مضافة محليا.

وفي المغرب، بلغ حجم نفايات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية نحو 177.000 طن في عام 2022، أي ما يعادل 4.8 كلغ سنويا للفرد الواحد، ومن المتوقع أن يصل هذا الحجم إلى 213.000 طن بحلول عام 2030.

ويلاحظ أن هذه الإمكانات تظل غير مستغلة بشكل كاف، إذ لم تتجاوز نسبة النفايات المُعاد تدويرها 13 في المائة سنة 2020، بالنظر إلى العديد من العوامل، نذكر منها عدم ملاءمة الإطار القانوني المعتمد حاليًا، ما يحدّ من بروز منظومة تدوير مهيكلة ومستدامة وتنافسية. كما تظل المبادرات العمومية والخاصة مجزأة، نظرًا لغياب رؤية موحدة

351 – https://www.cese.ma/media/2025/07/ASA-C4-092023-76-a-3.pdf

وتنسيق فعّال بين مختلف الفاعلين المعنيين. وهذا علاوة على هيمنة القطاع غير المنظم، الذي يستحوذ على جزء كبير من التدفقات ويوجهها نحو قنوات غير مقننة، ما ينجم عنه خسائر كبيرة على مستوى الموارد الاستراتيجية.

انطلاقاً من هذا التشخيص، يشدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الرأي على أهمية إنشاء سلسلة قيمة وطنية خاصة بنفايات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، تتسم بالاستدامة والمسؤولية والجدوى الاقتصادية، باعتبارها رافعة مهيكلة للاستراتيجية الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الدائري، التي سبق للمجلس أن أوصى ببلورتها وتنفيذها.

ويتعين أن يستند تطوير هذه المنظومة الذي يمتد على طول دورة حياة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، ابتداء من تصميمها ووصولا إلى مرحلة التثمين، على مقاربة مندمجة تكون ثمرة مشاورات بين الفاعلين المعنيين. في هذا الصدد، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بجملة من التوصيات نذكر منها:

- وضع إطار قانوني يُحدِّد التزامات المنتجين والموزعين كما يتضمن مبادئ التصميم الإيكولوجي، ويفرض معايير صارمة في ما يخصّ الاستدامة وقابلية الإصلاح، بالإضافة إلى استرداد جميع الأجهزة المنتهية الصلاحية. وسيتيح هذا الإطار تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، من أجل إشراكها الفعلي في هيكلة وتمويل وتدبير عمليات جمع وفرز وتفكيك وتثمين نفايات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية.
- إدراج الأنواع غير المشمولة حاليًا، ضمن الإطار القانوني، لاسيما نفايات الألواح الشمسية ومعدات التنقل الكهربائي والهجين، بهدف ضمان تغطية شاملة ومنسجمة لمجموع المعدات المعنية.
- إدماج مبادئ التصميم الإيكولوجي، وفرض التزامات صارمة تتعلق بالاستدامة وقابلية الإصلاح، وتنظيم استرجاع المعدات المنتهية الصلاحية بشكل ممنهج، وذلك في إطار « المسؤولية الموسعة للمنتجين»، مع توضيح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بباقي الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.
- إعداد مُصَنَّف موحّد لمكونات نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية، مرفق بجرد وطني للمواد والمعادن الاستراتيجية التي تحتوي عليها، من أجل ضمان تتبعها على امتداد سلسلة المعالجة، وتيسير إعادة استخدامها داخل سلاسل الإنتاج الصناعي الوطني.
- إرساء آليات تحفيزية مالية وجبائية لتشجيع الاستثمار في إعادة تدوير النفايات الكهربائية والإلكترونية، وذلك باستهداف مختلف المتدخلين في سلسلة القيمة (منتجون، موزعون، فاعلون في مجال التدوير، ومبتكرون).
- تهيئة المطارح العمومية وتحويلها إلى منصات مؤطرة للفرز والتفكيك، لاسيما ما يتعلق بالنفايات الكهربائية والإلكترونية، وذلك عبر وضع دفاتر تحملات صارمة تتضمن معايير صحية واجتماعية وبيئية دقيقة. وتسمح هذه الهيكلة بمَهْنَنَة أنشطة التثمين، وحماية صحة العاملين، وتقليص الأثر البيئي، وضمان إدماج هذه العمليات ضمن الاقتصاد الدائري.
- إدماج القطاع غير المنظم المرتبط بنفايات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، من خلال تشجيع انتظام العاملين ضمن تعاونيات أو مجموعات ذات نفع اقتصادي، يتم تنظيمها حسب نوع النشاط ونوعية الأجهزة (نفايات معدات الاتصالات والمعلوميات، البطاريات، الألواح الشمسية، الأجهزة المنزلية، إلخ).
- اعتماد وسْم إلزامي على الأجهزة الكهربائية والإلكترونية يتضمن عبارة «لا يُرْمَى في القُمامة»، وبيانات حول كيفيات الإصلاح، وطريقة تفكيك الجهاز وصيانته، والإشارة إذا كانت هناك مواد أو مكونات خطرة.
- إبرام شراكات على المستويين الإقليمي والإفريقي بهدف تعضيد الجهود في مجال جمع النفايات، وبلوغ كتلة حرجة كافية لضمان الجدوى الاقتصادية للبنيات التحتية الخاصة بالمعالجة، والعمل على إرساء سلسلة قيمة إقليمية مندمجة في مجال تدوير نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية.

5.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام، التي يرأسها السيد أحمد عبادي ومقررتها السيدة لطيفة بنواكريم، 52 اجتماعا، بمعدل مشاركة بلغ 67 في المائة في المتوسط.

1.5.3.2. الإحالات

لم يتلقّ المجلس سنة 2024 أي إحالات تدخل ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلّفة بمجتمع المعرفة والإعلام.

2.5.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلّفة بمجتمع المعرفة والإعلام رأياً حول موضوع «تعزيز مشاركة المواطنات والمواطنين في تدبير الشأن العام»، ورأيا حول موضوع «الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟»

تعزيز مشاركة المواطنات والمواطنين في تدبير الشأن العام[352]

تمت المصادقة على هذا الرأي بالأغلبية من لدن الجمعية العامة خلال دورتها العادية السابعة والخمسين بعد المائة (157)، التي عقدت بتاريخ 25 أبريل 2024.

لقد نص دستور المملكة على آليات مبتكرة في مجال المشاركة المواطِنة، تهم أساسا العرائض والملتمسات في مجال التشريع، ومأسسة الحوار والتشاور العمومي على المستوى الوطني والترابي، مما يتيح للمواطنات والمواطنين إمكانية المشاركة في الحياة العامة، والمساهمة في مسلسل اتخاذ القرار.

إلا أنه يلاحظ أن اللجوء إلى هذه الآليات التشاركية لا يزال محدودا، إذ ثمة عدد من الإكراهات التي لا تشجع على الانخراط في هذه الآليات، منها ما يرتبط بنقص المعلومة، والطابع المعقد للمساطر، وضعف التملك من قِبَل الفاعلين المعنيين.

ويأتي هذا اللجوء المحدود إلى هذه الآليات التشاركية، حسب إفادات الفاعلين الذين جرى الإنصات إليهم واستنادًا إلى نتائج البحث الميداني الذي أجراه المجلس في هذا الشأن، في سياق تتقوى فيه الرغبة في المشاركة، لا سيما لدى الشباب. ويعكس هذا الطموح تحولا عميقا في سلوك وانتظارات المواطنات والمواطنين، إذ باتوا يتطلعون إلى المشاركة الفاعلة في القرار العمومي، وتعزيز شفافية المؤسسات ومسؤوليتها، ومن ثم المساهمة في النهوض بديمقراطية أكثر تشاركية وأكثر إدماجا.

ومن أجل الانخراط في هذه الدينامية، وسعيا إلى الاستجابة لهذه الانتظارات، أطلقت هيئات وطنية ومؤسسات عمومية عددا من المبادرات المبتكرة في مجال الاستشارة والتشاور المواطِن. غير أنه، في ظل غياب إطار قانوني بمقاربة ومعايير موحدة، غالبا ما تقوم كل إدارة أو مؤسسة عمومية أو جماعة ترابية بتحديد كيفيات تنفيذ الاستشارات المواطِنة وفق رؤيتها الخاصة. وهو ما يؤدي إلى تبنّي مقاربات متباينة، مما يحد من فهمها واستيعابها من لدن الفاعلين. علاوة على ذلك، فإن عدم التفاعل الممنهج مع نتائج الاستشارات العمومية، سواء فيما يتعلق بالحاجيات أو القوة الاقتراحية المعبر عنها، من شأنه أن يؤدي إلى تراجع تدريجي في مشاركة المواطنات والمواطنين، وقد يفضي، على المدى البعيد، إلى إضعاف منسوب الثقة في المؤسسات.

انطلاقا من هذا التشخيص، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعزيز وتنويع الآليات التشاركية الموجودة من أجل ضمان انخراطٍ أوسع وأكثرَ إدماجاً وفِعليةً للمواطنات والمواطنين. ويتمثل الطموح المنشود في إرساء زخم

352 - https://www.cese.ma/media/2025/04/AVIS-participation-des-citoyens_AR_.pdf

تشاركي قوي، بحيث يشعر في ظله كلُّ مواطن (ة) بأنه(ا) محل اهتمام وأن صوته(ا) مسموع، وبأنه(ا) فاعل مشارك بشكل كامل في بناء حاضر ومستقبل البلاد. وتهدف هذه الدينامية إلى تعزيز الثقة في المؤسسات، وذلك من خلال تشجيع الحوار البنَّاء وترسيخ ثقافة المشاركة الفاعلة والدَّامجة على جميع المستويات.

ولتحقيق هذه الغاية، يقدم المجلس مجموعة من التوصيات نذكر منها ما يلي:

- ضمان الإعمال الفعلي للآليات التشاركية (العرائض والملتمسات في مجال التشريع) المنصوص عليها في الدستور، وتسريع مسلسل تبسيط مساطرها بغية جعلها متاحة الولوج بشكل أكبر.
- جعل التكنولوجيا الرقمية رافعة للنهوض بالديمقراطية التشاركية من خلال وضع آليات مبتكرة، من قبيل العرائض الإلكترونية، وذلك بهدف تعزيز الانخراط المواطن في الشأن العام.
- توسيع إمكانية تقديم العرائض الوطنية لتشمل الجمعيات كذلك إلى جانب المواطنات والمواطنين.
- تعميم المبادرات المبتكرة في مجال المشاركة المواطِنة التي أبانت عن نجاعتها، وذلك ارتكازا على عملية تقييم دقيقة ومستندة على معطيات موثوقة.
- تطوير وتنويع آليات الحوار والتشاور المنصوص عليها في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية بما يكفل إشراك المواطنات والمواطنين في بلورة «برنامج عمل الجماعة»، و«برنامج تنمية العمالة أو الإقليم»، و«برنامج التنمية الجهوية».
- النهوض بالميزانية التشاركية وتشجيع تملكها الجماعي ودمجها ضمن ممارسات الحكامة الترابية.
- تعزيز التواصل بين المواطنات والمواطنين والمنتخبين المحليين، من خلال وضع قنوات تواصلية دائمة (من قبيل المنصات الرقمية) من أجل إرساء تفاعل مباشر وتقاسم المعلومات المفيدة حول انشغالات الساكنة واحتياجاتها المختلفة.
- تحفيز الانخراط المواطِن في الشأن العام، منذ سن مبكرة، وذلك عبر تضمين مبادئه في المناهج التعليمية، ومن خلال دعم المبادرات الجمعوية والمؤسساتية الرامية إلى تعزيز ثقافة المشاركة المواطِنة.

الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟[353]

يندرج هذا الرأي في سياق استكمال العمل الذي سبق أن أنجزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه الصادر سنة 2021 تحت عنوان «نحو تحوّل رقميّ مسؤول ومُدمِج»، لاسيما ما يتعلق بالتوصية التي دعا فيها إلى «جعْل الذكاء الاصطناعي أولوية في ورش التحوّل الرَّقمي لبلادنا». ويسلط الرأي الضوء على العوامل التي من شأنها تيسير اعتماد وتنزيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، فضلا عن مختلف استخداماتها وآفاق تطورها في المغرب. وقد اعتمدت الجمعية العامة للمجلس هذا الرأي بالإجماع خلال دورتها التاسعة والخمسين بعد المائة (159) المنعقدة بتاريخ 27 يونيو 2024.

يحتل الذكاء الاصطناعي مكانة مركزية في دينامية التحول الرقمي، سواء عبر مساهمته في القطاعات الإنتاجية أو من خلال مختلف أشكال تأثيره على الاقتصادات والمجتمعات. وبفضل التطورات التي شهدها الذكاء الاصطناعي، لاسيما على مستوى الذكاء الاصطناعي التوليدي، فقد أصبح آلية محفزة للتنمية الاقتصادية، ورافعة أساسية للنهوض بالخدمات الأساسية من قبيل الصحة والتعليم، من خلال جعلها متاحة الولوج بشكل أكبر، وفعالة وملائمة لمختلف الحاجيات. وتتوقع عدد من الدراسات أن يمكن الذكاء الاصطناعي من رفع الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بنسبة 14 في المائة بحلول سنة 2030، كما يُتوقع أن يساهم مساهمة إيجابية في تحقيق 79 في المائة من أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030.

353 - https://www.cese.ma/media/2024/11/AVAS78VAP1.pdf

غير أن اعتماد الذكاء الاصطناعي يطرح العديد من التحديات الكبرى: فعلى مستوى الأخلاقيات، ثمة مخاطر حقيقية مرتبطة بتدبير المعطيات ذات الطابع الشخصي، بالنظر إلى الحجم الهائل للمعطيات التي يتم تجميعها. كما أن خوارزميات نظم الذكاء الاصطناعي يمكن أن تُفضي إلى أشكال من التحيز، وبالتالي اتخاذ مواقف وقرارات تنطوي على حيف أو تمييز. وعلى المستوى الاجتماعي، يولد تأثير الذكاء الاصطناعي على عالم الشغل عددا من الانشغالات، خاصة في ما يتعلق بتحول أو اختفاء بعض المهن والوظائف.

ويتوفر المغرب على مؤهلات مهمة تخول له التموقع بشكل جيد في مجال الذكاء الاصطناعي، إذ اعتمد نصوصا قانونية تؤطر الجوانب الأساسية للتكنولوجيا الرقمية، من قبيل الأمن السيبيراني وحماية المستهلكين. وإن المبادرات التي جرى إطلاقها في هذا المجال من قبيل المركز المغربي للذكاء الاصطناعي (AI Movement) التابع لجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، وبرنامج «الخوارزمي» لتمويل مشاريع بحثٍ في مجال الذكاء الاصطناعي، فضلا عن مبادرات أخرى أطلقتها مدارس المهندسين وبعض القطاعات الحكومية، لتعكس وجود إرادة في إعطاء دينامية مهمة لمجال الذكاء الاصطناعي بالمغرب. أما على المستوى الدولي، فإن المملكة منخرطة بقوة في جهود إرساء استخدام أخلاقي ومسؤول للذكاء الاصطناعي، من خلال اعتمادها لتوصيات منظمة اليونيسكو ذات الصلة، والمشاركة في رعاية قرار للأمم المتحدة حول الذكاء اصطناعي في خدمة التنمية المستدامة.

ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من العقبات، لعل أهمها غياب إطار تنظيمي خاص بالذكاء الاصطناعي وبطء وتيرة تحرير المعطيات العمومية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المقاولات الناشئة المتخصصة في الذكاء الاصطناعي صعوبات في الولوج إلى التمويل، حيث غالبًا ما تكون معايير الاستفادة من التمويل غير متناسبة مع احتياجاتها الخاصة. كما أن الخصاص الواضح في الكفاءات والمكونين المؤهلين يعيق أيضًا تطوير منظومة فعالة للذكاء الاصطناعي. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من بعض المبادرات المعزولة في مجالي البحث والتطوير، فإن غياب التجانس بين المشاريع وعدم ملاءمتها للاحتياجات الصناعية، في ظل عدم وجود رؤية وطنية واضحة ومتجانسة، يعيق تنفيذ حلول تنسجم مع الأولويات الاقتصادية لبلادنا.

انطلاقاً من هذا التشخيص، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى بلورة استراتيجية وطنية لاستخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي تتماشى مع طموحات بلادنا. وتتمثل الغاية المثلى من هذه الاستراتيجية في إرساء منظومة كفيلة بتعزيز الاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني من جهة، وتهيئة الظروف الملائمة لبناء صناعة وطنية للذكاء الاصطناعي بحلول سنة 2030 من جهة أخرى، مع التشجيع على إنشاء وتطوير المقاولات الناشئة والمبتكرة بدعم من الاستثمارات الوطنية والدولية. وينبغي أن تمكن هذه المنظومة من تطوير منتجات وخدمات يمكن تصديرها، وأن تضمن استخدام الذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات بشكل مسؤول ويراعي الأخلاقيات.

وفي هذا الصدد، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات، نذكر منها:

- مراجعة القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، بما يُمَكن من تضمينه متطلبات المعطيات التي يتم استخدامها وتوليدها بواسطة الذكاء الاصطناعي، مع ضمان توافق مضامينه مع المعايير الدولية.
- تشجيع الاستخدام المعقلن لأدوات الذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات، سواء العمومية أو الخاصة، وذلك من خلال وضع مخطط للدعم، لاسيما لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، سواء في مجال التكوين أو الحصول على الموارد المالية والمادية والبرمجيات.
- تحرير المعطيات العمومية وتيسير الحصول على معطيات موثوقة وتسهيل استخدامها البيني، بما يمكن من التوفر على المعطيات اللازمة لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- إحداث صندوق استثماري مشترك بين القطاعين العام والخاص مخصص للابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات الرقمية المتطورة. ويمكن أن يقدم هذا الصندوق منحًا، وتمويلات أولية، ورأس المال المجازفة، لدعم المشاريع في مجال الذكاء الاصطناعي.

- سن تحفيزات ضريبية لفائدة المقاولات، لاسيما الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحسين إنتاجيتها أو تتعاون مع قطاع البحث في مجال الذكاء الاصطناعي. كما ينبغي ملاءمة مضامين ميثاق الاستثمار بما يجعلها تستجيب بشكل أفضل لخصوصيات المقاولات الناشئة العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال مراجعة المعايير المنصوص عليها حاليا للاستفادة من الدعم.
- إعطاء الأولوية لجهود تطوير حلول ترتكز على تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في قطاعين أو ثلاثة قطاعات كحد أقصى لتجنب تشتت الموارد. ويمكن أن تكون قطاعات التربية والصحة والفلاحة من بين القطاعات المستهدفة.
- تطوير «نموذج لغة سيادي» (بالدارجة المغربية المعيارية أو الأمازيغيات المحكية) لتحسين الاندماج الرقمي، من خلال تمكين جميع المواطنات والمواطنين، بغض النظر عن مستواهم الدراسي، من المشاركة الفاعلة في المجال الرقمي وبالتالي توسيع نطاق الولوج إلى أدوات الذكاء الاصطناعي لتشمل كل مكونات المجتمع.
- إدماج التكوين في مجال الذكاء الاصطناعي بشكل ممنهج في العرض التربوي والتكويني الوطني وتعزيز برامج التعليم العالي المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في الجامعات والمدارس المتخصصة. كما ينبغي العمل بالموازاة مع ذلك على سد الخصاص المسجل في المكوِّنين في هذا المجال، من خلال تمكين الكفاءات ذات التخصص العلمي، سيما المختصين في الرياضيات، من الاستفادة من تكوين متخصص في مجال الذكاء الاصطناعي.

أبرز نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي «أشارك» حول موضوع الذكاء الاصطناعي بالمغرب

بلغت التفاعلات مع الموضوع 1.866.206، منها 806 إجابة على الاستبيان و137 على صفحات المجلس في شبكات التواصل الاجتماعي.

وتتلخص أهم نتائج الاستشارة فيما يلي:

- صرح غالبية المشاركين أنهم مطلعون على أدوات الذكاء الاصطناعي، حيث أكد حوالي الربع (25.3 في المائة) أنهم على اطلاع جيد جدا، بينما أفاد ما يقرب من النصف (46.5 في المائة) بأنهم على اطلاع إلى حد ما بهذا المجال.
- أشار 75.4 في المائة من المشاركين إلى أن الذكاء الاصطناعي يُستعمل في الحياة اليومية عبر شبكات التواصل الاجتماعية، تليها التجارة الإلكترونية (حسب 50.6 في المائة من المشاركين)، في حين تحدث 31 في المائة فقط منهم عن قطاع الصحة، وهو ما يعكس محدودية اعتماد الذكاء الاصطناعي في هذا القطاع حسب تمثلات المستجوبين. علاوة على ذلك، أورد 36 في المائة من المشاركات والمشاركين مجالات أخرى لاستعمال الذكاء الاصطناعي: مجالات التربية والتعليم والبحث، قطاع تكنولوجيات المعلومات، مجالات التصنيع والهندسة والتسويق/التجارة.
- اعتبر غالبية المشاركات والمشاركين أن الذكاء الاصطناعي يتيح إمكانات كبيرة لتحسين الحياة اليومية، حيث اعتبر 54.13 في المائة أن له إمكانات واعدة جداً.
- وقد جاءت تعليقات المشاركات والمشاركين في الاستشارة على حسابات المجلس في شبكات التواصل الاجتماعي بخصوص فهمهم بمجال الذكاء الاصطناعي متباينة، حيث قدم بعض المشاركين تصورًا متوازنًا يعتبر الذكاء الاصطناعي امتداداً للتطورات التكنولوجية الأخرى التي لها مزايا كما أن لها أيضًا مساوئ، أما بالنسبة لمشاركين آخرين، فقد اعتبروا أن ما نعيشه مع الذكاء الاصطناعي يذكرنا بالأنترنت في بداياته. في المقابل، تبقى الصورة غير واضحة لدى بعض المشاركين بشأن ماهية الذكاء الاصطناعي.

6.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي يرأسها السيد لحسن والحاج، ومقرّرها السيد عبد المقصود راشدي، ما مجموعه 54 اجتماعا، بمعدّل مشاركة بلغ في المتوسط 58 في المائة.

طبقا لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي وأحكام النظام الداخلي في مادتيه 74 و75، تم تكليف اللجنة بإعداد التقرير السنوي.

التقرير السنوي برسم سنة 2023[354]

تمّت المصادقة على التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2023 بالإجماع خلال الدورة العادية 159 للجمعية العامة للمجلس المنعقدة في 27 يونيو 2024.

طبقاً للقانون التنظيميّ للمجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ، يتضمّن التقريرُ السنويّ للمجلس تحليلاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، وتقريراً عن أنشطة المجلس برسم سنة 2023.

على المستوى الاقتصادي، أبان المغرب خلال سنة 2023 عن نوع من القدرة على الصمود. فرغم آثار الجفاف، شهد معدل النمو بعض التحسن، إذ بلغ 3.4 في المائة مقابل 1.5 في المائة فقط سنة 2022، علما أن ثمة تبايناً في أداء مختلف فروع الاقتصاد.

واتسمت **التوازنات الماكرو اقتصادية** خلال سنة 2023 بتراجع مستوى العجز الخارجي وعجز الميزانية، مع تباطؤ في وتيرة ارتفاع الأسعار، مما أكد استقرار الإطار الماكرو اقتصادي لبلادنا. من جهة أخرى، شكل قرار مجموعة العمل المالي «GAFI» القاضي بخروج المملكة المغربية من «اللائحة الرمادية» تقدما مهما تحقق سنة 2023، معززا بذلك الانخراط الدؤوب للمغرب في جهود محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ومن شأن هذا القرار أن يحسن تصنيف ومصداقية المغرب لدى المؤسسات المالية الدولية.

أما بخصوص **تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، فقد شهدت، تراجعا مهما، إذ انخفضت بنسبة 53.3 في المائة بين سنتي 2022 و2023. من جهة أخرى، ورغم التراجع الطفيف لمستوى الدين العمومي، إلا أنه ينبغي التحلي باليقظة في التعاطي مع هذا المجال. فإذا كانت مختلف التدابير التي اعتمدتها السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة، لا سيما مسلسل إصلاح المقاصة، وترشيد النفقات وإعادة النظر في أوجه تخصيصها، بالإضافة إلى اعتماد آليات تمويل مبتكرة (علما أن هذا الاختيار يقتضي تقييما للوقوف عند مدى وجاهته)، قد تكون ساهمت في التحكم في ارتفاع دين الخزينة، فإن تأثير تلك التدابير على استدامة الدين سيظل رهيناً بمدى قدرة اقتصادنا على تحقيق معدل نمو مطرد يسمح بتوليد ما يكفي من المداخيل العمومية لتمويل الأوراش الكبرى، مع التحكم في حجم المديونية العمومية.

وفيما يتعلق **بمناخ الأعمال**، فقد عرف تطورات متباينة. بحيث تم تسجيل تقدم ملموس تجلى على الخصوص في الشروع في تنفيذ الميثاق الجديد للاستثمار ومواصلة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، ودخول نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة متعلقة بمناخ الأعمال حيز التنفيذ. في المقابل، شهد مناخ الأعمال تطورات سلبية تتجلى أساسا في تسجيل تراجع طفيف في عدد المقاولات المُحْدَثَة وارتفاع حالات إفلاس المقاولات، فضلا عن التراجع المستمر في مؤشر إدراك الفساد بالمغرب، بالإضافة إلى عوامل ظرفية من قبيل ارتفاع أسعار الفائدة على القروض في سياق رفع سعر الفائدة الرئيسي.

وبخصوص سوق الشغل، اتسمت سنة 2023 بتفاقم معدل البطالة وانخفاض معدل النشاط، مع تسجيل مؤشرات مقلقة في صفوف النساء. وفي هذا الإطار، فقدَ سوق الشغل عددا صافيا من مناصب الشغل بلغ

354 - https://www.cese.ma/media/2024/10/RA_Ar-23-Print2-1-1.pdf

157.000 منصب، خاصة في القطاع الفلاحي وعلى صعيد الشغل غير المؤدى عنه، وذلك في سياق مطبوع باستمرار ضعف جودة الشغل.

على المستوى الاجتماعي، واصل المغرب خلال 2023 تنزيل الإصلاحات في مختلف القطاعات الاجتماعية بهدف تحسين الدخل ودعم القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، بفضل برامج الدعم الاجتماعي المباشر والدعم المباشر للسكن. غير أن دينامية الإصلاحات جاءت في سياق صعب، يتسم بتداعيات الزلزال المؤلم الذي وقع في إقليم الحوز واستمرار تأثيرات جائحة كوفيد-19.

وفي مجال **التربية والتعليم**، تميزت سنة 2023 بالتفعيل التدريجي لإجراءات تروم إحداث تحولات ملموسة في القطاع، سيما برنامج مدارس الريادة في مستوى التعليم الابتدائي. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز التعليم العمومي الذي يواجه جملة من التحديات من قبيل التسرب والانقطاع الدراسي، وضعف مكتسبات التلاميذ، والفوارق في فرص الولوج بين الوسط الحضري والقروي.

وفي **المجال الصحي**، واصل المغرب تعزيز البنية التحتية الصحية بتدشين مؤسسات صحية جديدة على غرار المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة، وإعطاء الانطلاقة لمشاريع بناء مؤسسات جديدة على غرار المركز الاستشفائي الجامعي بالرشيدية وبني ملال، فضلا عن توسيع المركز الاستشفائي الجامعي لكلميم. من جهة أخرى، سجل برنامج تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) تقدما ملحوظا إذ بلغت نسبة التغطية الصحية حوالي 80 في المائة من الساكنة سنة 2023. غير أن المنظومة الصحية ما زالت تواجه تحديات كبرى تتعلق بنسبة التغطية الصحية الحقيقية للساكنة (لا سيما إشكالية الحقوق المغلقة) والتوازن المالي للأنظمة واستدامة تمويل النظام، فضلا عن إمكانية الولوج وتأهيل عرض العلاجات.

وبخصوص **الوضعية الاجتماعية للنساء**، فقد تحقق تقدم ملحوظ في قطاعات التربية والتعليم والصحة. حيث تم تحقيق المناصفة بين الجنسين بل جرى تجاوزها في المنظومة التعليمية في مستويات التعليم الأساسي والعالي. كما ارتفع أمد الحياة لدى النساء ليستقر في حدود 78.8 سنة. غير أنه لا تزال هناك عقبات سوسيو اقتصادية وثقافية تحد من المشاركة الاقتصادية والسياسية للنساء وتكرس عدم المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، دعا جلالته، في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة إلى مراجعة مدونة الأسرة بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.

وعلى مستوى **الحوار الاجتماعي**، تميزت سنة 2023 بالتوقيع على اتفاق حول النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية بين الحكومة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية. كما صادقت الحكومة في شتنبر من السنة نفسها، على المرسوم الذي ينص على الزيادة في الحد الأدنى للأجور بنسبة 5 في المائة في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية. غير أن سنة 2023 تميزت بتواتر الإضرابات والاحتجاجات، سيما في قطاعات التربية والتعليم والصحة.

على الصعيد البيئي، تميزت سنة 2023 بانعقاد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (كوب28) في دبي. وقد اختتمت أشغاله بالتزام تاريخي من الدول بالتخلي عن استخدام الوقود الأحفوري بالإضافة إلى ضخ مبلغ 700 مليون دولار أمريكي في صندوق المقاصة للتعويض عن الخسارة والضرر الذي تم إنشاؤه في 2022. ويبدو هذا المبلغ غير كافٍ بالمرة لتغطية متطلبات الدول الأكثر هشاشة فيما يخص التمويل.

وتميزت سنة 2023 **بتسجيل درجات حرارة قياسية**، حيث شهدت سلسلة من الظواهر المناخية القصوى ذات تأثيرات جسيمة، سواء على الصعيد الإنساني أو المادي. وهكذا، شهدت بلادنا أشد فترات الجفاف في الأربعين سنة الأخيرة.

في ما يتعلق بتدبير الإجهاد المائي، تميزت سنة 2023 بتسريع الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المائية للتخفيف من تأثير الجفاف على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا. وفي هذا السياق، وضعت السلطات العمومية نظاماً لدعم القطاع الفلاحي، واعتمدت سلسلة من التدابير الرامية إلى ترشيد استهلاك المياه (فرض قيود على ري الحدائق العمومية، السماح بملء المسابح مرة واحدة سنويًا، ومنع استخدام المياه الصالحة للشرب في أعمال تنظيف الشوارع والساحات العمومية، وغير ذلك). وبالموازاة مع ذلك، تم إطلاق حملات توعوية في مختلف المجالات الترابية لحث السكان على التعامل مع المياه بمزيد من المسؤولية. ومع ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود الحثيثة من أجل ترسيخ التدبير المستدام لهذا المورد الحيوي، ثقافةً وممارسةً.

في ما يخص **الانتقال الطاقي**، تم رصد تطور مستمر في هذا القطاع سنة 2023 عقب إصلاح الإطار القانوني الذي ينظم مجال الطاقات المتجددة فضلا عن تنفيذ ميثاق الاستثمار، الذي نص على مجموعة من التحفيزات لفائدة المشاريع التي تستخدم الطاقات المتجددة إلى جانب وضع آليات عمل لتعزيز النجاعة الطاقية. وبفضل هذه الدينامية التي يتسم بها مجال الطاقات المتجددة، إلى جانب تبني سياسة مناخية استباقية وطموحة، وكذا الجهود المبذولة لتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، حقق المغرب تقدماً ملحوظاً في ترتيبه في مؤشر الأداء المناخي، ليحتل المرتبة الرابعة عالمياً.

في ضوء تحليل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2023، يمكن تسليط الضوء على عدد من نقاط اليقظة:

تتعلق **نقطة اليقظة الأولى بوضعية المقاولات**، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، التي تواجه خلال السنوات الأخيرة تزايد حالات الإفلاس، وذلك رغم الجهود المبذولة لدعمها. وبالنظر إلى أهمية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، التي تُشَغِّلُ 76.4 في المائة من العاملين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن هشاشتها تطرح رهانات كبرى سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. إن استمرار أو تفاقم إفلاس المقاولات، لا يتسبب في تدمير الرأسمال الإنتاجي فحسب، بل يخلق توترات اجتماعية تزيد من حدتها هشاشة الشغل داخل هذه المقاولات.

وانطلاقا من تحليل الأسباب البنيوية والظرفية لحالات إفلاس المقاولات، يقدم المجلس عددا من التوصيات الرامية إلى معالجة هذا الوضع، نذكر منها:

- إجراء تقييم موضوعي للنصوص القانونية والإصلاحات الجارية ذات الصلة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وبقدرتها على البقاء، ومن ثم القيام بالتعديلات اللازمة.
- تحسين عرض التدابير الموجهة لدعم رقمنة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بما يُمكِّن من تقليص تكاليفها والرفع من إنتاجيتها، لا سيما من خلال استثمار الإمكانات التي توفرها التجارة الإلكترونية، والوسائل الرقمية، والذكاء الاصطناعي.
- تحسين عرض البرامج الموجهة لتحديث المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، على غرار برنامج «إنماء»، المرتكز على التميز الميداني.
- تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الوكالات المكلفة ببرامج دعم المقاولات في مرحلة ما بعد الإحداث، لا سيما من خلال تكوين العاملين بها، وتزويدها بوسائل وآليات العمل اللازمة. وبالموازاة مع ذلك، ينبغي توسيع النطاق الجغرافي الذي تغطيه تدخلات هذه الوكالات، وذلك بتعاون مع فروع مؤسسات عمومية وجمعيات محلية، بناء على دفتر تحملات محدد بدقة.
- تيسير تجميع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، عبر تشجيع انتظامها في إطار شبكات، أفقيا أو عموديا، وذاك من أجل النهوض باندماجها وتنافسيتها وفعاليتها.

- تشجيع المقاولات الكبرى على الاشتغال مع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة سواء في المراحل القبلية أو البعدية لسلسلة الإنتاج، من خلال اعتماد تحفيزات ملائمة.
- تشجيع إحداث خدمات لتجميع المشتريات (centrales d'achat) بما يُمَكِّن من تقليص مختلف التكاليف التي تتحملها المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.
- تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة على التوجه نحو التصدير، من خلال تقديم دعم مناسب لكل حالة يشمل الجوانب المتعلقة برصد الفرص المتاحة، وحملات الترويج التجاري، والمساعدة الجمركية، وتوفير المعلومات حول المعايير والمقتضيات القانونية المتعلقة بالأسواق الدولية.
- وضع برامج خاصة بحاملي المشاريع والمقاولين، هدفها تعزيز قدراتهم التقنية والتدبيرية وتعزيز مهاراتهم الشخصية (soft skills).

أما **نقطة اليقظة الثانية فتهم البطالة**، والتي ظلت في مستويات مرتفعة جدا منذ جائحة كوفيد-19. وقد تفاقم معدل البطالة بشكل أكبر في سنة 2023، بحيث بلغ 13 في المائة عوض 11.8 في المائة في السنة المنصرمة. هذا، ويذكر أن معدل البطالة يمكن أن يصل، حسب المندوب السامي للتخطيط، إلى 33 في المائة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأفراد الذين سبق أن غادروا سوق الشغل وقرروا العودة للبحث عن فرصة عمل.

وفضلا عن آثاره السلبية على الاقتصاد، بحرمانه من الاستفادة من رأسمال بشري شاب، فإن استمرار ارتفاع معدل البطالة يخلق شعوراً بعدم الجدوى واليأس لدى فئة المعطلين المتسمة بهشاشتها. وانطلاقا من تحليل الأسباب متعددة الأبعاد لظاهرة البطالة، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات، نذكر منها على الخصوص:

بخصوص مكون الطلب:

- تعزيز فعالية وتوسيع نطاق البرامج الموجهة لدعم إحداث المقاولات، مع مواصلة جهود تحسين مناخ الأعمال، من أجل الدفع بدينامية إحداث مناصب الشغل المباشرة عبر توسيع النسيج المقاولاتي.
- تشجيع الاندماج الصناعي القبلي والبعدي بين المقاولات الكبرى الوطنية أو الأجنبية المستقرة في المغرب، والنسيج المحلي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاولات الناشئة والمقاولين الذاتيين، من أجل تعزيز دينامية إحداث مناصب الشغل غير المباشرة.
- تشجيع استهلاك المنتجات المحلية، لما لذلك من تأثير إيجابي في توفير فرص الشغل غير المباشرة. ويقتضي هذا الأمر وضع سياسة قائمة على تحسين جودة المنتج الوطني وتعزيز تنافسيته السعرية.

بخصوص مكون العرض:

<u>على المدى القصير:</u>

- توسيع نطاق وتعزيز جودة برامج إعادة التوجيه المهني لفائدة العاطلين ورفع طاقتها الاستيعابية. مع تركيز جهود إعادة التوجيه المهني على المهن التقنية المطلوبة في سوق الشغل، من خلال تكوينات معتمَدة قصيرة الأمد. ويمكن تصميم وتمويل هذه البرامج في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، مع إشراك مشغلين في القطاعات الأكثر دينامية، ومنح الأفضلية لصيغة معاهد التكوين ذات التدبير المفوض (IGD).
- تعبئة الفاعلين في القطاع الثالث في تنفيذ عرض التكوين المهني التأهيلي في الوسط القروي، بناء على دفتر تحملات محدد مسبقا.

على المدى المتوسط:

- تحسين قابلية التشغيل من خلال ملاءمةٍ أفضل لمنظومة التربية والتكوين وكذا التعليم العالي مع المتطلبات الحالية لسوق الشغل:

• بالنسبة لسلك التعليم الثانوي، تحسين التوجيه نحو التخصصات العلمية والتقنية والمهنية، من أجل تزويد التلاميذ بالكفايات العملية الملائمة لحاجيات سوق الشغل؛

• بخصوص التعليم العالي، إيلاء أهمية أكبر للجانب التطبيقي مقارنة مع الجانب النظري.

• ترسيخ روح المقاولة وتعزيز كفاياتها في برامج التعليم العالي والتكوين المهني، من أجل تشجيع تشبع حَمَلة الشهادات بثقافة المبادرة المقاولاتية المرتكزة على منطق اغتنام الفرص الاقتصادية أكثر من منطق سد الحاجة.

أما نقطة اليقظة الثالثة، فتتعلق بالمنحى التنازلي لمشاركة النساء في سوق الشغل في المغرب. فخلال 2023، بلغت نسبة النشاط الاقتصادي للنساء، مستويات منخفضة، حيث استقرت في 19 في المائة مقابل 70 في المائة بالنسبة للرجال. كما أن معدل البطالة لدى النساء الحاصلات على شهادات عليا يظل أمرا مقلقا (35 في المائة).

إن ضعف مشاركة النساء له تداعيات اقتصادية واجتماعية بالغة، حيث يساهم في الحد من النمو الاقتصادي ومن دينامية خلق الثروة. فوفقًا لدراسة أجرتها المندوبية السامية للتخطيط، يمكن أن يؤدي إدماج 1.7 مليون امرأة غير نشيطة إلى رفع معدل النشاط لدى النساء إلى 34.8 في المائة والزيادة في القيمة المضافة الإجمالية بنسبة 13 في المائة. من جهة أخرى، يساهم عدم نشاط النساء في تكريس وضعية الفقر وتفاقم التفاوتات الاجتماعية واستمرار تبعيتهن الاقتصادية، وهو ما يهدد موقعهن داخل الأسرة والمجتمع.

في هذا السياق، يجدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي موقفه بخصوص الأهمية القصوى للمشاركة والتمكين الاقتصادي للنساء عن طريق الدعوة إلى اعتماد سياسة إرادية تهدف إلى إدماج المرأة في سوق الشغل مع مراعاة مختلف فئات النساء غير النشيطات واعتماد تدابير خاصة بكل فئة منهن.

وتحقيقا لهذه الغاية، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

- تقليص الفوارق في الأجور في القطاع الخاص ومكافحة مظاهر التمييز المرتبطة بالترقي المهني.
- تعزيز وتثمين المبادرة المقاولاتية في صفوف النساء، من خلال وضع آليات تمويل ملائمة، سواء لدعم المشاريع أو التكوين.
- تعزيز الاستقلالية الاقتصادية لربات البيوت عن طريق توفير دخل أدنى للأجور، اعترافاً بمساهمتهن الاقتصادية غير المدفوعة الأجر.
- إدماج ربات البيوت في سوق الشغل من خلال ما يلي:

• إطلاق بحث وطني لتحديد الأسباب والمحددات الموضوعية لإقصاء المرأة من النشاط الاقتصادي، وتنزيل استراتيجية وطنية انطلاقا من النتائج التي سيتم التوصل إليها.

• تمكين ربات البيوت من تعزيز مهاراتهن المهنية وتحسين فرصهن في الإدماج الاقتصادي، من خلال المشاركة في برامج التكوين التأهيلي، مع مراعاة خصوصيات كل جهة.

- تقديم تحفيزات مالية لربات البيوت الشابات الراغبات في العمل لحسابهن الخاص.
- منح إعانات لأمد محدد للمقاولات التي تشغل ربات البيوت الشابات.

تسلط نقطة اليقظة الأخيرة الضوء على التحديات الاستراتيجية التي تواجه المغرب في تعزيز تموقعه على الساحة الدولية في مجال الهيدروجين الأخضر. ويُعَدّ إصدار «عرض المغرب» في هذا المجال، والذي يأتي ترصيداً لمضامين خارطة الطريق الصادرة سنة 2021 والإطار المؤسساتي الجاري به العمل، خطوةً كبيرةً إلى الأمام. ولضمان نجاح هذا الورش الاستراتيجي، يقترح المجلس التوصيات التالية:

- إدماج قطاع الهيدروجين الأخضر في استراتيجية طاقية متجددة بما ينسجم مع تطوير قطاع الغاز الطبيعي، والطاقة النووية، والتخلي التدريجي عن الفحم.
- تسريع العمل على وضع إطار قانوني خاص بقطاع الهيدروجين الأخضر يعزز جاذبيته لدى المستثمرين الأجانب.
- وضع خارطة طريق على المدى القصير والمتوسط والطويل لتعبئة الموارد المالية لإنجاز البنيات التحتية اللازمة لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر.
- العمل، بشكل قبلي، على إدراج حاجيات قطاع الهيدروجين الأخضر من المياه في برنامج تطوير محطات تحلية مياه البحر.
- تسريع دينامية تكوين رأسمال بشري يستجيب لمختلف حاجيات مهن الهيدروجين الأخضر.
- تكثيف جهود البحث والتطوير في قطاع الهيدروجين الأخضر، من خلال تعزيز التعاون الوثيق مع الدول والفاعلين الصناعيين والفاعلين في القطاع الخاص من أجل تسريع تحقيق النضج التكنولوجي المطلوب لاستخدام الهيدروجين الأخضر ومشتقاته بشكل فعال.

يسلط القسم الثاني من التقرير السنوي الضوء على موضوع **صناعة السفن**، باعتباره قطاعاً استراتيجياً واعداً بالنسبة للمملكة. ومن شأن تطوير قطاع وطني تنافسي لصناعة السفن أن يُمَكِّن من تنويع وإغناء مكونات القطاع الصناعي لبلادنا. وسيساهم ذلك أيضاً في تقليص درجة الارتهان بالخارج في مجال خدمات بناء السفن وإصلاحها واقتنائها.

ويتمتع المغرب بمؤهلات كبرى تشكل مزايا تنافسية هامة لتطوير قطاع صناعة السفن. وفي هذا الصدد، تتوفر بلادنا على واجهتين بحريتين (ممتدتين على طول 3500 كيلومتر) وبنية تحتية مينائية تتطور بشكل مستمر، ويد عاملة تنافسية مقارنة مع البلدان الأوروبية، فضلًا عن التقائية قوية بين المهن التي يتطلبها قطاع صناعة السفن، وتلك التي تتطلبها قطاعات أخرى رسخت وجودها ببلادنا كقطاعي السيارات والطيران.

وقد اتخذت السلطات العمومية جملة من الإجراءات الاستباقية الرامية إلى تطوير هذا القطاع، سيما من خلال وضع مخطط مديري لتطوير البنيات التحتية المينائية الخاصة بأنشطة صناعة السفن. كما تم وضع بنك للمشاريع يستهدف أنشطة رئيسية كبناء السفن وإصلاحها، وذلك بهدف تحفيز الاستثمارات وتوجيهها على النحو الأمثل في هذه المجالات. وفضلا عن ذلك، تم في إطار الميثاق الجديد للاستثمار إرساء آليات للدعم المالي موجهة للمستثمرين في قطاع صناعة السفن.

وعلى الرغم من المؤهلات الطبيعية المتوفرة ومختلف المبادرات المتخذة، فإنّ هذا القطاع يواجه عدداً من الإكراهات البنيوية والظرفية التي تحول دون تطويره.

انطلاقاً من التشخيص المنجز واستناداً إلى الدروس المستقاة من التجارب الدولية في هذا المجال، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بوضع استراتيجية وطنية مندمجة لصناعة السفن. وينبغي أن تعتمد هذه الاستراتيجية مقاربة منظوماتية تمكن من الإحاطة الشاملة بمختلف الجوانب التي تؤثر بشكل مباشر على أداء العرض الوطني في قطاع صناعة السفن وجاذبيته وتنافسيته.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، يوصي المجلس بما يلي:

- إحداث آلية مؤسساتية للقيادة والتنسيق والتتبع تضم الفاعلين المعنيين في مختلف المجالات ذات الصلة بصناعة السفن، بما في ذلك القطاعات المرتبطة بالمراحل القبلية والبعدية لسلسلة الإنتاج.
- اعتماد مقاربة متدرجة، من خلال السعي للتموقع، على المديين القصير والمتوسط، في الأنشطة التي تسجل دينامية وتظل في المتناول من حيث التكنولوجيا والمهارات والبنيات التحتية اللازمة، مع استهداف السوق المحلية وأسواق التصدير، لاسيما أسواق حوض البحر الأبيض المتوسط والواجهة الأطلسية لإفريقيا. ويمكن خلال هذه المرحلة البدء بالأنشطة الأقل تعقيدا، كعمليات التجديد والتحديث، وإصلاح الأعطاب الطارئة، والصيانة المبرمجة وأنشطة تفكيك السفن. وبالموازاة مع ذلك، من الضروري تطوير القدرات في مجال بناء وتحويل المراكب الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تتطلب تكنولوجيا في المتناول وقريبة من مستوى القدرات التكنولوجية التي يمتلكها المغرب في بعض القطاعات (السيارات والطيران وغير ذلك). أما المرحلة اللاحقة، التي لا ينبغي الشروع فيها إلا بعد أن تكون المرحلة الأولى قد حققت نتائج مُرْضية، فتهم استهداف الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.
- التعزيز المستمر لعرض البنيات التحتية المتخصصة وتسريع عملية منح امتياز استغلال حوض صناعة السفن بميناء الدار البيضاء، مع الحرص على ملاءمة الشروط التعاقدية بما يضفي عليها مزيداً من الجاذبية لدى المستثمرين.
- تسريع وتيرة أشغال توسيع مينائيّ أكادير وطانطان، بما يُمَكِّن من تخفيف الاكتظاظ الذي تشهده أحواض بناء السفن الرئيسية.
- وضع إطار قانوني وجبائي ملائم لاستقطاب الاستثمارات في هذا القطاع وإحداث صندوق خاص لتمويل هذا القطاع الذي ترتفع فيه درجة المخاطرة، وذلك في إطار دينامية إحداث الصناديق الموضوعاتية أو القطاعية المنصوص عليها في إطار تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.
- إعداد رأسمال بشري مؤهل، من خلال اعتماد برامج للتكوين تستجيب لحاجيات قطاع صناعة السفن وإحداث معاهد متخصصة وتعزيز البحث والتطوير في هذا القطاع.
- تطوير آليات اليقظة الاستراتيجية والترويج للعرض الوطني لتيسير تموقعه في السوق الدولية.

7.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية، التي يترأسها السيد محمد عبد الصادق السعيدي ومقررتها السيدة مينة الرشاطي، 55 اجتماعاً، بمعدل مشاركة بلغ 51 في المائة في المتوسّط.

1.7.3.2. الإحالات

لم يتلق المجلس أي إحالة برسم سنة 2024 تدخل ضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية.

2.7.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية رأيا بعنوان: «الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة: من أجل مقاربة أكثر ملاءمة، مبتكَرَة، دامِجَة، مستدامة وذاتِ بُعْدٍ ترابي».

«الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة: من أجل مقاربة أكثر ملاءمة، مبتكَرَة، دامِجَة، مستدامة وذاتِ بُعْدٍ ترابي»[355]

يتناول هذا الرأي، الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار إحالة ذاتية، موضوع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية الفلاحية والقروية بالمغرب. ويحاول هذا الرأي تسليط الضوء على دور هذا النمط الإنتاجي ضمن السياسات الفلاحية والقروية، وتحليل التحديات التي يواجهها، واقتراح توصيات تروم تعزيز استدامته الاقتصادية والنهوض بوظائفه الاجتماعية والبيئية. وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس بالإجماع على هذا الرأي خلال دورتها العادية الثالثة والستين بعد المائة (163)، المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2024.

تتركز أنشطة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة أساسًا في الاستغلاليات الفلاحية التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات، والتي تشكل حوالي 70 في المائة من إجمالي الاستغلاليات الفلاحية. وتُساهم هذه الفلاحة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي للأسر القروية، كما تُمَكِّنُ من تصريف فائض الإنتاج في الأسواق الأسبوعية وأسواق القرب.

وعلاوةً على دورها الإنتاجي، تضطلع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بعدة وظائف أخرى. فعلى الصعيد الاجتماعي، توفر هذه الفلاحة فرصَ شغلٍ لنسبة مهمة من الساكنة النشيطة الفلاحية التي تتكوّن في معظمها من عاملات وعاملين عائليين، إذ يشتغل ما يقرب من 50 في المائة من اليد العاملة الفلاحية في استغلاليات تقل مساحتها عن 3 هكتارات، وهو ما يساهم في الحد من الهجرة القروية ويشجع على استقرار الساكنة. أما على المستوى المجتمعي، فإن الفلاحين الصغار والمتوسطين يحملون مهاراتٍ متوارثة وممارسات محلية تساهم في الحفاظ على السلالات الحيوانية والأنواع النباتية المستوطنة، ويعملون على استمرارها وتناقلها عبر الأجيال. وأخيرًا، وعلى المستوى البيئي، تضطلع الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة بدورٍ محوري في المحافظة على النظم البيئية، من خلال مساهمتها في التدبير المستدام للموارد الطبيعية وتعزيز قدرة الاستغلاليات الفلاحية على الصمود.

وعلى الرغم من أن الاستغلاليات الصغيرة والمتوسطة التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات تمثل حوالي 70 في المائة من مجموع الاستغلاليات الفلاحية، فإنّ أدوارها وآثارها لا يتم تثمينها وتطويرها بالقدر الكافي ضمن استراتيجيات التنمية الفلاحية والقروية.

وقد تزايدت حاليا حدّة التحديات التي تواجهها الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح تطوّرها وقدرتها على الصمود رهينَيْن بجملة من العوامل، منها التغيّرات المناخية، وارتفاع أسعار المدخلات، واضطراب سلاسل التوريد، بالإضافة إلى الطابع المجزأ للأراضي. وإلى جانب ذلك، فإنّ ضعف انتظامها في إطار هياكل منظمة يحد من فعاليتها. كما أن هذا النقص على مستوى التنظيم، إلى جانب الحجم المفرط للوسطاء، يؤدي إلى ممارسات المضاربة التي تُلحق الضرر بصغار المنتجين، لا سيّما عند تسويق فائض إنتاجهم.

وعلاوة على ذلك، فإنّ المعارف والمهارات المحلية والموروثات في مجال الفلاحة الإيكولوجية، كما تحافظ عليها الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مساهماتها البيئية، لا سيّما في حماية التربة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، ومكافحة التعرية والتصحّر؛ كلها وظائف لا تحظى بعد بما يكفي من الاعتراف والتثمين.

انطلاقاً من هذا التشخيص، يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على أهمية جعل الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة أولوية استراتيجية ضمن السياسات الفلاحية والقروية الوطنية، اعتباراً للوظائف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تضطلع بها، والتي يُمْكِنُ تطويرها بالرهان على هذا النمط الفلاحي.

355 - https://www.cese.ma/media/2024/02/ASA-C7-122021-69-ar-3.pdf

إن الطموح المنشود هو تحويل الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة إلى قطاع أكثر إنتاجية وإدماجاً واستدامة، وذلك من خلال تعزيز اندماجها في سلاسل القيمة وقدرتها التفاوضية في الأسواق، ومساهمتها في استقرار الساكنة القروية وتحسين الدخل والحفاظ على النظم البيئية.

ولبلوغ هذه الغاية، يوصي المجلس بوضع خطة عمل خاصة بهذا النمط الفلاحي تأخذ في الاعتبار خصوصيات كل مجال ترابي. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة إجراءات للدعم يتجاوز نطاقها الأنشطة الفلاحية لتشمل مواصلة تطوير البنيات التحتية الملائمة، وتنويع الأنشطة المدرة للدخل، وتحسين الولوج إلى الخدمات العمومية. وتتوخى هذه التدابير المتكاملة تعزيز قدرة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة على الصمود، بما يمكنها من الاضطلاع بوظائفها متعددة الأبعاد على أكمل وجه، مع ترسيخ استقرار ساكنة الوسط القروي التي تعيش أساسًا من الفلاحة داخل مجالاتها الترابية.

من هذا المنطلق، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات، نذكر منها:

- تشجيع الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين على اعتماد ممارسات فلاحية مستدامة، من قبيل تناوب المحاصيل والزرع المباشر والترشيد الأمثل للري وتنويع الزراعات؛
- العمل، حسب خصوصيات كل منطقة إيكولوجية فلاحية، على تشجيع تطوير زراعات قادرة على الصمود وذات قيمة مضافة عالية ولا تستهلك كميات كبيرة من المياه، من قبيل الزعفران، والأركان، والكبار، والصبار، بالإضافة إلى النباتات العطرية والطبية. ومن شأن ذلك أن يُكمّل الزراعات التقليدية مثل الحبوب (القمح، الشعير)، والخضروات، والأشجار المثمرة، وكذا أنشطة تربية الماشية (الأغنام، الماعز..)، وتربية النحل، وغير ذلك؛
- تعزيز انتظام الاستغلاليات الفلاحية العائلية الصغيرة والمتوسطة في إطار تعاونيات ومجموعات ذات نفع اقتصادي وجمعيات، من أجل تعضيد مواردها وتحسين قدرتها التفاوضية، والاسترشاد بالتجارب الناجحة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال التنظيم الفلاحي. وسيمكن هذا الانتظام من تقليص حجم وأثر الوسطاء، وتسهيل تطوير مسارات تسويق قصيرة والنهوض بتجارة القرب، بما يتيح للاستغلاليات العائلية ولوجا أفضل إلى الأسواق المحلية والجهوية؛
- تعزيزُ تحويلِ المنتجاتِ، لا سيّما ذات الأصلِ الحيوانيّ المتأتية من الاستغلاليات العائلية الصغيرة والمتوسطة، وذلكَ من خلالِ تشجيعِ إنشاءِ وتطويرِ وحداتٍ صناعيّةٍ محليّةٍ صغيرةٍ. وستتيح هذه الوحدات تثمينِ الإنتاجِ المحليّ، وتعزيزِ مساراتِ التسويقِ القصيرة، وإنعاشِ الاقتصادِ القروي؛
- تهيئةُ فضاءاتٍ رعوية في إطار تعاوني، لفائدة الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين، مع الحرص على استغلالها وفق مبدأ التناوب، وذلك بما يكفل المحافظة على الموارد النباتية وتجنب الرعي الجائر مع ترصيد التجارب الناجحة في هذا المجال؛
- مواصلةُ وتعزيز دعم برنامج المحافظة على السلالات المحليّة، بما يستهدف الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة لا سيّما فيما يتعلّقُ بالأغنام، والماعز، وبعض سلالات الأبقار ذات المردودية العالية، في مجالاتها الترابية. كما يتعيّنُ العملُ على تقويةِ قدراتِ الفلاحينَ في مجال تربية الماشية، وتشجيع عمليّةِ التهجينِ بشكلٍ مؤطرٍ معَ سلالاتٍ مستوردةٍ ذاتِ مردوديّةٍ مرتفعةٍ وملائمةٍ للظروفِ المحليّة، وذلكَ للإسهامِ بفعاليّةٍ في إعادةِ تشكيلِ القطيعِ الوطنيِّ والارتقاءِ بجودتِه؛
- تعزيزُ آلية الاستشارة الفلاحية لفائدةِ الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، من خلال رفع ملموس لعددِ الموارد البشرية لتدارك الخصاص المسجل، وتحسينِ جودةِ المواكبةِ المقدَّمةِ في هذا الميدان. ويتطلّبُ ذلكَ توظيفَ كفاءاتٍ مؤهّلةٍ (من مهندسينَ وتقنيين مختصّين وغيرهم)، بالإضافةِ إلى تطويرِ الشبكات والمنصّات الرقميّة وحلولِ الذكاءِ الاصطناعي الفلاحي التي تتيحُ متابعة كل حالة على حدة، وتضمن القرب من المستفيدين، وتستجيب لخصوصيّاتِ واحتياجات المجالات الترابية في اختلافها وتنوعها؛

- تحسين ولوج الفلاحين العائليين الصغار والمتوسطين إلى التمويل، من خلال تطوير آليات مبتكرة وملائمة لاحتياجاتهم (التمويل التضامني، إعانات ومساعدات قائمة على الاستهداف، وغير ذلك)، وذلك من أجل دعم أنشطتهم، وتشجيع الاستثمار في التجهيزات الفلاحية العصرية، والاستعمال الأمثل للمدخلات؛
- حمايةُ الاستغلالياتِ الفلاحيةِ العائليةِ الصغيرةِ والمتوسطةِ من عمليات التقسيم المفرط، وذلكَ من خلالِ إرساءِ إطارٍ خاصٍّ لتدبيرِ الوعاء العقاري الفلاحي، يستندُ إلى نموذجٍ ملائمٍ للواقعِ المحَلِّيِّ، مع استلهام التجاربِ الدوليةِ الناجحةِ في هذا المجال؛
- الاعتراف بالوظائف البيئية للفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة وتثمينها، من خلال إدماج مساهماتها لفائدة النظم البيئية في السياسات الفلاحية والقروية وتطويرِ آلياتٍ ماليّةٍ مشجعة لدعم المبادراتِ الراميةِ إلى صيانةِ المناظرِ الطبيعيّةِ، ومكافحةِ التصحّرِ، والحفاظِ على التربةِ، وحمايةِ التراثِ الطبيعَيِّ والثقافيِّ.

أبرز نتائج الاستشارة المواطنة التي جرى إطلاقها على المنصة الرقمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي «أشارك» حول موضوع مكانة الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الفلاحية

بلغ عدد التفاعلات مع هذه الاستشارة 55.935 منها 1298 إجابة على الاستبيان، بنسبة مشاركة أكبر للوسط القروي بلغت 57٪، وهو ما يعكس مدى الاهتمام الكبير الذي توليه الساكنة القروية لهذا الموضوع، فضلاً عن العديد من التعليقات على شبكات التواصل الاجتماعي. كما لوحظ أن نسبةُ مشاركةِ الفئات الشابة تبقى ضعيفة (حوالي 5٪ بالنسبة للفئة العمرية 15–24، وأقل من 10٪ بالنسبة للفئة 25–34)، مما يؤشر على أن الفلاحة العائلية تطرح إشكالية استدامتها ونقلها إلى الأجيال المقبلة. كما أن هذا المعطى يدعو إلى التساؤل عما إذا كان هذا النمط الفلاحي لا يدخلا في دائرة اهتمام الشباب.

و تتلخص أهم نتائج هذه الاستشارة في ما يلي:

بالنسبة لأهم التحديات التي تعرفها الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، أظهرت نتائج الاستشارة أن ضعف التأطير والإرشاد الفلاحي يُعد التحدي الأبرز الذي تواجهه الفلاحة العائلية الصغيرة والمتوسطة، حسب رأي المشاركين، حيث عبّر عن ذلك 27 في المائة من المستجوبين. ويأتي بعده تحدٍ لا يقل أهمية، يتمثل في هشاشة هذا النموذج الفلاحي أمام التقلبات المناخية، الذي اعتبره 20 في المائة من المشاركين من بين أبرز الإكراهات تليهما إشكالية التنظيم بنسبة 16 في المائة، ثم صعوبة الولوج إلى التمويل التي وردت لدى 14.5 في المائة من الإجابات. كما أشار عدد أقل من المستجوبين إلى ضعف الحماية الاجتماعية، والتجزئة المفرطة للأراضي الفلاحية.

4.2. الندوات واللقاءات الوطنية والدولية

بهدف التعريف بمهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتقديم مخرجات التقارير والآراء التي يدلي بها، نظَّم المجلس كما شارك في العديد من الأنشطة المؤسساتية والإشعاعية (لقاءات تواصلية، اجتماعات مع اللجان البرلمانية، مناظرات وندوات وطنية ودولية).

لقاءات لتقديم مخرجات آراء المجلس وتقاريره:

- «زواج الطفلات وتأثيراته الضارة على وضعهن الاقتصادي والاجتماعي»، (20 فبراير 2024 بمقر المجلس، 21 ماي 2024 بمجلس النواب)؛
- «من أجل مجتمع متماسك خال من التسول» (20 مارس 2024)؛
- «شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين «NEET»: أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟» (08 ماي 2024)؛

- «السياحة، رافعة للتنمية المستدامة والإدماج من أجل استراتيجية وطنية جديدة للسياحة» (20 ماي 2024 بمجلس المستشارين)؛
- «التكنولوجيا السحابية (cloud): رافعة استعجالية لتسريع التحول الرقمي» (28 ماي 2024 بمجلس النواب)؛
- «اقتصاد الرياضة: خزان للنمو وفرص الشغل ينبغي تثمينه» (04 يونيو 2024 بمجلس النواب)؛
- «من أجل تنمية متجانسة ودامجة للمجالات الترابية: مداخل التغيير الأساسية» (25 يونيو 2024 بمجلس النواب)؛
- «تطوير قطاع صناعة السفن بالمغرب: رهان حاسم لتقوية مسلسل التصنيع وتعزيز السيادة الاقتصادية»، (15 أكتوبر 2024)؛
- «تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: حصيلة مرحلية: تقدم اجتماعي ينبغي تعزيزه وتحديات يتعين رفعها»، (20 نونبر 2024)؛
- «الذكاء الاصطناعي بالمغرب: أي استخدامات وأي آفاق للتطوير؟»، (03 دجنبر 2024 بمجلس النواب).

وفي سياق آخر، نظم المجلس بشراكة مع مجلس المستشارين بتاريخ 19 فبراير 2024 المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية.

كما شارك المجلس في المناظرة الوطنية حول الجهوية المتقدمة (20 و21 دجنبر 2024)، والدورة 29 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، من خلال إقامة رواق خاص به شهد توافد حوالي 2869 زائر وتوزيع أزيد من 3250 وثيقة.

5.2. تعزيز إشعاع المجلس والمشاركة المواطنة

سعياً منه إلى ضمان فهم وتمَلُّك أفضلين لمضامين مختلف تقاريره وآرائه، وإيصالها إلى الرأي العام بشرائحه المختلفة، وإذكاء النقاش العمومي من خلال مخرجات إنتاجاته حول القضايا المجتمعية التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمغرب، وإشراك مجموع الفاعلين في هذه الدينامية، قام المجلس بعدد من المبادرات والأنشطة، نذكر منها:

على مستوى الموقع الإلكتروني

في مجال التواصل الرقمي، واصل المجلس تطوير محتويات موقعه الإلكتروني المؤسساتي. وقد سجل هذا الأخير 718 224 زيارة همَّت 311 417 صفحة.

على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي

عمل المجلس خلال سنة 2024 على تعزيز حضوره في منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يعكسه ارتفاع عدد المنخرطات والمنخرطين في حساباته بهذه المنصات:

- بلغ عدد المنخرطات والمنخرطين في صفحة المجلس على منصة «فايسبوك» (الحساب الرسمي) 88.394 منخرطاً (ة)؛
- بلغ عدد المنخرطات والمنخرطين في صفحة المجلس بالفايسبوك المخصصة للمنصة الرقمية التشاركية «أشارك» 65.612 منخرطاً (ة)؛
- بلغ عدد متتبعي أنشطة المجلس عبر منصة «إكس » تويتر سابقا 144.274 منخرطاً (ة)؛
- وصل عدد المنخرطات والمنخرطين في حساب المجلس على منصة «لينكد إن » 19.000 منخرط (ة)؛

- بلغ عدد متتبعي أنشطة المجلس عبر منصة «إنستغرام» 25480 منخرطاً (ة)؛
- بلغ عدد متتبعي الصفحة الخاصة بالمنصة الرقمية التشاركية «أُشاركُ» على إنستغرام: 2056 منخرطاً (ة)؛
- بلغ عدد متتبعي الحساب الخاص بالمنصة الرقمية التشاركية «أُشاركُ» على تيك توك، الذي أُنشئ في شهر يونيو2024، 8238 منخرطاً (ة)؛
- أما بخصوص الفيديوهات التي تم بثها على قناة المجلس بمنصة «اليوتوب»، فقد حظيت بـ 20.576 مشاهدة، وبلغت المدة الإجمالية للمشاهدات 1191,9 ساعة.

العلاقات مع الصحافة

حرص المجلس على تعزيز التغطية الإعلامية لمختلف أنشطته وآرائه وتقاريره، سيما من خلال دعوة الصحفيين لمختلف التظاهرات التي ينظمها والإصدار المنتظم للبلاغات الصحفية ذات الصلة. وقد حظيت أعمال المجلس بمتابعة مهمة، تجلت في صدور أزيد من 985 13 محتوى إعلامياً حول المؤسسة.

التواصل مع المواطنات والمواطنين

تميزت سنة 2024 بإطلاق دينامية جديدة للتواصل مع المواطنات والمواطنين، انسجاماً مع استراتيجية المجلس في هذا المجال. وتمحورت هذه الدينامية حول خمسة تدابير كبرى:

- مواصلة إشراك المواطنات والمواطنين في دينامية التفكير التي يطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال إطلاق 7 استشارات مواطنة عبر المنصة الرقمية التفاعلية «أشارك» (ouchariko.ma)، حيث سجلت المنصة حوالي 10.369 مساهمة مواطِنة، مَكنت من إغناء عمل المجلس سواء على مستوى عمليات التشخيص التي قام بها بمناسبة اشتغاله على عدة قضايا أو التوصيات المنبثقة عنها؛
- تنظيم لقاءين في إطار مبادرة مقهى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE Café) حول موضوع «الذكاء الاصطناعي». وتأتي هذه المبادرة المبتكرة للتبادل والتواصل لتنضاف إلى مختلف الفعاليات واللقاءات المؤسساتية التي ينظمها المجلس (جلسات إنصات، لقاءات تواصلية لتقديم مخرجات آراء المجلس، اجتماعات مع الشركاء المؤسساتيين، ندوات وورشات...)، حيث تشكل فضاء للحوار المفتوح وتبادل وجهات النظر حول المواضيع التي ينكب المجلس على دراستها؛
- إطلاق مبادرات تواصلية جديدة ومبتكرة (آجي نسولك، آجي نذكروا، آجي نفهموا، إضافة إلى مقاطع فيديو توضيحية لمقرري لجان المجلس واستطلاعات الرأي في الشارع...)؛
- تنظيم العديد من اللقاءات مع مجموعات من الطلبة أو الجمعيات من أجل تقديم مهام واختصاصات المجلس وفتح نقاش حول بعض آرائه وتقاريره.

المشاركة المواطنة

تميزت سنة 2024 بتعزيز ملحوظ للدينامية التي تم إطلاقها في السنة المنصرمة في مجال تعزيز المشاركة المواطنة، لاسيّما في صفوف الشباب، والجهات، والفاعلين الاقتصاديين، والجامعات، والمواطنات والمواطنين بصفة عامة.

وعلى مستوى التعاون المؤسساتي، تم توقيع اتفاقية شراكة يوم 24 يونيو مع القطاع الحكومي المكلف بالشباب، تجسّد الإرادة المشتركة للمجلس والقطاع الحكومي المعني لإرساء آليات مؤسساتية متينة تُمكّن الشباب من الانخراط الفعلي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لبلادنا، وتُعزز مشاركتهم المواطنة. وفي هذا الإطار، أصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أول مؤسسة دستورية تُدرج ضمن تطبيق «جواز الشباب»، الذي يضم أزيد من 250.000 شاب مغربي، مما يتيح التواصل المباشر مع شريحة واسعة من الشباب عبر فضاءاتهم الرقمية الخاصة.

من جهة أخرى، عزز المجلس خلال سنة 2024 دينامية انفتاحه على الجهات، من خلال تنظيم «ورشات تشاركية» مع الفاعلين الجهويين، بهدف إشراكهم في إعداد آرائه وتقاريره، مع ضمان أخذ حاجيات وخصوصيات كل جهة بعين الاعتبار. وفي نفس السياق، نُظّمت زيارات ميدانية بشكل منتظم في مختلف جهات المملكة، خلال مراحل إعداد الآراء، قصد الاطلاع الميداني على واقع الحال، والإنصات بشكل مباشر لانشغالات وتطلعات ومقترحات الفاعلين المعنيين.

كما شهدت سنة 2024 تكثيف الحضور الترابي للمجلس عبر القوافل الجهوية التي ينظمها في الجامعات في إطار مبادرة «CESE chez vous». وقد مكّنت هذه المبادرة المجلس من فتح قنوات تواصل مباشر مع طلبة عدد من مؤسسات التعليم العالي بمختلف مناطق المملكة، من بينها: جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال، وجامعة ابن طفيل بالقنيطرة، وجامعة الحسن الأول بسطات، بالإضافة إلى جامعة ابن زهر عبر المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالداخلة والمدرسة العليا للتكنولوجيا بالعيون. كما شارك المجلس في الدورة الخامسة عشرة من الجامعة الصيفية لفائدة الشباب المغاربة المقيمين بالخارج، التي نُظمت بمدينة طنجة من طرف القطاع الحكومي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، وسجلت حضور حوالي 300 شابة وشاب.

في إطار انفتاحه كذلك على الوسط الأكاديمي، وبالموازاة مع برنامج «CESE chez vous» الموجه للجامعات والرامي إلى توطيد الصلة بالطالبات والطلبة، بادر المجلس إلى إطلاق مبادرة نوعية تتمثل في إتاحة المجال لتلقي مساهمات علمية من الأوساط الجامعية والبحثية. وقد تناولت هذه المساهمات العلمية مجموعة من المواضيع، من ضمنها النكسوس في قطاعات الماء والطاقة والغذاء باعتباره مقاربة مندمجة لتدبير الموارد الأساسية، فضلًا عن الذكاء الاصطناعي، وهو مجال يعرف تطورا مستمرا، يطرح العديد من التحديات والفرص الواعدة لتنمية البلاد.

ومن جهة أخرى، وفي إطار سعيه إلى تقوية حضور الفاعلين الاقتصاديين في أشغاله، ضاعف المجلس من مبادرات الحوار المنظّم مع النسيج المقاولاتي الوطني. وقد تُوجت هذه الجهود بتوقيع شراكة استراتيجية مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب يوم فاتح أبريل 2024، مكنت من تنظيم أربع ورشات تناولت مواضيع تشكل محور اهتمام الفاعلين الاقتصاديين، وهي: الذكاء الاصطناعي، تدبير منظومة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، الأشكال اللانمطية للتشغيل والعلاقات المهنية، وضياع وهدر المواد الغذائية بالمغرب.

6.2. التعاون الدولي

ارتفعت وتيرة أنشطة التعاون الدولي كما تنوعت مستوياتها سنة 2024. ففي ما يتعلق بالتعاون الثنائي، شكّلت زيارات العمل إلى المجلس التي قامت بها وفود المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي (CESEC) لجمهورية مالي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكل من بنين وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فرصة لتعزيز أواصر التعاون مع نظرائنا في هذه البلدان. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن علاقات التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي عرفت دينامية جديدة، تُوّجت بتوقيع اتفاقية إطار بتاريخ 4 يوليوز 2024، أُطلق على إثرها ورش مشترك لتقاسم الخبرات، لا سيما في ما يتعلق بآليات المشاركة المواطِنة وتدبير الاختلاف في سياق إعداد الآراء والتوصيات.

وفي سياق التحضير لزيارة وفد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني، بادر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمغرب إلى استئناف التواصل والتعاون مع نظيره الإسباني، من خلال تحديد أفضل الممارسات التي من شأنها إغناء أعمال كل منهما. وتُسهم هذه المبادلات في تطوير أداء المجلس، عبر الاستفادة من التجارب المقارنة والمشاركة في برامج تعزيز القدرات.

في ما يتعلق بالتعاون متعدد الأطراف، شكّل توقيع اتفاق المقر الخاص باتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA)، يوم 4 دجنبر 2024 بالرباط، من طرف السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون

الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، أبرز محطة خلال هذه السنة، بما عزز التموقع المؤسساتي للاتحاد.

ويُجسد هذا الاتفاق، المتعلق بإحداث الأمانة الدائمة للاتحاد بالعاصمة الرباط، والذي مُنِح من طرف حكومة المملكة المغربية، اعترافًا بما حققه الاتحاد من منجزات، ودعماً لأهدافه الرامية إلى تعزيز الاندماج الإفريقي.

ويُذكر أن هذا الاتفاق يندرج في سياق تنفيذ مقررات الجمعيتين العامتين للاتحاد، المنعقدتين بكينشاسا في 26 شتنبر 2023، وببرازافيل في 8 أكتوبر 2024، وحيث تم إقرار الرباط مقراً دائماً للاتحاد، والمصادقة على تعديل النظام الأساسي انسجاماً مع هذا الاختيار. وعملاً بمضامين هذا الاتفاق، تعترف المملكة المغربية بالوضع القانوني للاتحاد كمنظمة دولية أُنشئت من طرف الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، يشكل حصول اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا(UCESA) على صفة عضو ملاحظ لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC) تتويجاً لمساره، وفرصة لتكريس حضوره وتوسيع دائرة التأثير من خلال التعريف بآرائه وتقاريره لدى أحد الأجهزة الرئيسية الستة للأمم المتحدة.

فقد برزت الجاذبية المتزايدة لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA) من خلال المشاركة اللافتة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمغرب في عدد من المؤتمرات رفيعة المستوى، مما ساهم في تعزيز حضوره ومصداقيته على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وبفضل مشاركته في الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري السنوي لمبادرة «AAA»، وكذا حضوره لعدد من المواعيد السنوية الهامة في المشهد المؤسساتي، من قبيل قمة الأورو-متوسط ومؤتمر الأطراف (COP)، حظيت أعمال كل من المجلس والاتحاد بإشعاع متزايد، بما ساهم في تعزيز تموقعهما بشكل ملموس. وُيعدّ طلب عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدغشقر في الاتحاد تجسيدًا واضحًا لذلك.

كما يجدر التنويه بانفتاح أوسع للاتحاد على بلدان إفريقيا الجنوبية، بما يعكس تقاربًا استراتيجيًا والتزامًا فاعلًا على أكثر من صعيد.

ويُضاف إلى ذلك أن اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA) قد تم ذِكره بشكل صريح ضمن خطة عمل منتدى التعاون الصيني-الإفريقي (FOCAC)، مما يعزز مساهمته في تحديد وتتبع برامج التعاون بين الصين وإفريقيا. كما تم، خلال المائدة المستديرة الرابعة بين الاتحاد والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيني، المنعقدة في نونبر 2024، اعتماد إعلان مشترك، وتحديد مواضيع ذات أولوية للتعاون بين المؤسستين.

تميّزت السنة كذلك بتعدد ووجاهة المواضيع التي تم تناولها خلال سنة 2024، والتي ساهمت في إغناء تفكير معمّق حول رهانات كبرى تواجه القارة الإفريقية، وبوجه خاص المغرب. فقد شكّلت قضايا من قبيل تدبير المعادن الاستراتيجية، والتنمية البشرية، واستراتيجيات التكيّف مع التغير المناخي، وحكامة الموارد المائية، وخاصة ميثاق الماء الأزرق، جزءًا لا يتجزأ من الانشغالات الاستراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي. وقد شملت النقاشات أيضًا مواضيع ذات أهمية، من بينها مقاربة النكسوس في قطاعات الماء-الطاقة-الغذاء والنُّظم البيئية (NEXUS)، والتكامل الاقتصادي والمالي في إفريقيا، ما أتاح إبراز توصيات المجلس ومخرجاته، وكذا اتساقها مع أجندات الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة.

وأخيرًا، فإن إنجاز أعمال ودراسات استراتيجية في إطار اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا(UCESA)، ولا سيما الدراسة المعمّقة حول التنقل بسبب التغيرات المناخية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد ساهم أيضًا في تجديد ثقة الشركاء، بما يُجسّد اعترافًا بجودة العمل المنجز وبالقيمة المضافة التي تحملها المقاربة المعتمدة. ومن شأن الشراكات القائمة مع البنك الإفريقي للتنمية، ومكتب منظمة الهجرة الدولية

بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، أن تمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي المغربي من مواصلة الجهود المبذولة على صعيد التعاون الدولي.

7.2. ميزانية المجلس

بلغت نفقات المجلس 98,44 مليون درهم موزعة على النحو التالي:

- 35,32 مليون درهم لأجور الموظفين وباقي المساهمات الاجتماعية و21,75 مليون درهم لتعويضات الأعضاء؛
- 34,15 مليون درهم مصاريف المعدات والنفقات المختلفة، شملت مصاريف إعداد التقارير وإصدار الآراء، بما في ذلك جميع النفقات المتعلقة بطباعة إصدارات المجلس ومصاريف تنظيم التظاهرات الوطنية والدولية؛
- أما بخصوص نفقات الاستثمار فقد بلغت 7,22 ملايين درهم، تم تخصيصها أساسا لأشغال تهيئة مقر المجلس واقتناء أثاث ولوازم مكتبية وتجهيزات وبرامج معلوماتية.

III برنامج العمل برسم سنة 2025

خَلُصَت عملية التقييم الذاتي، التي جرى القيام بها في شهر فبراير 2025 خلال الاجتماعات التنسيقية للفئات الخمس الممثلة داخل المجلس، إلى تسجيل حصيلة إيجابية برسم سنة 2024، بحيث تميزت على الخصوص بتكريس مقاربة الاشتغال على جيل جديد من المواضيع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وتنزيل الترسانة التنظيمية والمؤسساتية للمجلس؛ وتقوية التفاعل مع المؤسسة التشريعية؛ وتطوير المشاركة المواطنة ومواصلة الانفتاح على الجهات؛ وتقوية حضور المجلس في الفضاء الرقمي.

كما تمكن المجلس من تعزيز مساهمته في النقاش العمومي الدائر حول مختلف القضايا المجتمعية المطروحة ببلادنا ذات الصلة بمجالات تدخله، والارتقاء بجودة آرائه، وإغناء مقاربته التشاركية، وتعزيز مكانته المؤسساتية على الصعيدين الوطني والدولي.

وبالإضافة إلى هذا، واصل المجلس تنفيذ استراتيجية عمله الرامية إلى تعزيز أدائه وجعله مؤسسة أكثر تأثيرا، وأكثر انفتاحا على محيطها، وأكثر إشعاعا، وأكثر فعالية على المستوى الداخلي.

وقد تم العمل، ترصيدا لمختلف المقترحات والتوجيهات التي عبر عنها أعضاء المجلس، ووفقا لآلية اختيار الإحالات الذاتية، على إعداد برنامج عمل المجلس برسْم سنة 2025، وهو البرنامج الذي جرى اعتماده خلال الدورة العادية 165 للمجلس المنعقدة في 24 دجنبر 2024.

ويتضمّن هذا البرنامج، بالإضافة إلى التقرير السنوي للمجلس، مواصلة إنجاز الموضوعات المبرمجة في إطار الإحالات والإحالات الذاتية لسنة 2024، وإطلاق وبرْمَجة موضوعات جديدة برسم سنة 2025. ويبقى برنامج العمل هذا قابلا للتعديل بحسب الإحالات المُحْتَمل ورودها على المجلس من طرف الحكومة والبرلمان بغرفتيْه.

مواضيع الإحالات الذاتية برسم سنة 2025

مواصلة إنجاز المواضيع برسم سنة 2024

1. **الإحالة حول تحديات المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا في المغرب: النمو والتحديث والتطوير:** لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية؛
2. **الإحالة حول مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني:** لجنة مجتمع المعرفة والإعلام؛
3. **الإحالة الذاتية حول التكوين المستمر:** لجنة التشغيل والعلاقات المهنية؛
4. **الإحالة الذاتية حول الاعتراف باقتصاد الرعاية في المغرب وتنظيمه: رهانات وآفاق:** لجنة القضايا الاجتماعية والتضامن؛
5. **الإحالة الذاتية حول ضياع وهدر المواد الغذائية بالمغرب:** لجنة البيئة والتنمية المستدامة؛
6. **الإحالة الذاتية حول النقل في الوسط القروي:** لجنة الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية.

الاشتغال على مواضيع جديدة برسم سنة 2025

1. **آلية تعديل الكربون على حدود الاتحاد الاوروبي وتأثيرها على المغرب:** لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية.
2. **السيادة الغذائية وتطوير قطاع الصناعة الغذائية:** لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية.
3. **تشغيل الأطفال: الأسباب والانعكاسات والحلول المقترحة للقضاء على هذه الظاهرة:** لجنة التشغيل والعلاقات المهنية.
4. **السلوك المدني في الفضاءات والأماكن العمومية:** لجنة القضايا الاجتماعية والتضامن.
5. **التنوع البيولوجي بالمغرب: الرهانات والمخاطر والفرص المتاحة من أجل تحقيق تنمية مستدامة:** لجنة البيئة والتنمية المستدامة.
6. **المسارات العلمية والتقنية للنساء في المغرب:** لجنة مجتمع المعرفة والإعلام.
7. **الأمن السيبراني بالمغرب: الرهانات والتحديات:** لجنة مجتمع المعرفة والإعلام.
8. **التعاون بين الجماعات في خدمة التنمية الجهوية:** لجنة الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية.

من جهة أخرى، وسعيًا منه إلى إضفاء مزيد منَ التجويد على طرق اشتغاله ومخرجات أشغاله، يعتزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2025 تكريس المزيد من الممارسات الجيدة، واعتماد تدابير جديدة في هذا المنحى تبعا لاقتراحات السيدات والسادة الأعضاء خلال الاجتماعات التنسيقية للفئات الخمس الممثلة داخل المجلس، وهي كالتالي:

من أجل مجلس أكثر تأثيرا:

- مواصلة تنظيم لقاءات مع اللجن البرلمانية المعنية والقطاعات الوزارية المعنية من أجل تقديم مخرجات آراء المجلس، وذلك في إطار تعزيز التفاعل مع التوصيات التي يصدرها؛
- وضع أنماط عمل مبتكرة لتجسيد تدخل المجلس في مجال تتبع السياسات العمومية مع استثمار تجربة المجلس وترصيد المجهود الفكري والاقتراحي الذي جرى في هذا المضمار؛
- تفعيل اتفاقيات التعاون والشراكة التي أبرمها المجلس مع مختلف الفاعلين، من خلال تنفيذ إجراءات ملموسة لتفعيل أشكال التعاون وتعزيزها؛
- اقتراح القيام بدراسات ميدانية حول المواضيع التي لا تتوفر فيها معطيات كافية ودقيقة بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط أو هيئة أخرى؛
- تعزيز آراء المجلس بإنجاز ملخصات إضافية أكثر تفصيلا، من أجل تيسير إطلاع أكبر عدد ممكن من القراء على مضامينها؛
- مواصلة التنسيق مع المؤسسات والهيئات المدعوة لجلسات الإنصات من أجل حثها على إيفاد أطر عالية الكفاءة والتخصص في المواضيع المتناوَلة؛
- توجيه وثيقة إلى الهيئة المنصت إليها تلخص مداخلتها وتحتوي على جميع المحاور التي تمت معالجتها.

من أجل مجلس أكثر انفتاحا على محيطه وأكثر إشعاعاً:

- تنويع وتجديد المحتويات التواصلية حول توصيات المجلس، من خلال المزيد من استثمار التكنولوجيات الرقمية (فيديوهات قصيرة، المضامين المسموعة...)؛
- تشجيع الانفتاح على النقابات والأحزاب السياسية، من خلال تنظيم لقاءات وندوات مشتركة تتيح تبادل الآراء حول المواضيع التي يشتغل عليها المجلس؛
- مواصلة تعزيز التعاون مع الجامعات، لا سيما من خلال:
  - إغناء آراء المجلس بمساهمات وإضاءات علمية عبر تعبئة الجامعات والوسط الأكاديمي؛
  - إشراك الجامعة في التفاعل البَعدي مع آراء المجلس، من خلال تشجيع الباحثين وطلبة الدكتوراه على دراسة توصيات المجلس وقابليتها للتفعيل على أرض الواقع تبعا لخصوصيات مختلف المجالات الترابية؛
  - استثمار أكثر لنتائج البحث العلمي المنبثقة عن الجامعة (الدراسات، أطروحات الدكتوراه) عند إنجاز آراء المجلس؛
- الاستمرار في جهود إضفاء عمق ترابي على عمل المجلس، عبر مواصلة دينامية عقد الجمعيات العامة للمجلس وبعض لقاءاته في الجهات مع الحرص على إعطاء الأولوية للجهات والمناطق ذات الحاجات التنموية الأكثر إلحاحا؛
- دراسة إمكانية اختيار جهة من جهات المملكة كإطار لدراسة مونوغرافية، وانكباب جميع اللجان الدائمة للمجلس، كلٌّ في مجال اختصاصه، على معالجة القضايا والإشكاليات المرتبطة بها؛
- تعزيز جهود الترافع حول توصيات المجلس والتعريف بها، من خلال إغناء لائحة الفاعلين (mailing liste) الذين تتم موافاتهم بآراء وتقارير المجلس، وذلك بإدراج الأحزاب السياسية والنقابات وشبكات الجمعيات والولاة والعمال ضمن هذه اللائحة.

مجلس أكثر فعالية على المستوى الداخلي:

- تنظيم عملية تفكير وتبادل وجهات النظر قبل الشروع في إعداد التقرير السنوي المقبل، من أجل تعبئة الذكاء الجماعي حول سيرورة إعداد هذه الوثيقة المرجعية (المقاربات، وزوايا المعالجة، والمؤشرات) وكذا سبل تعزيز جهود التعريف بمخرجاتها والترافع عن توصياتها؛
- الاستثمار الأمثل للمنصة الرقمية الجامعة لكل التطبيقات الداخلية الخاصة بتدبير وتتبع وتنسيق أعمال المجلس، من خلال التعريف بها وتيسير استعمالها (عبر تكوينات مناسبة) وتشجيع جميع مكونات المجلس على استخدمها بشكل ممنهج؛
- تعزيز دور أعضاء المكتب في الاطلاع المنتظم للفئات التي يمثلونها واللجان الدائمة التي يترأسونها على مجريات عمل المكتب وقراراته؛
- عقد لقاءات منتظمة لتبادل المعارف، يدعى إليها السيدات والسادة الأعضاء المعينين بالصفة لتقديم عروض حول القطاعات والمؤسسات التي يمثلونها؛
- إحداث آليات عمل أو تدابير مبتكرة كفيلة بتعزيز التعاون والتفاعل بين اللجان الدائمة؛
- توظيف وسائل الذكاء الاصطناعي بشكل أكبر في عمل المجلس وتكوين أعضاء المجلس وأطره في هذا المجال؛

- إحداث مجموعة عمل مكلفة بمواكبة التنزيل الأمثل لدليل المساطر من أجل تحسين أداء المجلس والنهوض بالسير العام لمجموع أجهزته ومكوناته؛
- تمكين الأعضاء من الاطلاع على مختلف جلسات الإنصات التي نظمها المجلس، باعتبارها رصيدًا معرفيًا ثمينًا وذاكرة مؤسساتية غنية بالتجارب والخبرات، من شأنها أن تشكل مصدرًا لتغذية التفكير الجماعي وتعميق الفهم بمختلف القضايا التي يشتغل عليها المجلس.

ملاحـــق

الملحق رقم 1: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم[356]

قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية	وزارة الاقتصاد والمالية
	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
	المندوبية السامية للتخطيط
	التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية
	المرصد الوطني للتنمية البشرية
منظمات مهنية	المجموعة المهنية لبنوك المغرب
	الجامعة المغربية للتأمين
صناديق التقاعد	الصندوق المغربي للتقاعد
	الصندوق المهني المغربي للتقاعد
	النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
منظمات دولية	تمثيلية صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب
مجتمع مدني	الجمعية الخيرية الإسلامية بمدينة القنيطرة
	جمعية الأعمال الاجتماعية لدار المسنين بالجديدة
	المركز الاجتماعي للأشخاص المسنين النهضة، الرباط
	Association Française d'Entraide et de Bienveillance
خبراء	البروفيسور منى معمر، أستاذة مبرزة في الطب الباطني واختصاصية في أمراض الشيخوخة بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا بالرباط
زيارات ميدانية	المركز الاجتماعي للأشخاص المسنين النهضة، الرباط
	دار المسنين «السويسي»
	مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين ببوقنادل

356 – الترتيب حسب تاريخ الإنصات.

الملحق رقم 2: نتائج الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية (أشارك) (ouchariko.ma) وشبكات التواصل الاجتماعي حول الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين

في إطار إعداد الموضوع الخاص حول موضوع «**الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين بالمغرب**»، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خلال الفترة الممتدة من 27 ماي إلى 10 يونيو 2025، استشارة مواطنة على منصته الرقمية «أشارك» (ouchariko.ma) ومختلف حساباته في شبكات التواصل الاجتماعي.

وقد مكنت هذه الاستشارة من استقاء آراء المشاركات والمشاركين وتمثلاتهم ومقترحاتهم بخصوص التدابير الكفيلة بتعزيز إدماج الأشخاص المسنين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد بلغ عدد التفاعلات مع هذه الاستشارة 8028 **تفاعلاً**، **منها** 1448 **إجابة على الاستبيان** و656 **تعليقا** على شبكات التواصل الاجتماعي.

بروفايلات المشاركات والمشاركين

ينتمي غالبية المشاركات والمشاركين في الاستشارة للوسط الحضري (78 في المائة)، مقابل نسبة 22 في المائة بالنسبة للوسط القروي.

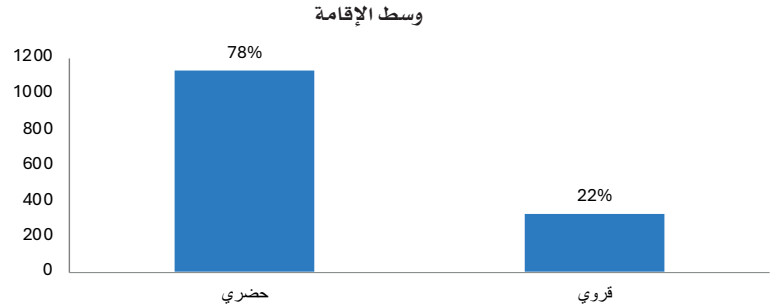

التوزيع حسب السن

تُظهر نتائج الاستشارة أن حوالي 57 في المائة من المستجوبين تفوق أعمارهم 45 سنة، و21 في المائة تتراوح أعمارهم بين 35 و44 سنة، و14 في المائة بين 25 و34 سنة، فيما لا تتجاوز نسبة الفئة العمرية 15–24 سنة 7 في المائة.

وتعكس هذه النتائج بوضوح الاهتمام الذي يحظى به هذا الموضوع، لاسيما لدى الفئة التي يفوق سنها 45 سنة.

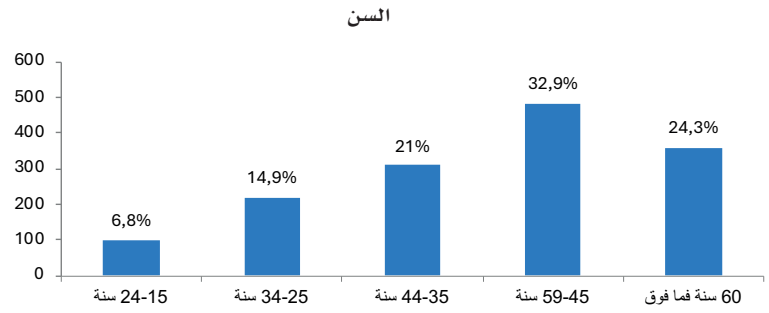

توزيع المشاركات والمشاركين حسب النوع

يشكل الرجال ما يزيد بقليل عن ثلثي الذين أجابوا على الاستبيان، في حين تمثل النساء نسبة 36 في المائة.

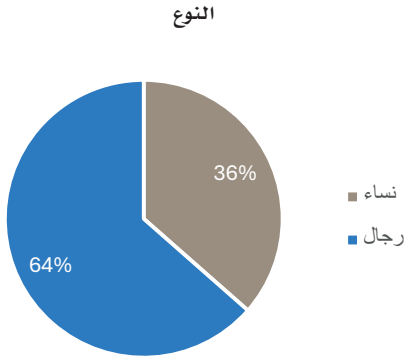

التوزيع الجغرافي

يتوزع المستجوبون على مجموع الجهات الاثنتي عشرة للمملكة، مع تمثيلية بارزة **لجهة الرباط-سلا-القنيطرة** بنسبة 20 في المائة، **وجهة الدار البيضاء-سطات** بنسبة 15 في المائة.

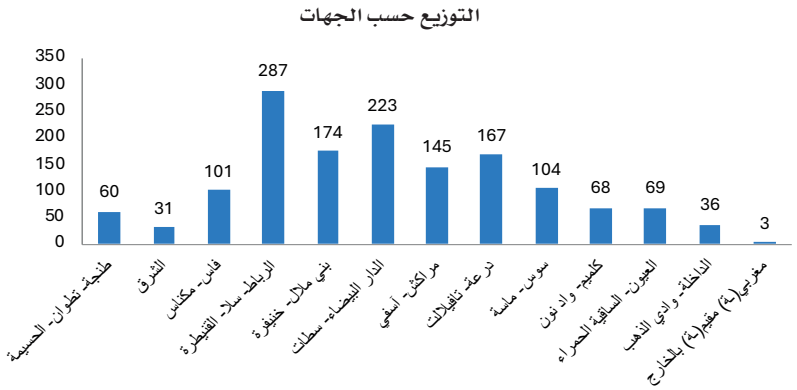

التوزيع حسب الفئات السوسيو مهنية

يشكل **أُجراء القطاع الخاص** الفئة الرئيسية من المستجوبين، حيث يمثلون نسبة 35 في المائة من مجموع المشارِكات والمشاركين، تليهم فئة **المتقاعدين** بنسبة 20 في المائة، فيما يشكل **الموظفون** نسبة 12 في المائة.

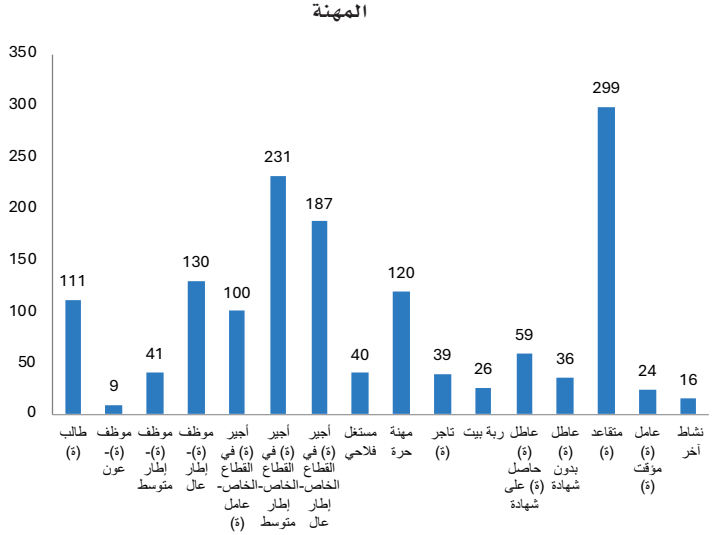

التمثلات بخصوص مشاركة الأشخاص المسنين في تنمية المجتمع

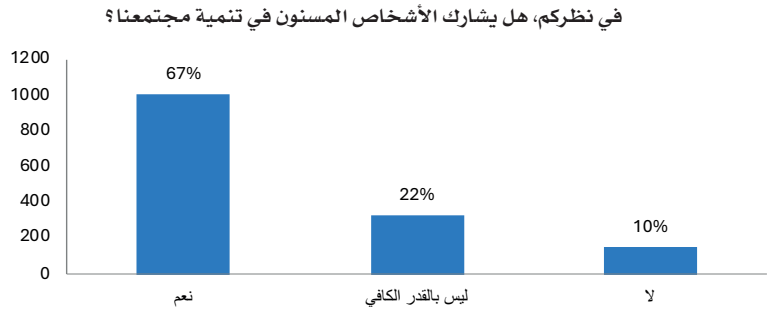

ترى غالبية المشاركات والمشاركين في الاستشارة أن الأشخاص المسنين يساهمون في تنمية مجتمعنا، في حين يعتبر 22 في المائة منهم أن مشاركتهم غير كافية، بينما يرى 10 في المائة أن الأشخاص المسنين لا يشاركون إطلاقاً في هذه التنمية.

العقبات الرئيسية التي تحد من مشاركة الأشخاص المسنين في تنمية المجتمع

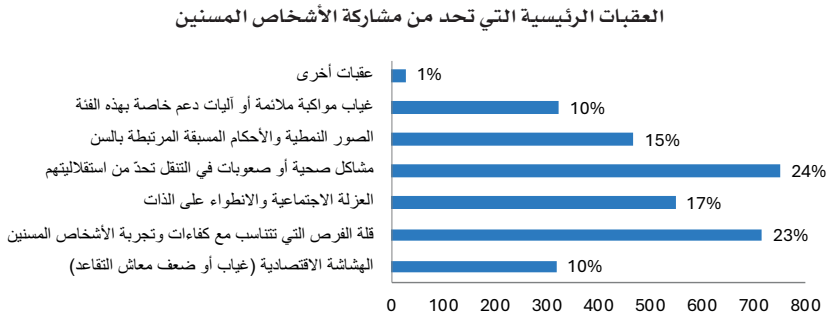

تسلط نتائج الاستشارة الضوء على العديد من العوامل التي تحد من مشاركة الأشخاص المسنين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين العقبات التي أوردها المستجوبون نذكر ما يلي:

- **المشاكل الصحية وصعوبات التنقل** التي تحدّ من استقلاليتهم (24 في المائة)؛
- **قلة الفرص** التي تتناسب مع كفاءاتهم وتجاربهم (23 في المائة)؛
- **العزلة الاجتماعية والانطواء على الذات** (17 في المائة)؛
- **التهميش الناتج عن الصور النمطية والأحكام المسبقة المرتبطة بالسن** (15 في المائة)؛
- **الهشاشة الاقتصادية**، لاسيما ضعف أو غياب معاش التقاعد (10 في المائة)؛
- كما تمت الإشارة إلى غياب **آليات المواكبة الملائمة** (10 في المائة).

وعلاوة على ذلك، وضمن الإجابات الواردة في خانة «عقبات أخرى»، وكذا في إطار التعليقات التي جاءت في شبكات التواصل الاجتماعي، أشار العديد من المشاركين إلى عقبات ذات صبغة مؤسساتية، لاسيما الإطار القانوني غير المحفز بالقدر الكافي المتعلق بمجالي الشغل والتقاعد، إلى جانب غياب إطار رسمي للحوار بين الدولة والأشخاص المسنين، مما يحد من مساهمتهم الكاملة في تنمية المجتمع.

التدابير ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذها لتعزيز مشاركة الأشخاص المسنين في تنمية البلاد

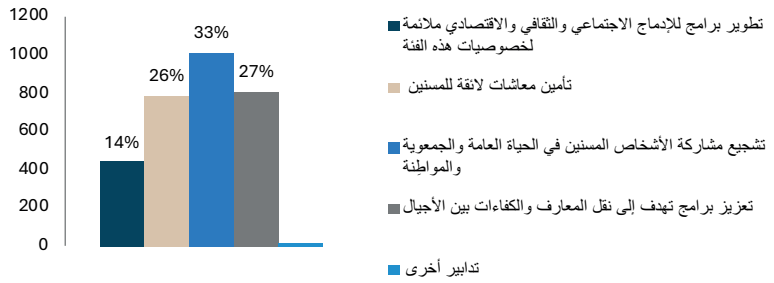

يعتبر المشاركون في الاستشارة أن تشجيع الأشخاص المسنين على **الانخراط في الحياة العامة والجمعوية والمواطِنة** يُعدّ من بين التدابير ذات الأولوية (33 في المائة).

يأتي بعد ذلك **تأمين معاشات لائقة للمسنين** (27 في المائة)، **وتعزيز برامج تهدف إلى نقل المعارف والكفاءات بين الأجيال** (26 في المائة)، **وتطوير برامج الإدماج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الملائمة لهذه الفئة** (14 في المائة)، التي تُعدّ بدورها رافعات أساسية لتعزيز مساهمة هذه الفئة في تنمية المجتمع.

ومن ناحية أخرى، يوصي العديد من المشاركين، لاسيما ضمن خانة «تدابير أخرى» وفي إطار التعليقات الواردة في شبكات التواصل الاجتماعي، بالإسراع في إصلاح أنظمة التقاعد ومدونة الشغل، بما يُيسر استمرار الأشخاص المسنين الراغبين في العمل والمساهمة في المسار التنموي للبلاد.

الخدمات العمومية ذات الأولوية التي يتعين تحسينها من أجل تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنّين

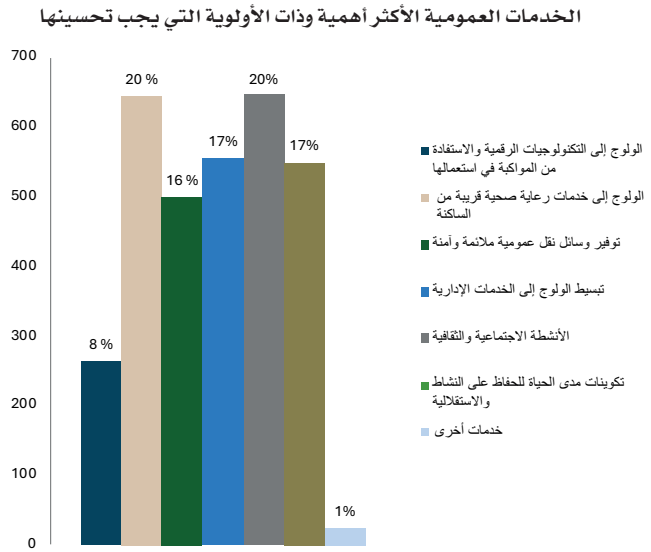

يرى المشاركون في الاستشارة أن **تحسين الولوج إلى خدمات الرعاية الصحية القريبة من الساكنة وإلى الأنشطة الاجتماعية والثقافية** ينبغي أن يشكل أولوية (20 في المائة) من أجل تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين.

كما يقترحون **تبسيط الولوج إلى الخدمات الإدارية** (17 في المائة)، **وتطوير برامج التكوين مدى الحياة** لفائدة هذه الفئة (17 في المائة)، بما يمكنهم من الحفاظ على النشاط والاستقلالية.

من جهة أخرى، يعتبر المشاركون أن **خدمات النقل العمومي** يجب أن تكون أكثر ملاءمة وأماناً للأشخاص المسنين (16 في المائة).

وأخيراً، يشدد بعض المشاركين على ضرورة **تحسين المواكبة في مجال استعمال الوسائط الرقمية** لتعزيز الإدماج الرقمي لهذه الفئة (8 في المائة).

الفهـــرس

مذكرة تقديمية 11

تمهيد 25

القسم الأول: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2024 27

I- أهم التطورات التي طبعت سنة 2024 29

1.1. الوضعية الاقتصادية خلال سنة 2024 29

2.1. الوضعية الاجتماعية خلال سنة 2024 46

3.1. الوضعية البيئية خلال سنة 2024 68

II- نقاط اليقظة والتوصيات 81

1.2. المحور الاقتصادي 81

2.2. المحور الاجتماعي 89

3.2. المحور البيئي 102

القسم الثاني: الموضوع الخاص الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين بالمغرب: من أجل الاستعداد بشكل أفضل للتكيف مع تسارع وتيرة شيخوخة السكان 107

تقديم 109

I- شيخوخة السكان بالمغرب: واقع الحال، التحولات الاقتصادية والاجتماعية 111

1.1. خصائص الأشخاص المسنين بالمغرب 111

2.1. التحول المجتمعي للأسرة المغربية: تراجع في دورها كشبكة أمان عائلي داعمة للأشخاص المسنين 113

3.1. التحديات والرهانات المرتبطة بتسارع وتيرة شيخوخة السكان بالمغرب 114

II- مبادرات مؤسساتية واستمرار عقبات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين 117

1.2. المنظومة المؤسساتية للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين 117

2.2. عقبات تحول دون الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين 119

III- تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين من خلال تسريع وتيرة تنزيل منظومة الحماية الاجتماعية، وملاءمة السياسات العمومية مع الرهانات المرتبطة بالشيخوخة، وتطوير اقتصاد فضي منظم 127

القسم الثالث: أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 133

I- محطات هامة 137

1.1. مواصلة الاشتغال على جيل جديد من المواضيع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية 137

2.1. تفعيل تدريجي للإطار التنظيمي والمؤسساتي الجديد للمجلس 137

3.1. تعزيز التفاعل مع الشركاء 138

II- حصيلة سنة 2024 143

1.2. دورات الجمعية العامة 143

2.2. مكتب المجلس 143

3.2. اللجان الدائمة 144

4.2. الندوات واللقاءات الوطنية والدولية 171

5.2. تعزيز إشعاع المجلس والمشاركة المواطنة 172

6.2. التعاون الدولي 174

7.2. ميزانية المجلس 176

III- برنامج العمل برسم سنة 2025 177

ملاحق 181

الملحق رقم 1: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم 181

الملحق رقم 2: نتائج الاستشارة المواطنة التي تم إطلاقها على المنصة الرقمية (أشارك) (ouchariko.ma) وشبكات التواصل الاجتماعي حول الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين 182

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الرئيس
عبد القادر أعمارة

الأمين العام
يونس ابن عكي

الأعضاء

فئة الخبراء

1. احجبوها الزبير
2. أحمد عبادي
3. ادريس الإيلالي
4. أرمان هاتشويل
5. ألبير ساسون
6. التهامي عبد الرحماني الغرفي
7. الطاهر بنجلون
8. أمين منيرالعلوي
9. أمينة العمراني
10. حكيمة حميش
11. خليدة عزبان بلقاضي
12. طريق اكيزول
13. عبد الله موقصيط
14. عبد المقصود راشدي
15. فؤاد ابن الصديق
16. لحسن والحاج
17. محمد حراني
18. محمد البشير الراشدي
19. مصطفى بنحمزة
20. نبيل حكمت عيوش

فئة ممثلي النقابات

21. ابراهيم زيدوح
22. أحمد بهنيس
23. أحمد بابا عبان
24. بوشتى بوخالفة
25. جامع المعتصم
26. خليل بنسامي
27. عبد الرحمان قنديلة
28. عبد الرحيم لعباید
29. عبد العزيز إوي
30. علال بنلعربي
31. لحسن حنصالي
32. لطيفة بنواكريم
33. محمد بوجيدة
34. محمد بنصغير
35. محمد علوي
36. محمد دحماني
37. محمد عبد الصادق السعيدي
38. مصطفى اخلاقة
39. مينة الرشاطي
40. نجاة سيمو
41. نورالدين شهبوني

فئة ممثلي الهيئات والجمعيات المهنية

42. أحمد أبوه
43. أحمد أعياش
44. ادريس بلفاضلة
45. العربي بلعربي
46. أمين برادة سني
47. عبد الحي بسة
48. عبد الكريم فوطاط
49. عبد الكريم بنشرقي
50. عبد الله متقي
51. عبد الله دكيك
52. علي غنام
53. كمال الدين فاهر
54. محمد بولحسن
55. محمد بنجلون
56. محمد فيكرات
57. محمد رياض
58. محمد حسن بنصالح
59. مريم بنصالح شقرون
60. منصف الزياني
61. منصف كتاني
62. سعد الصفريوي

فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي

63. الزهرة زاوي
64. جواد شعيب
65. حكيمة ناجي
66. سيدي محمد كاوزي
67. طارق السجلماسي
68. عبد الرحمان الزاهي
69. عبد الرحيم كسيري
70. كريمة مكيكة
71. للا نزهة العلوي
72. ليلى بربيش
73. محمد موستغفر
74. محمد بنقدور

فئة الشخصيات المعينة بالصفة

75. أمينة بوعياش
76. ادريس اليزمي
77. حسن بولقنادل
78. حسن بوبريك
79. حسن طارق
80. خالد لحلو
81. رحمة بورقية
82. شكيب بنموسى
83. عبد اللطيف الجواهري
84. عثمان بنجلون
85. عثمان كاير
86. لبنى طريشة
87. لحسن الغدير
88. لطفي بوجندار
89. رئيس المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة
90. رئيس المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي
91. رئيس الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز